الجامعة الإسلامية – غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

اعتراضات أبي حيان في كتابه(ارتشاف الضَرَب) على الفرَّاء

" دراسة وصفيَّة "

إعداد الطالب

زياد خلف عودة أبو حليب

إشراف الأستاذ الدكتور

محمود محمد العامودي

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في كلية الآداب قسم اللغة العربية .

1432هـ - 2011 م

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الدراسة

اعتراضات أبي حيّان في كتابه (ارتشاف الضَّرَب) على الفرّاء

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، نبينا محمد الصادق الوعد الأمين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، ومن سار على أثره إلى يوم الدين وبعد :

فهذه رسالة بعنوان " اعتراضات أبي حيان في كتابه ارتشاف الضرب على الفراء " دراسة وصفية " ، جمعت فيها المسائل النحوية والصرفية التي اعترض فيها أبو حيّان النحوي الأندلسي ت(745)هـ على الفراء ت(207)هـ ، وقد بلغ عدد هذه المسائل اثنين وخمسين اعتراضاً ، منها ثلاث وأربعون مسألة في النحو ، وتسع فقط في الصرف ، فعرضت اعتراضات أبي حيّان على الفراء كما وردت بنصوصها في كتاب ارتشاف الضرب ،ووضعت لكل اعتراض عنواناً ، ثم جعلت لكل اعتراض ملخصاً صغيراً يخبر بفحوى الاعتراض ، ثم تناولت الاعتراض بالدراسة والتحليل بادئاً بمقدمة هامة حول المفردة النحوية محل الاعتراض ، مؤصلاً لرأي الفراء من كتبه النحوية ، ذاكراً ومناقشاً جل ما قاله النحاة القدامى والمحدثين حول المسألة ، مبيناً من وافق منهم الفراء ، ومن وافق أبا حيّان ، وذاكراً خلال ذلك ما استدل به هؤلاء النحاة من آيات قرآنية أو أحاديث شريفة أو أشعار أو أقوال مأثورة أو قياس .

أما عن الترجيحات فقد اتجه – عندي –رأي أبي حيّان في ثلاث وثلاثين مسألة ورأي الفراء في سبع عشرة مسألة.

وتوصلت في نهاية هذه الدراسة إلى عدد من النتائج الهامة ولعل من أهمها أن اعتراضات أبي حيان لم تكن نابعة من تعصب بَصْري ضد الفرّاء الكوفي ، وإنما كانت صادرة عن موقف علمي وموضوعي بحت .

كما أوردتُ في الخاتمة عدداً من التوصيات كان منها ضرورة الإقبال على كتاب ارتشاف الضرب –لثرائه بآراء النحاة في شتى العصور – بالبحث والدراسة ؛ إذ يمكن أن يكون مادة غنية لعدد من الدراسات المستقبلية الخاصة بالاعتراضات أو الاختيارات ، وما شابه ذلك .

والحمد لله رب العالمين

Abstract

Objections of Abu Hayyan In "Ertishaf Al-Darab's book" on Al-Fara'a

Praise be to Allah, prayer and peace be upon our Prophet Muhammad the Noble , honest , and sincere messenger and his companions , and who marched on to his impact until Doomsday. This is my thesis entitled " objections of Abu Hayyan on the Al-Fara'a" in the book " Ertishaf Al-Darab " a grammatical and analyses study , bringing together the issues of grammar and morphological, which objected to the Abu Hayyan grammar Andalusian .

Who died at (745) and Al-Fara'a – who died at (207). The number of these issues are fifty-two objections, including Forty three-issue in grammar, and nine only in morphology. As a result, these issues were offering objections of Abu Hayyan on Al-Fara'a as a set-text in the book " Ertishaf Al-Darab's " .After that, I have entitled each objection. Then it made a small summary for each objection which tells the component of the objection. After that, it offers the objection in a wide range of study and analyses . They are beginning with an important introduction on a single grammatical word which we aim to object, fixing the opinion of Al-Fara'a at his written grammar books, mentioning and discussing the most of what the ancient and modern grammarians instruct in the issue, displaying the people who approved Al-Fara'a, and who approved Abu-Hayyan, and saying during that what was understood by those grammarians of the verses of the Qu'ran , sooth-sayings, poems , proverbs or measurement.

As for the possibilities, I personally have - the opinion of Abu Hayyan in thirty-three issues and the opinion of Al-Fara'a in seventeen issues.

The findings in this study are numbers of important results and perhaps the most important objections that Abu-Hayyan were not visual genius of intolerance against Al-Fara'a, but was issued for the position of a purely scientific and only objective.

As reported in the conclusion a number of recommendations including the need to the demand for the book resorption of the beatings - its richness of grammarians of in the various views of the ages - to research and study; It could be a rich material for a number of future studies of objections or choices, and so on.

Praise be to Allah

الإهـــــــداء

إلى صاحب هذا الغرس الذي لم يمهله القدر ليشهد ثمار غرسه . . . والدي رحمه الله ، وأدخله واسع جنانه

إلى روح أخي عماد الطاهرة التي سكنت روحي . . .

إلى والدتي الحانية أطال الله عمرها

إلى زوجتي وأبنائي الذين شاركوني رحلة البحث

إلى إخوتي وأخواتي الذين تفانوا في مساعدتي

إلى كل الذين تعلقت قلوبهم بالقرآن الكريم واللغة العربية . . .

إليهم جميعاً أتقدم بهذا العمل ، سائلاً ربي القبول .

شـــــكر وتقديـــــــــر

أتقدم بخالص الشكر والتقدير والامتنان لأستاذي الفاضل

الأستاذ الدكتور

محمود محمد العامودي . . . حفظه الله ورعاه

لأوفيه بعضاً من فضله ، بعد أن عرفته عالماً فاضلاً في مساقات الماجستير التمهيدية ، وأستاذاً ناصحاً في رحلة هذا البحث ، فله مني الشكر والتقدير والعرفان على ما أجزل لي من سعة صدره ؛ ففتح لي مكتبه وبيته ، ومكتبته وقلبه ، وأفاض عليَّ بعلمه ، وشملني بعطفه وسماحته ، فجزاه الله عني خير ما يُجزى به العلماء الأبرار ، والأشياخ الأطهار ، وجعل هذا في ميزان حسناته ، إنه ولي ذلك والقادر عليه .

شكــــر وعـــرفان

الحمد لله وكفى ، وصلى الله على عبده المصطفى ، وعلى أصحابه الأطهار الأخيار الشرفا ، وعلى من سار على دربه واقتفى ، وبعد :

يا رب لك الحمد أن علمتنا أنه من لا يشكر الناس لا يشكرك ، وأنه من لا يعرف الفضل للناس لا يعرفه لك ، وقد حان الوقت اليوم لأسطر بمداد كلماتي شكراً وعرفاناً لأناسٍ لا أوفيهم حقهم من الشكر ما حييت .

أقدم شكري وعرفاني للأستاذين الفاضلين الكريمين الَّذين تجشما عبء مراجعة هذه الرسالة ، لإضافة بصمتيهما عليها ، لإخراجها على أحسن حال ، وأروع مظهر ؛ فقد أنفقا عليها من جهدهما ووقتهما الثمينين . فبارك الله فيهما ، وجزاهما الله عني خير الجزاء إنهما :الدكتور محمد البع والدكتور محمد القطاوي .

كما أخص بالشكر والعرفان أساتذة لهم أيادٍ عليَّ سابغةٌ ، فقد صحبتهم في رحلة المساقات التمهيدية للماجستير فكانوا خير الأساتذة ونعم العلماء ؛ إذ أفاضوا علي وزملائي من علمهم وأخلاقهم العالية ، إنهم الدكتور فوزي فياض ، والأستاذ الدكتور الشاعر كمال غنيم ، والأستاذ الدكتور الشاعر عبد الخالق العف ، والأستاذ الدكتور الأديب يوسف الكحلوت ، والأستاذ الدكتور محمد علوان ، والأستاذ الدكتور يوسف رزقه ، والدكتور محمد البع ، والدكتور زياد مقداد.

والشكر موصول إلى الجامعة الإسلامية التي أتاحت لي فرصة الدراسة فيها ، والنهل من معينها الذي لا ينضب ، وأخص بالذكر كلية الآداب ، وقسم اللغة العربية ، وكذلك عمادة الدراسات العليا ، والأخوة العاملين في مكتبة الجامعة الإسلامية ، كما لا أنسى في هذا المقام الأخوة العاملين في مكتبتي جامعتي الأزهر والأقصى الذين وقفوا أنفسهم لطلبة العلم .

كما أقدم شكري الخالص لصديقي الأستاذ أحمد العبادلة الذي وضع مكتبته بأكملها بين يدي ، طيلة فترة عملي في الرسالة ، وكذلك الأخ مجدي أبو لحية الذي أمدني بعدد من الكتب القيمة ، ولزملائي الأعزاء جميعاً في الفصول التمهيدية للماجستير ، والشكر موصول للأخ مدير المدرسة الأستاذ إياد أبو الكاس الذي يسر لي سبل الجمع بين العمل في المدرسة ، والدراسة في الجامعة ، وكذلك الأخوة الزملاء والعاملين جميعاً في مدرسة القرارة الثانوية للبنين .

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأخوي أحمد ومحمد الّذين تحمَّلا معي عبء طباعة هذه الرسالة فبارك الله فيهما وجزاهما عني خير الجزاء .

وختاماً فإني أتقدم بوافر شكري ، وخالص عرفاني ، وعظيم امتناني ، لكل من شارك ، أو أسهم ولو بشطر كلمة في إنجاز هذا العمل .

المـقدمــــــة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خير مبعوث للناس أجمعين ، وعلى آله وأصحابه التابعين بإحسانٍ إلى يوم ، يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك اللهم لا سهل إلا ما جعلته سهلاً ، وجعلت الصعب – برحمتك – إن شئت سهلاً ، أما بعد :

فإن من نعم الله عز وجل أن جعلنا مسلمين ، وأن جعلنا ناطقين باللغة التي جاء بها القرآن الكريم ، فكان من نعمه السابغة أن هيّأ لنا هذه اللغة ، وكان من نعمه أيضاً أن هيَّأنا لهذه اللغة الخالدة .

فعلم النحو من العلوم الأساسية التي قامت خدمةً للغة العربية ؛ إذ إنه ميزانها القويم ، وقانونها الضابط الذي لا يستغني عنه الفقيه ولا المفسر ، ولا الأديب ولا الشاعر ولا المفكر ، فهو سر العلوم وأصلها ، فلمّا كان هذا شأنه وأدركت هذه الحقيقة الأكدة خضت غمار هذا المجال ، فكلما تعمقت فيه أكثر زادني شغفاً للبحث عن المزيد من درره ولآلئه .

ولمّا كانت المعارضات والتعقبات من الموضوعات الشيِّقة التي يتفتق لها ذهن الباحث ويكشف عن الجوانب النحوية الخاصة التي لا يعلمها كثير من الدارسين ؛ كان اختياري لموضوع الاعتراضات ، ولما كان الفراء زعيم مدرسة نحو الكوفة العتيدة ، ولما كان أبو حيان الأندلسي شيخ نحاة عصره في الأندلس ، اخترت أن أسخر جهدي ووقتي للبحث في اعتراضات أبي حيَان على الفرّاء في سفر النحو العظيم "ارتشاف الضرب من لسان العرب" فبعد نحو عام من البحث والدراسة استوى البحث – بفضل الله عز وجل – على سوقه وآتى أكله واسماً إياه بـ " اعتراضات أبي حيان في كتابه ارتشاف الضَّرب على الفراء "

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يشتمل على ثلاثة فصول تسبقها مقدمة ، وتقفوها خاتمة : فالفصل الأول يُعرف بكلٍ من أبي حيان والفرّاء وكتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب ، والفصل الثاني بعنوان : في المعرب من الأسماء ، والفصل الثالث بعنوان : في المبنيات والصرف والاعتراضات ، فأساله تعالى أن يهيئ لي من أمري رشداً .

أولاً : أهمية هذا البحث :

تتجلى أهمية هذه الدراسة عند معرفة ما يلي :

1ـ أن الفراء من الأعلام الأوائل في علم النحو ، كما أنه إمام مدرسة نحوية لها مكانتها وآراؤها الخاصة ، أَثْرَتْ علم النحو بالكثير الكثير من القواعد والآراء النحوية ، والفرّاء على وجه الخصوص من النحاة الذين لا يكادون يغادرون شاردة ولا واردة في علم النحو إلا وتكلموا فيها ، فتقوم هذه الدراسة بتتبع آراء الفرّاء في كتاب ارتشاف الضرب التي خالفه فيها أبو حيان ، ومن ثم مناقشة هذه الآراء جميعاً ، والبحث بشكل مستفيض في آراء النحاة القدامى والمتأخرين حول هذه المسائل .

2- هذا البحث يشكل قراءة جديدة من زاوية جديدة لإحدى الموسوعات النحوية التي غفلت عنها عيون كثير من الدارسين ألا وهي كتاب "ارتشاف الضَرَب من لسان العرب " ؛ فيجسد وجهه نظر كلٍ من النحو البصري والكوفي .

3- يشكل البحث مادة علمية نحوية غنية للدارسين ؛ ذلك أنني ناقشت اثنتين وخمسين مسألة نحوية وصرفية ، وقبل الخوض في أي مسألة كنت أقدم تعريفاً جيداً بالمفردة النحوية التي دار حولها الخلاف .

4- تقف هذه الدراسة كشاهدٍ على العبقرية النحوية لأبي حيان الأندلسي الذي لا يسلّم في كثير من قضايا النحو للفراء وغيره من قدامى النحاة .

ثانياً : أسباب اختيار الموضوع :

1- ما لاحظته من كثرة الاعتراضات التي أوردها أبو حيان على الفراء في كتاب ارتشاف الضرب .

2- المكانة السامقة التي تمتع بها الفرّاء في بدايات النحو العربي ؛ إذ يُعد واحداً من أقطاب مدرسة الكوفة النحوية .

3- لما اطّلعت على كتاب ارتشاف الضرب وجدته موسوعة نحوية شاملة لمفردات النحو جميعاً ، خاليةً من الإسهاب الرتيب .

4- حبي الشديد لمادة النحو منذ نعومة أظفاري ، وإعجابي الكبير بموضوع الاعتراضات والتعقبات النحوية .

5- دراسة الاعتراضات بين النحاةِ تيسِّرُ فهم القواعد النحوية الواردة في المسألة محل الاعتراض، وتساعد على إظهار المعلومات الكامل حولها، وتعمل على ترسيخ الرأي الصحيح منها في الأذهان .

ثالثاً : أهداف هذه الدراسة :

1- حصر اعتراضات أبي حيان النحوية والصرفية على الفرّاء من خلال كتاب ارتشاف الضرب ، ثم مناقشتها وتحليلها تحليلاً موضوعيا .
2- شرح آراء الفرّاء النحوية والصرفية التي لم تحظ سوى بالإشارة السريعة – خلال الاعتراض – في كتاب ارتشاف الضرب .
3- بيان الاستدلال الذي اعتمد عليه أبو حيان من سماع أو قياس أو تأويل أو غير ذلك.
4- التأكد من صحة نسبة الآراء التي نسبها أبو حيان للفرّاء.
5- التعرف إلى الدوافع التي كانت وراء اعتراضات أبي حيَّان على الفراء .
6- إضافة دراسة نحوية جادة جديدة تحمل في طيَاتها الفائدة إلى المكتبة العربية .

رابعاً : صعوبات واجهت الباحث :

واجهت الباحث بعض الصعوبات ، ولكن الله عز وجل – بفضله وكرمه – أعانني على التغلب عليها ، فمن هذه الصعوبات :

1- كِبر حجم كتاب ارتشاف الضرب الذي هو محل مسائل الاعتراض ، إذ يبلغ – حوالي – ألفين وسبعمائة صفحة .
2- تقيّد مكتبة الجامعة الإسلامية بمواعيد للطلاب ومواعيد للطالبات ، مما يتعارض في كثير من الأحيان مع أوقات عملي ، أو شئون حياتي .

خامساً : الدراسات السابقة :

1ـ" اختلافات أبي حيان في كتابه ارتشاف الضرب على ابن مالك" رسالة ماجستير، المملكة العربية السعودية ، 2003 .
2ـ "مخالفات أبي حيان النحوية على الزمخشري" رسالة ماجستير ، المملكة العربية السعودية ، 2005 .

سادساً: منهج البحث :

ملاءمةً لطبيعة هذا الموضوع فإن البحث سيمزج ـ إن شاء الله ـ بين الوصف والتحليل ، حيث أقوم بجمع الاعتراضات التي أوردها أبو حيَّان على الفرَّاء ، وقد بلغ عددها اثنين وخمسين اعتراضاً ، فأعرض نص الاعتراض كما أورده أبو حيَّان ، ثم أضع عنواناً يعكس الاعتراض ، ثم أقدم ملخصاً يعرض بإيجاز شديد فحوى الاعتراض ، ثم أقدم نبذة نحوية حول موضوع المسألة ؛ وذلك من باب تعريف القارئ بأصل ومفهوم المفردة النحوية محل الاعتراض ، ثم أقوم بمناقشة المسألة وتحليلها من خلال الرجوع إلى آراء جميع العلماء الذين أدلوا بآرائهم في هذه المسألة ، لا سيما رأي الفراء حيث أرجع إليه من كتبه ما أمكن ، ثم أردفها بترجيحي إما لصالح الفرَّاء وإما لصالح أبي حيان وإما لطرف ثالث غيرهما من العلماء ، ويكون ذلك مصحوباً بالتعليل للترجيح المذكور ، وقد أختلف مع كلا العالمين الجليلين برأي ثالث إذا لزم ذلك .

سابعاً : خطة البحث :

- **المقدمة** : وتشتمل على أهمية البحث ، وأسباب اختيار الموضوع ، وأهداف الدراسة ، والصعوبات التي واجهت الباحث ، والدراسات السابقة ، ومنهج البحث ، وخطة البحث .
- **الفصل الأول** : أبو حيَّان والفرّاء والارتشاف ، وفيه ثلاثة مباحث :

  المبحث الأول: ترجمة أبي حيَّان الأندلسي .

  المبحث الثاني : ترجمة الفرَّاء .

  المبحث الثالث : حول كتاب ارتشاف الضَرَب .

- **الفصل الثاني** : وفيه ستة مباحث :

  المبحث الأول : مسائل في المنصوبات .

  المبحث الثاني : مسائل في الممنوع من الصرف .

  المبحث الثالث : مسائل في التوابع .

  المبحث الرابع : مسائل في النداء .

  المبحث الخامس : مسائل في المشتقات .

  المبحث السادس : مسائل في متفرقات من الأعاريب.

– **<u>الفصـل الثـالث</u>** : في المبنيات والصرف والاعتراضات ، وفيه أربعـة مبـاحث :

المبحث الأول : في المبنيات من الأسماء والحروف .

المبحث الثاني: في أسـماء الأفـعال .

المبحث الثالث : في القـضايا الصرفـيـة .

المبحث الرابع : في الاعتراض. . . منهجه ، ألفاظه ، وأدلته .

وأخيراً فهذا جهد بذلته أضعه – اليوم – بين أيديكم ، غير مدعٍ له تماماً أو كمال ؛ ما دام النقص والزلل من سمات البشر، فإن كان فيه من إحسان أو تجويد فمن الله المنان ، وإن كان فيه من نقص أو خلل أو زلل فمن نفسي والشيطان ، فهذه بضاعتي بين يدي ناقد خبير ، يحدوها أمل بالقبول ، ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا ، وهب لنا من لدنك رحمة ، إنك أنت الوهاب ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الباحث / زياد خلف عودة أبو حليب

غزة / فلسطين

تشرين أول / 2011

ذو القعدة / 1432

الفصل الأول : أبو حيَّان والفرّاء والارتشاف.

(وفيه ثلاثة مباحث)

المبحث الأول : ترجمة أبي حيان الأندلسي .

المبحث الثاني : ترجمة أبي زكريا الفرّاء .

المبحث الثالث : حول كتاب ارتشاف الضَرَب .

المبحث الأول :

ترجمة أبي حيان الأندلسي :

أ – مولده واسمه .

ب– نشأته وشيوخه .

ت– تلاميذه .

ث– مكانته العلمية .

ج– ثقافته .

خ– مؤلفاته .

د–مذهبه واعتقاده .

ذ– وفاته .

أ: مولده و اسمه:

الشيخ الإمام الحافظ العلامة فريد العصر وشيخ الزمان وإمام النحاة أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي الغرناطي الأثري الجيّاني النفزي ثم المصري الظاهري ثم المغربي المالكي ثم الشافعي ، والنفزي نسبة إلى نفزة بكسر النون أو فتحها ، وهي قبيلة من البربر نحوى عصره ولغويه ومفسره ومحدثه ومقريه ومؤرخه وأديبه ولد بمطخشارش مدينة من حضيرة غرناطة في آخر شوال سنة أربع وخمسين وستمائة [*] وأجمع المؤرخون على مولده في هذه السنة ، إلا أن ابن قاضي شهبة ذكر أنه ولد سنة اثنين وخمسين وستمائة أو أربع وخمسين وستمائة [1] والراجح ما جاء عليه الإجماع كالصفدي والسيوطي.

ولقد عرف بكنيته الشهيرة " أبي حيان " ويرجع هذا اللقب الشهير إلى ولده حيان أما الأندلسي فنسبة إلى موطنه الكبير بلاد الأندلس ، وأما الغرناطي فنسبة إلى مدينة غرناطة التي نشأ وترعرع بها وهي إحدى مدن الأندلس وأما الجياني فهي نسبة إلى مدينة جَيّان إحدى مدن الأندلس الوسطى [2] وأما تلقيبه بالنفزي فنسبة إلى قبيلة نِفزة ؛ وهي إحدى قبائل البربر وواضح أن تلقيبه بالمصري نسبة إلى مصر التي رحل إليها ، والظاهري نسبة إلى العقيدة الظاهرية التي اعتقد بها ، أما ما أورده ابن تغري بردي من مغربي مالكي ثم شافعي [3]؛ فالأولى نسبةً إلى المغرب العربي الكبير الذي يضم الأندلس ، والمالكي ثم الشافعي فهي المذاهب التي تمذهب بها

وخير ترجمة وقفت عليها لأبي حيان ما أورده الصفدي في كتابه أعيان العصر ؛ فأورد له ترجمة كاملة بل رثاه بأشعار كثيرة غاية في الصدق كما وصف هيئته كما عاينها فقال فيه " كان حسن العمة مليح الوجه ، ظاهر اللون مشرباً بحمرة منور الشيبة كبير اللحية مسترسل الشعر فيها، لم تكن كثّة. عبارته فصيحة بلغة الأندلس، يعقد القاف قريباً من الكاف على أنه لا ينطق بها في القرآن إلا فصيحة. وسمعته يقول: ما في هذه البلاد من يعقد حرف القاف" [4]

وصفه ابن الخطيب بـ"شيخ المشايخ"[5] ،وجاء وصفه في نفح الطيب "بشيخ النحاة في الديار المصرية"[6] ، ووصفه الصفدي – في كتابه أعيان العصر – "بحجة العرب ومالك أزمة

---

[*] انظر : أعيان العصر 325/5 ونكت الهميان241 وفوات الوفيات175/5 والإحاطة في أخبار غرناطة 28/3 والنجوم الزاهرة 91/10 ونفح الطيب537/2.

[1] طبقات الشافعية 67/3.

[2] انظر : معجم البلدان 195/2 .

[3] انظر : النجوم الزاهرة 91/10.

[4] أعيان العصر 332/5 .

[5] الإحاطة في أخبار غرناطة 28/3.

[6] نفح الطيب 535/2.

الأدب"[1]، وقال عنه الإمام الذهبي "ترجمان العرب ولسان أهل الأدب"[2] وقال عنه ابن حجر العسقلاني "الإمام المطلق في النحو" [3] وكناه الزركلي "برأس العربية" .[4]

ب/ نشأته وشيوخه :

إذا كان أبو حيان قد ولد في مدينة مَطَخْشارش التابعة لغرناطة ، إلا أنه لم يقطن بها كثيرا ، كما لم يقطن كثيرا بالأندلس بشكل عام بل ولّى وجهه – منذ شبابه – شطر المشرق العربي سنة 678 هـ، فتجول كثيرا في هذه البلاد إلى أن استقر به المقام بالقاهرة ، واختلف المؤرخون في سبب تركه لبلاد الأندلس فقد أورد السيوطي أنه فرّ من السلطان إذ خشي بطشه بعد أن كذّب الأستاذ أبا جعفر بن الزبير فرُفع أمره إلى السلطان فتوعده ، فركب أبو حيان البحر ولحق بالمشرق أو أنه خشي أن يكرهه السلطان على تعليم الطلاب المنطق والفلسفة والرياضة[5] .

قال الشوكاني : "إن عدة من أخذ عنه أربعمائة وخمسون شخصا وأما من أجاز له فكثير جدا"[6] وهذا عدد كبير جدا من العلماء والأساتذة الذين تتلمذ أبو حيان عليهم ولكننا نورد هنا عددا موجزا من أهم هؤلاء الأعلام ، الذين استقيناهم من كتب السير والتاريخ [7]:

1- أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف الفهري اللّبلي الأستاذ أبو جعفر النحوي ت 691هـ.

2- أحمد بن سعيد بن أحمد بن بشير أبو جعفر الغرناطي ت 675 هـ.

3-إسماعيل بن هبة الله بن علي أبو طاهر المليجي المصري ت 681هـ.

4-الحسن بن عبد العزيز بن محمد الإمام أبو علي بن أبي الأحوص القرشي الفهري الغرناطي ت 679هـ.

5-أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن عيسى بن عياش أبو جعفر بن الطباع الرعيني الغرناطي ت 691هـ.

---

(1) أعيان العصر وأعوان النصر325/5 .

(2) ذيل تذكرة الحفاظ 23/1 .

(3) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة 58/6 .

(4) سير أعلام النبلاء250/7 .

(5) انظر: بغية الوعاة 281/1 والبدر الطالع289/2 .

(6) البدر الطالع279/2 .

(7) انظر: الوافي بالوفيات183/5 والدرر الكامنة70/5 وطبقات الشافعية277/9 وبغية الوعاة280/1 وحسن المحاضرة534/1 ونفح الطيب550/2 وشذرات الذهب145/6.

6-عبد الصمد بن عبد الوهاب أبي البركات الحسن بن محمد بن عساكر الإمام المحدث أمين الدين أبو اليمن ت 687هـ.

7-عبد الله بن أحمد بن أبي الطاهر بن إسماعيل بن إبراهيم بن عبد العزيز بن فارس التميمي السعدي ت 684هـ.

8-عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن أبو أحمد المياطي ت 705هـ.

9-عبد الوهاب بن حسن إسماعيل بن المظفر بن الفرات بن محسن اللخمي الإسكندري ت696هـ.

10-عبد النصير بن علي بن يحيى بن اسماعيل بن مخلوف بن نزار بن بن مطروح أبو محمد المريوطي ت680هـ.

11-عبد الكريم بن علي بن عمر الأنصاري المعروف بالعلم العراقي ت704هـ.

12-محمد بن علي بن وهب بن مطيع شيخ الإسلام تقي الدين أبو الفتح ابن دقيق العيد ت702هـ.

ت/ تلاميذه :

لقد أخذ العلم عن أبي حيّان عدد كبير من العلماء الذين ذاع صيتهم ونورد هنا عددا موجزا من أسماء هؤلاء العلماء الأجلّاء وقد استقيت هذه الأسماء من كتب السير والتاريخ [1]:

1- إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم القيسي أبو اسحق السفاقسي النحوي ت 742هـ.

2- إبراهيم بن عبدالله بن علي بن يحيى بن خلف المقرئ النحوي ت749 هـ.

3- ابراهيم بن لاجين بن عبدالله الرشيدي المصري الشافعي النحوي ت 749هـ.

4- الحسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي المصري ت 749هـ.

5- خليل بن أيبك بن عبدالله الأديب صلاح الدين الصفدي ت 764هـ.

6- عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الفقيه الشافعي الأصولي النحوي ت 772هـ.

7- أحمد بن محمد بن محمد بن علي الأصبحي الأندلسي الشيخ شهاب الدين أبو العباس العنابي النحوي ت 776هـ.

8- أبو بكر بن أيد غدي بن عبدالله الشمس الشهير بابن الجندي ت 769هـ.

9- عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عقيل القرشي الهاشمي ت 769هـ.

10- علي بن أحمد بن إسماعيل بن أحمد بن إبراهيم بن محمد بن مهدي الكنني المحدّث النحوي ت 787هـ.

11- محمد بن عبد الوهاب بن علي الإسنائي جمال الدين ت739 هـ.

12- محمد بن علي بن إبراهيم الإمام العلامة المعروف بالفخر ت 751هـ.

13- محمد بن يوسف ين أحمد بن عبد الدائم الحلبي محب الدين ناظر الجيش ت 778هـ.

14- محمد بن أحمد بن علي بن جابر الأندلسي الهواري المالكي أبو عبدالله الأعمى النحوي ت 780هـ.

15- محمد بن محمد بن علي بن عبد الرازق الغماري المصري المالكي النحوي ت 808هـ.

والحقيقة أن هؤلاء نفر قليل من خلق كثير من العلماء الذين تتلمذوا على أبي حيان ؛ ولم أوردهم جميعا خشية الإطالة ، كما أنني جعلت الأولوية في الذكر لمن أخذ عنه النحو واللغة واستثنيت العلماء الأجلاّء الذين أخذوا عنه الفقه وما إلى ذلك من علوم الدين .

---

[1] انظر : الوافي بالوفيات148/5 والدرر الكامنة11/1 وطبقات الشافعية18/9 وبغية الوعاة309/1 و415 و 425 وحسن المحاضرة429/1 وشذرات الذهب158/6 .

ث/ مكانته العلمية :

لعل فيما سبق ذكره من شيوخ كثر تتلمذ لهم أبو حيان ، وتلامذة كثر تتلمذوا عليه ما يثبت المكانة العلمية التي حظي بها أبو حيان ، كما أن مكتبته الكبيرة التي أورثها الأمة من بعده ــ والتي سنتطرق لها بعد قليل ــ تشهد للرجل بالمكانة العلمية السامقة العليّة بين أقرانه من علماء عصره .

ولعل من المفيد أيضا أن نستأنس هنا بما قاله صلاح الدين الصفدي في حق أبي حيان ؛إذ يكشف ما قاله عن شدة إعجابه بأبي حيان وعن شدة تقديره للمكانة العليّة التي تمتع بها الرجل ،وإنني لا أرى بداً هنا من إيراد ما قاله الصفدي كاملاً بنصه لم فيه من فائدة على ما فيه من بعض إطالة : "كان أمير المؤمنين في النحو، والشمس السافرة شتاءً في يوم الصحو، والمتصرّف في هذا العلم، فإليه الإثبات والمحو، لو عاصر أئمة البصرة لبَصرهم، وأهل الكوفة لكفَّ عنهم اتّباعهم الشواذ وحذّرهم، نزل منه كتاب سيبويه في وطنه بعد أن كان طريداً، وأصبح به التسهيل بعد تعقيده مفيداً، وجعل سرحة شرحه وجْنة راقت النواظر توريدا. ملأ الزمان تصانيف، وأمال عُنق الأيام بالتواليف" [1]

ثم يستحضر الصفدي علماء النحو القدماء جميعاً ليبين بشكل طريف جداً مكانة أبي حيان بين هؤلاء العلماء فيقول : " فلو رآه يونس بن حبيب لكان بغيضا غير محبّب، أو عيسى بن عمر لأصبح من تقعيره وهو محدّب، أو الخليل لكان بعينه قذاه، أو سيبويه لما تردّى من مسألته الزنبوريّة برداه، أو الكسائي لأعراه حُلّة جاهه عند الرشيد وأناسه، أو الفرّاء لفرّ منه ولم يقتسم ولد المأمون تقديم مداسه، أو الزيدي لأظهر نقصه من مكامنه، أو الأخفض لأخفى جملة من محاسنه، أو أبو عبيدة لما تركه ينصبّ لشعب الشعوبية، أو أبو عمرو لشغله بتحقيق اسمه دون التعلّق بعربية، أو السكّري لما راق كلامه في المعاني ولا حلا، أو قطرب لما دبّ في العربية ولا درج، أو ثعلب لاستكنّ بمكره في وكره وما خرج، أو المبرّد لأصبحت قواه مفتّرة، أو الزجاج لأمست قواريره مكسّرة "[2]

ثم يستحضر علماء النحو المحدثين ، فيعقد بينهم وبين أبي حيان مقارنة ويبين فضله عليهم بشكل طريف جداً أيضاً فيقول : " أو ابن بابشاذ لعلم أن قياسه ما اطّرد، أو ابن دريد ما بلع ريقه ولا ازدرد، أو ابن قتيبة لأضاع رَحْله، أو ابن السراج لمشّاه إذا رأى وحله، أو ابن الخشاب لأضرم فيه ناراً ولم يجد معها نورا، أو ابن الخباز لما سجر له تنورا، أو ابن القواس لما

---

[1] أعيان العصر وأعوان النصر 325/5 .

[2] أعيان العصر وأعوان النصر 326/5 و327.

أغرق في نزعه، أو ابن يعيش لأوقعه في نزعة، أو ابن خروف لما وجد له مرعى ، أو ابن الطراوة لم يكن نحوه طريّا، أو الدبّاج لكان من حلّته الرائقة عريّا"[1]

ثم يختم قوله بشهادة خالدة تشهد بالتميّز والتفرّد فيقول : " فكان إمام النحاة في عصره شرقاً وغرباً، فريدَ هذا الفن الفذّ بُعداً وقرباً "[2]

وقد أورد ابن حجر العسقلاني ما يبين اهتمام أبي حيان بالعلم فيقول نقلا عن الصفدي : " قال الصفدي لم أره قط إلا يسمع أو يشغل أو يكتب أو ينظر في كتاب ، ولم أره على غير ذلك ، وكان له إقبال على أذكياء الطلبة يعظمهم وينوه بقدرهم وكان كثير النظم من الأشعار والموشحات وكان ثبتاً فيما ينقله عارفا"[3]

كما شهد له السيوطي بأنه تبحر في شتى العلوم فكان موسوعة " فأكب على طلب الحديث وأتقنه وبرع فيه ، وفي التفسير ، والعربية ، والقراءات ، والأدب ، والتاريخ ؛ واشتهر اسمه ، وطار صيته ، وأخذ عنه أكابر عصره" [4]

---

[1] أعيان العصر وأعوان النصر 327/5 .

[2] أعيان العصر وأعوان النصر 328/5 .

[3] الدرر الكامنة 58/6.

[4] بغية الوعاة 280/1.

ج / ثقافته

لم يختلف أبو حيان عن كثير من أقرانه من حيث بدايته العلمية ؛ إذ إنه بدأ بتعلم القرآن الكريم والحديث الشريف واللغة وأشعار العرب ، وفي ذلك يقول ابن خلدون : "وأما أهل الأندلس فمذهبهم تعلم القرآن والكتاب من حيث هو، وهذا هو الذي يراعونه في التعليم ، إلاَّ أنه لما كان القرآن أصل ذلك وأسه، ومنبع الدين والعلوم، جعلوه أصلاً في التعليم، فلا يقتصرون لذلك عليه فقط ، بل يخلطون في تعليمهم للولدان رواية الشعر والترسل، وأخذهم بقوانين العربية وحفظها، وتجويد الخط والكتاب"[(1)]

إذن أول رافد من روافد ثقافته القرآن الكريم ، ويقول أبو حيان في ذلك : " قرأت القرآن برواية ورش، وهي الرواية التي ننشأ عليها ببلادنا ونتعلمها أولاً على المسند المعمر العدل أبي طاهر إسماعيل بن هبة الله بن علي المليحي بمصر "[(2)]

كما اهتم أبو حيان باللغة العربية اهتماماً بالغا ، فأكب على دراستها وحفظ أشعارها فيقول : "وقد حفظت في علم اللغة الفصيح لأبي العباس أحمد بن يحيى الشيباني واللغات المحتوي عليها دواوين مشاهير العرب الستة: امرئ القيس، والنابغة، وعلقمة، وزهير، وطرفة، وعنترة، وديوان الأفوه الأودي ، فحفظت عن ظهر قلب هذه الدواوين ، وحفظت كثيراً من اللغات المحتوى عليها، نحو الثلث من كتاب الحماسة، واللغات التي تضمنتها قصائد مختارة من شعر حبيب بن أوس "[(3)]

ومن أجل تحقيق القدرة على تفسير القرآن الكريم تبحر صاحبنا في شتى العلوم ، فجسد بذلك موسوعة علمية أهلته أن يكون نعم المفسر ، ونعم النحوي صاحب الفكر المستقل حتى عن قدماء النحاة ، فيقول : " فبعلم النحو تعرف الأحكام التي للكلمة العربية من جهة إفرادها، ومن جهة تركيبها، وبعلم اللغة تعرف معاني الأسماء، والأفعال التي لا يفهم المقصود من كلام الله وألفاظه إلا بمعرفته والاطلاع عليه، وبعلم الحديث يتعين المبهم، ويتبين المجمل، وسبب النزول والنسخ، وبأصول الفقه يعرف الإجمال والتبيين، والعموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، ودلالة الأمر والنهي، وما أشبه ذلك، وبعلم الكلام يُعرف ما يجوز على الله تعالى" [(4)]

فنحن إذن إزاء عالم كان النحو أحد علومه ، لكنه متمكن منه ممسك بزمامه ، فيمكنه أن يقبل من العلماء أو يرد أو يضعف ، فأصبح علماً بارزاً بين أعلام عصره.

[(1)] مقدمة ابن خلدون 537.

[(2)] تفسير البحر المحيط 11/1

[(3)] تفسير البحر المحيط 6/1

[(4)] تفسير البحر المحيط 5/1

ح/ مؤلفـــاتـــه:

لقد ترك أبو حيان ميراثا علمياً ضخماً حوته عشرات الكتب التي نسبت إليه بين نحو وصرف ولغة وتفسير وقراءات ولغات أخرى كالفارسية والتركية والحبشية وغيرها من اللغات ما عكس بصدق سعة اطلاعه ، وأفقه ، ويصل عدد هذه المؤلفات إلى سبعين مؤلفاً بين مطبوع ومخطوط [1]:

1- الأبيات الوافية في علم القافية .
2- إتحاف الأريب بما في القرآن من غريب .
3- الأثير في قراءة ابن كثير .
4- الإدراك للسان الأتراك .
5- ارتشاف الضرب من لسان العرب .
6- الارتضاء في الفرق بين الضاد والظاء .
7- إعراب القرآن .
8- الإعلام بأركان الإسلام .
9- الأفعال في لسان الترك .
10- الإلماع في إفساد إجازة ابن الطباع .
11- الأنور الأجلى في اختصار المحلى .
12- تفسير البحر المحيط .
13- التجريد لأحكام سيبويه .
14- تحفة الندس في نحاة الأندلس .
15- التدريب في تمثيل التقريب .
16- التذكرة .
17- التذييل والتكميل في شرح التسهيل .
18- التقريب .
19- تقريب النائي في قراءة الكسائي .
20- التكميل في شرح التسهيل .
21- تلويح التوضيح في النحو .
22- التنخيل الملخص من شرح التسهيل .

---

[1] انظر: ارتشاف الضرب 32/1و33 و34 و35 والوافي بالوفيات 184/5 ونكت الهميان 240 و 241 وفوات الوفيات 561/2 ونفح الطيب 552/2 والبدر الطالع 289/2 والأعلام 152/7.

23- جزء في الحديث .
24- جلاء الغبش في لسان الحبش .
25- الحلل الغالية في أسانيد القراءات العالية .
26- خلاصة البيان في علمي البديع والبيان .
27- ديوان شعر .
28- الرمزة في قراءة حمزة .
29 الروض الباسم في قراءة عاصم .
30- زهو الملك في نحو الترك .
31- الشذا في مسألة كذا .
32- الشذرة .
33- شرح تحفة المودود لابن مالك .
34- شرح جمل الزجاجي .
35- شرح كتاب سيبويه .
36- عقد اللآلي في القراءات السبع العوالي .
37- غاية الإحسان .
38- غاية الإعراب في علمي التصريف والإعراب .
39- غاية المطلوب في قراءة يعقوب .
40- غريب القرآن .
41- فضل النحو .
42- فهرست مروياته .
43- فهرست مسموعاته .
44- قصيدتان في مدح الزمخشري والنحو .
45- قطر الحبي في جواب أسئلة الذهبي .
46- القول الفصل في أحكام الفصل .
47- اللمحة البدرية في علم العربية .
48- المبدع في التصريف .
49- مجاني الهصر في آداب وتواريخ أهل العصر .
50- المزن الهامر في قراءة ابن عامر .
51- المخبور في لسان البشمور .
52 - مسلك الرشد في تجريد مسائل نهاية ابن رشد .

53- مشيخة أبي منصور .

54- منطق الخرس في لسان الفرس .

55- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك .

56- المورد الغمر في قراءة أبي عمرو .

57- الموفور من شرح ابن عصفور .

58- النافع في قراءة نافع .

59- نثر الدر ونظم الزهر .

60- النضار في المسلاة عن نضار .

61- نفحة المسك في سيرة الترك .

62- نقد الشعر.

63- نكت الأمالي .

64- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان .

65- النهر الماد من البحر .

66- نوافث السحر في دمائث .

67- النير الجلي في قراءة زيد بن علي .

68- الهداية في النحو .

69- الوهاج في اختصار المنهاج

خ / مذهبه واعتقاده :

عُرف أبو حيّان بأنه ظاهري[1] المذهب وذلك أثناء إقامته في الأندلس بل تعصب للمذهب الظاهري ، قال ابن حجر: "كان أبو حيان يقول : محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه"[2] وبعد رحيله إلى المشرق تمذهب بالمذهب الشافعي فيقول تلميذه الصفدي : "وكان أولاً يرى رأي الظاهرية، ثم إنه تمذهب للشافعي – رضي الله عنه – ، فحفظ مختصر المنهاج للنووي، وحفظ المنهاج إلا يسيراً "[3] .

وعندما قدم إلى مصر، ورأى المذهب الظاهري مهجوراً فيها تمذهب للشافعي بل وتعصب له ، وتظهر شافعيته واضحة جليّة من خلال تفسيره البحر المحيط ، كما أن الصفدي ذكر "أنه كان خالياً من الفلسفة والاعتزال والتجسيم"[4] فهو صاحب عقيدة صافية سليمة.

كان ينتقد بشدة أصحاب الكلام والفلسفة والاعتزال –ولعل ذلك سبب مخالفته للفراء – فقد أثبت ذلك في تفسيره المحيط فيقول :"لما حللت بديار مصر ورأيت كثيراً من أهلها يشتغلون بجهالات الفلاسفة ظاهراً من غير أن ينكر ذلك أحد تعجبت من ذلك ، إذ كنا نشأنا في جزيرة الأندلس على التبرؤ من ذلك والإنكار له ، وأنه إذا بيع كتاب في المنطق إنما يباع خفية ، وأنه لا يتجاسر أن ينطق بلفظ المنطق ، إنما يسمونه المفعل ، حتى أنّ صاحبنا وزير الملك ابن الأحمر أبا عبد الله محمد بن عبد الرحمن المعروف بابن الحكيم كتب إلينا كتاباً من الأندلس يسألني أن أشتري أو أستنسخ كتاباً لبعض شيوخنا في المنطق ، فلم يتجاسر أن ينطق بالمنطق وهو وزير ، فسماه في كتابه لي بالمفعل"[5] كما عرف بتعصبه للإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، قال الصفدي : " قال الفاضل كمال الدين الأدفوي: وجرى على مذهب كثير من النحويين في تعصّبه للإمام علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – التعصّب المتين قال: حُكي لي أنه قال لقاضي القضاة بدر الدين بن جماعة إن علياً – رضي الله عنه – عهد إليه النبي ﷺ أن لا يحبك إلا مؤمن، ولا يبغضك إلا منافق أتراه ما صدق في هذا؟ فقال: صدق، قال: فقلت له: فالذين سلّوا السيوف في وجهه، يبغضونه أو يحبونه؟ "[6]

---

[1] الظاهرية مذهب فقهي، وقيل منهج فكري وفقهي، نشأ المذهب في بغداد في منتصف القرن الثالث الهجري ، إمامهم داود بن علي الظاهري ثم تزعمهم وأظهر شأنهم وأمرهم الإمام علي بن حزم الأندلسي. وتعد بعض المصادر الظاهرية المذهب السني الخامس.

[2] الدرر الكامنة 58/6.

[3] أعيان العصر 332/5.

[4] أعيان العصر 333/5.

[5] تفسير البحر المحيط 242/4.

[6] أعيان العصر 473/2.

والحقيقة أن أبا حيان قد زهد في أخريات حياته في النحو ، فأخذ يدعو إلى الفقه واعتناق المذهب الشافعي إذ يقول :

غُـذّيتُ بِعِلـمِ النَّحْـوِ إذْ دَرَّ لـي ثَـدْيَا ... فَجِسْمِي بِهِ يُنْمَى ورُوحِـي بِهِ تَحْيـَا
وَقَـدْ طَـالَ تِـضْرَابِي لِزيْـدٍ و عَمْـرِهِ ... وَمَا اقْتَرَفَا ذَنْباً ولا تَبِعَا غَيـَّا
أَلَا إنَّ عِلْـمَ النّحْـوِ قـَدْ بَادَ بِأَهْـلِهِ ... فَما إنْ تَرى في الحَـيِّ منْ بَعْدِهِمْ حَيَّا
سَـأَتـرُكُهُ تَـرْكَ الـغَزَالِ لِظِـلِّهِ ... وَأُتْبِعُهُ هَـجْراً و أُوْسِـعُهُ نَئْـيْا
وَأَسْمـُو إِلـى الفِقـْهِ المُـبَارَكِ ... لِيُرْضَيَكَ في الأُخْرى وَيُحْظِيكَ في الدُّنْيَا
هَـلِ الفِقْهُ إلا أَصـْلُ دِينِ مـُحَمَّدٍ ... فَجَـرِّدْ لَهُ عَزْمَـاً وجدِّدْ لَـهُ سَعْيـَا
وَكـُنْ تَابِعاً للشّـافِعيِّ وَسَـالِكاً ... طَرِيقَـتُهُ تَبْلُغْ بِهِ الغَايَة القُصْـيَا[1]

د/ وفاته: [1]

---

[1] الأبيات في طبقات الشافعية286/9 ونفح الطيب569/2

[1] انظر: الوافي بالوفيات185/5 وبغية الوعاة 283/1 و284 ونفح الطيب 537/2.

وبعد نحو قرن من الزمان غاب نجم شيخ النحاة في الأندلس– الإمام أبو حيان الأندلسي – عن الدنيا على أن نجمه لم يغب عن العلم والعلماء ؛ فما خلفه من ميراث علمي سواء في علوم الدين أو علوم اللغة والنحو والتصريف جعل ذكراه تصدح في الخافقين إلى يومنا هذا وإلى أن يرث الله الأرض وما عليها .

وروى الشوكاني أنه قد "أضر قبل موته بقليل"[2] أي أصابه العمى "وقد توفي بعد أن أًصابته حمى قاسية فمات من يومه "[3]

وقد اختلف في تاريخ وفاته فقال ابن حجر "وكان قد حصلت له أول النهار حمى فصبر إلى أن صلى الظهر بالجامع ثم جاء إلى بيته فصلى العصر بالمدرسة ثم دخل البيت فوقع ميتا في ثالث عشر جمادى الآخرة سنة 752 رحمة الله"[4]

ويجمع عدد من العلماء كالصفدي والسيوطي وعبد الحي الحنبلي والشوكاني أنه قد توفاه الله في صفر سنة 745 خمس وأربعين وسبعمائة[5] ، وقد شاء الله عز وجل أن يدفن بعيداً عن مسقط رأسه فقد " دفن بمقبرة الصوفية بمصر".[6] خارج باب النصر وصُلى عليه في الجامع الأموي بدمشق صلاة الغائب[7] رحمه الله رحمة واسعة .

ورثاه تلميذه الصفدي بقصيدة مطولة اخترت منها : [8]

مَـــاتَ أَثِيـــرُ الـــدِّينِ شَـــيْخُ الـــوَرَى — فَاسْــــــتَعَرَ البَــــــارِقُ وَاسْـــــــتَعْبَرَا
يَـــا عَـــيْنُ جُـــودِي بِالـــدُّمُوعِ التـــي — يُـــرْوَى بهـــا مـــا ضَـــمَّهُ مِـــنَ ثَـــرَى
وَأَجْـرِي دَمَـاً فَالخَطْـبُ فـي شَـأْنِهِ — قَدِ اقْتَـــضَى أَكـــــــثَرَ مِمّـَا جرى
إنْ مَـــاتَ فَالـــذِكرُ لَـــهُ خَالـــدٌ — يَحْيَـــا بِـــهِ مِـــنْ قَبْـــلِ أَنْ يُنْـشَرَا

---

[2] البدر الطالع2/279.

[3] الدرر الكامنة 5/26.

[4] الدرر الكامنة 5/26.

[5] انظر: الوافي بالوفيات 2/186 وبغية الوعاة1/280 وشذرات الذهب 6/145 والبدر الطالع 2/279.

[6]شذرات الذهب6/145.

[7] نفح الطيب2/537.

[8]الأبيات من السريع في الوافي بالوفيات5/185 ونكت الهميان241 وبغية الوعاة 1/283 و284 وحسن المحاضرة 1/543 ونفح الطيب 2/537.

المبحث الثاني :

أبو زكريا الفرّاء

أ / اسمه ونسبه

ب / نشأته وعلمه

ت / شيوخه وتلاميذه

ث / كتبــــــــه

ج / شخصيته ومذهبه

ح / مذهبه النحوي

خ / وفاتــــــــه

أ / اسمه ونسبه :

الإمام يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور بن مروان الأسلمي الديلمي الكوفي ، مولى بني أسد، المعروف بالفراء، المكنى بأبي زكريا[1]، إمام النحاة في زمانه وزعيم مدرسة الكوفة بعد شيخه الكسائي ، وقد توقفت جل كتب اللغة والتراجم والتاريخ والسير في نسبه عند (منظور) ؛ فلم يذكروا (مروان) باستثناء ابن جني والسيوطي فقد أثبتاه في نسبه [2].

وقد اختلف في اسم جده منظور فقد ذكره كلٌ من ابن كثير وابن الجزري على أنه منصور بالصاد لا بالظاء[3] ، كما اختلف أيضاً في موالاته لبني أسد ؛ فقيل لبني أسد أو لبني منقر[4] ، ولكن ثمة إجماع بين كل من ترجم للفراء أو ذكر اسمه كاملاً أنه ديلمي ؛ فهو على هذا الأساس ليس عربي الأصل وإنما أعجمي من الترك . و وصفه بالأسلمي فهو نسبة إلى قبيلة بني أسلم العربية التي ينسب إليها أبو برزة الأسلمي صاحب النبي ﷺ ، وأما وصفه بالكوفي فنسبة إلى الكوفة مسقط رأسه .

وعرف أبوه " زياد " بالأقطع، لأن يده قطعت في معركة الحسين بن علي كما أورد المرزباني ، لكن ابن خلكان يشكك في هذه الرواية فيقول :"وهذا عندي فيه نظر لأن الفراء عاش ثلاثاً وستين سنة ، فتكون ولادته سنة أربع وأربعين ومائة، وحرب الحسين كانت سنة إحدى وستين للهجرة، فبين حرب الحسين وولادة الفراء أربع وثمانون سنة، فكم قد عاش أبوه فإن كان الأقطع جده فيمكن، والله أعلم"[5] ، وللباحث نظر فيما ارتآه ابن خلكان إذ إنه بنى شكه على أن زياداً والد الفراء قد شارك في وقعة الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب والواقع أنه شهد معركة الفخ 169هـ التي قادها الحسين بن علي بن الحسن في خلافة موسى الهادي [6]

وأما اللقب الذي عرف واشتهر به فهو" الفرّاء " فلم يلحق به لحرفة احترفها و إنما لأنه كان يفري الكلام أي يصلحه ويغلب به خصومه[7] كما عرف بلقب "أمير المؤمنين في النحو"[8]

---

[1] انظر: المنصف101/1 وتاريخ بغداد235/6 ووفيات الأعيان176/1 والبداية والنهاية284/10 وتاريخ الإسلام85/4 وسير أعلام النبلاء118/10 وغاية النهاية 324/2 وبغية الوعاة333/2 وتاج العروس229/39 والأدباء2812/1 .

[2] انظر: المنصف101/1 وبغية الوعاة 333/2 .

[3] انظر: البداية والنهاية284/10 وغاية النهاية 324/2.

[4] انظر: وفيات الأعيان6/ 176 والأعلام للزركلي145/8 .

[5] وفيات الأعيان176/6.

[6] انظر: بغية الوعاة333/2 والأعلام للزر كلي145/8.

[7] انظر: اللباب في تهذيب الأنساب44/2 وتاج العروس229/39.

[8] البداية والنهاية10/ 284 وسير أعلام النبلاء120/10 وتهذيب التهذيب42/37 ونفح الطيب537/2 .

ب / نشأته وعلمه :

ثمة إجماع بين أصحاب التراجم على أن الفراء قد ولد في الكوفة في السنة الرابعة والأربعين بعد المائة الأولى للهجرة وعاش فيها ثم ما لبث أن ترحل إلى بغداد حاضرة الخلافة العباسية رغبةً في الاتصال بالخليفة المأمون " ولما عزم الفراء على الاتصال بالمأمون، كان يتردد إلى الباب ، فبينما هو ذات يوم على الباب إذ جاء أبو بشر ثمامة بن الأشرس النميري المعتزلي، وكان خصيصاً بالمأمون، قال ثمامة: فرأيت أبهة أديب، فجلست إليه، ففاتشته عن اللغة فوجدته بحراً وفاتشته عن النحو فشاهدته نسيج وحده وعن الفقه فوجدته رجلاً فقيهاً عارفاً باختلاف القوم، وبالنجوم ماهراً، وبالطب خبيراً، وبأيام العرب وأشعارها حاذقاً، فقلت له: من تكون وما أظنك إلا الفراء، فقال أنا هو، فدخلت فأعلمت أمير المؤمنين المأمون، فأمر بإحضاره لوقته، وكان سبب اتصاله به."[1] ويبدو أن هذه الزيارة قد فتحت له قصر الخلافة فعهد إليه المأمون بتربية ابنيه، فكان أكثر مقامه بها – أي بغداد – ، فإذا جاء آخر السنة انصرف إلى الكوفة فأقام أربعين يوما في أهله يوزع عليهم ما جمعه ويبرهم[2].

كما اتصل بالخليفة هارون الرشيد ، ولكن بشكل أقل من الذي تواصل به مع الخليفة المأمون فينسب ابن خلكان لقطرب قوله : " دخل الفراء على الرشيد فتكلم بكلام لحن فيه مرات، فقال جعفر بن يحيى البرمكي: إنه قد لحن يا أمير المؤمنين، فقال الرشيد للفراء: أتلحن ؟ فقال الفراء: يا أمير المؤمنين إن طباع أهل البدو الإعراب ، وطباع أهل الحضر اللحن، فإذا تحفظت لم ألحن، وإذا رجعت إلى الطبع لحنت، فاستحسن الرشيد قوله." [3]

والفراء عارف بجل العلوم ، فيقول الدكتور عمر رضا كحالة : " والفراء مشارك في الفقه والطب وأيام العرب وأشعارها، والنجوم"[4]، والفراء يعد شيخ اللغة وإمام العربية وكبير النحاة في زمانه لا سيّما الكوفيين منهم؛ فهو أعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب ، وقد شهد له علماء عصره والعلماء المتأخرون ؛ فقد سئل الكسائي:" الفراء أعلم أم الأحمر؟ فقال: الأحمر أكثر حفظاً والفراء أحسن عقلاً وأبعد فكراً وأعلم بما يخرج من رأسه"[5]. ويروى عن أبي العباس ثعلب أنه قال: لولا الفراء لما كانت عربية ؛ لأنه خلصها وضبطها ،ولولا الفراء لسقطت العربية لأنها

---

(1) وفيات الأعيان176/6 والمدارس النحوية ص193.

(2) الأعلام للزركلي145/8.

(3) وفيات الأعيان176/6.

(4) معجم المؤلفين198/13.

(5) تاريخ بغداد237/6.

كانت تُتنازع ويدعيها كل من أراد ، ويتكلم الناس فيها على مقادير عقولهم وقرائحهم فتذهب"[1] وقال عنه ابن جني : " إمام العربية ، وأعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي"[2] ، واشتهر بلقب " أمير المؤمنين في النحو"[3] ، كما روى ابن حجر العسقلاني :" كان محمد بن الحسن يجالس الفراء عنده يوما فقال الفراء : قلّ رجل أمعن في فن من العلم إلا سهل عليه غيره فقال له محمد: فأنت الآن قد أمعنت النظر في العربية فنسألك عن مسألة من الفقه فقال: هات ، فقال: ما تقول في رجل صلى فسها ، فسجد ، فسها في السجود؟ ففكر ساعة فقال :لا شيء عليه ، قال: ولم لا؟ قال: لأن المصغر عندنا لا يصغر، وأما السجدتان تمام الصلاة فليس لتمام تمام فقال له محمد: ما ظننت آدميا يلد مثلك"[4] ، ويروى عن ابن الأنباري قوله : "لو لم يكن لأهل بغداد من علماء العربية إلا الكسائي والفراء لكان لهم بهما الافتخار على جميع الناس ، وكان يقال "النحو للفراء ، والفراء أمير المؤمنين في النحو"[5] ، ولم يكن الفراء عالماً بالنحو فحسب "فكان مع تقدمه في اللغة فقيهاً متكلماً، عالماً بأيام العرب وأخبارها"[6] ، ويبدو أن الفراء تبحر في النحو فلم يدع شاردة ولا واردة فملك عليه عقله فقال : "أموت وفي نفسي شيء من "حتى" لأنها تخفض وترفع وتنصب."[7]

اختاره الخليفة المأمون ليعلم ولديه النحو" فقام يوما فابتدراه أيهما يقدم نعليه ، فتنازعا في ذلك ، ثم اصطلحا على أن يقدم كل واحد منهما نعلاً، فأطلق لهما أبوهما عشرين ألف دينار، وللفراء عشرة آلاف درهم وقال له : لا أعز منك إذ يقدم نعليك ولدا أمير المؤمنين وولي العهد من بعده."**[8]**.

---

[1] تاريخ بغداد235/6 وتاريخ الإسلام 58/4 وسير أعلام النبلاء118/10.

[2] المنصف101/1 وبغية الوعاة 333/2.

[3] البداية والنهاية284/10.

[4] تهذيب التهذيب42/37.

[5] تهذيب التهذيب42/37.

[6] الأعلام 145/8.

[7] شرح الاشموني217/1.

[8] البداية والنهاية 284/1 وسير أعلام النبلاء119/10.

ت / شيوخه وتلاميذه :

تتلمذ وروى عن كبار أشياخ عصره مثل قيس بن الربيع ، ومندل بن علي، وأبي الأحوص، وأبي بكر بن عياش، وسفيان بن عيينة وعلي بن حمزة الكسائي ومعاذ بن مسلم الهرّاء وأبي حعفر الرؤاسي [1] إمام مدرسة الكوفة النحوية ، ورأى بعض العلماء أنه أعلم من الكسائي – الإمام الحقيقي للكوفة – فقد "قال سلمة بن عاصم : إني لأعجب من الفراء كيف يعظم الكسائي وهو أعلم منه بالنحو"[2]. كما أخذ عن يونس بن حبيب ويرى الكوفيون أنه استكثر في الأخذ عنه ويرى البصريون خلاف ذلك ، كما اتصل بالأعراب وأخذ ممن يثق به مثل أبي ثروان، وأبي الجراح العقيلي ، وأبي دثار الفقعسي ، وأبي زياد الكلابي ، وكان الفراء بحق أحفظ الناس لنوادر الكسائي ، لذلك نجده ينفرد بالنقل عنه في كثير من الأحيان .

وروى الحديث عن حازم بن الحسن البصري وعن مالك بن دينار وعن أنس بن مالك ،[3] فاستطاع الإمام بناء صرح ثقافي متعدد المنابع ، مرتكز على القرآن الكريم وقراءاته، والحديث الشريف وشعر العرب ونثرهم، وكذلك لغة التخاطب العربي بوجه عام على اختلاف طرائق التحصيل من الرواية أو المشافهة ، وما إلى ذلك من مؤلفات في التفسير، مع حافظة واسعة وبديهة متوقدة، ومشاركة عميقة بالفقه والنجوم والطب وأيام العرب .

وأخذ عنه كثير ممن عاصروه وممن جاء بعده منهم مسلمة بن عاصم، ومحمد بن الجهم السمري والطوّال وابن السكيت وغيرهم[4] ، فكان إذا أملى كتابا اجتمع له خلق كثير فيقول الذهبي " ولما أملى كتاب: " معاني القرآن " اجتمع له الخلق، فكان من جملتهم ثمانون قاضيا"[5]

وفي الحقيقة ليس بمقدور أحدٍ أن يحصي الذين تتلمذوا على الفراء ؛ ذلك أنه زعيم مدرسة نحوية ألا وهي مدرسة الكوفة ، وبالتالي فإن معظم من عاصره ومن جاء بعده من نحاة الكوفة قد تتلمذ على حدوده وتشريعاته وتقعيداته النحوية ، كيف لا ؟ والفراء صاحب منهج وفكر نحوي ميزه عن غيره من النحاة ، فهذا ثعلب يقول : " ابتدأت في طلب العربية واللغة في سنة ست عشرة ومائتين، ونظرت في " حدود " الفراء وسني ثماني عشرة سنة، وبلغت خمساً وعشرين سنة وما بقيت علي مسألة للفراء إلا وأنا أحفظها.[6]

---

(1) انظر: سير أعلام النبلاء119/10 وتهذيب التهذيب42/37 والمفيد في المدارس النحوية87 و88.

(2) تاريخ الإسلام للذهبي58/4.

(3) البداية والنهاية284/10.

(4) انظر: تاريخ الإسلام للذهبي293/14 وبغية الوعاة333/2 والمفيد في المدارس النحوية109.

(5) سير أعلام النبلاء 119/10.

(6) وفيات الأعيان102/1.

ث / كتبـــــــه :

ترك الفراء ميراثاً ضخماً من المؤلفات في النحو واللغة والتفسير، وقد ضاع – للأسف– كثير منها ، "وكان يملي كتبه كلها حفظاً ، ولم يأخذ بيده نسخة إلا في كتابين، ومقدار كتب الفراء ثلاثة آلاف ورقة، وكان مقدار الكتابين خمسين ورقة " [1] وقد جمعت أسماء هذه المؤلفات من بطون كتب السير والتاريخ .

فهذه بعض من كتبه بين مطبوع ومخطوط :

1– معاني القرآن : ويعد من أشهر كتب الفراء وهو كتاب تفسير لكنه مشتمل على الكثير من الآراء والقواعد النحوية ، وكان سبب تأليفه : أن أحد أصحابه، وهو عمر بن بكير الراوية الإخباري النسابة كتب إلى الفراء، أن الأمير الحسن لا يزال يسألني عن أشياء من القرآن ، لا يحضرني عنها جواب، فإن رأيت أن تجمع لي أصولا وتجعل ذلك كتاباً يرجع إليه. "[2] ، فوافق الفراء فأملى هذا الكتاب "ويشتمل على نحو ألف ورقة ."[3] وقد امتدح ابن خلكان هذا الكتاب ورأى أنه لم يترك مجالا لمستزيد .[4] وقال راوي كتاب المعاني: "وأردنا أن نعد الناس الذين اجتمعوا لإملاء كتاب المعاني ، فلم نضبطهم فعددنا القضاة ، فكانوا ثمانين قاضياً ، فلم يزل يمليه حتى أتمه"[5] ، وهو فيه لا يفسر الذكر الحكيم بالطريقة المعروفة ، وإنما ينتقي من الآيات على ترتيب السور ما يدير حوله مباحثه اللغوية ، والنحوية فيحل مشكلها ويوضح غامضها ، مدلياً دائماً بآرائه النحوية ، ومعبراً بما اختاره للنحو من مصطلحات جديدة ، ناثراً من حين إلى حين أراء أستاذه الكسائي ، وآراء نحاة البصرة والكوفة ، وقد وصل إلينا هذا الكتاب وطبع أكثر من طبعة .

2– كتاب الحدود : وألفه الفراء قبل كتاب معاني القرآن ، وهو كتاب في الإعراب ، وقد جمع فيه مائة وأربعين حداً وقال ياقوت : "إن الفراء ألفه بأمر المأمون "[6]

3– ما تلحن فيه العامة : والذي دعاه لتأليف هذا الكتاب طاهر بن الحسين قائد المأمون المشهور ؛ إذ كان يعنى بابنه عبدالله وبفصاحته ، ويظهر أنه لحظ عليه بعض اللحن في كلامه

---

[1] وفيات الأعيان181/6 وبغية الوعاة333/2 والأعلام للزركلي146/8 ومعجم الأدباء3/3.

[2] وفيات الأعيان178/6 .

[3] وفيات الأعيان178/6 .

[4] انظر: وفيات الأعيان178/6 .

[5] سير أعلام النبلاء119/10 .

[6] معجم الأدباء3/3 و الأعلام للزركلي146/8 .

، فطلب إلى الفراء أن يكتب له كتاباً يعالج فيه اللحن المتفشي على ألسنة العوام [1]

4-كتاب الوقف والابتداء.

5- كتاب الجمع والتثنية في القرآن.

6- اختلاف أهل الكوفة والبصرة والشام في المصاحف.

7- آلة الكاتب.

8- الفاخر.

9- كتاب النوادر.

10- كتاب فعل وأفعل.

11- كتاب المقصور والممدود.

12- كتاب المذكر والمؤنث.

13- كتاب يافع ويافعة.

14- كتاب ملازم.

15- كتاب مشكل اللغة الكبير.

16- كتاب مشكل اللغة الصغير.

17- كتاب الواو.

18- كتاب اللغات .

19- الأيام والليالي.

20- البهي: ألفه للأمير عبد الله بن طاهر.

21- المصادر في القرآن.

22- الكتاب الكبير.

---

[1] انظر: المدارس النحوية 195 .

ج / شخصيته ومذهبه :

وبعد البحث والتقصي في شخصية الفراء في كتب التراجم والتاريخ يمكننا أن نتلمس بعض ملامح شخصيته ؛ فالفراء شديد طلب المعاش ، دائم النشاط ، يطلب الرزق لقومه في بغداد حاضرة الخلافة التي كان أكثر مقامه بها " فإذا جاء آخر السنة انصرف إلى الكوفة فأقام أربعين يوماً في أهله يوزع عليهم ما جمعه ويبرهم "[1] فهو كريم بر بأهله وقومه .

وإن الباحث في شخصية الفراء تطالعه صفات له ، يمكن الحكم عليها بالتناقض ؛ إذ يقال " وكان متديّنا متورّعا ، على تيه وعُجْب وتعظّم "[2] ، ولكن هذا التناقض قد يزول إذا عرفنا طبيعة الحياة البغدادية آنذاك وما اشتملت عليه من روح منافسة ، لا سيما إذا طالعنا القصة التي أوردها الخطيب البغدادي والتي تكشف عن روح التنافس إذ ذاك في بغداد فيقول : "حدثنا سلمة قال: خرجت من منزلي فرأيت أبا عمر الجرمي واقفاً على بابي فقال لي: يا أبا محمد امض بي إلى فرائكم هذا فقلت له: امض فانتهينا إلى الفراء وهو جالس على بابه يخاطب قوماً من أصحابه في النحو فلما عزم على النهوض قلت له: يا أبا زكريا هذا أبو عمر صاحب البصريين يحب أن تكلمه في شيء فقال: نعم ما يقول أصحابك في كذا وكذا؟ قال: يلزمهم كذا وكذا ويفسد هذا من جهة كذا وكذا قال: فألقى عليه مسائل وعرفه الإلزامات فيها فنهض وهو يقول: يا أبا محمد ما هذا الرجل إلا شيطان يكرر ذلك مرتين أو ثلاثاً" [3].

والفراء – ملاءمة لروح الإعتزال السائدة آنذاك – نجده " يتفلسف في تصانيفه ويستعمل فيها ألفاظ الفلاسفة "[4] .

أما عن مذهبه واعتقاده فثمة تضارب بين أصحاب التراجم فقد ذكر كل من السيوطي والزركلي أنه 'كان يحب الكلام ويميل إلى الاعتزال"[5] ، وحقيقةً لا أعلم – فيما بحثت – إلامَ استند السيوطي ومن بعده الزركلي في إطلاق هذا الحكم ، فإذا كان يستند لما أوردناه آنفا من وسم لأسلوبه بالتفلسف فهذا ضعيف خاصةً في ضوء الشهادة التي يدلي بها الجاحظ المعتزلي – وهو المعاصر للفراء – إذ يقول : " دخلت بغداد حين قدمها المأمون في سنة أربع ومائتين، وكان الفراء يحبني، وأشتهي أن يتعلم شيئاً من علم الكلام، فلم يكن له فيه طبع "[6]

---

(1) الأعلام 145/8.

(2) المنصف 101/1 وبغية الوعاة 333/3 .

(3) تاريخ بغداد238/6 .

(4) وفيات الأعيان 180/6 وبغية الوعاة 333/3 ومعجم الأدباء2/3 .

(5) بغية الوعاة333/3 والأعلام146/8.

(6) وفيات الأعيان180/6 .

ح / مذهبه النحوي:

الفراء في كتب مترجميه نحوي كوفي صرف، كان أبرع الكوفيين، وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب ، وقارئ الفراء يشرف في أثناء كتاباته على سمات المدرسة الكوفية بشكل واضح ، فهو يتكثر من الرواية ، ويهتم بالنقل اهتماماً واسعاً ، يبرز من خلاله شخصيته أنه إمام متبحر بلغات العرب وأساليبها ، واقف على اختلاف مشاربها اللغوية ومذاهبها الصوتية ، والأمثلة كثيرة على ذلك ؛ حيث نلحظ بوضوح تكثره من الرواية في مثل قوله " أنشدني بعض العرب "[1] وقوله " وأنشدني بعضهم "[2] كما أنه يبحث في روايته عن الثقاة من الرواة كقوله " وحدثني شيخ من ثقات أهل البصرة "[3] وكقوله " وسمعت سفيان بن عُيَيْنة يذكرها يُبْشِر، وبشرت لغة سمعتها من عُكل، ورواها الكسائيّ عن غيرهم "[4] كما يهتم بالنقل عن الأعراب الذين يشكلون نبع اللغة الصافي كما في قوله : " وقال أبو ثَروان: بَشرَني بوجه حسن "[5]

ومعروفٌ أن الكسائي – أستاذ الفراء – قد رسم بناء النحو الكوفي على ثلاث قواعد ، أولها: الاتساع في الرواية بحيث فتح الأبواب على مصاريعها لرواية الأشعار والأقوال والقراءات الشاذة ، وثانيها : الاتساع في القياس بحيث يعتمد القليل والشاذ في تقعيد القواعد النحوية ، وثالثها : الاتساع في مخالفة نحاة البصرة في عدد من الأصول والمسائل ، مخالفة تجعل المتتبع لها لا يبرئها من العصبية في بعض الأحايين .

والحقيقة أن الفراء تتبع خطى شيخه بل وزاد عليها لا سيما فيما يتعلق بالمصطلحات النحوية ، فأخذ الفراء يتوسع في تلك الجوانب الثلاثة ، متسلحاً باطلاع واسع على سبل الفلاسفة والمناطقة ، وبعقل أدق وأخصب من عقل الكسائي ، ما مكنه من رسم الصورة النهائية للنحو الكوفي .

---

[1] معاني القرآن 29/1 و 52/1 .

[2] معاني القرآن 56/1 و 81/1.

[3] معاني القرآن 487/1.

[4] معاني القرآن 190/1.

[5] معاني القرآن 190/1.

اختلف الفراء مع البصريين في أربع من أصول النحو على النحو الآتي :

1- لم يفرق الفراء بين ألقاب الإعراب و ألقاب البناء ، وكان الأجدر به أن يفصل بينهما كما فصلت مدرسة البصرة .

2- يرى أن المصدر مشتق من الفعل ، لا كما رأى البصريون بأن الفعل مشتق من المصدر محتجاً ونحاة الكوفة بأن الفعل يعمل في المصدر النصب فتقول كتب كتابةً ، كما أن المصدر يصح بصحة الفعل ويعتل باعتلاله فتقول قوام من قاوم وقيام من قام ، وأن المصدر يؤكد الفعل فالأصل لا يؤكد الفرع ، كما أنه توجد أفعال لا مصادر لها مثل نعم وبئس .

3- يرى أن الأصل في الأفعال الإعراب لا البناء وهو يخالف بذلك البصريين لا سيما سيبويه إذ يرون أن الأسماء معربة لأنها تتعاورها معانٍ مختلفة كالفاعلية والمفعولية والإضافة ... ولولا الإعراب ما استبانت هذه المعاني بخلاف الأفعال ، لكنه يحتج لرأيه بأن الأفعال أيضا تختلف معانيها الزمنية ، والحقيقة أن ما ذهب إليه سيبوية لهو أقرب إلى الصواب لا سيما إذا عرفنا – أن الفعل في الماضي و الأمر – يلزم حركة واحدة في معظم أحواله باستثناء الفعل المضارع .

4- كما يختلف مع البصريين في مسألة تقسيم الأفعال ؛ فيقسمها البصريون إلى ماضٍ ومضارعٍ وأمر ، بينما الفراء ونحاة الكوفة من بعده يقسمونها إلى ماضٍ ومضارعٍ ودائم ، وهو لا يقصد بالدائم فعل الأمر؛ وإنما يقصد به اسم الفاعل ، أما صورة الأمر التي نعرفها فهي ليست إلا مضارعاً لحقت به لام الامر ، وحذفت منه اللام وتاء المضارعة نحو (لتجلس) ومنعاً لالتقاء الساكنين تزيد الألف في أول الفعل نحو (اجلس).[1]

وإذا كان المعتزلة يرون أن المسلم الفاسق قي منزلة وسطى بين المؤمن والكافر فقد ذهب الفراء إلى أن" "كلا" التي يضعها البصريون في باب الأسماء ليست اسما ولا فعلا بل هي في مرتبة متوسطة بينهما ، واحتج لذلك بأنها ليس لها مفرد ، وأنها كالفعل الماضي المعتل الأخر المنقلبة ألفه عن ياء ، فإذا تبعها اسم ظاهر لزمتها الألف وإذا تبعها ضمير قلبت ياء ، فتقول رأيت كلا الرجلين ، ورأيت كليهما ، كما تقول قضى الحق وقضيته".[2]

---

[1] انظر: المدارس النحوية 198.

[2] المدارس النحوية 198 .

مصطلحات الفراء النحوية :

مما يزيد هوة الخلاف بين نحاة البصرة و الكوفة – بعد الخلاف في الأصول – مصطلحات الفراء النحوية الجديدة ، ونجمل هنا بعضها مفسرة بمصطلحات البصريين :

1- أطلق مصطلح التقريب وهو ما عرف عند البصريين باسم الإشارة بل إن بعض الكوفيين أعربوا ما بعدها اسما وخبرا فيمثل : "هذا زيد أما "هذا" فيعرب تقريباً " [1]

2- كان يسمي لا النافية للجنس لا التبرئة ، فيقول معلقاً على قوله تعالى :﴿**فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ**﴾[2] يقول: " القرّاء على نصب ذلك كله بالتبرئة"[3].

3- كان يسمي ضميري الشأن والفصل باسم ضميري العماد فيعلق على قوله تعالى ﴿**وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ**﴾[4] قائلا " ولا ينبغي للواو أن يكون لها عمادٌ"[5]

4- أطلق على حروف الزيادة اسم حروف اللغو أو الحشو أو الصلة كما في قوله " ولو جعلت "ما" على جهة الحشو كما تقول: عما قليلٍ آتيك " [6] .

5- أطلق على التمييز مصطلح التفسير [7]

6- كما أنه أول من اصطلح على تسمية العطف بالحروف ، فأطلق على الواو وأخواتها اسم النسق فيقول : (ولن يأمركم) فهذا دليل على انقطاعها من النَسَق " [8]

7- أطلق على الصفة مصطلح "النعت" فيقول : "وإذا كانت النكرة قد وُصِلت بشيءٍ سوى نعتها ثم جاء النّعت..."[9].د=

8- أطلق على المصروف وعلى الممنوع من الصرف ما يُجرى وما لا يُجرى فقال : "كما كتبوا "سَلاَسِلاً" و "قَوَارِيراً" بالألف، وأكثر القراء على ترك الإجراء فيهما" [10] .

9- أطلق على النفي مصطلح "الجحد " فيقول : " فجعل"لا" صلة لمكان الجحد"[11]

---

(1) انظر: المدارس النحوية199.

(2) سورة البقرة 197/2.

(3) معاني القرآن120/1.

(4) سورة البقرة 85/2.

(5) معاني القرآن 49/1 .

(6) معاني القرآن54/1.

(7) معاني القرآن28/2 .

(8) معاني القرآن201/1 .

(9) معاني القرآن 50/1.

(10) معاني القرآن37/1.

(11) معاني القرآن4/1.

10- أطلق على الفعل المتعدي اسم "الفعل الواقع" فيقول : " إذا قلت قرأت "الحمدَ" أوقعت عليه الفعل "[1]

11- ويسمي الفعل المبني للمجهول "ما لم يسم فاعله" فيقول : "ألا ترى أن اسمهما في الخوف مرفوع بما لم يسمَّ فاعله "[2]

12- وأطلق على الضمير اسم الكناية أو المكنى فيقول : "وأما من قال: "عليهم" فإنه استثقل الضمّة في الهاء وقبلها ياء ساكنة، فقال: "عليهِم" لكثرة دَور المكنىّ في الكلام"[3]

13- وأطلق على حرف الجر اسم الصفة فيقول : وقوله: ﴿**فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا**﴾[4] يريد: فلا جناح عليهما في أن يتراجعا، (أَن) في موضع نصب إذا نُزِعت الصفة" [5]

14- وأطلق على البدل " تكريرا " و" تبيينا" و" تفسيرا " و" ترجمة " فيقول : "ولو أردت تكرير القول عليها كسرتها" [6]

وبجانب هذه المصطلحات الجديدة فإن الفرّاء يخالف البصريين - لا سيما الخليل وسيبويه - في تفسير وتحليل كثير من الألفاظ و الأدوات ونورد هنا شيئاً منها على سبيل التمثيل:

1- لفظ "اللهمّ" يرى الخليل أنها لزمتها الميم المشددة عوضاً عن الياء المحذوفة التي كان ينبغي أن تتقدمها [7] ، وذهب الفرّاء إلى أنها اختزال لقولنا " يا اللهُ أُمَّنا بخير" . [8] .

2- لفظ " هلمّ " يرى الخليل أنها مركبة من هاء للتنبيه والفعل "لمّ" ، ولكثرة استعمالها حذفت الألف وصارت كلمةً واحدة، ويرى الفرّاء أن أصلها "هل أَمَّ" من الفعل "أَمَّ" أي قصد و"هل" للزجر فخففت الهمزة بأن ألقيت حركتها على اللام وحذفت [9].

---

[1] معاني القرآن1/34.

[2] معاني القرآن1/130.

[3] معاني القرآن1/2.

[4] سورة البقرة 230

[5] معاني القرآن1/131.

[6] معاني القرآن1/439 .

[7] انظر: همع الهوامع2/64.

[8] انظر: معاني القرآن1/182.

[9] انظر: همع الهوامع 3/110.

3- لفظ " إياك " ذهب الخليل إلى أن "إيّا" اسم مبهم أضيف إلى الضمير لتخصيصه ، وذهب الفرّاء إلى أن "إيا" حرف زيد دعامة ، ولواحقه هي الضمائر التي تكون في موضع نصب حسب مواقعها [1].

4- الحرف " لن " ذهب سيبويه إلى أن أصلها "لا" و "أن" وحذفت منها الألف والهمزة وكأنه أراد أن يعلل بذلك نصبها للمضارع ، وذهب الفرّاء إلى أن أصلها لا ثم أبدلت الألف نونا ، على نحو ما حدث في "لم" [2] .

5- " كم " ذهب البصريون إلى أنه بسيطة غير مركبة ، وخالفهم الفرّاء معتبراً إياها مركبة من "الكاف" و"ما" ، ولما كثر استعمالها في لسان العرب حذفت الألف للتخفيف،وسكنت الميم [3] .

6- " أنت " يرى الخليل ،أنها مركبة من "أن" و "التاء" أو غيرها من اللواحق ، في حين أن الفرّاء يرى أنها بسيطة لا مركبة [4] .

7- " مذ ومنذ " ذهب البصريون إلى أنهما بسيطتان غير مركبتين ، وخالفهم الفراء فذهب إلى أنهما مركبتان من "من الجارّة" و "ذو الطائية" التي تأتي بمعنى الذي[5]، ومثلها "ماذا الاستفهامية" جعلها مركبةً من "ما الاستفهامية" و "ذا الطائية"[6] .

8- " إلا " ذهب الفرّاء إلى أنها مركبة من " إنّ" و"لا العاطفة" ، حذفت النون الثانية من "إنّ"، وأدغمت الأولى في لام "لا" فإذا انتصب الاسم، بعدها، فبإنّ، وإذا أتبع ما قبلها في الإعراب، فبلا العاطفة[7].

على أية حالٍ فهذا غيض من فيض ؛ إذ إنّ ثمة خلافاً واسعاً بين صاحبنا وبين أنداده البصريين لا سيما موضوع العوامل ، فليس هذا موضع الحديث عن كل ما تفرّد به الفراء من أصول ؛ إذ أن التفصيل قادم – بإذنه تعالى – في ثنايا صلب دراستنا .

وهكذا نجد الفرّاء لا يألو جهداً في أن يضع تفسيرا جديدا لكثير من الألفاظ والأدوات ، اكتفيت بذكر بعضها ، كما يستحدث مصطلحات نحوية جديدة ، كما يفارق أهل البصرة في

---

[1] انظر: همع الهوامع243/1.

[2] انظر: المدارس النحوية ص202.

[3] انظر: همع الهوامع602/2.

[4] انظر: المدارس النحوية ص203.

[5] انظر: شرح الرضي على الكافية209/3.

[6] انظر: معاني القرآن138/1.

[7] انظر: شرح الرضي على الكافية 80/2.

عدد من أصول النحو؛ علّه بذلك كله يرسم معالم المدرسة الكوفية ،التي طالما سعى إلى تمييزها عن مدرسة البصرة .

خ / وفاتــــــــه:

غاب نجم الفرّاء عن الدنيا ، بعد أن انتقل إلى جوار ربه في السنة السابعة بعد المائتين للهجرة ، وله ثلاث وستون سنة وهو في طريقه إلى مكة للحج ، وثمة شبه إجماع بين أصحاب التراجم والسير على ذلك التاريخ[1] ، لكن ابن جني والسيوطي يذكران أنه عاش سبعاً وستين عاما[2] ، فيكون بذلك – حسب رأيهم – ولد سنة أربعين بعد المائة للهجرة ، وانفرد السمعاني بالقول بأنه توفي في السنة التاسعة بعد المائتين للهجرة عن عمر ثلاث وستين سنة فيكون بذلك مولده في السنة السادسة والأربعين بعد المائة للهجرة[3].

ومهما يكن من أمر فقد لبّى نداء ربه في عقده السابع ولا يزال في نفسه شئ من "حتى" بعد أن ترك مكتبة نحوية ضخمة تزخر بآرائه الفريدة ومصطلحاته المميزة ، قال سلمة بن عاصم:" دخلت عليه في مرضه، وقد زال عقله، وهو يقول: إن نصباً فنصباً، وإن رفعاً فرفعاً"[4].
وقد رثاه محمد بن الجهم السمري بقصيدة جميلة اخترت منها هذه الأبيات[5] :

يَا طَالِبَ النّحْوِ التَمِسْ عِلْمَ مَا ... أَلّفَهُ الفَرَّاءُ في نَحْوِهِ
أَفَادَ مَن يَأْتيهِ مَا لَم يَكُنْ ... يَعْلَمُ مِن قَبْلُ ولمْ يَحْوِهِ
سِتِّينَ حَدًّاً قَاسَها عَالِمٌ ... أَمْلَهَا بِالحِفْظِ مِن شَدْوِهِ
عَلَى كَلامِ العَرَبِ المُنْتَقَى ... مِن كُلِّ مَنْسوبٍ إلى بَدْوِهِ
سِوى لُغَاتٍ ومَعَانٍ لقَدْ ... أَرْشَدَهُ اللّهُ وَلَمْ يُغْوِهِ
وَمَصْدَرُ الفِعْلِ وَتَصريفُهُ ... في كُلِّ فَنٍّ جاءَ مِنْ نَشْوِهِ
إلى حُروفِ طَرَفٍ أُثْبِتَتْ ... في أَوَّلِ البابِ وفي حَشْوِهِ

---

(1) انظر: وتاريخ بغداد238/6 ووفيات الأعيان178/6 وتاريخ الإسلام 295/14 وتاريخ ابن الوردي208/1.

(2) انظر: المنصف101/1 وبغية الوعاة 334/2.

(3) انظر: اللباب في تهذيب الأنساب414/2 .

(4) بغية الوعاة 333/2 .

(5) الأبيات من السريع في تاريخ بغداد 238/6 .

فَرَحْـمةُ اللهِ علـى شَيْـخِنـا   يَحْـيى مَعَ الأبْـرارِ فِـي عُلْوِهِ
كـافَأهُ الرَّحْـمـنُ عـنَّا كَـما   أَروى الصَّـدى بالسَّـيِّبِ مِنْ نَـوِّهِ
عَنـْكَ وما أَمْـلى هِشَـامُ ومَا   صَـنَّـفَهُ الأحـمرُ فِـي زَهْـوِهِ
أو قـاسِـمٌ مـوَلى بَنـي مَـالكٍ   مِـن المَعانـي فَاسْـمُ عَنْ غَـزْوِهِ
فلـيَسَ مَـن يَغْلـطُ فِيـما رَوى   كَحَـافِظٍ يُـؤْمَـنُ مِنْ سَـهْـوِهِ

المبحث الثالث :

حول كتاب ارتشاف الضرب

أ / حول التسمية .

ب / دواعي تأليف الكتاب .

ت / مصادر الكتاب .

ث / ترتيب موضوعات الكتاب .

ج / المصطلحات النحوية .

ح / أسلوب أبي حيان في الارتشاف .

خ / موقف أبي حيان من العلة والعامل والسماع والقياس .

أ / حول التسمية :

اختار أبو حيان لكتابه هذا اسماً مميزاً ، فأطلق عليه "ارتشاف الضرب من لسان العرب" ، والارتشاف – كما قال ابن منظور – " هو تقصي ما في الإناء وارتشافه "[1] ، وأما الضَّرَب بفتح الضاد والراء فهو " العسل الأبيض الغليظ "[2] ، وأما لسان العرب فهو لغتهم العربية الجميلة .

يقول أبو حيان في خاتمة مقدمته لكتاب ارتشاف الضرب : " ولما كمل هذا الكتاب خلوًّا مبانيه من التثبيج[3] و التعقيد ، حلواً معانيه للمفيد والمستفيد ، سميته " ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب" [4]

ب / دواعي تأليف الكتاب :

يمكننا أن نتبين من مقدمة أبي حيان لكتاب الارتشاف الأسباب التي دعته لتصنيف كتابه هذا ، وذلك على النحو الآتي :

1- عدم اقتناعه بكثير من المصنفات في النحو ، سواء من علماء عصره ، أو حتى من سبقه ؛ فهي كتب اعتمدت على كتاب سيبويه ، ينقصها الشمول والإتقان ، فيقول : " وكان من تقدمنا قد انتزع من الكتاب تآليف قليلة الأحكام ، عادمة الإتقان و الإحكام ... فتآليفهم تحتاج إلى تثقيف ، وتصانيفهم مضطرة إلى تصنيف . "[5]

2- رأى أن كتابه التذييل والتكميل في شرح التسهيل قد اشتمل على كثير من الاستدلال والتعليل ، فأراد أن يضع مصنفا يعتمد على التمثيل أكثر من الاستدلال ، فنجده يقول : " ولما كان كتابي المسمى بـ (التذييل والتكميل في شرح التسهيل) قد جمع من هذا العلم ما لا يوجد في كتاب، وفرع بما حازه من تآليف الأصحاب، رأيت أن أجرّد أحكامه عارية إلا في النادر من الاستدلال والتعليل، حاوية لسلامة اللفظ وبيان التمثيل، إذ كان الحكم إذا برز في صورة المثال أغنى الناظر عن التطلب والتسآل. "[6]

---

(1) لسان العرب(رشف) 1651 .

(2) لسان العرب(ضرب) 256 .

(3) التثبيج : اضطراب الكلام وترك بيانه انظر: لسان العرب(ثبج) 469 .

(4) ارتشاف الضرب 4.

(5) ارتشاف الضرب 3.

(6) ارتشاف الضرب 4.

3- رأى أن كتبه السابقة تنقصها بعض الفوائد فأراد أن يستدرك عليها بهذا الكتاب الجامع ، فيقول : " ونفضت عليه بقية كتبي لأستدرك ما أغفلته من فوائد ، وليكون هذا المجرد مختصاً عن ذلك بزوائد، وقربت ما كان منه قاصياً، وذللت ما كان عاصياً، حتى صارت معانيه تدرك بلمح البصر، لا تحتاج إلى إعمال فكر ولا إكداد نظر. " [1]

ت / مصادر الكتاب :

من يطالع كتاب ارتشاف الضرب يلاحظ – بقوة – تنوع مصادره ، فاعتمد على تنوع تخصص المصادر التي تضافرت واجتمعت لتثمر هذا السفر العظيم ؛ فمصادره ليست نحواً فحسب ، بل تنوعت بحيث تضمنت كتب النوادر مثل النوادر لأبي زيد الأنصاري ، وكتب الصرف مثل الاستدراك للزبيدي وغيره ، وكتب الحروف مثل الحروف لأبي نصر الفارابي ، وكتب التراجم والطبقات كطبقات فحول الشعراء لابن سلام ، وكتب الشعر مثل التمام لابن جني وكتب المعاجم مثل العين للخليل والمحكم والمخصص لابن سيده ، وكتب القراءات مثل الحجة لأبي علي الفارسي وكتب إعراب القرآن الكريم ومعانيه مثل معاني القرآن للفرّاء ، وكذلك كتب الحديث الشريف كصحيح البخاري ، وكذلك كتب الخلاف بين النحاة مثل الإنصاف للأنباري ، كما ضم كتباً لغوية متخصصة في موضوع واحد مثل الطير التام للسجستاني ، كما ضم كتباً بلغات أخرى غير العربية مثل كتاب جلاء الغبش عن لسان الحبش .

أما عن كتب النحو التي اعتمد عليها أبو حيّان في ارتشافه فنكاد نجزم أنه لم يستثنِ كتاباً من كتب النحو المعاصرة أو السابقة له؛ فقد أخذ عن سيبويه بكثرة كما اعتمد على الأصول لابن السراج ، وإسفار الفصيح للهروي ، والإغراب في علم الإعراب للواحدي ، والإغفال للفارسي ، والبديع لمحمد بن مسعود الغزني ، والإفصاح لابن هشام الخضراوي ، وإملاء المنتحل في شرح الجمل للبهاري ، والانتخاب لابن هشام الحضرمي ، والأوسط للأخفش ، والإيضاح للفارسي ، والبسيط لضياء الدين بن العلج ، وبغية الأمل لابن طلحة ، والتذكرة لأبي حيان ، والتذكرة للفارسي ، و التذييل والتكميل لأبي حيان ، والترشيح لخطاب الماردي ، والتسهيل لابن مالك ، والتعليقة على كتاب سيبويه للفارسي ، والتمشية لابن زيدان ، والتمهيد لابن بطال ، و التوطئة للشلوبين ، وتوطئة المدخل لابن عبد الجليل التدميري ، وثمار الصناعة للدينوري ، والجامع في النحو لابن قتيبة ، والجمل للزجاجي ، والحقائق لابن كيسان ، وحواشي مبرمان على سيبويه ، والذخائر في النحو للهروي ، و شرح التسهيل لابن مالك ، وشرح الجمل الصغير لابن

---

[1] ارتشاف الضرب 4.

عصفور ، وشرح الجمل الكبير له أيضاً ، وشرح الصفار للبطليموسي ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ، وشرح كتاب الكسائي لدريود ، وشرح اللمع للمهاباذي ، وشرح المفصل لابن يعيش ، والضوابط النحوية للمريسي ، ، والغرة لابن الدهان ، وكتاب الفرخ للجرمي ، والفصول والغايات لابن هشام اللخمي ، والكافي للنحاس ، واللامع لأبي العلاء المعري ، واللوامح للرازي ، والمحلي لأبي غانم المصري ، والمخترع للزجاجي ، والمدخل للمبرد ، والمسائل البصريات والبغداديات والحلبيات ، والشيرازيات والعسكريات للفارسي ، والمسائل الصغيرة للأخفش ، والمستوفي لابن فرخان ، والمشرق لابن مضاء ، والمصباح للمطرزي ، والمفتاح لليافعي ، وملخص القوانين لابن أبي الربيع ، وملخصات أبي موسى الحامض ، ومنهج السالك لأبي حيان ، والمهذب لابن كيسان ، ونظم الفرائد وحصر الشرائد للمهلبي ، والنقد لابن الحاج ، ونقع الغلل لأبي بكر بن ميمون ، والنكت على الإيضاح للجلولي ، والهيتيات للفارسي ، والنهاية لابن الخباز ، وكتب أخرى ...

أما بالنسبة للأعلام فقد نقل عن أبرز أعلام المدارس النحوية ؛ فنقل عن أهم أعلام البصرة مثل سيبويه ، وأبي الحسن الأخفش والخليل والجرمي والمازني والسجستاني والرياشي والزيادي وقطرب و المبرد والزجاج وابن السراج وابن درستويه والسيرافي وأبي عمرو ابن العلاء وعيسى بن عمر ويونس بن حبيب ومبرمان وآخرين .

كما نقل عن أعلام الكوفة مثل الكسائي والأحمر والفرّاء و أبي عمرو الشيباني وهشام الضرير وثعلب و الرؤاسي وأبي مسلم الهرّاء ، وابن سعدان ومحمد بن حبيب والحامض .

كما نقل عن أعلام المدرسة البغدادية مثل ابن كيسان والزجاجي والفارسي وابن جني وابن قتيبة ، وابن شقير وابن الخياط و الزمخشري وابن الشجري والأنباري والعكبري وابن يعيش و الرضي الأستراباذي .

كما نقل عن أعلام المدرسة الأندلسية كابن مالك وابن عصفور والخضراوي والزبيدي وابن القوطيّة وابن سيده والأعلم الشنتمري والبطليوسي و ابن الباذش وابن الطراوة وابن عطيّة الغرناطي وابن طاهر الإشبيلي وأبي القاسم السهيلي وابن مضاء القرطبي وابن خروف والجزولي

كما نقل عن المتأخرين كالجرجاني وابن الدهان وابن الخشاب وغيرهم .

برجوع أبي حيان إلى هذ الحشد الهائل من المصادر و الأعلام لا سيما النحوية منها ، فقد أخذ هذا الكتاب طابع الموسوعة النحوية التي لا غنى لطالب العلم عن الرجوع إليها . [1]

---

[1] انظر : ارتشاف الضرب 36 و37 و38 .

ث / ترتيب موضوعات الكتاب :

إن ترتيب أبي حيان لموضوعات كتابه ليكشف عن خبرة عميقة ، ودراية واسعة بعلم النحو ، كما يدلل على استقلال شخصيته ؛ إذ خالف سابقيه من أئمة النحو في عدد من القضايا من حيث الترتيب ؛ تبعا لقناعته الشخصية ، إذ أخذ يحصر موضوعات الباب الواحد ، ويجمع بين المتجانس منها وقد أثبتت الدراسات اللغوية الحديثه صحة رؤيته ، وسلامة منهجه ، ويمكنني هنا أن أستعرض بعضاً من هذه القضايا على النحو الآتي :

1- قدّم الصرف على النحو خلافاً لما درج عليه النحاة من تقديم النحو على الصرف ، فلا نكاد نجد كتاباً قبل الارتشاف فعل ذلك ، قال ابن جني " إنك لا تكاد تجد كتاباً في النحو إلا والتصريف في آخره "[1] و في رأيي إن دراسة الكلمة من حيث هي مقدمةٌ على دراسة الكلمة من حيث موقعها في الجملة .

2- اختلف مع النحاة في ترتيب بعض الموضوعات النحوية ؛ فمن ذلك مثلاً أن ابن مالك رتب المعارف عنده على النحو الآتي: المضمر، العلم، الموصول، الإشارة، المعرَّف بأل ، أما ترتيب المعارف عند أبي حيان فقد جاء على النحو الآتي: المضمر، العلم ، اسم الإشارة ، المعرف بالأداة ، الاسم الموصول ، وكما نلاحظ فإن التشابه بين الترتيبين واضح ، ولكن أبا حيان قدم اسم الإشارة على الاسم الموصول ويبدو أن هذا التقديم أدق ، وأكثر صحة، فاسم الإشارة مقدم على الاسم الموصول في التعريف ، فالإشارة ملازمة للتعريف.

كما إن السيوطي يدعم صواب ما ذهب إليه الفراء فيقول في الهمع : " وقد قدم ابن مالك في التسهيل باب الموصول على باب الإشارة مع أنه عنده مؤخر عنه في الرتبة، وليس لما صنعه وجه من المناسبة " [2]

3- أدخل باب الحقيقة والمجاز ضمن أبواب كتابه ، مع أن المتعارف عليه أن هذا الباب ضمن أبواب اللغة ، والحقيقة إن العلاقة وطيدة بين هذا الباب وبين أبوب النحو.

بهذا يكون أبو حيان مبدعاً في ترتيبه لكتابه ؛ بعد أن نهج منهجاً علمياً دقيقاً في عرضه .

---

(1) المنصف 5/1 .

(2) همع الهوامع 306/1 .

ج / المصطلحات النحوية :

نعلم أن المصطلحات النحوية قد مرت بأطوار ومرحل ، إلى أن استقرت على شكلها الحالي في القرن الرابع الهجري ، فسيبويه – صاحب أول كتاب في النحو – لم يتعرض في كتابه للكثير من المصطلحات النحوية ؛ بسبب عدم ظهورها بشكل كامل ، إذ كان يكتفي – غالباً – بالتمثيل وذكر الشواهد ، على عكس المتأخرين من النحاة الذين اهتموا جدا بالتعريفات ، بل غالى بعضهم فيها ؛ فأصبحت تأخذ منحىً فلسفياً كابن الحاجب والرضي وابن الخشاب وغيرهم .

أما بخصوص أبي حيان فقد اتخذ موقفاً معتدلاً إزاء ذلك ؛ إذ كان يتناول المصطلح ، ثم يقوم بتعريفه ليبعده عن اللبس والغموض الذي قد يلحق به في مثل قوله " باب ما لا ينصرف ، وهو المعرب الذي لا يوجد فيه تنوين ، ولا جر إلا إذا أضيف ، أو دخلت عليه أل فيجر "[1]

كما أننا نجده في مواضع كثيرة لا يتوقف عند الحدود والمصطلحات ، إذا شعر بوضوحها وعدم الحاجة إلى تعريفها فهو يميل إلى عدم الإيغال في تحليل الحدود والتعريفات، وذلك في أغلب أبواب الكتاب، وكأنه يرى أن التعريف وسيلة لتصوّر الموضوع، لا غاية مقصودة، وإذا كان الهدف من التعريف والحد، هو التبيين والوضوح، فإن الأبواب النحوية الواضحة لا تحتاج إلى حد، ولهذا نجد أبا حيان يردد عبارة "إن هذا لا يحتاج إلى رسم ولا إلى حد . فمن ذلك قوله في باب التابع: وهو محصور بالعد، ولا يحتاج إلى رسم، ولا حد، وهو النعت ، وعطف البيان، والتوكيد، والبدل، وعطف النسق .[2]

بهذا نجد أبا حيان لا يقف كثيراً عند المصطلحات إذا علم وضوحها ؛ فهو يرى أن المفهوم مادام واضحا في ذهن القارئ فلا داعي للإطالة في تفسيره وتوضيحه ، ولا شك أن هذه نظرة صائبة توحي بمرونة صاحبها وسعة أفقه .

ختاماً فإنه من الجدير ذكره هنا أن معظم المصطلحات النحوية التي استعملها أبو حيّان هي مصطلحات بصرية ، ما يشي – مبدئيا – بوجهة نظر أبي حيان إزاء الخلافات البصرية الكوفية.

---

[1] ارتشاف الضرب 852.

[2] ارتشاف الضرب 1907.

ح / أسلوب أبي حيان في الارتشاف

يمكن للقارئ أن يتلمس أسلوب أبي حيان في ارتشافه على النحو الآتي :

1- اهتم أبو حيان في كتابه هذا بحشد كل ما وصلت له يده من آراء وأقوال العلماء إزاء كل موضوع أو قضية أو مسألة طرحها ، فيقول " ومذهب سيبويه أن (مثله) من المقادير ، ومذهب الفارسي أنه ليس من المقادير ، وقال ابن الضائع شبيه بالمقدار ... "[1] ومثل هذا كثير ولا يمكن حصره .

2- لا يكاد يدع أبو حيان في الارتشاف مسألة ذكرت فيها آراء العلماء إلا ويذكر رأيه إما بالتصحيح أو بالترجيح أو القبول أو الرفض ، مع تعليل ذلك ، فيقول مثلاً " وذهب الكسائي والجرمي والمازني والمبرد إلى جواز ذلك ،وهو اختيار ابن مالك ، وهو الصحيح لكثرة ما ورد من الشواهد على ذلك ."[2]

3- كان أبو حيان يتحرّى صحة النقل معتمداً في ذلك على صحة الرواية، ونجد في الارتشاف كثيراً من ذلك مثل: وحكى قطرب، وحكى يعقوب، وكقوله: انتهت هذه المسائل من كلام الفراء، وكقوله: والذي حكيناه نقلناه عن أبي جعفر النحاس.

4- من أهم ما يميز أسلوب أبي حيّان في كتابه أنه لا يكتفي بذكر رأيه فقط ، وإنما يردفه بتعليل منطقي – أحياناً – يكون مقنعاً في أغلب المواضع ؛كقوله : " ولا يجوز الثانيهما اثنان لعدم الفائدة " [3]

5- اتسم أسلوب أبي حيّان بالبساطة مع الدقة ؛ فيستعين بالتمثيل مع كل مسألة يطرحها ؛ دفعاً للإبهام والغموض فيقول "لا تدخل (لعلّ) إلا على الممكن فلا تقول : لعل الشباب يعود" [4]

6- من المميزات المائزة لأسلوب أبي حيّان الإكثار من الشواهد القرآنية والأشعار والنقول ولغات القبائل العربية المختلفة والأمثال مع ذكر الوجوه الإعرابية ، والقراءات المختلفة في الآيات .

7- اتسم كتاب ارتشاف الضرب بدقة التبويب والتفصيل والتقسيم ؛ فهو عندما يتحدث في باب من أبواب النحو يبدأ بالتعريف به أولاً ، ثم يلج في الموضوع ، ويقسمه إلى فصول وقضايا جزئية ، ثم يستوفي ما قيل في تلك الفروع من كل صغيرة وكبيرة في الموضوع ، ثم يتناول حديث النحاة ويقسمه إلى مذاهب ، ويبين وجهة نظر كل مذهب مع نسبة الآراء إلى أصحابها .

---

(1) ارتشاف الضرب 1627 .

(2) ارتشاف الضرب 1635.

(3) ارتشاف الضرب 1067.

(4) ارتشاف الضرب 1240.

خ / موقف أبي حيان من العلة والعامل والسماع والقياس :

أولاً / موقفه من العلة :

يتكلم أبو حيان في مقدمة الارتشاف عن موقفه الرافض للإيغال في جانب التعليل النحوي فيقول " رأيت أن أجرد أحكامه إلا في النادر من الاستدلال والتعليل ، وحاوية لسلامة اللفظ ، وبيان التمثيل "[1] ،وقد دعا أبو حيان في غير موضع إلى عدم الاكتراث بالتعليل ؛ لأنه لا يجدي نفعاً ، فهي دعوة إذن لما يمكن تسميته النحو التطبيقي ، ويمكننا أن نتلمس هذا الموقف من أبي حيان في ارتشافه أثناء عرضه لعدد من المسائل على النحو الآتي :

1- تعرض أبو حيّان في باب المستثنى – بشكل سريع – إلى أقوال العلماء في علة نصب المستثنى ، ثم قال : " ومثل هذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة ،وهو كالخلاف في رافع المبتدأ و الخبر، ورافع الفاعل ، وناصب المفعول ، وإنما الخلاف الذي يجدي هو فيما أدى إلى حكم لفظي أو معنى كلامي ." [2]

2- تعرض أبو حيّان إلى قولي العلماء في أل التعريف فيقول : " ذكر أصحابنا فيها مذهبين : أحدهما مذهب جميع النحاة إلا ابن كيسان أنها أحادية الوضع ، وهي اللام ، والألف ألف وصل جئ بها وصلة إلى النطق بالساكن ، والثاني : مذهب ابن كيسان : أنها ثنائية الوضع نحو قد وهل . . . وهذا الخلاف في الأداة قليل الجدوى ، وبعض الألسن خال من الأداة كلسان الترك ، وبعضهم فيه أداة التنكير وحذفها من علامة التعريف كلسان الفرس ، وبعضهم مختلف الأداة في التعريف بالنسبة إلى التذكير والتأنيث كلسان النجسور ، وهذه كلها أوضاع لا تعلل "[3]

3- وكذلك في باب المنصوبات يقول : " وكون المفاعيل خمسة هو مذهب البصريين، وزعم الكوفيون أنه ليس للفعل إلا مفعول واحد، وهو المفعول به، وباقيها مشبه بالمفعول به. وهذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة[4]

---

(1) ارتشاف الضرب 4 .

(2) ارتشاف الضرب 1506.

(3) ارتشاف الضرب 985 .

(4) ارتشاف الضرب 1351.

فهذه أمثلة يتضح من خلالها موقف أبي حيّان من العلة ، إذ يرى أن الخلاف فيها غير ذي جدوى ، ولعل هذا الموقف يذكرنا – ولو بعض الشيء – بما ذهب إليه ابن مضاء الأندلسي في رده على النحاة .

ثانياً / موقفه من العامل :

إذا كان ابن مضاء قد تعسف وتطرف في موقفه من العامل ، ودعا إلى إلغائه ؛ لأن المرفوع مرفوع بنفسه ، والمنصوب منصوب بنفسه . . . وإذا كان النحاة قد تكلفوا واختلفوا في تحديد العامل ، فإن أبا حيان وقف موقفاً وسطاً يدعم نظرته التطبيقية للنحو ؛ إذ إنه لم يتأثر بدعوة ابن مضاء في إلغاء العامل وعدم القول به ؛ بل كان يدعو إلى إلغاء الخلافات في تقدير العامل لعدم ترتب حكم نطقي عليها.

بل يمكن القول إن أبا حيان كان منحازاً للنحاة ، فارتشافه تعددت فيه المواضع التي تحدث فيها عن العوامل المعنوية واللفظية ، لكنه يحترز دائما عندما يختلف العلماء في تحديد هوية العامل ، فيؤكد على أن مثل هذه الخلافات لا تجدي نفعاً .

ثالثاً / موقفه من السماع والقياس :

السماع هو الأصل الأول من أصول النحو ويسمى النقل ، وقد حدّه السيوطي في اقتراحه بأنه " ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ؛ فشمل كلام الله تعالى ، وهو القرآن ، وكلام نبيّه ﷺ ، وكلام العرب ، قبل بعثته و في زمنه وبعده ،إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين ، نظماً ونثراً ، عن مسلم أو كافر .[1]"

والقياس هو الأصل الثاني من أصول النحو ، وقد حدَه السيوطي في اقتراحه نقلاً عن ابن الأنباري في جدله بأنه " حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه .[2]"

وهذان الأصلان من أصول النحو شكّلا علامة فارقة بين مدرستي البصرة والكوفة ؛ إذ اقتصر البصريون على جواز القياس على المشهور الشائع ، وأبوا القياس على القليل النادر، أما الكوفيّون فقد أجازوا القياس على الشاهد الواحد أو الشاهدين .أما عن موقف أبي حيَان فقد كان يأخذ بالسماع والقياس ، لكنه لم يطلق العنان للقياس كما فعل أهل الكوفة الذين جوزوا القياس على كل ما جاء به السماع ؛ وإنما كان يقيس على ما كان به السماع كثيرا ، وله من كثير الشواهد ما يدعم القياس .

---

(1) الاقتراح 74 .

(2) الاقتراح 203 .

والأدلة من كتاب الارتشاف على هذا الموقف كثيرة ، إذ يقول مثلاً في باب جموع الكثرة : " وقاس المبرد فِعْلاً في جمع فِعَل المؤنث بغير تاء نحو : هِنْد و هِنَد كما قاس في (فُعَل) فُعْلاً ، والصحيح أن جاء قصرهما على السماع " [1]

ويلوم أبو حيّان على الكوفيين القياس على الشاذ ؛ فهو لا يقيس على شاذ أو قليل ، إلا إذا كان هذا القليل مأخوذاً عن لغة من القبائل الموثوق بلغتها ، فيقبل آنذاك القياس عليه ، وذلك مثل حديثه عن كم : " ولزمت كم التصدير إلا إذا جرّت بإضافة أو بحرف ، أو كانت استفهاماً وعطفت في الاستثبات أو كانت خبرية في اللغة المشهورة نحو كم رجلا ضربت ، وعلى كم فاضل حصّلت، وبكم درهم اشتريت ، وبكم فاضل اقتديت ... وكم فاضل صحبت ، وأما اللغة الأخرى فحكاها الأخفش ، وهو جواز ألا تتصدر فتقول : فككت كم عانٍ ، وملكت كم غلام ، لأنها بمعنى كثير كما جاز فككت كثيراً من العناة ، وملكت كثيراً من الغلمان ، واضطراب في القياس على هذه اللغة ، فقيل هي من اللغة بحيث لا يقاس عليها ، والصحيح أنه يجوز القياس عليها لأنها لغة "[2] .

وخلاصة القول :أن أبا حيان كان يعنى عناية شديدة بالسماع المشهور ، ويبني قياسه دائماً على السماع المشهور أيضاً، ولا يرتضي تلك الأحكام النحوية التي لا تطرد مع قواعد النحو ، لذا سنجده في آرائه أكثر قرباً من أهل البصرة ، وأكثر بعدا عن أهل الكوفة .

---

[1] ارتشاف الضرب 430.

[2] ارتشاف الضرب 783 و784 .

الفصل الثاني: في المعرب من الأسماء

وفيه ستة مباحث :

المبحث الأول : مسائل في المنصوبات .

المبحث الثاني : مسائل في الممنوع من الصرف .

المبحث الثالث : مسائل في التوابع .

المبحث الرابع : مسائل في النداء .

المبحث الخامس : مسائل في المشتقات .

المبحث السادس : مسائل في متفرقات من الأعاريب.

المبحث الأول :

مسائل في المنصوبات من الأسماء

(وفيه ســــــت مســــــائل)

المسألة الأولى :

" المستثنى منه بين وجوب التعريف وعدمه "

قال أبو حيَّان في باب الاستثناء : " ولا يشترط في نصب المستثنى تعريف المستثنى منه خلافاً للفرّاء ، وهو محجوج بما نقل عن العرب : ما مررت بأحدٍ إلا زيداً ، وما أتاني أحدٌ إلا زيداً "[1]

ملخص الاعتراض :

أبو حيان يعترض على الفرَّاء في اشتراطه لنصب المستثنى كون المستثنى منه معرَفاً[2] ، فرأي الفرَّاء هنا : أنه يكتفى بالإبدال من المستثنى منه إن كان المستثنى منه نكرة ، ويرد أبو حيَّان مذهب الفرَّاء هذا بما ورد في كتاب سيبويه منقولاً عن العرب : ما مرت بأحدٍ إلا زيداً ، وما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ[3]

الدراسة والترجيح :

الاستثناء هو : "إخراج الثاني مما دخل فيه الأول بالأدوات التي وضعها العرب لذلك ، وهي : إلا ، وغير ، وسوى ، وحاشا ، وخلا ، وعدا ، وما خلا ، وما عدا ، وليس ، ولا يكون "[4] ، أو هو " المخرج تحقيقاً أو تقديراً ، من مذكورٍ أو متروك بإلا أو ما بمعناها ، بشرط الفائدة "[5]

ويحسن بنا هنا أن نبيّن – سريعاً – أنواع أسلوب الاستثناء ، وحكم المستثنى في كل أسلوب :

---

(1) الارتشاف 1508.

(2) انظر: رأي الفرَّاء في : تسهيل الفوائد 32 وشرح التسهيل283/2 وشفاء العليل500/1 والارتشاف 1508 وهمع الهوامع189/2 .

(3) انظر: الكتاب319/2.

(4) شرح جمل الزجاجي380/2 .

(5) تسهيل الفوائد 32.

1- أن لا يكون في الجملة مستثنى منه ، فلا عمل حينئذ لأداة الاستثناء ، وما بعدها يعرب كما لو كانت الأداة غير موجودة نحو : ما جاء إلا زيدٌ ، ويسمّى التركيب هنا استثناءاً ناقصاً أو مفرّغاً .

2- أن يكون الكلام تاماً مثبتاً نحو : أحبّ الناس إلا النمامين ، فإن المستثنى "النمامين" يعرب فقط مستثنىً منصوباً .

3- أن يكون الكلام تاماً منفياً نحو : لم تهاجر الطيور إلا السمّان ، فيجوز في المستثنى حينئذٍ الوجهان ؛ الإبدال والنصب على الاستثناء[1] .

أما بالنسبة لمسألتنا فإنها تتعلق بالمستثنى منه أولاً وبالمستثنى ثانياً ، إذ يشترط الفرَّاء التعريف في المستثنى منه ، حتى ينصب المستثنى على الاستثناء ، أما إن كان المستثنى منه نكرة ، فليس في المستثنى –في رأيه – إلا الإتباع على المستثنى منه ، فلا يجوز عنده نحو : ما قام أحدٌ إلا زيداً ، وإنما ما قام أحدٌ إلا زيدٌ ، وما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ.

وحين يقول أبو حيَّان : " ولا يشترط في نصب المستثنى تعريف المستثنى منه خلافاً للفراء وهو محجوج بما روي عن العرب "[2] فإنه يعترض على الفرَّاء في مذهبه هذا ، ويستند في اعتراضه إلى نقل سيبويه عن العرب إذ يقول : " حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعاً أن بعض العرب الموثوق بعربيته يقول : ما مررت بأحدٍ إلا زيداً ، وما أتاني أحدٌ إلا زيداً " [3] فسيبويه يرجع هذه الرواية إلى اثنين من كبار الثقاة ، وهما : يونس بن حبيب وعيسى بن عمر الثقفي .

ويختلف ابن مالك مع الفرَّاء أيضا في هذه المسألة فيعرض للمسألة بقوله : " وجواز النصب عند الفرَّاء مع صحة الإتباع مشروط بتعريف المستثنى منه ، كقوله تعالى : ﴿**مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ**﴾[4] فالنصب في مثل هذه الآية جائز بالإجماع ؛ لأن المستثنى منه

---

[1] انظر : التوطئة309-310 وشرح جمل الزجاجي385/2-386 .

[2] الارتشاف 1508.

[3] الكتاب 319/2.

[4] سورة النساء 66/4.

معرفة بخلاف قوله تعالى : ﴿ **شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ**﴾ [1] فإن الاستثناء فيه نكرة فيلزم فيه على مذهب الفرَّاء الإتباع ، ولا حجة له ؛ لأن النصب هو الأصل والإتباع داخل عليه ، وقد رجح عليه لطلب المشاكلة ، فلو جعل بعد ترجيحه عليه مانعاً ، لكان ذلك إجحافاً بالأصل ، فضعف بهذا الاعتبار قول الفرَّاء "[2]

وابن مالك لا يكتفي بذلك الدليل القياسي بل يوجّه قوله تعالى : ﴿**وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ** ﴾ [3] قائلاً : " وقد يرد عليه أيضا قوله تعالى – يقصد الآية السابقة – في قراءة غير ابن كثير و أبي عمرو على أن يجعل امرأتك مستثنى من أحد لا من الأهل "[4]

و حتى لا يدع ابن مالك للفراء حجة في مذهبه ، يرجع إلى ما نقله سيبويه فيما رواه عن يونس وعيسى نقلاً عن الموثوق بعربيتهم ، ويقول بعد ذلك : " وهذا يقتضي جواز ما ادّعى الفرَّاء امتناعه ، فرأيه في المسألة مردود ، وباب الإصابة عنه مسدود. " [5]

كما أن السلسيلي في شفاء العليل يرد مذهب الفرَّاء بدليلين ، لعلهما يرجعان إلى ابن مالك :

أولهما : ما قاله سيبويه في كتابه وسبق ذكره .

ثانيهما : قوله تعالى : ﴿**مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ** ﴾ [6]

وكذلك السيوطي يخالف الفرَّاء في مذهبه هذا ويرده بما رده السابقون من قياس وسماع .[7]

وختاماً فإن الباحث في هذه المسألة يميل إلى مذهب سيبويه وابن مالك وأبي حيان والسيوطي ، وذلك لثلاثة أسباب :

---

(1) سورة النور 6/24.

(2) شرح التسهيل283/2 .

(3) سورة هود 81/11 .

(4) شرح التسهيل 283/2

(5) شرح التسهيل 283/2.

(6) سورة النساء 66/4 .

(7) همع الهوامع289/2.

أولهما : ورود بعض آيات القرآن الكريم التي تخالف مذهب الفرَّاء ، وتؤيد مذهب الجمهور .
ثانيهما : ما نقله سيبويه عن الثقات من مثل يونس بن حبيب ، وعيسى بن عمر من سماعهم للموثوق بعربيتهم
ثالثهما : أن معنى الاستثناء يسوغ في حال كان المستثنى منه نكرة.

هذا والله أعلم .

المسألة الثانية :

هل يجوز تقديم التمييز المنقول على فعله المتصرف ؟

قال أبو حيَّان في باب التمييز : " ولو كان الفعل غير متصرف لم يجز توسيط التمييز بينه وبين مطلوبه ، تقول : ما أحسن زيداً رجلاً ، وأحسن بزيدٍ رجلاً ، ولا يجوز ما أحسن رجلاً زيداً على التمييز ، ولا أحسن رجلاً بزيدٍ ، واختلف النحاة في تقديمه على الفعل المتصرف الذي تمييزه منقول ، فذهب سيبويه والفرَّاء وأكثر البصريين والكوفيين إلى منعه ، وبه قال أبو على[1] في شرح الأبيات ، وأكثر متأخري أصحابنا ، وذهب الكسائي والجرمي والمازني والمبرد إلى جواز ذلك ، وهو اختيار ابن مالك ، وهو الصحيح لكثرة ما ورد من الشواهد الشعرية على ذلك ، وقياساً على الفضلات ، فإن كان الفعل غير متصرفٍ ، وكذا إن كان متصرفاً ، وكان تمييزه غير منقول ؛ نحو كفى بزيدٍ رجلاً، ولا يجوز رجلاً كفى بزيدٍ بإجماع "[2]

ملخص الاعتراض :

يعترض أبو حيَّان على النحاة – ومنهم الفرَّاء – الذين منعوا تقديم التمييز المنقول على الفعل المتصرف ؛ إذ إنه يجيز ذلك .

الدراسة والترجيح :

بداية التميز هو اسم نكرة فضلة منصوب ، يؤتى به لإزالة الإبهام و الغموض عن اسم ، أو جملة سبقته ، والتمييز إما عن ذات ، وإما عن نسبة ؛ فالتمييز المفرد : هو الذي يزيل الإبهام عن اسم مفرد سبقه كعدد أو مقدار أو ما شابه ذلك ، بينما تمييز النسبة هو الذي يزيل الإبهام والغموض عن جملة سبقته ، وقد يكون منقولا نحو : ازدادت الأرض اتساعاً ، أو غير منقول ؛ كبعض التراكيب مثل التعجب نحو : ما أجمل السماء لوناً ، ونعم الطالب خلقاً [3] .

---

[1] يقصد: أبا علي الفارسي في كتابه كتاب الشعر أو ما يسمى بـ شرح الأبيات المشكلة الإعراب .

[2] الارتشاف 1634

[3] انظر: شرح جمل الزجاجي423/2 وما بعدها والتوطئة ص314 والنحو الوافي413/2.

جاءت هذه الفقرات الثلاثة في معرض حديث أبي حيان عن التمييز في باب أسماء باب التمييز ، إذ تحدث عن جواز وجوب تقدم التمييز على فعله وعلى مطلوبه ، فبين في الفقرة الأولى أنه يشترط لتقدم التمييز على مطلوبه أن يكون الفعل متصرفاً، وإن لم يكن متصرفاً فلا ، فلا يجوز : ما أحسن رجلاً زيداً ، ولا يجوز أحسن رجلاً بزيد ، فما السبب ؟ ذلك أن الفعل هنا غير متصرف وهو " أحسن "

ولا خلاف في الفقرة الأولى ، وإنما الخلاف فيما بعدها ؛ إذ يقرر أبو حيَّان في الفقرة الثانية مذهبين في جواز تقديم التمييز على الفعل المتصرف الذي تمييزه منقول (يعني بالتمييز المنقول نسبة الفعل إلى الفاعل نحو : ازدادت الأرض اتساعاً ، والأصل اتساع الأرض ، أو نسبة الفعل إلى المفعول به نحو قوله تعالى :﴿ **وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا** ﴾[1] والأصل فجرنا عيون الأرض ، أو نسبة المبتدأ إلى الخبر نحو : خالد أكبر مني سنا والأصل خالد أسن مني)
.

المذهب الأول : من يمنعون تقديم التمييز على الفعل المتصرف صاحب التمييز المنقول وهم : سيبويه والفرَّاء ، وأكثر البصريين والكوفيين ، وأبو علي الفارسي وابن السراج ، وأكثر نحاة المغرب المتأخرين .
المذهب الثاني من يجيزون ذلك ؛ وهم الكسائي والجرمي والمازني والمبرد وابن مالك .

قال سيبويه : " كما لا يقدم المفعول فيه فتقول : ماءً امتلأت "[2] ويقصد أن التمييز لا يتقدم على فعله مع أن فعله متصرف والتمييز منقول ،وهذا هو المذهب الذي تبناه الفرَّاء ؛ فقال في كتابه معاني القرآن في تفسير قوله تعالى : ﴿**وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ**﴾ [3] : " والمفسر – يعني التمييز – في أكثر الكلام نكرة كقولك : ضقت به ذرعا ... فلا يقال : رأيه سفه زيد ، كما لا يجوز داراً أنت أوسعهم "[4].

---

[1] سورة القمر 12/54.

[2] الكتاب 205/1.

[3] سورة البقرة 130/2.

[4] معاني القرآن للفراء 79/1.

وممن يذهب مذهب الفرَّاء وسيبويه أبو بكر بن السراج ، في كتابه الأصول ، إذ يذكر في باب أسماه (باب التقديم والتأخير) الأشياء التي يجوز تقديمها ، وهي ثلاثة عشر فذكرها جميعاً إلى أن وصل إلى التمييز فقال : " ولا يقدم التمييز " [1] وقد ذكر ابن السراج هذه العبارة على إطلاقها دون تقييد ، ما يعني أنه يرفض تقدم التمييز على فعله بغض النظر أكان الفعل متصرفا ، أم غير متصرف ، وسواء أكان التمييز منقولاً أم غير منقول .

وهذا ما ذهب إليه أبو علي الفارسي في كتابه " كتاب الشعر " [2] ، وحجة هؤلاء المانعين أن التمييز في الأصل فاعل الفعل المذكور ، كما في نحو قولك : طاب زيدٌ نفساً ، وحسن زيدٌ خلقاً ، أي طابت نفس زيد ، وحسن خلق زيد ، والفاعل لا يتقدم على فعله ، فكذا ما هو بمعنى الفاعل" [3]

ويضاف إلى هذا الفريق بعض نحاة الأندلس المتأخرين ؛ كابن عصفور الإشبيلي الذي يمنع تقدم التمييز على الفعل تماماً ؛ ذلك أن " الناصب له ليس هو الفعل وإنما هو الجملة بأسرها " [4]

أما الفريق الذي يؤيده أبو حيَّان فإنه ذلك الفريق الذي تبنى الرأي المخالف للفراء ، ومفاد هذا الرأي : أنه يجوز تقدم التمييز على فعله بشرط تصرف الفعل ، وبشرط أن يكون التمييز منقولاً ، ومن هؤلاء الكسائي من نحاة الكوفة ، والجرمي والمازني والمبرد من نحاة البصرة ، وابن مالك من نحاة الأندلس المتأخرين [5]

قال المبرد : " واعلم أن التبيين – يعني التمييز – إذا جاز تقديمه لتصرف الفعل ؛ فقلت : تفقأت شحماً كان العامل فيه فعلاً ، وتصببت عرقاً ، وهذا لا يجيزه سيبويه لأنه يراه كقولك :

---

[1] الأصول 223/2.

[2] انظر : كتاب الشعر للفارسي ص269.

[3] انظر : شرح الرضي على الكافية 71/2

[4] همع الهوامع 268/2.

[5] انظر : المقتضب 36/3 وتسهيل الفوائد ص36 و وشرح التسهيل 389/2 وشرح ابن عقيل 294/2 وهمع الهوامع 2/ 268 وحاشية الصبان 300/2 .

عشرون درهماً ، وهذا أفرههم عبداً ، وليس هذا بمنزلة ذلك لأن " عشرون درهماً " إنما عمل في الدرهم ما لم يؤخذ من الفعل ... فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً ، وهذا رأي أبي عثمان المازني . [1]

وابن مالك صرح برأيه هذا قائلاً : " ولا يمنع تقديم التمييز على عامله إن كان متصرفاً ، وفاقاً للكسائي ، والمازني والمبرد "[2]

ويحتج ابن مالك بأمرين :
أولهما : القياس على غير التمييز من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ؛ مثل المفعول به ، والظرف .
ثانيهما : كثرة ما ورد من الشواهد المؤيدة لهذا الرأي .[3]

ومن تلك الشواهد الكثيرة ؛ قول الشاعر :

ضَيْــعْتُ حَــزْمِي فــي إبْــعادِيَ الأَمَـــلا		وما ارْعَــوَيْتُ وشَيْـباً رَأْسِــيَ اشْـتَعَلا [4]

فالشاهد هنا تقدم التمييز ؛ إذ أصل القول اشتعل رأسي شيبا ، لكنه قال شيباً رأسي اشتعلا .

ومن ذلك قول الشاعر أيضاً :

أَتَهْجُـــــرُ لَيْلَـــــى بِـــــالفِرَاقِ حَبِيبَهـــــا   ومَا كَـــانَ نَفْسَـــاً بِالفِـــــراقِ تَطِيـــــــبُ[5]

والشاهد تقدم التمييز على عامله ، في قوله : نفساً بالفراق تطيب .

---

(1) المقتضب 36/3

(2) تسهيل الفوائد 36.

(3) انظر: شرح التسهيل 389/2 وارتشاف الضرب ص1635

(4) البيت من البسيط بلا نسبة في المساعد 66/2 وشرح ابن عقيل 294/2 وشفاء العليل559/2 وحاشية الصبان300/2

(5) البيت من الطويل للمخبّل السعدي في الخصائص384/2 ولسان العرب(حبب) 743 وتاج العروس (حبب) 215/2 وبلا نسبة في المقتضب 37/3 وعلل النحو 393/1 وشفاء العليل 559 .

وقول آخر :

وَلَــــسْتُ إِذْ ذَرْعـــاً أَضِــــيقُ بـــضَارِعٍ   ولا يَــائِـــسٍ عِنْـدَ التَّعْـسِرِ مِنْ يُسْرِ [1]

والشاهد تقدم التمييز على عامله في قوله : ذرعاً أضيق بذارعٍ .

بناءً على ما سبق ، فإنه لا يمكن الباحث أن يخالف هذه الكثرة الكاثرة من لغة العرب المعتبرة ؛ فما جاء من شواهد يؤكد على جواز تقدم التمييز على عامله ، يضاف إلى ذلك قياس التمييز على أشباهه من الفضلات ؛ كالمفعول به ، والحال .

هذا والله أعلم .

---

(1) البيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل 389/3 وشفاء العليل 559 .

المسألة الثالثة :

سبب جر تمييز كم الخبرية

قال أبو حيَّان عن "كم الخبرية" : " وجر تمييزها بالإضافة خلافا للفراء ، وقيل للكوفيين ؛ إذ زعم أنه مجرور بـ "من" محذوفة " [1]

ملخص الاعتراض :

يعترض أبو حيَّان علي الفرَّاء في ادعائه أن تمييز كم الخبرية يجر بمن محذوفة لا بالإضافة.

الدراسة والترجيح :

" كم " تأتي علي نوعين إما استفهامية ، وإما خبرية :

أ- كم الاستفهامية : هي أداة يسأل بها عن معدود ، مجهول الجنس والكميه معاً ، ذلك أن من يسمع كلمة " كم " وحدها لا يدرك من هذه الكلمة حقيقة مدلولها أهو كتاب ، أم دينار ، أم رجل ، أم امرأة ، ولا يدرك أيضاً كميتها ، ومقدارها الحسابي ؛ أكتاب واحد أم كتابان ، أم أكثر ، فكلمة كم وحدها مبهمة المدلول عند السامع في هاتين الناحيتين أي الجنس والكم ، ولكن إذا سُمع كم كتاباً قرأت ، فقد زال الإبهام عن الحقيقة من ناحيتي النوع والكم ؛ لهذا فإن النحاة يسمون هذا الاسم الواقع بعد كم الاستفهامية تمييزاً . [2]

كم الاستفهامية لها أحكامٌ أشهرها :

1- أنها اسم استفهام لها حق الصدارة في جملتها دائماً ، إلا إن كانت مجرورةً بحرف جر أو إضافة نحو : بكم دينارٍ تبرعت ، ومرضي كم مستشفي ساعدت .

2- أنها مبنية علي السكون دائما في محل رفع أو نصب أو جر .

---

[1] الارتشاف 781.

[2] انظر: النحو الوافي568/4.

3- لفظها مفرد مذكر دائماً .
4- لابد لها من تمييز بعدها ، والغالب أن يكون مفردا منصوباً بها .
5- تمييزها في كل أحواله يصح حذفه إن دل عليه دليل ولم يترتب علي حذفه لبس ؛ نحو كم في كلية الطب ؟ أي : كم طالباً .[1]

ب - كم الخبرية : تستعمل " للدلالة علي تكثير عدد مبهم الجنس والمقدار " [2] ، كما إنها أداة للإخبار عن معدود كثير مجهول الجنس والكمية ، ولابد لإزالة الإبهام عنها من تمييز بعدها يوضح جنس المراد منها ومقداره ، ومن أحكامها :
1- وجوب صدارتها ، إلا أن تكون مجرورة بحرف جر أو إضافة.
2- صحة عودة الضمير إليها .
3- وجوب بنائها علي السكون في محل رفع أو نصب أو جر .
4- وجوب الإتيان بتمييز لها مفرداً مجروراً أو جمعاً مجروراً .[3]

بالعودة إلي هذه المسألة فإن جمهور النحاة يعتبرون تمييز كم الخبرية مجروراً بالإضافة ، بينما الفرَّاء – وقيل نحاة الكوفة – يدّعون أن علة جره " من " المحذوفة قبله ؛ فحين تقول : كم كتابٍ قرأت ، كأنك تقول : كم من كتابٍ قرأت ، ويرفض ابن مالك في شرح التسهيل ما ذهب إليه الفرَّاء قائلا : " وزعم الفرَّاء أن الجر بعدها بـ من مقدرة ، ولا سبيل إلي ذلك كما لا سبيل إليه في ما حملت عليه ؛ لأن الجر بعدها لو كان بمن مقدرة لكان جوازه مع الفصل مساوياً لجوازه بلا فصل ؛ لأن معني " من " مراد ، واستعمالها سائغ مع الاتصال ، فلو كان عملها بعد الحذف جائز البقاء مع الاتصال لكان جائز البقاء مع الانفصال في النثر والنظم ، وفي كون الواقع بخلاف ذلك دليل علي أن الجر بالإضافة لا بـ من مقدره "[4] ، وواضح من نص ابن مالك أنه يرد مذهب الفرَّاء بشكل منطقي .

---
(1) انظر : مغني اللبيب 41/3 والنحو الوافي 571/4.
(2) توضيح المقاصد 1337/3.
(3) انظر : النحو الوافي 572/4.
(4) شرح التسهيل 420/2

كما يرفض أبو عبد الله السلسيلي صاحب شفاء العليل ما ذهب إليه الفرَّاء فيخبر عن تمييز كم الخبرية أنه " مجرور بإضافتها إليه لا بـ " من " محذوفة خلافاً للفراء .[1]

وفي المقابل فإن الرضي في شرح الكافية يتخذ موقفاً موافقاً للفراء ومخالفاً لأبي حيان وابن مالك والسلسيلي فيقول : " والجر في مميز الخبرية بإضافتها إليه خلافاً للفراء فإنه عنده بـ من مقدرة وإنما جوز الفرَّاء عمل الجار المقدر هاهنا لكثرة دخول " من " على مميز الخبرية نحو قوله تعالى : ﴿ **وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ** ﴾ [2] ، وقوله تعالى : ﴿**وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا** ﴾ [3] ، " والشئ إذا عرف في موضع جاز تركه لقوه الدلالة عليه "[4] .

من خلال ما سبق يتبدَّى لنا أن ما جاء به الفرَّاء إلى المنطق أقرب ، والي الصواب أميل ؛ إذ إن كم الخبرية يكثر استعمالها متبوعة بمن الجارة فيما لا يحصي من الشواهد في القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، والنظم ، والنثر، فيكون حينها التمييز مجرورا بمن ، فما المانع أن يكون التمييز في غيابها مجروراً بها .

هذا والله أعلم . . .

---

[1]شفاء العليل 580.

[2]سورة النجم 26/53

[3] سورة الأعراف 4/7.

[4] شرح الرضي على الكافية155/3 .

المسألة الرابعة :

جمع تمييز "ألف" و "مائة" بين الجواز والمنع

قال أبو حيَّان في باب العدد : " فإن كان تمييز ألف ومائة فيُفرد ، تقول : ألفُ رجلٍ ، ومائة رجلٍ ، وأجاز الفرَّاء جمع تمييز المائة ، قال : ومن العرب من يضع السنين موضع السنة ، وقال المبرد : هو خطأ في الكلام ، وإنما يجوز في الشعر للضرورة ، وجوّز المبرد أيضاً في (عليه مائة بيضاً) أن يكون "بيضاً" تمييزاً ، هذا وهو منصوب جمع ، وفي القراءة المتواترة ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِين ﴾ (1) على الإضافة "(2)

ملخص الاعتراض :

يعترض أبو حيَّان على الفرَّاء لإجازته أن يكون تمييز العددين "مائة" ، و"ألف" جمعاً ، والاعتراض من جانبين ؛ أولاً : أن أبا حيان ذكر القاعدة المطردة التي يتبناها هو ، ثانياً : أنه في مقابل رأي الفرَّاء ذكر رأي المبرد ، وهو أحد أعلام المدرسة البصرية التي يتبعها أبو حيَّان ، والمبرد يعد جمع التمييز في هاتين الحالتين خطأ في الكلام .

الدراسة والترجيح :

العدد لفظ مبهم ؛ أي إنه لا يوضح بنفسه المراد منه ، ولا يعين نوع مدلوله ومعدودة ؛ فحين نسمع ثلاثة ، أو أربعة ، أو خمسة ، أو غيرها من ألفاظ العدد فلا ندرك النوع المقصود من هذا العدد ، لكن لو ذكرنا بعد هذا العدد ما بيّنها نحو : كتب أو أيام أو شهور فإن الغموض يزول ، وهذا ما يسميه النحاة تمييز العدد .(3)

ولتمييز العدد أحكامٌ خاصة تتبع كل مجموعة من الأعداد على حدة ، وذلك على النحو التالي :

---

(1) سورة الكهف 25/18.

(2) ارتشاف الضرب 744.

(3) انظر : النحو الوافي 525/4.

1- الأعداد من ثلاثة إلى تسعة تؤنث مع المعدود المذكر ، وتذكر مع المعدود المؤنث ؛ فتقول مرت تسع سنواتٍ ، وثمانية أشهر .

2- العدد عشرة له حالان ؛ إذ يوافق معدودة إذا ركّب مع غيره فتقول : ثلاثة عشر كتاب ، وخمس عشرة رسالة ، ويخالفه مفرداً نحو : نجح عشرة طلابٍ ، وعشر طالباتٍ . وهذه الأعداد من ثلاثة إلى عشرة حكم تمييزها أن يكون جمعاً ؛ فتقول خمسة أيامٍ .

3- الأعداد من أحد عشر إلى تسع وتسعين ، فيكون تمييزها مفرداً منصوباً ، نحو قوله تعالى : ﴿**إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا**﴾[1] ، وقوله تعالى : ﴿ **تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً**﴾ .[2]

4- الأعداد مائة وألف ومثناهما، فيكون تمييزهما مفرداً مجروراً ، نحو قوله تعالى : ﴿**فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا** ﴾[3] [4]

وبالعودة إلى مسألتنا ، فقد توافق النحاة على أن تمييز "ألف" و"مائة" يكون نكرةً مفرداً ، فنقول : مائة عامٍ ، وألف سنةٍ ، والحكم الإعرابي للتمييز هنا الجر على الإضافة [5]، لكن الفرّاء [6]يخالف هذا الإجماع ، فيجير أن يكون هذا النوع من التمييز جمعاً ، فنكون بذلك إزاء رأيين مختلفين في هذه المسألة :

أولاً / مذهب الجمهور : يوجب جمهور النحاة أن يكون تمييز "ألف" و "مائة" مفرداً ، فقال سيبويه : " وذلك قولك مائة درهم ، مائة الدرهم ، وذلك إن ضاعفته قلت ، مائتا درهم ، ومائتا الدرهم ، وكذلك العقد الذي بعده ؛ واحداً كان أو مثنى ، وذلك قولك : ألف درهمٍ ، وألفا درهمٍ"[7]

والمبرد يجعل الألف والمائة مشابهين لألفاظ العقود كالعشرين والثلاثين ، ونحوهما من حيث الإفراد والتنكير، فيقول " تقول مائة درهم ، ومائة جارية ، كما كان ذلك في العشرين ونحوها ، ولم يكن هذا في خمسة عشر ، وخمس عشرة.

---

[1] سورة يوسف 4/12.

[2] سورة ص 23/38

[3] سورة العنكبوت 14/29

[4] انظر: الهمع 270/2 والموجز في قواعد اللغة العربية206/1

[5]انظر: الكتاب207/1 والمقتضب166/2.

[6] انظر: رأي الفرَّاء في معاني القرآن 138/2 والمساعد69/2 والهمع272/2.

[7] الكتاب207/1

والمتأخرون من النحاة لم يخالفوا الأوائل في ذلك، فقال السيوطي : " وإن كان مائة فما فوقها ، ميّز بمفردٍ مجرور بالإضافة نحو : مائة رجلٍ ، ومائتا عام ، وألف إنسان، وجمعه مع المائة ضرورة .

ثانياً / مذهب الفرَّاء : ذهب الفرَّاء إلى أن الأصل في تمييز "الألف" ، و"المائة" أن يكون مفرداً ، مع جواز كونه جمعاً ، واحتج الفرَّاء على جواز الجمع للتمييز في هذه الحالة بقراءة من قرأ : ﴿**ثَلَاثَ مِائَة سِنِين**﴾ [1] بجر مائة بغير تنوين مضافاً إلى سنين ، فقال : "وقوله :﴿**ثَلَاثَ مِائَة سِنِين**﴾ مضافة ، وقد قرأ كثير من القرّاء : ﴿**ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِين**﴾ يريدون : ولبثوا في كهفهم سنين ثلاثمائة ، فينصبونها بالفعل ، ومن العرب من يضع السنين في موضع السنة ، فهي حينئذٍ في موضع خفضٍ لمن أضاف ، ومن نوّن على هذا المعنى يريد الإضافة نصب السنين بالتفسير للعدد." [2] وقد قرأ حمزة والكسائي وطلحة ويحيى والأعمش والحسن وابن أبي ليلة وخلف وابن سعدان وابن عيسى الأصبهاني ، وابن جبير الإنطاكي مائة بغير تنوين أي مضافاً إلى سنين .[3]

أما على القراءة المتواترة المعروفة أي بتنوين مائة ، فليس فيها وجه استشهاد للفراء ؛ إذ لا يصح أن تعرب "سنين" تمييز ، وإنما تعرب عطف بيان لثلاثمائة أو بدل.[4]

واستدل الفرَّاء على إمكانية أن يكون التمييز جمعاً بقول عنترة :

فِيهـــا اثْنَتَـــانِ وأَرْبَعُـــونَ حَلُوبَـــةً   سُـــوداً كَخَافِيَـــةِ الغُـــرَابِ الأَسْـحَمِ[5]

وهو في ذلك يقيس المائة والألف على الأعداد من أحد عشر إلى تسع وتسعين ؛ إذ يكون تمييزها مفرداً ، ولا شك أنه قياس ليس بدقيق .

---

[1] سورة الكهف 25/18.

[2] معاني القرآن 138/2.

[3] انظر: معاني القرآن للأخفش426/2 وتفسير البحر المحيط91/6.

[4] انظر: إعراب القرآن الكريم للدرويش 2588.

[5] البيت من الكامل لعنترة في ديوانه 193 ومعاني القرآن للفراء 138/2 والأصول في النحو325/1 وعلل النحو1/ 518 والمخصص144/2 وتوضيح المقاصد1328/3 وشرح الأشموني323/3 .

والمبرد يرفض هذا التوجيه لهذه الآية الكريمة الذي ذكره الفرَّاء ؛ إذ لا يقبل الإضافة فيقول : " وهذا خطأ في الكلام غير جائز ، وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة ، وجوازه في الشعر إنما نحمله على المعنى ؛ لأنه في المعنى جماعة "[1] ، ثم أخذ يدلل على جواز إجراء المفرد مجرى الجمع في المعنى في الشعر ، واستشهد على ذلك بقول الشاعر :

كُلُــوا فِــي بَعْـضِ بَطْــنِكُمُ تَعِيــشُوا   فَـــإِنَّ زَمَـــانَكُمْ زَمَـــنٌ خَمِـــيصُ[2]

وبقول آخر :

إِنْ تُقْتَلُـــوا اليَـــومَ فَقَـــدْ سُـــبِينا   فِــي حَلْقِكُــمْ عَظْــمٌ ، وَقَــدْ شُــجِينَا[3]

وقول آخر :

بِهَــا جِيَــفُ الحَــسْرَى فَأَمَــا عِظَامُهــا   فَبِــيضٌ وأَمَّـــا جِلْـــدُها فَــصَلِيْبُ[4]

الخلاصة : إن تمييز ألف ومائة يجب إفراده عند الجمهور لاسيما سيبويه ، والمبرد يجيزه في ضرورة الشعر ليس إلا ، والفرَّاء يجيزه مطلقاً ،وقد بينا فيما سبق أن لكلٍ أدلته وشواهده ، والباحث في هذه المسألة يرجح رأي الجمهور وذلك لسببين :

1- لا يجوز أن تبني قاعدة نحوية علي مجرد قراءة منفردة لإحدى آيات القرآن الكريم .

2- البيت الشعري المنسوب لعنترة والذي استشهد به الفرَّاء ليس موضع استشهاد ؛ ذلك أن " سوداً " ليست تمييزاً ، وإنما هي نعت للتمييز ، والتمييز هو قوله " حلوباً " وهي مفرد لا جمع ؛ لهذين السببين فقد صح عند الباحث مذهب الجمهور.

هذا والله أعلم . . .

---

[1] المقتضب 169/2.

[2] البيت من الوافر بلا نسبة في الكتاب 210/1 والمقتضب 170/2 ومعاني القرآن للفراء 102/2 والصاحبي 180 وأسرار العربية 223 والخزانة 561/7 ومعجم شواهد النحو الشعرية 100.

[3] البيت من الرجز بلا نسبة في الكتاب 209/1 والمقتضب 170/2 وعلل النحو 512/1 والصحاح (شجا) 2389/6 352/38 والمخصص 56/1 ولسان العرب(نهر) 4556 والخزانة 559/7 وتاج العروس(شجي)

[4] البيت من الطويل لعلقمة العبدي في ديوانه 27 والمقتضب 170/2 وبلا نسبة في الكتاب 209/1 وعلل النحو 511/1 والخزانة 559/7 ومعجم شواهد النحو الشعرية 31 .

المسألة الخامسة :

تمييز العدد بين النصب والإضافة .

قال أبو حيَّان في باب التمييز : " ويضاف التمييز إلى العدد في غير ما ذكر، وذلك مابين اثنين وأحد عشر مجموعاً أو دالاً على الجمع على ما يأتي نحو : ثلاثةُ أثوابٍ ، وثلاث ليالٍ . . . فأما نصبه فإن كان جامداً فجائز على قلة قياساً عند الفرَّاء ، ومخصوصاً بالشعر عند سيبويه ، والأحسن إضافته كما قلنا ." (1)

ملخص الاعتراض :

يعترض أبو حيَّان على الفرَّاء لتجويزه نصب التمييز في الأعداد مابين اثنين وأحد عشر ، ويرى أبو حيَّان أن الأحسن الإضافة .

الدراسة والترجيح :

في النص السابق بين أبو حيَّان الأحوال التي يكون عليها التمييز ، فذكر هنا حالتين :
أولاً : إذا كان مميزاً للأعداد من أحد عشر إلى تسع وتسعين ، وهذا مفهوم كلامه في غير ما ذكر، فإن التمييز في هذه الحالة يكون مفرداً منصوباً ، نحو : قام أحد عشر رجلاً ، وقام عشرون رجلاً .
ثانياً : إذا كان مميزاً للأعداد ما بين اثنين وأحد عشر ، أي من ثلاث إلى عشر؛ فإنه يكون مضافاً ، وذلك نحو ثلاثة أثوابٍ ، وثلاث ليالٍ . ووجه الاعتراض في هذه المسألة أن الفرَّاء(2) يجيز نصب التمييز في الأعداد مابين اثنين وأحد عشر ، لكن أبا حيان لا يجيز ذلك ، محسناً الإضافة على التمييز .

---

(1) الارتشاف 743 .

(2) انظر: رأي الفرَّاء في المساعد70/2 .

ولعلّ الفرَّاء في هذه المسألة يستند إلى تجويز سيبويه ذلك في الشعر ، وإذا كان سيبويه قد أجاز ذلك فإنه أجازه في باب الضرائر ، حيث يقول :" لو جاز في الكلام ، أو اضطر شاعر ، فقال : ثلاثة أثواباً ، كان معناه ثلاثة أثوابٍ "[1] ، واستدل سيبويه على ذلك بقول الشاعر :

إِذَا عَاشَ الفَتَى مِائَتَيْنِ عَامَاً فَقَدْ ذَهَبَ المَسَرَّةُ وَالفَتَاءُ [2]

ابن عقيل يتفق مع سيبويه في أنه يأتي للضرورة الشعرية ، فقال : " وإن كان المعدود جامداً فالأحسن إضافته ، كثلاثة أثوابٍ " [3]

ومن يبحث في هذا الموضوع سيجد أن الفرَّاء قد ذهب مذهباً منفرداً في تجويزه لنصب التمييز في العدد ما بين اثنين وأحد عشر ، وبناءً على ما سبق فإن الباحث يرى أن مذهب أبي حيان هو المذهب ، وذلك لاطِّراد ما ذهب إليه ، ولندرة ما ذهب إليه الفرَّاء .

هذا والله أعلم . . .

---

[1] الكتاب2/161 و162 .

[2] البيت من الوافر ليزيد بن ضبة في الكتاب 2/162 وللربيع بن ضبع الفزاري في شرح التصريح2/457 ومجالس ثعلب 332 ولسان العرب(فتا) 3347 وبلا نسبة في المساعد2/70 .

[3] المساعد2/70 .

المسألة السادسة :

تقدير"قد" قبل الفعل الماضي الواقع حالاً بين الوجوب والجواز.

قال أبو حيَّان : " ولا تقدر قبله " قد " خلافاً للفراء ، والمبرد ، وأبي علي ، ومتأخري أصحابنا ؛ الجزولي ، وابن عصفور ، وشيخنا أبو حسن الأبَّذي "[1]

ملخص الاعتراض :

يعترض أبو حيَّان على الفرَّاء وعددٍ من النحاة الذين أوجبوا تقدير " قد " قبل الفعل الماضي الواقع في محل نصب حال .

الدراسة والترجيح :

الحال واحد من الأسماء المنصوبة التي تلزم النصب ، كما أنه يلزم التنكير ، وقد عرّفه ابن عصفور بأنه : " كل اسم منصوب على معنى "في" مفسّر لما أبهم من الهيئات ، نحو : جاء زيدٌ ضاحكاً، ألا ترى أنك لو لم تذكر "ضاحكاً" لكانت هيئة زيد في وقت المجئ مبهمة ؟"[2] وإذا كان الحال يأتي مفسراً ، وذلك على نحو المثال السابق ، فإنه قد يأتي مؤكداً ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ [3] فالحال هنا لم يفسر شيئاً ، وإنما الرسالة علمت من قوله تعالى " أرسلناك " ، فوظيفة الحال هنا مقصورة على التوكيد [4]

وقد يكون الحال مشتقاً أو جامداً ، وأما إن كان جامداً فيجب وصفه [5] ، كما أن الحال واجب التنكير ، وذلك كي لا يلتبس بالصفة ، نحو قولنا : ضربت زيداً الراكب ، وفي الأغلب الأعم يكون صاحب الحال معرفة ، وذلك بهدف عدم الالتباس مع الصفة أيضاً .

---

[1] الارتشاف 1610.

[2] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 306/1.

[3] سورة النساء 79/4.

[4] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 306/1.

[5] شفاء العليل 522.

والحال يأتي اسماً ، وجملة اسمية ، وجملة فعلية ، فالاسم نحو : جاء زيدٌ راكباً ، والجملة الاسمية نحو : جاء زيدٌ رأسه مرفوع ، والجملة الفعلية نحو : جاء زيدٌ يركب السفينة .

ومناط الخلاف في مسألتنا هذه متعلق بواحدٍ من هذه الأشكال الثلاثة التي يأتي عليها الحال ، ألا وهو كونه جملة فعلية فعلها ماضٍ ، نحو قوله تعالى : ﴿**هَـذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا**﴾[1] ، ونحو قولنا : جاء زيدٌ ركب السفينة ، إذ إن أبا حيان لا يشترط أن يُسبق الحال الواقع جملة فعلية فعلها ماضٍ بحرف التوكيد "قد" ، وهو بذلك يعترض على الفرَّاء [2] الذي يشرط وجود "قد" قبل الفعل الماضي الواقع حالاً ، سواءٌ أكانت ظاهرة ، أم مقدرة ، كما يعترض على المبرد [3] ، وعلى أبي علي الفارسي [4] ، وعلى جمهور نحاة البصرة [5] ، كما يعترض أبو حيَّان في هذه المسألة على المتأخرين من نحاة الأندلس [6] ؛ كابن عصفور ، والأبذي والجزولي [7] ، ولعلّ أبا حيان في رأيه هذا يذهب مذهب الأخفش [8] ، ومذهب نحاة الكوفة[9] – إلا الفرَّاء – إذ لا يشترطون أن تسبق جملة الحال الواقعة فعلاً ماضياً بـ "قد" .

فنحن إذن في هذه المسألة إزاء فريقين :

الفريق الأول : ويمثله الفرَّاء وجل نحاة البصرة – دون الأخفش – إذ يشترطون "قد" ظاهرة أو مقدرة قبل الفعل الماضي الواقع حالاً ، ويرتكز هؤلاء النحاة على حجتين لدعم رأيهم :

الحجة الأولى: إن الفعل الماضي لا يدل على الحال فلا ينبغي أن يقوم مقامه .

---

(1) سورة يوسف 65/12.

(2) انظر: رأي الفرَّاء في معاني القرآن24/1 و 282/1 وإعراب القرآن للنحاس479/1 وشرح الرضي للكافية 680/1 والجني الداني 256.

(3) انظر: رأي المبرد في المقتضب وحاشيته 124/4 و 125/1 وإعراب القرآن للنحاس 479/1 والجني الداني 256 وشرح الرضي للكافية 680/1 وخزانة الأدب 256/3 .

(4) انظر: رأي أبي علي في الهمع252/2 .

(5) انظر: رأي البصريين في الإنصاف 213 والمغني 536/2 والهمع 252/2 وخزانة الأدب 255/3.

(6) انظر: الهمع 252/2.

(7) انظر: رأي الجزولي في المقدمة الجزولية ص92 والهمع 252/2.

(8) انظر: رأي الأخفش في الإنصاف 212 وشرح الرضي للكافية 680/1 والهمع 253/2 والبيان في إعراب غريب القرآن 263/1 والمغني 537/2 والهمع 253/2 وخزانة الأدب 254/3.

(9) انظر: رأي الكوفيين في اللباب في علل البناء والإعراب 293/1 والإنصاف 212 والهمع537/2 .

الحجـة الثانيـة : أنـه إنمـا يـصلح أن يوضـع موضـع الحـال مـا يـصلح أن يقـال فيـه "الآن" أو "الساعة" ، وهذا لا يصلح في الماضـي ، فـلا يصلح أن تقول : جاء زيدٌ ركب الآن ، ولكن "قد" إذا سبقت الفعل الماضي فلا مانع حينها أن يقع حالاً ؛ ذلك أن "قد" تقرّب الماضي من الحال [1]

والفرَّاء لا يألو جهدًا – في معاني الفرآن – في إضمار قد قبل كل فعلٍ ماضٍ وقع حالاً ، ومن ذلك قوله : " وقوله : ﴿**كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ**﴾[2] المعنى – والله أعلم – وقد كنتم ، ولولا إضمار "قد" لم يجز مثله في الكلام " [3] ، ثم يقدر قد في آية أخرى فيقول : " ألا ترى أنه قال في سورة يوسف : ﴿**وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ**﴾[4] المعنى – والله أعلم – فقد كذبت ، وقولك للرجل : أصبحت كثُر مالك لا يجوز ، إلا وأنت تريد : قد كثر مالك ... فالحال لا تكون إلا بإضمار "قد" ، أو بإظهارها "[5] ، كما يقدر "قد" في آية أخرى بجرأة عالية ، فيقول : "﴿**أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ**﴾ [6] يريد – والله أعلم – وقد حصرت صدورهم ."[7]

أما المبرد فلا يكتفي بتقدير قد قبل الماضي بل لا يجيز مجيئه حالاً أصلاً فيقول : "ألا ترى أنك إذا قلت مررت بزيدٍ يأكل ، فكان معناه مررت بزيدٍ آكلاً ، وإذا قلت : أكل فليس يجوز أن تخبر بها عن الحال ."[8]

وابن الأنباري يوافق الفرَّاء في مذهبه من خلال رد ما استشهد به الكوفيون نحو :

وَإِنِّـــي لَتَعْرُونِـــي لِــــذِكْرَاكِ هِــــزَّةٌ   كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ[9]

---

(1) انظر: الإنصاف 214 وشرح المفصل لابن يعيش30/2 والهمع 252/2.

(2) سورة البقرة 28/2.

(3) معاني القرآن 24/1.

(4) سورة يوسف 27/12.

(5) معاني القرآن 24/1.

(6) سورة النساء 90/4

(7) معاني القرآن 24/1.

(8) المقتضب 124/4

(9) البيت من الطويل لأبي صخر الهذلي في الإنصاف 212 وشرح الرضي للكافية680/1 والخزانة245/3 وبلا نسبة في الأمالي 150/1 ونهاية الأرب304/4 وشرح شذور الذهب550/2

فالكوفيون يستشهدون بهذا لبيت على أن جملة "بلله القطر" وقعت حالاً بدون "قد" ، فيرد ابن الأنباري ذلك قائلاً : " فإنما جاز ذلك لأن التقدير فيه : قد بلله القطر ، إلا أنه حذف لضرورة الشعر ، فلما كانت قد مقدرة تنزلت منزلة الملفوظ بها ولا خلاف أنه إذا كان مع الفعل الماضي" قد " فإنه يجوز أن يقع حالاً "[1]

وابن يعيش يذهب مذهب الفرَّاء في مذهبه ؛ إذ يقول : " وكذلك الفعل الماضي لا يجوز أن يقع حالاً لعدم دلالته عليها ، لا تقول جاء زيدٌ ضَحِكَ في معنى " ضاحكاً " ، فإن جئت معه بـ "قد" ، جاز أن يقع حالاً ؛ لأن "قد" تقربه من الحال ؛ ألا تراك تقول : قد قامت الصلاة قبل حال قيامها "[2] ، ويؤكد ابن يعيش على أن "قد" في هذا الموضع إن لم تكن ظاهرة فمقدرة ، ويستدل على ذلك بقول الشاعر :

وَطَعْنٍ كَفَمِ الزِّقِّ غَدَا والزِّقُّ مَلآنُ[3]

وكذلك ابن الحاجب إذ يقول : " ولابد في الماضي المثبت من "قد" ظاهرة أو مقدرة ." [4] ،ومثله الجزولي ؛ إذ يقول : " وعلى كل حال لابد من قد في الماضي ظاهرة أو مقدرة "[5] ، وأبو البقاء العكبري لا يكتفي بالتأييد بل يعلل سبب ضرورة "قد" قبل الفعل الماضي فيقول : " الحال إما مقارنة أو منتظرة ، والماضي منقطع عن زمن العامل ، وليس بهيئة في ذلك الزمان ، و"قد" تقربه من الحال." [6]

---

(1) الإنصاف 216.

(2) شرح المفصل لابن يعيش72/2.

(3) البيت من الهزج بلا نسبة في الأمالي124/1 وشرح المفصل37/2 ولسان العرب(شصا) 2259 والمحكم(شصو) 111/8 وتاج العروس(شصو) 373/37.

(4) شرح الرضي للكافية680/1.

(5) المقدمة الجزولية 92.

(6) اللباب في علل البناء والإعراب293/1.

وفي مقابل هذا الفريق الكبير من النحاة المعتبرين ، فإننا نجد نحاة الكوفة ويوافقهم الأخفش الأوسط ، وأبوحيان ، على صلاحية الفعل الماضي أن يقع حالاً بدون "قد" ، مستدلين بالنقل والقياس ، أما النقل فبقوله تعالى : ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [1] ، فـ "حصرت" فعل ماضٍ ، وهو في موضع الحال ، والتقدير "حصرةً صدورهم" ، وبها قرأ الحسن البصري ، ويعقوب الحضرمي ، والمفضل بن عاصم . واستدلوا بما استدل به الفرَّاء والبصريون ، وهو قول أبي صخر الهذلي :

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ   كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

أما استدلالهم بالقياس ؛ فلأن كل ما جاز أن يكون صفة للنكرةً نحو : مررت برجلٍ قاعِدٍ ، وغلامٍ قائمٍ ، جاز أن يكون حالاً للمعرفة ، نحو : مررت بالرجل قاعداً ، وبالغلام قائماً ، فالفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة نحو مررت برجل ، وغلام قام ، فينبغي أن يجوز أن يقع حالاً للمعرفة نحو : مررت بالرجل قعد ، وبالغلام قام . [2]

وهذا ما ذهب إليه المرادي ، فيخالف بمذهبه الفرَّاء ، فيقول : " وقيل لا حاجة لتقديرها ، وهو الأظهر "[3] ومثله ابن هشام في المغني إذ يقول : " والأصل عدم التقدير ، لاسيما فيما كثر استعماله" [4] ، وأبو حيَّان يعارض الفرَّاء صراحةً في هذه المسألة ، في الارتشاف والبحر المحيط ؛ إذ يؤكد على أنه لا ضرورة أبداً لتقدير "قد" ؛ إذ الأصل عدم التقدير ، فيقول : " جاء منه ما لا يُحصى كثرةً بدون "قد" "[5] ، وقال : " ولا يُحتاج إلى إضمار "قد" لأنه قد كثر وقوع الماضي حالاً في لسان العرب بغير "قد" فساغ القياس عليه " [6] ، وقال أيضاً في موضعٍ آخر : " وقد

---

(1) سورة النساء 90/4

(2) انظر : الإنصاف 213.

(3) الجني الداني 256

(4) مغني اللبيب537/2.

(5) تفسير البحر المحيط 317/3.

(6) تفسير البحر المحيط 355/6.

أجاز الأخفش من البصريين وقوع الماضي حالاً بغير "قد" ، وهو الصحيح ؛ إذ كثر ذلك في كلام العرب كثرةً توجب القياس ، ويبعد فيها التأويل .[1]

ختاماً فإن هذه المسألة من المسائل الخلافية الهامة التي أفرد ابن الأنباري لها مساحة في "إنصافه" ، وإذا كان ابن الأنباري وعددٌ من النحاة قد تابعوا الفرَّاء في رأيه – وقد بيّنا ذلك – فإن الباحث يرتضي رأي أبي حيان ، والأخفش ، ونحاة الكوفة ؛ ذلك أن الشواهد التي دلت على أن الماضي قد يقع حالاً بدون "قد" لا تكاد تحصى كثرةً ، ثم إن الأصل في اللغة عدم التأويل ، وإن الباحث إذ يعجب فإنه يعجب من جرأة الفرَّاء على عدد من الآيات الكريمة ، بتأويل "قد" قبل كل فعلٍ ماضٍ وقع حالاً ؛ لذلك فإن الأظهر أن نأخذ بالظاهر وننأى عن التأويل .

هذا والله أعلم . . .

---

[1] البحر المحيط493/7.

المبحــث الثـــــاني :

مسائل في الممنوع من الصرف

(وفيه خمس مسائل)

المسألة الأولى :

نحو: " بيان " و " سنان " هل يمنع من الصرف ؟

قال أبو حيَّان في باب الممنوع من الصرف : " ولا تُنزّل النون الأصلية بعد ألف زائدة منزلة نون زائدة نحو : " بيان " و" سنان " فيمنع من الصرف خلافا للفراء " [(1)]

ملخص الاعتراض :

يعترض أبو حيَّان علي الفرَّاء في قياسه الألف والنون الأصليتين في نحو "بيان" و "سنان" علي غير الأصليتين في نحو: حمدان وحسان فيمنعهما من الصرف .

الدراسة والترجيح :

الممنوع من الصرف اسم معرب لا يدخله تنوين التمكين ويجر بالفتحة نيابة عن الكسرة إلا إذا كان مضافا أو دخلته "أل التعريف" فإنه يجر بالكسرة .[(2)] والأسباب التي تمنع من الصرف تسعه ألا وهي : العلمية ، والتأنيث ، ووزن الفعل ، والوصف ، والعدل ، والجمع ، والتركيب ، والعجمة ، والألف والنون الزائدتين .

فهذه التسعة متى اجتمع منها اثنان في اسم ، أو واحد يقوم مقام سببين امتنع الاسم من الصرف ؛ أي إنه سيجر بالفتحة نيابة عن الكسرة ولن يدخله تنوين ؛ فتقول : هذا أحمدُ و عمرُ ، ومررت بأحمدَ وعمرَ . [(3)]

---

(1) الارتشاف 856.

(2) انظر: شرح المفصل لابن يعيش 167/1 وشرح الجمل لابن عصفور 327/2 وشرح التسهيل 40/1 وشفاء العليل 901 والارتشاف 852 والهمع 85/1 .

(3) انظر: شرح المفصل لابن يعيش 167/1.

مما سبق نعلم أن العلم المنتهي بألف ونون زائدتين وجب منعه من الصرف ولا خلاف علي ذلك بين النحاة وذلك نحو : حمدان وحسان وشعبان ورمضان ، فهذه الأسماء جميعاً مُنعت من الصرف لسببين :
الأول : العلمية ، والثاني : انتهاؤها بألف ونون زائدتين ؛ إذ يمكن رد هذه الأسماء إلي أصلها بالاستغناء عن الألف والنون فتقول : في حمدان حمد ، وفي حسان حسن ، وفي شعبان شعب ، وفي رمضان رمض ، ولاجتماع هاتين العلتين منعت هذه الأسماء من الصرف .

ولكن الفرَّاء يتوسع في هذه العلة – علة الألف والنون – فيمنع من الصرف ما كان منتهياً بألف ونون مطلقاً سواء أكانت الألف والنون أصليتين أم زائدتين ، وقال صاحب شفاء العليل : " ولا اعتداد في منع الصرف بكون العلم مجهول الأصل أو مختوما بنون أصلية خلافا للفراء في المسألتين ... ومذهب البصريين في المسألتين الصرف "[1] .

من خلال النص السابق نستدل علي ثبوت نسبه هذا الرأي للفراء كما نتبين أن الفرَّاء يمنع من الصرف العلم مجهول الأصل مثل " سباء "، وأبو حيَّان والسيوطي يردان منع الاسم المجهول الأصل ؛ ذلك أن الأصل في الأسماء الصرف ، والفرع فيها المنع [2]
ومن خلال هذا القول يتكشف لنا أمران :
أولهما أن السلسيلي يرفض ما ذهب إليه الفرَّاء من منع الاسم المنتهي بألف زائدة ونون أصليه وذلك حين قال " ولا اعتداد ..." .
ثانيهما " أن نحاة البصرة – بلا استثناء – يصرفون ما منعه الفرَّاء .

وهذا ما ذهب إليه النحاة المتأخرون ؛ فقد قال ابن مالك : " ولا اعتداد في منع الصرف بكون العلم مجهول الأصل أو مختوماً بنون أصليه تلي ألفا زائدة خلافاً للفراء "[3].

وذكر ابن السراج الألف والنون حين تحدث عن موانع الصرف ، والمهم هنا أنه جعل للألف والنون فصلاً مستقلاً أسماه " الألف والنون اللتان يضارعان ألفي التأنيث " فيقول : "

---

(1) شفاء العليل 901.

(2) انظر : الهمع1/103.

(3) تسهيل الفوائد ص61.

اعلم أنهما لا يضارعان ألفي التأنيث إلا إذا كانتا زائدتين معاً ، كما زيدت ألفا التأنيث معاً وذلك نحو سكران وغضبان " [1] على ذلك فإن ابن السراج يندرج ضمن جمهور النحاة اللذين خالفوا الفرَّاء .

من خلال ما سبق نجد أن الفرَّاء قد انفرد بهذا الرأي في هذه المسالة مخالفاً بذلك قاعدة مهمة من قواعد المنع من الصرف ؛ إذ إنه يتوسع في علة الألف والنون الزائدتين ويلحق بها النون الأصلية ، والراجح ما ذهب إليه الجمهور – لا سيما أبو حيان – وذلك أن رأي الفرَّاء يشتمل علي توسع في قاعدة محددة من قواعد المنع من الصرف ؛ إذ إن الأصل في الأسماء الصرف وليس المنع ؛ فلا طائل ولا جدوي من التوسع في هذا الباب .

هذا والله أعلم . . .

---

[1] الأصول في النحو 85/2.

المسألة الثانية :

وزنا " فُعَال " و" مَفْعَل " بين جواز الصرف وعدمه .

قال أبو حيَّان في باب الممنوع من الصرف : " ويمنع أيضاً العدل مع الصفة فيما وازن مَفْعل ، وفُعَال في العدد ، وفي ذلك ثلاثة مذاهب : أحدها وهو مذهب الكوفيين ؛ وهو القياس فيما لم يسمع على ما سمع ، والمسموع عند البصريين والكوفيين : عُشار ومَعشر ، وخُمَاس ومخمس ، ورُباع ومَربع ، وثُلاث ومَثْلث ، وثُنَاء ومَثْنى ، وأُحَاد ومَوْحَد ، فقاس على هذا الكوفيون : سُدَاس ومَسْدس ، وثُمْان ومَثْمن ، وتُسَاع ومَتْسع ، وترك البصريون القياس ، واقتصروا على مورد السماع ، وقيل يقاس على ما سمع من فُعال ، لا على ما سمع من مَفْعَل ، وقيل : يقال البناءان ، وهو الصحيح بسماع ذلك من العرب ؛ فتقول : مَوْحَد وأُحاد ، إلى معشر ، وحكى البناءين أبو عمرو الشيباني ، وحكى أبو حاتم ويعقوب من أُحاد إلى عُشار ، ولا تدخل هذه " أل " وإضافتها قليلة ، ولا يجوز صرفها مذهوباً بها إلى الأسماء ، خلافاً للفراء " [1]

ملخص الاعتراض :

يعترض أبو حيَّان على الفرَّاء في تجويزه صرف وزني : فُعال ، ومَفْعَل نحو : عُشَار وَمَعْشَر ، وخُمَاس ومَخْمَس ، ونحوهما .

الدراسة والترجيح :

بيّن أبو حيَّان أن ثمة ألفاظ في العدد على وزني فُعَال ، ومَفْعَل ، تندرج في حكم الممنوع من الصرف ؛ لعلتي الوصف والعدل ، وذكر الخلاف بين النحاة بشأن هذه الألفاظ في ثلاثة مذاهب :

---

[1] الارتشاف 874.

أولاً : مذهب الكوفيين ،" والزجاج من البصريين ، ووافقهم ابن مالك في بعض نسخ التسهيل ، وخالفهم في بعضها "[1] ، وينص هذا المذهب على قياس غير المسموع من هذه الصيغ على المسموع منها ، وباتفاق البصريين والكوفيين فإن المسموع هو : عُشار معشر ، وخُماس وخمس ، ورُباع ومربع ، وثُلاث ومَثلث ، وثُناء ومثنى ، وأُحاد وموحد ، ويقيس الكوفيون و الزجاج على هذه الصيغ سُداس ومَسدس ، وثُمان ومثمن ، وتُساع ومتسع .

ثانياً : مذهب البصريين ؛ وابن عصفور من المتأخرين [2] ، وقد اكتفوا بالصيغ المسموعة السالفة الذكر ، ولعل هذا ينسجم مع ما عُرف عن البصريين بالسماع ، وما عرف عن الكوفيين بالقياس .

ثالثا : وهو مذهبٌ بين المذهبين السابقين ؛ إذ يجيز أصحابه القياس على ما سمع من فُعال ، دون القياس على مَفْعل ، وذلك لكثرة المستعمل من فعال ، فيجيزون بذلك سُداس وثُمان وتُساع ، بالإضافة إلى الصيغ القياسية السالفة الذكر .

ولم يرجح أبو حيَّان مذهباً من هذه المذاهب الثلاثة ، بل ذهب مذهبا رابعاً [3] نسبه إلى أبي عمرو الشيباني [4] ؛ وهو أن هذه الصيغ سمعت جميعاً عن العرب ، بوزني مفعل وفعال .

بعد أن تبنى أبو حيَّان هذا الرأي بيّن أن هذه الأسماء جميعها ممنوعة من الصرف ، فقال "ولا يجوز صرفها مذهوباً بها مذهب الأسماء ، خلافاً للفراء "[5] فالفرَّاء يجيز صرف هذه الأسماء ؛ على أنها معرفة بنية الإضافة تقبل التنكير[6] واستدل على ذلك بالسماع " إذ تقول العرب : ادخلوا ثُلاثاً ثُلاثاً [7]ويبين السيوطي أن " الجمهور على خلافه . " [8]

---

[1] توضيح المقاصد والمسالك1197/3.

[2]انظر : شرح الجمل للزجاجي341/2 .

[3] انظر : رأي أبي حيان في الهمع92/1 والارتشاف 874 .

[4] انظر : رأي الشيباني في المساعد34/3 .

[5] الارتشاف 874 .

[6] الهمع95/1 .

[7] الهمع 95/1.

[8] الهمع95/1.

فالفرَّاء إذن يجيز صرف هذه الألفاظ علي اعتبار أنها معرفه بنية الإضافة فحين تقول : ادخلوا ثلاثاً ثلاثاً فإن ذلك علي نية : أدخلوا ثلاثَ رجالٍ ثلاثَ رجالٍ، وذكر ابن عقيل أن الفرَّاء يجيز صرفها على نية "أل[1] وأنشد الفرَّاء استدلالاً علي رأيه :

فَـــإِنَّ الغُـــلامَ المُـــسْتَهَامَ بِـــذِكْرِهِ   قُتِلْنَـا بِــهِ مِــنْ بَـيْنِ مَثْنَــي وَمَوْحِـدِ [2]

والشاهد : أنه صرف المنوع في قوله " موحد " ؛ إذ جرها بالكسر والأصل بالفتح .

وعند البحث في هذه المسألة نجد الفرَّاء منفرداً بهذا الرأي بين النحاة المتقدمين والمتأخرين ؛ فيذكر سيبويه أن هذه الألفاظ " لا تنصرف لأنها معدولة ولأنها صفات "[3]، وهو رأي الخليل ويؤيده أبو عمرو بن العلاء ، وبين ابن مالك في المساعد أن الكوفيين جميعاً والزجاج لم يجوّزوا صرفها مذهوباً بها مذهب الأسماء[4]، وهذا أبو حيَّان عـدّ رأي الفرَّاء رأياً مخالفاً ، كما عده السيوطي رأياً شاذاً حين قال : " والجمهور علي خلافه "[5] .

كما أن الصبان في حاشية الأشموني يذكر أن " الفرَّاء أجاز ثلاثَ ثلاثَ ، وثلاثاً ثلاثاً ، وخالفه غيره وهو الصحيح "[6] كما يمنع المرادي مذهب الفرَّاء هذا قائلا : " أجاز الفرَّاء أدخلوا ثلاثَ ثلاثَ ، وثلاثاً ثلاثاً ، والوجه ألا يجري "[7] ، وكذلك الأشموني لا يجيزه[8] .

بناء علي ما سبق من إجماع القدماء والمتأخرين فإن رأي الإجماع مقدمٌ ومرجحٌ علي مذهب الفرَّاء .

---

(1) انظر : المساعد3/34.

(2) البيت من الطويل بلا نسبة في شفاء العليل 906 ولم أقف له على مصادر أخرى .

(3) الأصول في النحو2/88.

(4) انظر : تسهيل الفوائد 3/34.

(5) الهمع1/95.

(6) حاشية الصبان1/20 .

(7) توضيح المقاصد والمسالك3/1197 .

(8) انظر : شرح الأشموني3/145.

المسألة الثالثة :

منع الأسماء المجهولة من الصرف .

ذكر أبو حيَّان في باب المنع من الصرف لعلة العلمية مع العجمة : " وما وافق من العجمي العربي في اللفظ كإسحاق مصدر أسحق ، ويعقوب ذكر القبج [1] فمنعه وصرفه علي قصد المسمى فإن جهل قصد المسمى جعل علي عاده الناس في التسمية بأسماء الأنبياء ... ولا تتنزل جهالة أصل العلم منزلة العجمة ؛ فيمنع الاسم الصرف ، ولا كون الاسم ليس من عادتهم التسمية به نحو: صَيعْرور خلافاً للفراء ، ولأبي عمرو في الأولى في ما حكاه أبو جعفر الرؤاسي عنه " . [2]

ملخص الاعتراض:

يعترض أبو حيَّان على الفرَّاء لمنعه الأسماء المجهولة الأصل ، والأسماء غير المعتادة من الصرف .

الدراسة والترجيح :

معلوم أن الاسم يمنع من الصرف للعلمية مع العجمة بشرطين:

أولهما : أن يكون علماً في أصله الأعجمي ، ثم ينتقل بعد ذلك إلى اللغة العربية عَلَمَاً فيها .

ثانيهما : أن يكون رباعياً فأكثر نحو يوسف وإبراهيم وإسماعيل .

ولكن الاسم إذا انتقل من الأعجمية إلى العربية ولم يكن علماً في أصله ثم أصبح علماً في العربية فإنه يمنع من الصرف مثل فيروز . والحقيقة أن ثمة صعوبة في التحقق من أصل

---

[1] القبج : نوع من الطيور وأصلها فارسي انظر: لسان العرب(قبج) 3508 .

[2] الارتشاف 877 .

كل اسم " إذ يري فريق من النحاة انه لا داعي لاشتراط علميته في لسان الأعاجم قبل نقله علماً إلى لغتنا ، وهذا الرأي أحق بالإتباع والتفضيل اليوم ؛ لأنه عملي ، وفيه نفع وتيسير بغير إساءة للغتنا ، فمن العسير الآن بل من المستحيل واللغات تتجاوز المئات أن نهتدي إلى أصل كل لفظ أجنبي نريد التسمية به ، أهو علم في اللغة الأجنبية قبل انتقاله علماً إلى لغتنا فتمنعه من الصرف أم غير علم فلا نمنعه ؟ " [1]

ولبُّ الخلاف في هذه المسألة أن أبا حيان لا يقبل بإنزال الأسماء مجهولة الأصل منزلة الأسماء الأعجمية كما لا يقبل إنزال الأسماء التي ليست من عاده أسماء العرب منزله الأسماء الأعجمية ؛ فيكون الحكم المنع من الصرف ، ويبين أن هذا الرأي منسوب للفراء[2] ولأبي عمرو ابن العلاء ، ويمثل أبو حيَّان علي الثانية ألا وهي الأسماء التي ليست من عاده العرب بقوله " صعرور " [3] ويمثل السيوطي في الأولي بكلمه " سبأ " حيث يقول : " فلو سمت العرب باسم مجهول ، أو باسم ليس من عاداتهم التسمية به ، فقيل يجري مجري الأعجمي لشبهه به من جهة أنه غير معهود في أسمائهم ، كما أن الأعجمي كذلك ، وعلي هذا الفرَّاء ، ومثل للأولي بسبأ ، والثاني بقولهم : هذا أبو صعرور ؛ فلم يصرف ؛ لأنه ليس من عاداتهم التسمية به ، والأصح وعليه البصريون خلاف ذلك " [4]

فالسيوطي إذاً لا يقبل مذهب الفرَّاء ، ويميل إلى مذهب أبي حيان ؛ وهو مذهب البصرة باستثناء أبي عمرو بن العلاء ، ويخالف ابن مالك الفرَّاء في هذه المسالة فيقول في التسهيل : " ولا اعتداد في منع الصرف بكون العلم مجهول الأصل "[5] ، فابن مالك لا يعتد بمثل هذا الرأي ؛ إذ كونه مجهول الأصل لا يعني إدراجه تحت الأعجمي من الأسماء .

---

[1] النحو الوافي243/4.

[2] انظر: رأي الفرَّاء في التسهيل25/3 والمساعد25/3 والارتشاف877 والهمع111/1 .

[3] الصعرور : هو الصمغ الدقيق الطويل الملتوي وقيل هو الصمغ عامة انظر: المحكم (شوص) 434/1 والمخصص3/ 287 أو هو ماء يسيل من الشجر كالصمغ انظر: تاج العروس (شصو) 438/39 أو هو دحروجة الجعل انظر: لسان العرب(صعر) 2448 .

[4] الهمع112/1.

[5] التسهيل 61

ويروى أن أبا جعفر الرؤاسي شيخ مدرسة الكوفة قد روي عن أبي عمرو ابن العلاء أنه قال : " لم أُجرِ سبأ لأني لست أدري ما هو "[1] ويقصد بلم أُجرِ ، لم أصرف ؛ فيعلل أبو عمرو ابن العلاء عدم صرفه كلمه سبأ لجهله بأصلها ، وإن صحت نسبه هذه الرواية لكل من أبي عمرو ابن العلاء وأبي جعفر الرؤاسي فإنه يترتب علي ذلك أن يكون هذا الرأي مقبولا لدى زعيمي مدرستي الكوفة والبصرة ، ويعلق الفرَّاء علي قول أبي عمرو بن العلاء مصححا له بقوله: " قد ذهب مذهباً لأن العرب إذا سمعت بالاسم المجهول تركت إجراءه "[2] ثم يذهب لتوكيد ما ذهب إليه أبو عمرو ابن العلاء والرؤاسي بقوله : " سمعت أبا السفاح السلولي يقول : " هذا أبو صعرور قد جاء فلم يجرِهِ ؛ لأنه ليس من عاداتهم التسمية به [3].

بناء علي ما سبق فإن نحاة البصرة باستثناء – أبي عمرو ابن العلاء – يخالفون ما ذهب إليه الفرَّاء في هذه المسألة ولا يؤيد الفرَّاء في رأيه إلا أبو عمرو بن العلاء والرؤاسي ، والراجح مذهب جمهور البصرة والمتأخرين من أصحابهم ؛ وذلك للأسباب الآتية :

1- إن إلحاق الأسماء المجهولة الأصل بالأسماء الأعجمية ينطوي علي شئ من عدم البحث والتنقيب كما ينطوي علي حكم غير مستند إلى التحري والبحث .
2- يُستبعد صحة رواية أبي جعفر الرؤاسي عن أبي عمرو بن العلاء ؛ ذلك أن كل منهما إماماً لمدرسته ولا يخفي علي أحدٍ أوار النزاع والعصبية بين المدرستين .
3- ورد في نسخة أخرى من مخطوط كتاب المساعد لابن عقيل : " سُمع أبو السفاح يقول : "كذا وكذا" ولم يقل "سمعتُ" ، ما يضعف من صحة نسبة هذا الرأي للفراء أصلاً .

هذا والله أعلم . . .

---

(1) المساعد 25/3.

(2) المساعد 25/3.

(3) معاني القرآن 290/2 المساعد 25/3.

المسألة الرابعة :

العلم الثلاثي المذكر بين الصرف والمنع

ذكر أبو حيَّان في باب مالا ينصرف لعلة التأنيث : " وإن كان متحرك الوسط نحو : "قَدَمٌ" ، وسميت به مؤنثاً امتنع خلافاً لابن الأنباري ؛ إذ جوّز فيه الوجهين ، وفي البسيط "قَدَمٌ" ، و"سَقَرٌ" ممنوعا الصرف باتفاق للتأنيث المعنوي والعلمية ، أو مذكرا انصرف خلافا للفراء وثعلب ؛ إذ ذهبا إلى أنه لا ينصرف تحرك وسطه أو سكن . "(1)

ملخص الاعتراض:

يعترض أبو حيَّان على الفرَّاء في منعه صرف العلم الثلاثي المذكر متحرك الوسط ، أو ساكنه

الدراسة والترجيح :

معلومٌ أن العلم المؤنث المختوم بتاء التأنيث سواء أكان التأنيث حقيقياً أو لفظياً يمنع من الصرف ومثله العلم المزيد علي ثلاثة أحرف ولا علامة فيه للتأنيث (المؤنث المعنوي) والمؤنث الحقيقي المختوم بالتاء نحو فاطمة وعائشة وبكة ، ومنه قوله تعالي: ﴿**إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا**﴾ (2) ، والعلم المؤنث تأنيثاً معنوياً نحو :مريم ، وزينب ، وسعاد ، ومنه قوله تعالي: ﴿**وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ البينات** ﴾ (3) ، أما إذا كان العلم المؤنث ثلاثياً ساكن الوسط فلا يمنع من الصرف ، ويجوز منعه وذلك نحو قوله تعالي : ﴿**وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ**﴾ (4) (5) ، فإذا سكن وسطه فلا خلاف مشهور بين النحاة علي جواز صرفه ، لكن الخلاف هنا علي متحرك الوسط نحو:

---

(1) الارتشاف 879.

(2) سورة آل عمران 96/3.

(3) سورة البقرة 87/2 .

(4)سورة التوبة 72/9 .

(5) انظر: شرح الجمل لابن عصفور 347/2 والارتشاف878 والنحو الوافي241/4 .

قَدَم ، وسَقَر ، وأَمَل ، وقَمَر ، ومُضَر ، وهو خلاف ليس بكبير ؛ إذ ثمة إجماعٌ بين النحاة – بما فيهم أبي حيان – علي منعه من الصرف ، لكن ابن الأنباري يجيز الوجهين ؛ المنع والصرف فتقول مررت بأملَ ، ومررت بأملٍ . ويستشهد أبو حيَّان هنا برأي ابن أبي الربيع في كتابه البسيط ؛ إذ يرى أن "قَدَم" ، و"سَقَر" ممنوعا الصرف باتفاق للتأنيث المعنوي.(1)

معروف أن العلم المؤنث تأنيثاً لفظياً أو معنوياً ثلاثياً أو غير ثلاثي يمنع من الصرف للعلمية و التأنيث ، ويستثني من ذلك العلم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط نحو : هِنْد ودَعْد ، فيقول أبو حيَّان في هذا النص إذا كان الاسم المؤنث متحرك الوسط مثل : قَدَم ، وزُحَل في باب العلمية فان حركة الوسط تمنعه من الصرف وذلك خلافاً لابن الأنباري إذ يجيز في متحرك الوسط الوجهين ؛ أي : الصرف ومنعه ، ثم يتطرق أبو حيَّان لرأي ابن أبي الربيع حين ذكر كتابه وهو كتاب البسيط في شرح الجمل ، ورأي ابن أبي الربيع أن كلمتي قدم وسقر تمنعان من الصرف وذلك لعلتي التأنيث والعلمية ، وهذا رأي أبي حيان . وحين يقول أبو حيَّان : " أو مذكراً " فإن كلمة " مذكراً " معطوفةٌ علي قوله مؤنثاً بحرف العطف " أو " ، أي الاسم المؤنث متحرك الوسط إذا كان مذكرٌ يصرف ، ولكن الفرَّاء وثعلب لهما رأي آخر ، وهو المنع مع أنهما مذكران و حتى لو كانا متحركي الوسط أو ساكنيه ، فإنهما لا يجيزان الصرف .

ولب الخلاف في هذه المسألة بين أبي حيان والفرَّاء يتمثل في أن أبا حيان يرى أن العلم المتحرك وسطه إذا أطلق علي مذكر في مثل قدم وسقر يصرف ، ويرى الفرَّاء ومعه ثعلب أنه لا يصرف ، ويفصح الفرَّاء عن رأيه في كتابه معاني القران إذ يقول: في تفسير قوله تعالي :" ﴿ **ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ** ﴾(2) سقر : اسم من أسماء جهنم ولا يُجرى وكل اسم كان لمؤنث فيه الهاء أو ليس فيه الهاء فهو لا يُجرى إلا أسماء مخصوصة خفت فأجريت ، وترك بعضهم إجراءها وهي : هِنْد ، ودَعْد ، وجُمْل ، ورئم ، تُجرى ولا تُجرى ، فمن لم يُجرِها قال : كل مؤنثٍ فحظه ألا يُجرى ، لأن فيه معنى الهاء وإن لم تُذكر ؛ ألا ترى أنك إذا حقرتها وصغرتها قلت : هُنَيْدة ، ودُعَيْدة ومن أجراها قال : خَفَّت لسكون الأوسط منها وأسقطت الهاء فلم تظهر فخفت فجُرت "(3)

---

(1) انظر: الارتشاف 897 وشرح الأشموني 23/1 .

(2) سورة القمر 48/54 .

(3) معاني القرآن 110/3 .

هذا النص أحالنا إليه محقق كتاب ارتشاف الضرب ، علي أن هذا النص يحتمل بيان رأي الفرَّاء الذي تقع فيه مخالفة بين الفرَّاء وأبي حيان ومفهوم قول أبي حيان : أن العلم المذكر المتحرك الوسط أو ساكنه لا ينصرف ، إلا أن الذي يتأمل هذا النص جيداً فإنه لا يجد فيه أن الفرَّاء يتحدث أصلا عن العلم المذكر المتحرك الوسط أو ساكنه وإنما كلامه واضحٌ وجليٌ ؛ فهو يتحدث عن العلم المؤنث سواء أكان تأنيثاً لفظياً أو معنوياً ، فإنه لا ينصرف ، وإذا ذهبنا إلى همع الهوامع للسيوطي فإننا لا نجد فيه أيضاً صدىً لما نسبه أبو حيَّان للفراء مع أن محقق الارتشاف يحيلنا إلى همع الهوامع . [1]

من خلال ما سبق يتبين أن الفرَّاء قد قُوِّلَ ما لم يَقُل ، والمسؤول عن ذلك صاحب ارتشاف الضرب رحمه الله .

هذا والله أعلم . . .

---

[1] انظر : الهمع 114/1 .

المسألة الخامسة :

" أَفْعَل مِنْ " بين الصرف والمنع .

قال أبو حيَّان : " خلافاً للكسائي والفرَّاء في منعهم ذلك في أفعل التفضيل مقرونا بـ " من " ورد ذلك بصرف خيرٍ منك وشرٍ منك وفيه " من " [(1)]

ملخص الاعتراض :

يعترض أبو حيَّان على الفرَّاء لمنعه صرف "أفعل من " في ضرائر الشعر ، فلا يجوز تنوينه.

الدراسة والترجيح :

أفعل التفضيل كما حده الأشموني هو : " اسم لدخول علامات الأسماء عليه ، وهو ممتنع من الصرف للزوم الوصفية ووزن الفعل ، ولا ينصرف عن صيغه " أفعل " إلا أن الهمزة حذفت في الأكثر من خير وشر لكثره الاستعمال ." [(2)]

لقد طرقنا في غير هذا الموضوع مسألة تتعلق بأفعل التفضيل والخلاف علي تأنيثها وتثنيتها ، وقد بسطنا الحديث في تلك المسألة بما يفي بالحاجة حول اسم التفضيل وأحكامه لذا فمن الصواب هنا الولوج إلى لب مسألتنا مناط الخلاف .

ذهب الكوفيون لا سيما الكسائي والفرَّاء [(3)] إلى أن "أفعل من" لا يجوز صرفه في ضرورة الشعر ، أما البصريون فقد جوزوا صرفه في ضروره الشعر ، وقد ساق الكسائي والفرَّاء الحجج والبراهين لإثبات مذهبهم علي النحو الآتي :

---

(1) الارتشاف 2380 .

(2) شرح الأشموني2/298 .

(3) انظر: رأي الفرَّاء في الإنصاف 391 وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور3/152 .

أولاً : وجود " مِن" تالية لاسم التفضيل ، هي السبب الحقيقي للمنع من الصرف ، وذلك لقوه اتصالها به ، والدليل علي ذلك أن افعل التفضيل يلزم لفظاً واحداً في التذكير والتأنيث والتثنية والجمع فتقول : زيد أفضل من عمرو وهند أفضل من دعد ، والزيدان أفضل من العمريين .
ثانياً : إن " مِن " تقوم مقام الإضافة ولا يجوز الجمع بين التنوين والإضافة ، فكذلك لا يجوز الجمع بينه وبين ما يقوم مقام الإضافة ، وإنما لم يجز الجمع بين التنوين والإضافة لأنهما دليلان من دلائل الأسماء فاستغني بأحدهما عن الآخر . [1]

وفي المقابل فإن نحاة البصرة يرفضون ذلك ويذهبون إلى أن صرف أفعل مقترنا بمن من الضرائر المباحة في الشعر والتي لا تنطوي علي عيب يذكر ، ومن هؤلاء النحاة الذين انبروا للرد علي الكسائي والفرَّاء ابن عصفور حيث عرض لهذه القضية قائلا : " وصرفه عندنا جائز ؛ لأن الذي منعه من الصرف إنما هو وزن الفعل والصفة كأحمر بدليل صرف خير منك وشر منك ، وإن كانت "من" باقية فيه "[2] .

فابن عصفور يبطل استناد الفرَّاء في منع " أفعل من " من الصرف إلى أنها متبوعة "بمن" بدليل أن خير منك وشر منك أسماء تفضيل أصلها أخير وأشرر حذفت منها الهمزة وهما متبوعان بمن ، ومع ذلك لا يمنعان من الصرف . فالمانع إذن ليس وجود من وإنما وزن الفعل فلما زال وزن الفعل من "خير من" و "شر من" جاز صرفهما ، وهذا ما أشار إليه ابن الأنباري بقوله : " فلما نقصا عن وزن الفعل بقي فيهما علة واحده وهي الوصف ، فردوا إلى الأصل وهو الصرف ؛ لأن العلة الواحدة لا تقوى علي منع الصرف "[3] .

البصريون في مذهبهم هذا يرتكزون علي حجه متينة تتمثل في القاعدة القائلة : إن الأصل في الأسماء كلها الصرف ، ولا يكون المنع إلا لأسباب عارضة ، وهذا ما ذكره المبرد بقوله : " اعلم أن التنوين في الأصل للأسماء كلها علامة فاصلة بينها وبين غيرها وأنه ليس للسائل أن يسأل : لم انصرف الاسم ؟ فإنما المسألة عمّا لم ينصرف:ما المانع له من الصرف [4]

---

[1] انظر : الإنصاف 391 .
[2] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 152/3 .
[3] الإنصاف 393.
[4] المقتضب 309/3 .

مادام الأمر كذلك فالمنع يكون علي خلاف الأصل ، فيجوز إذن رد الاسم إلى أصله ووقف المنع عنه ؛ وذلك إذا اضطر الشاعر لذلك نحو :

مِمَّــــنْ حَمَلْــــنَ بِــــهِ وَهُــــنَّ عَوَاقِــــدٌ   حُبُــكُ النِّطَــاقِ فَـشَبَّ غَيْـرَ مُهَبَّــلِ [1]

ونحو قول الشاعر :

إِذَا مَـا غَــزَوْا بِــالجَيْشِ حَلَّــقَ فَــوْقَهُمْ   عَــصَائِبُ طَيْـرٍ تَهْتَــدِي بِعَــصَائِبِ [2]

ومثل هذه الشواهد لا تكاد تحصى في الشعر العربي ، ولا شك أن صرف الممنوع يعد من أخف الضرائر التي يلجأ لها الشعراء ، وابن الأنباري يفند استنادهم علي أن اسم التفضيل لا يثني ولا يجمع ولا يؤنث لاتصال "مِن" به ، ويبين أن اسم التفضيل لم يُثنَ ولم يُجمع ولم يؤنث لثلاثة أسباب :

أولاً : لأنه يتضمن معني المصدر فإذا قلت : زيد أفضل منك كان معناه : فضل زيد يزيد على فضلك ، فتضمن اسم التفضيل معني المصدر والفعل معاً ، والفعل والمصدر مذكران ولا تدخلهما تثنيه أو جمع .[3]

ثانياً : أنه لم يثنَ ولم يجمع لأنه يشبه لفظ " البعض " الذي يقع به التذكير والتأنيث والتثنية والجمع بلفظ واحد [4] ، والحقيقة أن الباحث لا يرى أن ثمة تشابه بين لفظ "بعض" وبين اسم التفضيل ، فلعلَّ ابن الأنباري لا يكون موفقاً في عقد هذه العلاقة .

ثالثاً: أنه لم يُثنَ ولم يجمع لأن التثنية والجمع يلحقان الأسماء التي تنفرد بالمعاني ، و"أفعل" اسم مركب يدل على فعل وغيره . [5]

---

[1] البيت من الكامل لأبي كبير الهذلي في الكتاب 109/1 والإنصاف 392 وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور 150/3 وتاج العروس 31 /108 وحاشية الصبان 452/2 وشرح الأشموني 226/2 وخزانة الأدب 192/8 .

[2] البيت من الطويل للنابغة الذبياني في ديوانه 14 وتاج العروس 195/25 والمحكم 8/3 وبلا نسبة في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 151/3 .

[3] انظر : الإنصاف 394 .

[4] انظر : الإنصاف 394 .

[5] انظر : الإنصاف 394 .

ختاماً فالراجح صواب مذهب الفرَّاء وذلك لسببين :

1- أن كلاً من المبرد وابن الأنباري وابن يعيش وأبي حيان وغيرهم من نحاه البصرة قد أثبتوا بالقياس والمنطق جواز مذهبهم ، إلا إنهم لم يأتوا بنقل واحد من الشعر العربي يشهد لهم بالصواب ، فكما أن الباحث لم يقف على شاهد واحد قد صرف فيه "أفعل من" في الشعر ، فإنه يعتقد جازماً أنه لو كان بوسع أبي حيان أو ابن الأنباري أو ابن عصفور أن يأتي بشاهد لأتى به ، خاصة أنهم قد بذلوا جهداً في تفنيد مذهب الكسائي والفرَّاء من الناحية القياسية .

2- إن القاعدة في اللغة العربية ترتكز في بنائها علي جانب هام ورئيس ألا وهو النقل ، فطالما أن العرب لم يصرفوا "أفعل من" في ضرائر أشعارهم ، فالحق لا يجانب الكسائي والفرَّاء

هذا والله أعلم . . .

المبحـــث الثالث :

مســـــائل في التـــــوابع

(وفيه سبــــع مسائل)

المسألة الأولى:

إذا تعددت المنعوتات لنعتٍ واحدٍ فالمختار القطع أم الإتباع ؟

قال أبو حيَّان: "و ذهب الكسائي و الفرَّاء و ابن سعدان إلى جواز الإتباع على اختلاف بينهم ؛ فالنص عن الفرَّاء أنه يوجب إذا اتبع تغليب المرفوع ، و نص ابن سعدان على جواز إتباع أيٍّ شئت منهما فتقول : خاصم زيدٌ عمراً الكريمين و الكريمان ، لأن كلاً منهما مخاصِمٌ و مُخَاصَمٌ ، فكل واحدٍ منهما مفعولٌ لصاحبه و فاعلٌ لصاحبه و الصحيح مذهب البصريين بدليل أنه لا يجوز : ضاربٌ زيدٌ هنداً العاقلةُ برفع العاقلة ، على أن يكون نعتاً لهند على المعنى باتفاق من البصرين و الكوفيين "[1]

ملخص الاعتراض :

يعترض أبو حيَّان على الفرَّاء لتجويزه إتباع النعت إذا تعددت المنعوتات ، وكان كلٌ من النعت والمنعوتات مختلفاً في العمل .

الدراسة و الترجيح :

بدايةً النعت واحدٌ من التوابع الأربعة المعرفة و هي البدل ، والتوكيد ، والعطف ، والنعت. والنعت هو : " تابع يدل على متبوعه "[2] ، ووظيفة النعت أو ما يسمى بالصفة هي التفريق بين المشتركين في الاسم نحو : زيدٌ العاقل ، و قد يؤتى به للتوكيد نحو قوله تعالى : ﴿**فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ**﴾[3] ، و قد يكون لمجرد المدح نحو قوله تعالى : ﴿**وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**﴾[4] ، أو الترحم نحو : فعل ذلك فلان البائس[5] .

---

(1) الارتشاف 1925.

(2) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب 967/1

(3) سورة الحاقة13/69 .

(4) سورة النمل 30/27 .

(5) انظر: التوطئة 178 وشرح الجمل لابن عصفور 141/1 .

والنعت يتبع منعوته في التعريف ، والتنكير ، وفي الإعراب ، وفي العدد ، وفي التذكير والتأنيث[1]

وينقسم النعت إلى قسمين : نعت حقيقي ، ونعت سببي فأما النعت الحقيقي : فهو التابع الذي يأتي لبيان صفة الاسم الذي يتبعه في الإعراب نحو قوله تعالى : ﴿**لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ**﴾[2]، أما النعت السببي : فهو تابع يبين صفة في اسم أتى بعده مرتبط بالمنعوت الذي جاء قبله بهاء الضمير وذلك نحو: هذا رجل كريم ابنه .

و موضوع النعت له أحكام عده لسنا الآن بصدد ذكرها و لكن هذه إطلالة سريعة على باب النعت بغرض الإحاطة بالمسألة التي بين أيدينا.

تحدث أبو حيَّان في النص السابق عن حكم من أحكام النعت و هو تعدد المنعوت لنعتٍ واحدٍ ، لاسيما إذا كانت هذه المنعوتات مختلفةً في الحكم الإعرابي و ذلك نحو : خاصم زيدُ عمراً (الكريمان أو الكريمين) فالسؤال لمن سيتبع النعت ، للمرفوع ، أم للمنصوب ، أم سيكون مقطوعا عن المنعوت ؟

تأتي هذه المسألة على وجهين :
الوجه الأول : إذا اتفق المنعوتان في العمل نحو : جاء زيدٌ وأتى عمروٌ العاقلان فهنا يجوز الإتباع و القطع باتفاق[3] فتكون "العاقلان" نعت مرفوع أو خبر لمبتدأ محذوف .

الوجه الثاني : إذا اختلف المنعوتان في العمل نحو : ضرب زيدٌ عمراً العاقلان ، ومن هذا الوجه تنبثق مسألتنا إذ إن جمهور نحاة البصرة في مثل هذه المسألة على وجوب القطع [4]والمراد بوجوب القطع أي عدم إعرابه نعتاً ، فتقطعه عما قبله ؛ فتعربه خبراً لمبتدأ محذوف تقديره هي أو مفعولاً لفعل محذوف تقديره "أعني" ، فيجوز فيه الرفع والنصب علي القطع . وهذا رأي ابن

---

(1) انظر: الأصول في النحو23/2 .

(2) سورة غافر 16/40 .

(3) انظر: الارتشاف 1925 .

(4) انظر: شرح الجمل لابن عصفور159/1 والمساعد415/2 وشرح الأشموني324/2 .

عصفور إذ يقول " فان اختلفا فالقطع ليس إلا نحو : ضرب زيد ٌ عمراً العاقلان بالرفع علي خبر ابتداء مضمر تقديره هما العاقلان ، والنصب بإضمار فعل تقديره : أعني العاقلين "[1] ، وهذا رأي ابن مالك أيضاً ، إذ يقول " فإن عُدِم الإتحاد وجب القطع "[2] ويقصد بالاتحاد الاتحاد في العمل .

وهذا مذهب ابن هشام إذ يقول : " وإن اختلفا في المعني والعمل نحو : جاء زيدٌ ورأيت عمراً الفاضلين ، أو اختلف المعني فقط نحو : جاء زيدٌ ومضى عمرٌ الكاتبان ، أو العمل فقط نحو : هذا مؤلمُ زيدٍ وموجعٌ عمراً الشاعران وجب القطع [3] .

وهذا مذهب الأشموني أيضاً إذ يقول – بعد أن شرح المسألة التي عرضناها – : " الصحيح مذهب البصريين " [4] واستدل علي صحة مذهبه بما استدل به البصريون وهو عدم جواز : ضاربَ زيدٌ هنداً العاقلةُ برفع العاقلة نعتا لـ هند .

إذا كان عموم نحاة البصرة ، والمتأخرون من المغاربة يذهبون إلى وجوب قطع النعت عن هذه المنعوتات فإن شيوخ نحاة الكوفة كالكسائي [5] والفرَّاء [6] وابن سعدان [7] لهم مذهب آخر ؛ وهو الإتباع للمنعوت ، ولكنهم اختلفوا علي أي أساسٍ يكون الإتباع للأول أم للثاني ؟ يري الفرَّاء أن النعت في مثل قولنا : خاصم زيدٌ عمراً الكريمان يكون للاسم المرفوع وحجته في ذلك أن الرفع هو العمدة ، أما ابن سعدان فقد أجاز اختيار أيِّ منعوت تشاء ثم تتبع النعت إليه فتقول : خاصم زيدٌ عمراً الكريمان أو الكريمين علي وجه الاختيار ، وحجته في ذلك أن الفعل خاصم يحتمل المشاركة ، فكل من عمروٍ وزيدٍ مُخاصِمٌ ومُخاصَمٌ ، وكلٌّ منهما فاعلٌ ومفعولٌ بالنسبة لصاحبه .

أما الكسائي فلم أقف له علي قولٍ يفصل فيه رأيه في الإتباع لكنه أجاز الإتباع مطلقاً .

---

(1) شرح الجمل لابن عصفور 159/1.

(2) المساعد415/2 .

(3) أوضح المسالك157/1 .

(4) شرح الأشموني235/2 .

(5) انظر: رأي الكسائي في المساعد415/2 .

(6) انظر: رأي الفرَّاء في شرح الجمل لابن عصفور159/1 والمساعد415/2 وشرح الأشموني324/2 .

(7) انظر: رأي ابن سعدان في شرح الجمل لابن عصفور159/1 والمساعد415/2 وشرح الأشموني324/2.

والحقيقة إن ما ذهب إليه الفرَّاء غير دقيق ؛ فكون الرفع أصل في الإعراب فلا يكون هذا مسوِّغا للإتباع في مثل هذه المسألة ؛ إذ إن الإتباع يؤدي إلى ضعفٍ وعدم منطقيةٍ في مثل هذا التركيب اللغوي ، أما عن الحجة التي ساقها ابن سعدان فهي حجة قاصرة ، ضعيفة ، ذلك أنه يقول : إن الفعل خاصم يحتمل المشاركة ، وبالتالي إذا اتبعت النعت لأيٍّ من المنعوتين فهذا جائز ، صحيحٌ أن هذا التبرير صحيح في مثل هذا المثال ، لكنه تبرير غير صحيح في مثل ضرب وعاقب ، فكيف لابن سعدان أن يبني قاعدة علي نمط واحد من الأفعال وهي الأفعال التي تحتمل المشاركة ؛ نحو : قاتل ، وخاصم ، وضارب ، ويهمل كماً من الأفعال تمثل الغالبية العظمي التي لا تندرج في إطار هذه القاعدة .

بناء علي ما تقدم فان الباحث يري أن ما ذهب إليه نحاه البصرة والمغاربة هو المذهب الصواب وذلك لسببين :

1- أن مذهب نحاة البصرة ، وابن عصفور ، وابن مالك ، وأبي حيان ، وابن هشام والأشموني وغيرهم يستند إلي المنطق والدليل .
2- أن مذهب نحاة الكوفة كالكسائي ، والفرَّاء وابن سعدان بني علي حجتين واهيتين وقد ناقشهما الباحث آنفاً .

هذا والله أعلم . . .

المسألة الثانية :

البدل و المبدل منه بين وجوب التطابق بالتعريف والتنكير وعدمه

قال أبو حيَّان : "وبالبدل يوافق المبدل منه ويخالفه في التعريف والتنكير، مثال موافقته في التعريف قوله تعالي ﴿ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهِ﴾[1] في قراءة من جر وفي التنكير : ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا حَدَائِقَ﴾ [2] ومثال المخالفة : ﴿إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ﴾[3] و﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾[4]، وذهب الكوفيون والبغداديون إلى اشتراط وصف النكرة إذا أُبدلت من المعرفة ، و تبعهم السهيلي على ذلك ، ونقل ابن مالك أن مذهب الكوفيين لا يجوز إبدال النكرة من المعرفة ، إلا أن يكون من لفظ الأول ، وكلام الكوفيين على خلاف النقل ؛ قال الكسائي والفرَّاء في "قتال" من قوله تعالي : ﴿عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾[5] خفضه على نية عن مضمرة ". [6]

ملخص الاعتراض :

يعترض أبو حيَّان على الفرَّاء لعدم تجويزه الإبدال من النكرة ، إلا أن يكون البدل من لفظ المبدل منه .

الدراسة و الترجيح :

---

[1] سورة إبراهيم 14/1و2

[2] سورة النبأ 78/31و32.

[3] سورة الشورى 42/52 .

[4] سورة العلق 96/16 .

[5] سورة البقرة 2/217 .

[6] الارتشاف 1962 .

معلوم أن البدل واحدٌ من التوابع الأربعة التي ذكرناها في مسألة النعت ، والبدل هو : " التابع المقصود بحكم بلا واسطة [1] و تسمية البدل هي ما اصطلح عليه البصريون أما الكوفيون فيسمونه تكريرا ، وذكر الأخفش أنهم يسمونه ترجمة أو تبيينا[2]، ولا يشترط في البدل أن يتبع المبدل منه إلا في الإعراب عند جمهور الكوفيين و من ذلك المسألة الخلافية التي بين أيدينا ، و البدل على ستة أنواع :

1- بدل كل من كل : نحو قوله تعالي : ﴿ **اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ** ﴾[3]

2- بدل بعض من كل : نحو ضربت زيداً يده .

3- بدل اشتمال نحو أعجبني عبدُاللهِ علمُهُ .

4- بدل الغلط .

5- بدل النسيان : و بدل الغلط و بدل النسيان متقاربان ، ولا يكونان في القرآن الكريم ، ولا في كلام البشر المستقيم و ذلك نحو قولك : مررت بزيدٍ حمارٍ.

6- بدل البداء : أو ما يسمى باسم بدل الإضراب نحو قولك : مررت برجلٍ امرأةٍ ، ومنه قول الراجز :

مَـــالِيْ لَا أَبْكِـــيْ عَلَـــىْ عِلْاتِـــي   صَـــبَائِحِي غَبَـــائِقِي قِيْلَاتِـــي[4]

أما عن مسألتنا فإن الكسائي والفرَّاء[5] – وتابعهما في ذلك السهيلي في نتائج الفكر ، وابن أبي الربيع – [6] يذهبان في موضوع البدل إلى أنه لا يجوز إبدل النكرة من المعرفة إلا إذا كانت مأخوذةً من لفظ الأول ؛ أي أنهما اشترطا المشاركة اللفظية نحو قوله تعالى : ﴿**لَنَسْفَعًا**

---

[1] الهمع147/3 .

[2] انظر: المساعد428/2 والهمع147/3 .

[3] سورة الفاتحة 6/1 و 7 .

[4] البيت من الرجز وبلا نسبة في الخصائص290/1 ورصف المباني 414 وشرح الجمل لابن عصفور255/2 ولأبي ليلى الأعرابي في لسان العرب(صبح) 2389 .

[5] انظر: رأيهما في إعراب القرآن للنحاس307/1 و 308 وشرح الجمل لابن عصفور256/1 والمساعد428/2 والخزانة187/5 .

[6] انظر:الهمع152/3 والخزانة187/5 .

بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾ [1] ، و لما رُدَّ مذهبهما بقوله تعالى: ﴿عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾[2]، أجاب الفرَّاء بأن خفضه على نية "عن" مضمرة .

قال الفرَّاء في معاني القرآن بعد ذكر الآية سابقة الذكر : " وهي قراءة عبد الله (عن قتالٍ فيه) فخفضه على نية عن مضمره " [3] فهو يستأنس بقراءة عبدا الله التي سبق وأن أشرنا إليها ، فبناءً عليها يقدر حرف جر ، فقتال اسم مجرور بحرف جر لا بالإبدال كما يحتج الكسائي والفرَّاء على ذلك لأن النكرة لا تفيد في البدل [4] هذا هو مذهب شيخي مدرسة الكوفة و سنرى الآن ، مذهب جمهور العلماء .

سيبويه لم يشترط ذلك فأجاز إبدال النكرة من المعرفة دون مشاركة لفظية فيجوز قولك : "هذا زيدٌ رجلٌ منطلقٌ على البدل" [5] ، و كذلك الزجاجي فانه يجوز بدل المعرفة من النكرة ،والنكرة من المعرفة مطلقاً [6] معللاً بأن البدل ليس مثل النعت " فإن المعرفة لا تنعت إلا بمعرفة و النكرة لا تنعت إلا بنكرة ، فالنعت و المنعوت كالشئ الواحد و ليس البدل و المبدل منه كالشئ الواحد لأنه في تقدير تكرار العامل ، فهما جملتان فيجوز أن تكون أحداهما معرفة و الأخرى نكرة "[7] .

و كذلك أبو جعفر النحاس فإنه يوجه قوله تعالى : ﴿عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾[8] فيذكر أن رأي البصريين في إعراب قتال ؛ على أنها بدل اشتمال و أن الفرَّاء على إضمار عن ثم يقول : " ولا يجوز إضمار "عن" ، والقول فيه أنه بدل "[9].

---

[1] سورة العلق 16/96 .
[2] سورة البقرة 217/2 .
[3] معاني القرآن141/1.
[4] انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 257/1 .
[5] الكتاب86/2 .
[6] انظر: البسيط في شرح الجمل للزجاجي394/1 .
[7] البسيط في شرح الجمل للزجاجي394/1 .
[8] سورة البقرة 217/2 .
[9] إعراب القرآن للنحاس307/1 .

وابن عصفور يذهب مذهب الجمهور؛ إذ يذكر ما ذهب إليه الفرَّاء من وجوب مشاركة اللفظ لتحقق الإبدال ، ثم يقول : " وما ذهبوا إليه فاسدٌ بل لا يشترط عندنا إلا أن يكون في البدل فائدة "[1] فهو لا يشترط حصول الفائدة كما اشترط الفرَّاء بل يرد ابن عصفور مذهب الفرَّاء بقول الشاعر :

فَــــلَا وَأَبِيْــــكِ خَيْــــرٍ مِنْــــكِ إِنِّــــي لَيَـؤْذِيْنِــي التَّـحَمْحُـــمُ وَالصَّــــهِيْلُ[2]

و الشاهد في قوله " خيرٍ منكِ " بدل من أبيكِ مع أنه ليس من لفظ الأول .

و استشهد بقول الشاعر :

إِنَّــــاْ وَجَــدَنَاْ بَنِــــيْ سَــــلْمَى بِمَنْزِلَــــةٍ كَسَــاعِدِ الضَّـــبِّ لا طُـوْلٍ ولاْ قِصَرِ [3]

و الشاهد في قوله " لا طول ولا قصر" إذ هما نكرتان ، وهما بدلان من "ساعد الضب" ، مع أنهما ليسا من لفظ المبدل منه ، ثم يرد ابن عصفور حجة الفرَّاء بأن النكرة لا تحدث فائدة للمعرفة بأن قولنا : مررت بمحمدٍ رجلٍ ؛ مفيد لأنه قد يكون محمد اسم امرأة ، فالرجل يسمى باسم المرأة و العكس[4] و يستشهد بقول الشاعر :

تَجَــــاْوَزْتُ هِنْــدَاً رَغْبَـــةً عَــــنْ قِتَالِــــهِ إِلَــى مَــلِكٍ أَعْشُــــو إِلَــى ضُوْءِ نَارِهْ[5]

---

[1] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 257/1 .

[2] البيت من الوافر لابن الأعرابي في المحكم(أذن) 96/10 وتاج العروس(أذن) 164/34 ولسان العرب(أذن) 52 ولشمير بن الحارث الضبي في الخزانة179/5 ومعجم شواهد النحو الشعرية 525 رقم :1940 وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور 258/1 وشرح التسهيل331/3 والمساعد429/2.

[3] البيت من البسيط لابن بري في لسان العرب(جلل) 665 وبلا نسبة في شرح الجمل258/1 والخزانة183/5 .

[4] انظر: شرح الجمل لابن عصفور 259/1 .

[5] البيت من الطويل لابن جذل الطعان في لسان العرب(هلك) 4686 وبلا نسبة في شرح المفصل359/3 وشرح الجمل لابن عصفور 259/1 وشرح التصريح619/2 وتاج العروس (هلك) 402/27 .

والشاهد : تجاوزت هنداً رغبة عن قتاله حيث جاء "هند" اسماً لرجل ، واستشهد بقول آخر :

يَــا جَعْفَــرٌ يَــا جَعْفَــرٌ يَــا جَعَفَــرُ   إنْ كُـــنْتُ دَحْـدَاحَـاً فَـأَنْتِ أَقْصَـرُ [1]

والشاهد يا "جعفر" حيث أطلق اسم الرجل على أنثى .

و ابن مالك يخالف الفرَّاء في رأيه فيقول : "و اشترط الكوفيون في إبدال النكرة من المعرفة إتحاد اللفظين كما هو في "الناصية و ناصية" ، والعرب لا تلتزم ذلك " [2] ثم استدل ابن مالك بقول الشاعر :

ولــن يَلْبَــثَ العُـصْرانِ يَــوْمٌ وَ لَيْلَــةٌ   إذا طَــلَبَا أَنْ يــدْرِكا مــا تَــيَمَّمَا [3]

و الشاهد قوله يومٌ وليلةٌ ؛ إذ جاءا غير متشاركين في اللفظ مع المبدل منه المعرفة.

كما أن ابن عقيل يخالف الفرَّاء فأنشد قول الشاعر :

فَأَلْقَــتْ قِنَاعَــاً دُوْنَـهُ الــشَّمْسُ واتَّقَــتْ   بِأَحْسَنِ مَوْصُولَيْنِ : كَفٍّ ومِعْصَمِ[4]

والشاهد : كفٌّ و معصمٌ ؛ إذ جاز الإبدال بنكرتين غير متشابهتين في اللفظ مع المبدل منه ، وهذا أيضا رأى أبي حيان إذ قال في الارتشاف : " وكلام الكوفيين على خلاف النقل "[5]

---

[1] البيت من الرجز بلا نسبة في شرح المفصل359/3 وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور 259/1 .

[2] شرح التسهيل331/3 .

[3] البيت من الطويل لحُميد بن ثور في ديوانه ص90 وأمالي القالي111/1 ونهاية الأرب125/1 وزهر الآداب211/1 وتاج العروس(عصر) 60/30 ولسان العرب(عصر) 2968 وبلا نسبة في شرح التسهيل 331/3 والمحكم(عصر)428/1.

[4] البيت من الطويل لأبي حية النُميري في البيان والتبيين229/2 وزهر الآداب206/1 ومعاهد التنصيص336/1 وبلا نسبة في الصناعتين346/1 والمساعد429/2 والخزانة187/5 .

[5] الارتشاف 1962 .

من خلال ما سبق فإن الراجح هو مذهب البصريين ، وجمهور النحاة من المتأخرين ، لاسيما المغاربة ؛ ذلك أن القيد الذي اشترطه الكسائي والفرَّاء تكسره الكثرة الكاثرة من الشواهد الشعرية التي ساقها النحاة ، كما أن الأخذ بالظاهر مقدمٌ على الأخذ بالتأويل ؛ مما يضعف حجة الفرَّاء في تأوليه لقوله تعالى :﴿**عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ**﴾[1]

هذا والله أعلم . . .

[1] سورة البقرة 217/2 .

المسألة الثالثة :

(فاء العطف) ماذا تفيد ؟

قال أبو حيَّان : " الفاء تشرك في الحكم ، والثاني عقب الأول بلا مهلة ، هذا مذهب الجمهور ، وذهب الجرمي إلى أنها للترتيب ، إلا في الأماكن والمطر فلا ترتيب ، تقول : عفا مكان كذا ، فمكان كذا (وان كان عفا وهما في وقت واحد) ونزل المطر مكان كذا ، فمكان كذا وان كان نزوله فيهما في وقت واحد ، وزعم الفرَّاء أن ما بعد الفاء قد يكون سابقاً إذا كان في الكلام ما يدل عليه وجعل من ذلك قوله تعالي : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾ [(1)] " [(2)] .

ملخص الاعتراض :

يعترض أبو حيَّان على الفرَّاء في اعتباره أن " الفاء " لا تفيد الترتيب ؛ فالفرَّاء لا يرى ضرورة أن يكون ما قبلها واقع قبل ما بعدها ، فقد يكون ما بعدها واقع قبل ما قبلها .

الدراسة والترجيح :

بداية الفاء من باب العطف ، والعطف من باب التوابع ، والعطف " ينقسم قسمين : عطف بيان ، وعطف نسق ، وعطف النسق هو : حمل اسم علي اسم أو فعل علي فعل أو جملة علي جملة بشرط توسط حرف من الحروف التي وضعتها العرب لذلك . . . وحروف العطف هي الواو ، والفاء ، وثمّ ، وحتى ، وأو ، إما ، وأم ، وبل ، ولا ، ولكن " [(3)]

وفي هذه المسألة يتحدث أبو حيَّان عن فاء العطف ؛ فبدأ بتعريفها علي أنها تشرك في الحكم فحين تقول : جاء زيد فعمرو ، فكلٌ من زيدٍ وعمروٍ مشتركان في حكم المجئ من خلال

---

(1) سورة الأعراف 4/7 .

(2) الارتشاف 1985 .

(3) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 174/1 .

الفاء ، كما ذكر أنها تفيد الترتيب مع التعقيب وهذا معنى قوله : والثاني عقب الأول بلا مهلة ثم ذكر أن هذا مذهب الجمهور[1] ، ويتفق الجرمي مع الجمهور في أنها للترتيب لكنه يستثني من ذلك الأماكن والمطر ، فلا ترتيب فيها ؛ فحين تقول : عفا مكان كذا فمكان كذا فلا ترتيب فيها ، وحين تقول : نزل المطر بمكان كذا فمكان كذا فلا ترتيب فيه [2] ؛ ذلك أن المطر ينزل في وقت واحد .

وسنكون في هذه المسألة أمام ثلاثة مذاهب ، وسوف نتناولها بالتفصيل إن شاء الله :

أولاً : مذهب الجمهور : وحين نقول الجمهور فإننا نعني في هذه المسألة سيبويه ، وعدداً من النحاة لا سيما نحاة البصرة ، ويري أصحاب هذا المذهب أن "الفاء" تشرك في الحكم ، ويكون المعطوف عقب المعطوف عليه بلا مهلة ، فقد قال سيبويه : " هذا باب ما أشرك بين الاسمين في الحرف الجار فجرياً عليه كما أشرك بينهما في النعت فجريا علي المنعوت . .. ومن ذلك قولك : مررت بزيدٍ فعمروٍ ، ومررت برجلٍ فامرأةٍ ، فالفاء أشركت بينهما في المرور ، وجعلت الأول مبدوءاً به " [3] .

وقال ابن عصفور : " ومذهب البصريين أنها للترتيب في كل موضع " [4] ، وقال ابن عقيل : " ومذهب جمهور البصريين أن الفاء ترتب مطلقا[5] ، وقد فصل ابن هشام في هذا المعني الذي ذكره البصريون ؛ فبين أنها إن كانت عاطفة فإنها تفيد أمرين أولهما : الترتيب ، والترتيب نوعان : معنوي نحو قام زيد فعمرو ، ولفظي أو " ذكري " وهو عطف مفصل على مجمل نحو قوله تعالي : ﴿**فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ**﴾ [6] ونحو قول النبي ﷺ: ﴿**تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْه وَمَسَحَ رَأْسَهُ وَرِجْلَيْه**﴾ [7] ، وثانيهما : التعقيب ؛ فيقال : تزوج فلان فولد له مولود ، وقوله تعالي : ﴿**أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً**

---

[1] انظر: مذهب الجمهور في الكتاب438/1 وشرح ابن عقيل177/2 وشرح التصريح160/2 .

[2] انظر: رأي الجرمي في المساعد448/2 وشرح التصريح161/2 .

[3] الكتاب437/1 و 438 .

[4] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 182/1 .

[5] المساعد448/2 .

[6] سورة البقرة 36/2 .

[7] الحديث في شرح سنن ابن ماجة629/1 وضعيف سنن الترمذي4/1 .

فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾[1] ، إذن هذه المعاني المستفادة – حسب الجمهور – من فاء العطف [2] .

ومن هذا الفريق أيضاً المرادي إذ يقول : " الفاء معناها التعقيب فإذا قلت : قام زيدٌ فعمروٌ ، دلت علي أن قيام عمرو بعد زيد بلا مهله فتشارك " ثم " في إفادة الترتيب وتفارقها في أنها تفيد الاتصال ، و " ثم " تفيد الانفصال هذا مذهب البصريين ، وما أوهم خلاف ذلك تأولوه " [3] ، وهذا ما نقله أيضاً الشيخ خالد الأزهري إذ يقول : " والحاصل أن الجمهور يقولون بإفادتها الترتيب مطلقا "[4] .

ثانياً : مذهب الجرمي : يتفق الجرمي مع الجمهور في أن " الفاء " تفيد الترتيب ، واختلف معهم في إطلاقها على ذلك ، فقد ذهب " إلي أنها للترتيب ، إلا في الأماكن والمطر ، فإنه زعم أنك تقول : عفا موضع كذا فموضع كذا فكذا ، وان كانت هذه الأماكن إنما عفت في وقت واحد ، ونزل المطر مكان كذا فمكان كذا ، وإن كان المطر إنما نزل في هذه الأماكن في وقت واحد " [5] ، واستدل الجرمي بقول امرئ القيس :

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيْبٍ وَمَنْزِلِ   بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ [6]

فمع وجود فاء العطف إلا إنها لم تفد هنا الترتيب ؛ وذلك لأن الموضع موضع أماكن ، واستشهد الجرمي أيضاً بقول النابغة :

---

(1) سورة الحج 63/22 .

(2) انظر : مغني اللبيب2/477-480 .

(3) الجني الداني 61 .

(4) شرح التصريح2/161 .

(5) انظر : شرح الزجاجي لابن عصفور 182/1 والمساعد2/448 والمغني2/479 والهمع3/162 .

(6) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ص60 والمعلقات العشر 62 وشرح المعلقات السبع 13 ونهاية الأرب2/365 معاهد التنصيص1/444 والمنصف1/143 والمحكم3/371 وتاج العروس(ضرب)3/245 والجني الداني 63 والخزانة 17/11 .

عَفَـا ذُو حُـسَىً مِــنْ فَرتْنَــى ، فَــالفَوَارِعُ فَجَنْبَـــا أَرِيـــكٍ فــــالتِلاعُ الــــدَّوافِعُ [1]

ثالثا : مذهب الفرَّاء : أما الفرَّاء فإنه يذهب إلى أن " الفاء " قد تفيد الترتيب وقد لا تفيد ، فقد يكون ما بعدها سابقاً لما قبلها ، واستشهد بقوله تعالي : " ﴿ **وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ** ﴾ [2] ومن المسلم به أن مجئ الناس يكون سابقاً للإهلاك [3] ، واستدل الفرَّاء أيضاً علي صحة مذهبه بقوله تعالي : ﴿ **فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ** ﴾[4] ،ومعلومٌ أن الاستعاذة تكون سابقة للقراءة ، ومع ذلك جاءت القراءة قبل الاستعاذة ، فالفاء في مذهب الفرَّاء ليست للترتيب على إطلاقه ، وابن عصفور يرفض مذهب الفرَّاء فيقول في شرح الجمل : " ولا حجة له في ذلك لأنه يحتمل أن يتخرج علي أن يكون " قرأت " بمعني " أردت أن تقرأ " ؛ لأن العرب قد تقول : فعل فلان بمعني قارب أن يفعل ، أو أراد أن يفعل ومن ذلك قولهم : " قد قامت الصلاه " [5] ، ثم استدل ابن عصفور بقول الشاعر :

إِلَـــــى مَلِـــكٍ كَـــادَ النُّجـــومُ لِفَقْـــدِهِ تَـزُولُ زَوَالُ الرَّاسِـيَاتُ مِـنَ الـصَّخْرِ [6]

والتأويل وأرادت الراسيات من الصخر أن تزول أو قاربت أن تزول ، كما يرد ابن عصفور احتجاج الفرَّاء بقول تعالي ﴿ **وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ** ﴾[7] بقوله : أما هذه الآية فتحتمل أمرين : أحدهما : أن تكون كما تقدم كأنه قال : أردنا إهلاكها

---

[1] البيت من الطويل للنابغة الذبياني في ديوانه 75 والجني الداني 63 والمحكم50/2 وتاج العروس(دفع) 556/20 لسان العرب(تلع) 440 ومعاهد التنصيص109/1 .

[2] سورة الأعراف4/7 .

[3] انظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور182/1 والجني الداني 62 والمساعد449/2 والمغني478/2 وشرح التصريح161/2 .

[4] سورة النحل 98/16 .

[5] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور182/1 .

[6] البيت من الطويل للفرزدق في ديوانه366/1 وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور282/1 وبلا نسبة في كتاب الكليات681/1 ومغني اللبيب262/1 .

[7] سورة الأعراف4/7 .

فجاءها بأسنا ، والأخر : أنه يريد بقوله تعالي " أهلكناها " أنه أهلكها هلاكاً من غير استئصال ، فجاءها بأسنا فهلكت هلاك استئصال[1] .

وهذا نفسه ما ذكره السيوطي إذ قال : "وأجيب بأن المعنى : أردنا إهلاكها ، أو بأنها للترتيب الذكري [2]، وبذلك رد المرادي أيضاً مذهب الفرَّاء فقال :هذه الآية كقوله ﷺ : ﴿ **إذَا أَكَلْتَ فَسَمِّ الله** ﴾[3] فالفاء في الآية عاطفة للمفصل علي المجمل .

وبعد هذا الاستقراء لآراء العلماء ومذاهبهم في مدلول " فاء العطف " فإن ما ذهب إليه الفرَّاء له من الصواب نصيب كبير وذلك لسببين :

1- كثرة الشواهد في القرآن الكريم والحديث الشريف التي تقوم دليلاً علي أن ما بعد الفاء قد يكون سبباً لما قبلها .
2- إن المعارضين لمذهب الفرَّاء اعتمدوا على تأويلاتٍ مختلفة فأخذوا بلي أعناق النصوص القرآنية والأحاديث الشريفة ؛ للحفاظ علي القاعدة النحوية التي مفادها : " أن الفاء تفيد الترتيب مطلقاً " وكان في ذلك تكلفٌ أيما تكلف ، فالأصل أن تخضع القاعدة للنصوص المعتبرة وليس العكس .

هذا والله أعلم . . .

---

[1] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 183/1 .

[2] انظر : المغني478/2 الهمع162/3 .

[3] الحديث الشريف في مسند الإمام أحمد26/4 وسنن النسائي77/6 وشرح مشكل الآثار 147/1 .

المسألة الرابعة :

(ثُمَّ) ماذا تفيد ؟

قال أبو حيَّان في باب العطف : " (ثم) تشرك في الحكم ، وترتب بمهلة ، وذهب الفرَّاء فيما حكاه السيرافي عنه والأخفش ، وقطرب فيما حكاه (أبو محمد عبد المنعم بن الفرس [1] في مسائله الخلافيات عنه) إلى أن (ثم) بمنزلة الواو ؛ لا ترتب بمهلة ، ومنه عندهما : ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾[2] ، ومعلوم أن هذا الجعل كان قبل خلقنا "[3]

ملخص الاعتراض :

يعترض أبو حيَّان على الفرَّاء في اعتباره أن (ثم) بمنزلة الواو ؛ فلا ترتب بمهله ، فلا يكون ما قبلها سابق لما بعدها من ناحية الزمن .

الدراسة والترجيح :

(ثم) واحدة من حروف العطف ، وفيها لغتان أخريان : الأولى : فُمَّ بالفاء ، بدلاً من الثاء ، كما قالوا في جَدَثَ : جَدَفَ ، والثانية (ثُمَّت) ومن ذلك قول الشاعر :

صَاحَبْتُهُ ثُمَّتْ فَارَقْتُهُ ... لَيْتَ شَبَابِي ذَاكَ لَمْ يَذْهَبِ [4]

---

[1] هو عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم الخزرجي عرف بابن الفرس تفقه من كتب أصول الدين والفقه وألف كتاباً في أحكام القرآن ت559 انظر: ترجمته بغية الوعاة83/2 وسير أعلام النبلاء364/21 والأعلام للزركلي168/4 .

[2] سورة الزمر 6/39 .

[3] الارتشاف 1988 .

[4] البيت من السريع بلا نسبة في الهمع 164/3 ولم أقف عليه في مصادر أخرى .

أما عن الخلاف في هذه المسألة [1] فإن النحاة ينقسمون فيها إلى فريقين :

الفريق الأول : ويمثله جمهور النحاة ، ومفاد مذهبهم أن : **(ثم)** تفيد المشاركة في الحكم والترتيب في الزمن ، فقال سيبويه : "ومن ذلك مررت برجل ثم امرأة ، فالمرور هنا مروران "[2] ، ويشبه هذا القول ما قاله ابن جني : "ومعنى ثم المهلة والتراخي ، تقول قام عمرو ثم زيد ؛ أي بينهما مهلة "[3] وإن لم يكن ابن جني ذكر الإشراك في الحكم ، إلا إنه ذكر المهلة ، والمهلة تقتضي الترتيب ،وهذا ما ذهب إليه المرادي إذ يقول : " ثم : حرف عطف ، يشرك في الحكم ويفيد الترتيب بمهلة ، فإذا قلت : قام زيدٌ ثم عمروٌ ، آذنت بأن الثاني بعد الأول بمهلة ، هذا مذهب الجمهور ، وما أوهم خلاف ذلك تأولوه "[4] وهو مذهب ابن مالك[5] أيضاً ؛ إذ قال في ألفيته :

وَالفـــــاءُ لِلتَّرْتِيْـــــبِ بِاتِّـــــصَالِ وَثُـــــمَّ لَلتَرْتِيْـــــبِ بِانْفِـــــصَالِ [6]

ومِن أكثر مَن أكّد على نسبة معنى الترتيب لـ "ثم" ، بل وأخذ على عاتقه محاججة الفرّاء ابن عصفور ، زمن ذلك قوله : " وأما ثم فللجمع والترتيب والمهلة " [7] ، وكذلك ابن يعيش ؛ إذ يقول : "وأما ثم فهي كالفاء في أن الثاني بعد الأول ، إلا أنها تفيد مهلة وتراخياً عن الأول " [8] ، وهو ما قرره ابن هشام [9] ، والسيوطي [10]، والشيخ خالد الأزهري .[11]

---

[1] انظر: المسألة في اللمع 70 والتوطئة 196 وشرح الجمل لابن عصفور 184/1 و185 وشرح المفصل14/5 والجني الداني 427 وشرح ابن عقيل177/2 والمغني227/2 والمساعد449/2 والهمع 164/3 وشرح التصريح 164/2 .

[2] الكتاب 438/1 .

[3] اللمع 70 .

[4] الجني الداني 426 .

[5] انظر: رأي ابن مالك في المساعد449/2 .

[6] البيت من السريع ، في شرح ابن عقيل177/2 .

[7] شرح الجمل لابن عصفور 184/1 .

[8] شرح المفصل لابن يعيش14/5

[9] انظر: المغني219/2 .

[10] انظر: الهمع164/3 .

[11] انظر: شرح التصريح164/2 .

هذا الجمع الغفير من النحاة وقف موقفاً واحداً بخصوص (ثم) ، فهي عندهم جميعاً للجمع والترتيب بمهلة ، وفي المقابل سنجد من يقول أن (ثم) ليس مهمتها الترتيب .

الفريق الثاني : يرى أصحاب هذا المذهب أن ثم ليس مهمتها الترتيب ، وهي تشبه في ذلك الواو ، ويمثل هذا الفريق الفرَّاء من نحاة الكوفة ، وقطرب ، والأخفش من نحاة البصرة ، فقد قال الفرَّاء في معاني القرآن : " وقوله : ﴿ **ثُمَّ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ** ﴾ [(1)] ليس بمردود على قوله : ﴿**فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ ثُمَّ اتَّخَذُوا** ﴾ [(2)] ؛ هذا مردود على فعلهم الأول . . . ، وقد تستأنف العرب بـ (ثم) والفعل الذي بعدها قد مضى قبل الفعل الأول ، من ذلك أن تقول للرجل : قد أعطيتك ثم أعطيتك قبل ذلك ألفاً ، فتكون (ثم) عطفاً خبر المخبر ، كأنه قال : أخبرك أني زرتك اليوم ، ثم أخبرك أني زرتك أمس " [(3)] فإن ظاهر الآية أن اتخاذ العجل بعد أن أخذتهم الصاعقة لكن المعنى معكوس تماماً ؛ إذ لا يكون العذاب قبل اتخاذ العجل ، ثم ساق الفرَّاء آية قرآنية أخرى ليدلل على صواب مذهبه ، فقال : وأما قول الله عز وجل : ﴿**خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا** ﴾ [(4)] فإن فيه هذا الوجه لئلا يقول القائل : كيف قال : خلقكم ثم جعل منها زوجها ، والزوج مخلوق قبل الولد . . . – أراد والله أعلم – خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها ، فيكون (ثم) بعد خلقه آدم وحده ، فهذا ما في (ثم) " [(5)] ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿**وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ** ﴾[(6)]

هذه الشواهد ساقها الفرَّاء على عدم إفادة (ثم) الترتيب ، ولم أقف على شواهد ساقها قطرب للدلالة على صحة مذهبه والفرَّاء ، إذ يبدو أن الصاحب الحقيقي لهذا المذهب هو الفرَّاء .

الفريق الأول ألا وهو الجمهور يردون الاستشهاد بالآيات الكريمة السابقة الذكر ؛ فإذا كان أبو حيَّان اكتفى بالتشكيك في رأي الفرَّاء بقوله "زعم" فإن ابن عصفور قد تعدى ذلك ، فبعد أن عرض المسألة وذكر الآيات التي استدل بها الفرَّاء ، قال : " ولا حجة في شئ من ذلك ، أما قوله تعالى : ﴿ **ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا** ﴾ [(7)] فالفعل الذي هو "جعل" معطوف على ما في

---

(1) سورة النساء 153/4.

(2) سورة النساء 153/4.

(3) معاني القرآن 396/1 .

(4) سورة الزمر 6/39 .

(5) معاني القرآن 396/1 .

(6) سورة الأعراف 11/7.

(7) سورة الزمر 6/39 .

"واحدة" من معنى الفعل ، كأنه قال : من نفس وحدت أي : أفردت ، ثم جعل منها زوجها ، ومعلوم أن جعل زوجها منها ، إنما كان بعد إفرادها .

ثم انتقل للآية الثانية ليحاول تأويلها بما يتناسب ومذهبه قائلاً : "وأما قوله تعالى : ﴿ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ ﴾ [1] فمعطوف على خلقناكم ، إلا أن الكلام معطوف على حذف مضاف لفهم المعنى . . . ومما يدلل على فساد مذهبهم أن ثم لو كانت بمنزلة الواو ، لجاز : اختصم زيدٌ ثم عمرو ، كما يجوز اختصم زيد وعمرو بالواو فامتناع ذلك دليل على أنها ليست بمنزلة الواو ." [2]

الشيخ خالد الأزهري بين موقفه المعترض بقوله : وزعم الأخفش أن (ثم) قد تتخلف عن التراخي بدليل قولك : أعجبني ما صنعت اليوم ، ثم ما صنعت أمس أعجب " [3] ، وابن هشام يقرر ضعف ما ذهب إليه الفرَّاء وأصحابه ، بكلام يشابه ما ذكره ابن عصفور ، وابن عقيل [4] ، وهذا ما قال به أيضاً السيوطي : "ثم للتشريك في الحكم والترتيب خلافاً لقطرب" .[5]

من خلال ما سبق نلاحظ أن الجمهور يجمع على بطلان مذهب الفرَّاء والأخفش وقطرب ، والباحث بعد عرض لهذه المسألة ، وجد أن (ثم) تفيد الترتيب فعلاً ، ولكن ليس على الإطلاق ، وبالتالي يمكن تخريج ما وجده الفرَّاء من آيات قرآنية كريمة ، فالباحث يجد تطرفاً من قبل الجمهور ، وتطرفاً من قبل الفرَّاء ، فلماذا علينا أن نقول : أن (ثم) تفيد الترتيب مطلقاً أو أن نقول لا تفيد الترتيب مطلقاً ؟ بل نقول هي تفيد الترتيب في الأغلب ، وقد لا تفيده أحياناً ، وبالتالي ما كان على ابن عصفور أن يتأول الآيات التي ساقها الفرَّاء ، للدلالة على صحة موقفه .

هذا والله أعلم . . .

---

[1] سورة الأعراف 11/7.
[2] شرح الجمل للزجاجي185/1 .
[3] المساعد449/2 .
[4] المغني 221/2 إلى 225 .
[5] انظر : الهمع164/3 .

المسألة الخامسة:

هل تجوز المبادلة بين المتعاطفين بالفاء ؟

قال أبو حيَّان : " وزعم الفرَّاء أيضاً أن الفعلين إذا كان وقوعهما في وقت واحد ، ويئولان إلى معنى واحد فإنك مخيرٌ في عطف أيّهما شئت علي الآخر بالفاء ، تقول : أحسنت إلي فأعطيتني ، وأعطيتني فأحسنت إلي " [(1)] .

ملخص الاعتراض :

يعترض أبو حيَّان على الفرَّاء لتجويزه المبادلة بين المتعاطفين بالفاء ، إذا كانا فعلين يؤولان إلى معنى واحد .

الدراسة والترجيح :

هذه المسألة لها ارتباط وثيق بالمسألة الرابعة من هذا المبحث من حيث أن كلتيهما موضوعهما العطف " الفاء " وأن كلتيهما تختص بمدلول هذا الحرف ، فالفرَّاء في المسألة السابقة علي أن ما بعد الفاء قد يكون سابقاً لما قبله ، وبذلك ينتفي معني الترتيب المطلق للفاء ، وساق من الذكر الحكيم ما يشهد بصدق مذهبه ، وفي هذه المسألة المشابهة يري الفرَّاء [(2)] أن الفعلين المتعاطفين بالفاء إذا كان وقوعهما في وقت واحد ويفسران بمعنى واحد ، فأنت مخير في عطف أياً منهما علي الآخر ؛ وذلك نحو قولك : أحسنت إلي فأعطيتني ، أو أعطيتني فأحسنت إلي ، وبهذا ينتفي معني الترتيب المطلق أيضاً لفاء العطف.

ورأي الجمهور في هذه المسالة مستمد من رأيهم في المسألة السابقة ذلك أن المسألتين متقاربتان ، فقال ابن عصفور : " فمذهب البصريين أنها للترتيب في كل موضع "[(3)] ، والفرَّاء لا

[(1)] الارتشاف 1985 .

[(2)] انظر: شرح جمل الزجاجي 182/1 والمساعد449/2 وشرح التصريح161/2 ولباب التأويل209/2 .

[(3)] انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 182/1

تكون عنده إذ ذاك مرتبة ، وذلك نحو قولك : أعطيتني فأحسنت إلي ، وأحسنت إلي فأعطيتني ، يجوز أن يتقدم عنده الإحسان علي الإعطاء ، وإن كان الإحسان إنما وقع بعد الإعطاء ، لأن الإعطاء سبب الإحسان وهو إحسان في المعني [1] ، وابن عصفور يرفض هذا المذهب ويعتقد أن الفاء وضعت للترتيب والتعقيب ، فقد رأينا في المسالة السابقة كيف نقض رأي الفرَّاء ورأي الجرمي ، وفي هذه يقول : " والذي يدل علي فساد مذهب هؤلاء أن العرب تقول : اختصم زيدٌ وعمروٌ ، ولا تقول اختصم زيدٌ فعمروٌ ، فلو كانت الفاء بمنزلة الواو في جميع المواضع لوجب أن يجوز في مثل هذا العطف بالفاء"[2] .

ابن عقيل عرض المسالة دون ترجيح فقال : " ومذهب الجمهور أن ترتب مطلقاً " [3] ثم قال : " وقال أيضاً – يقصد الفرَّاء – إن الفعلين الواقعين معاً إذا رجعا إلي معنىً واحدٍ عطفت أيهما شئت بالفاء نحو أحسنت إلي فأعطيتني وبالعكس " ، واختصر الشيخ خالد الازهري المسألة بقوله : " والحاصل أن الجمهور يقولون بإفادتها الترتيب مطلقا ، والفرَّاء يمنع ذلك مطلقا " [4]

ختاماً لهذه المسألة فإن مذهب الفرَّاء يدل علي قوة بديهة وتمام ملاحظة ، والحقيقة أنني لم أجد في بطون الكتب من آزر الفرَّاء في مذهبه هذا ، فقد يبدو لأول وهلة مذهباً غريباً ، إلا أن المتأمل في شواهد الفرَّاء ، لا يملك إلا أن يشهد بحسن مذهبه .

هذا والله أعلم . . .

---

[1] انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 182/1.

[2] انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 182/1 .

[3] المساعد448/2 .

[4] شرح التصريح161/2 .

المسألة السادسة :

الاسم المعطوف بـ (حتى)

قال أبو حيَّان :" المعطوف بها يكون بعض متبوع الأول ، فيكون واحداً من جمع أو جزءاً من أجزائه ، مثاله : مات الناس حتى خيارهم ، وأكلت السمكة حتى رأسها فلو قلت : ضربت الرجلين حتى أفضلهما لم يجز ، لأنه ليس جزءا من أجزاء المعطوف ، ولا واحداً من جمع ، وقد يختلط بالمتبوع ما يتنزل منزله البعض في ذلك نحو : خرج الصيادون حتى كلابُهم ، وأجاز الفرَّاء : إن كلبي ليصيد الأرانب حتى الظباء ، وهذا خطأ عند البصريين ." [1]

ملخص الاعتراض :

يعترض أبو حيَّان على الفرَّاء لتجويزه أن يكون المعطوف بـ (حتى) ليس بعضاً من المعطوف عليه ، وهذا مما لا يجيزه البصريون وأبو حيَّان .

الدراسة والترجيح :

لا يكاد يكون لفظ من ألفاظ العربية قد أثار خلافا بين قدامى النحاة مثل (حتى) ، والفرَّاء لم يكن مبالغاً حين قال : " أموت وفي نفسي شئ من حتى "[2] فهي ترفع وتنصب وتجر، كما أنها تدخل علي الأسماء وعلي الأفعال ، وقد تطرقنا لـ (حتى) في مسألة سابقه تتعلق بنصب المضارع ، وفي هذه المسألة سوف نقف – إن شاء الله – عند حدود اعتبارها عاطفة فقط ، فالعطف بها قليل عند البصريين ، والكوفيون ينكرونه بالكلية – ما عدا الفرَّاء فإنه يتوسع فيه – ، وحين فتشت في أمهات الكتب وجدت أن عدداً من النحاة لا يدرجون (حتى) في حروف العطف ؛ كابن جني وابن عصفور والمرادي وغيرهم [3] ، وأثبته عدد من النحاة كابن مالك ، وابن عقيل ، وأبي حيان ، وابن هشام ، والزمخشري .

---

[1] الارتشاف 1999 .

[2] تاج العروس489/4 وشرح الأشموني385/4 .

[3] انظر: اللمع في العربية 71 وشرح الجمل لابن عصفور 185/1 والجني الداني 427 .

وقبل الحديث عن موقف البصريين وشروطهم فإن جمهور نحاة الكوفة أنكروا العطف بها بالكلية و " يحملون نحو جاء القوم حتى أبوك ، ورأيت القوم حتى أباك ، ومررت بالقوم حتى أبيك على أن حتى فيه ابتدائية وأن ما بعدها علي إضمار عامل "[1] ، وحين أجاز نحاة البصرة العطف بـ حتى فإنهم اشترطوا عليها شروطاً بمخالفتها لا تصبح عاطفة :

أولها : أن يكون المعطوف اسماً لا فعلاً ؛ لأنها في الأصل منقولة من الجارة فلا يجوز قولك : أكرمت زيداً بكل ما أقدر عليه حتى أقمت نفسي خادماً عليه ، وإن كان ابن السيد قد أجاز مثل ذلك .[2]

ثانيها : أن يكون اسماً ظاهراً لا مضمراً ، وهذا الشرط نفسه يشترط في الاسم المجرور بها ، فلا يجوز نحو قولك : قام القوم حتى أنا ، كما لا يجوز ضرب زيد القوم حتى إياك .[3]

ثالثها : أن يكون المعطوف بها بعضاً من المعطوف عليه ، وذلك نحو ضربت القوم حتى زيداً ، ونحو : أكلت السمكة حتى رأسها ، ويجوز : أعجبتني الجارية حتى حديثها ، علي اعتبار أن الحديث جزءاً – ولو ضمنيا – من الجارية ، ولا يجوز أعجبتني الجارية حتى ابنها ؛ فالابن ليس بعضاً من الجارية ، فليس المقصود إذن الجزئية الحقيقية ، فالأمر قابل للتأويل[4] .

فالضابط إذن ما يصلح للاستثناء يصلح للعطف بحتى ، فثمة علاقة مشابهة بين الاستثناء والعطف بحتى . قال الشاعر :

أَلْقَى الصَّحِيْفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ... وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا [5]

والشاهد جواز العطف بـ حتى على اعتبار التأويل ، فالنعل يعد مجازا جزءاً من الرحل .

---

(1) شرح التصريح 165/2 .

(2) انظر: الحلل في شرح الجمل 198 وشرح التصريح165/2 .

(3) انظر: شرح التصريح 165/2 .

(4) انظر: شرح ابن عقيل178/2 والتوطئة196 وشرح المفصل15/5 .

(5) البيت من الكامل بلا نسبة في الأصول425/1 وأسرار العربية 269 والمساعد452/2 ومعاهد التنصيص314/2 وحاشية الصبان319/2 وشرح الأشموني75/2 .

رابعها : أن لا يكون المعطوف بـ حتى نكرة ، فلا يجوز قام القوم حتى رجل ، فإن خصصه جاز نحو ضربت القوم حتى رجلاً جلداً فيهم [1] .

خامسها : أن يكون المعطوف بها غاية في الزيادة أو النقص أو العظمة أو الحقارة أو القوة أو الضعف [2] ، وذلك نحو قول الشاعر :

قَهَرْنَـــاكُمْ حَتَّـــى الكُمَـــاةَ فَـــإِنَّكُمْ   لَتَخْـشَوْنَنَا حَتَّـى بَنِيِنَـا الأَصَـاغِرَا[3]

هذه أربع شروط وضعها البصريون للعطف بحتى وموضع الخلاف في هذه المسألة يتعلق بالشرط الثالث الذي يوجب أن يكون المعطوف بها بعضاً من المعطوف عليه حقيقة أو مجازاً ، إذ قال الفرَّاء : " يجوز نحو : إن كلبي ليصيد الأرانب حتى الظباء ، وإن زيداً ليقتل الرجالة حتى الفرسان " [4] ويحتج الفرَّاء علي صواب مذهبه بأن الظباء بعض من الصيد ، والحقيقة أن المعول عليه الأرانب وليس الصيد ، فالظباء جزء من غير المعطوف عليه ، والشرط واضح لدى عموم النحاة الذين أجازوا العطف بالفاء ، ألا وهو أن يكون المعطوف بعضاً من تابعه حقيقة أو مجازاً ، لذلك فإن الفراء في هذه المسألة قد جانبه الصواب ؛ إذ إن ثمة مخالفة صريحة للقاعدة المجمع عليها فهي مخالفة تخرج (حتى) من المعني الذي وضعت له وهو العطف .

هذا والله أعلم . . .

---

[1] الارتشاف 1999 .

[2] انظر : التوطئة 169 .

[3] البيت من الطويل بلا نسبة في المساعد452/2 وحاشية الصبان143/3 وشرح الأشموني469/2

[4] انظر : المساعد452/2 والارتشاف 1999 والصاحبي في فقه اللغة37/1 .

المسألة السابعة :

(لا) العاطفة

قال أبو حيَّان في باب العطف بـ (لا) : " و(لا) لا يعطف بها إلا المفرد ، أو الجمل التي لها موضع من الإعراب نحو زيد يقوم لا يقعد ، فإذا كان الفعل منفياً نحو : زيد ما يقوم لمّا يجلس لم يجز ، فإن لم يكن لها موضع من الإعراب لم يكن حرف عطف ، ولذلك يجوز الابتداء بها ولا يجوز الابتداء بالواو والفاء و(ثم) و (أو) ، ونحوها فإذا قلت : زيدٌ قائم لا عمرو قائم ولا بشر ، فلا بد من تكرارها كحالها إذا ابتدئ بها ، وتقول : لن يقوم زيد لا يقعد ، فلا يجوز عطف يقعد علي المنصوب بل ترفع علي القطع ، كما ترفع في نحو قوله تعالي : ﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا﴾ [1] في قراءة الرفع ، وأجاز الكسائي والفرَّاء عطف " لا تضار " نسقاً علي ﴿لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [2] " [3]

ملخص الاعتراض :

يعترض أبو حيَّان على الفرَّاء لتجويزه العطف بـ (لا) مع اختلاف الإعراب للمتعاطفين ، حيث أجاز الفرَّاء عطف الفعل المجزوم على الفعل المرفوع .

الدراسة والترجيح :

نقف في هذه المسألة مع حرف آخر من حروف العطف وهو (لا) بسبب الخلاف بين أبي حيان والفرَّاء علي حكم من أحكامه ، بدايةً عرفه الشلوبين تعريفاً مقتضباً مستبعداً الشروط

---

(1) سورة البقرة 233/2 .

(2) سورة البقرة 233/2 .

(3) الارتشاف 1997 .

التي سنعرض لها فقال عنه : " ومنها (لا) وهي لنفي حكم الأول عن الثاني على معني تأكيد إثبات الحكم الأول ، وللنهي عن تعليق الحكم الذي علق الأول بالثاني ، ولا يعطف بها إلا في الأمر والإيجاب .

وأضاف سيبويه النداء في نحو قولنا يا زيد لا عمرو ولم يقبل به ابن سعدان [1]

ويمكن تلخيص هذه الشروط بإيجاز بقولنا هي ثلاثه شروط :

أولها : المخالفة في الحكم وهذا ما ذكره الشلوبين ، وما أسماه السهيلي في كتابه نتائج الفكر ، والأبذي في شرح الجزولية وأبو حيَّان في الارتشاف وابن هشام في المغني " تعاند متعاطفيها " .

ثانيها : أن يكون المعطوف بها إما مفردا أو جملة لها محل من الإعراب .

ثالثها : أن تسبق بإيجاب أو نفي بغض النظر عما ذهب إليه سيبويه من جواز النداء .

ولا خلاف بين النحاة علي العطف بها في الأفعال فيما عدا الماضي ، واختلفوا في العطف بها ؛ فذهب فريق إلى منع نحو : قام زيد لا عمرو ، ومنهم الزجاجي مستدلا علي ذلك بأن (لا) ينتفي الماضي بها ، وإذا عطفت بها كانت نافية له في المعنى ، فإذا قلت : قام زيدٌ لا عمروٌ فكأنك قلت : لا قام عمرو ، وهذا لا يجوز – عند الزجاجي – لأنه في معناه [2] ورُدَّ هذا بقوله تعالي: ﴿**فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى**﴾ .

ومن الأحكام الهامة الخاصة بمسألتنا بشأن لا العاطفة ما ذكره أبو حيَّان [3] من ضرورة اتفاق المتعاطفين – إذا كانا جملتين –في الإعراب فان اختلف الثاني فإنه يُقطع عن الأول وذلك نحو قولك : لن يقوم زيد لا يقعد ، فكانت يقعد مرفوعة علي القطع ، أي بالتخلي عن العطف ، وهذا ما لم يشترطه الفرَّاء – إن صحت نسبه هذا الرأي للفراء – وسنبين ذلك في الأسطر القادمة إن شاء الله . ذهب أبو حيَّان إلى أن تضار في قوله تعالى : ﴿**لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا**﴾ [4] مما لا يجوز فيه العطف ؛ ذلك أنه اشترط أن يكون المتعاطفان متفقين في الإعراب ، وبالنظر إلي قوله تعالى "لا تضار" فإنها مسبوقة بلا

---

[1] انظر: الجني الداني 294 والارتشاف1996 والمغني301/3 والهمع183/3 والمساعد468/2 وشرح التصريح171/2 .

[2] انظر: شرح الجمل للزجاجي197/1 والجني الداني 294 .

[3] الارتشاف 1997 .

[4] سورة البقرة 233/2 .

ناهية وأصلها "تضارر"فأدغمت الراء وحُركت بالفتح ، والقراءة بالفتح هي قراءة الجمهور ، وقد قرأها ابن كثير ، وأبو عمرو بالرفع[1] علي أن (لا) نافية .

ولكن حين ننظر لها علي قراءة الجمهور " لا تضارَّ " علي اعتبار لا ناهية فإنها – حسب رأي أبـي حيـان – حكمهـا فعـل مضارع مجـزوم أي القطـع عـن العطـف بخـلاف مـذهب الفـرَّاء والكسائي الذي ذكره أبو حيَّان ، وحول هذه الآية قال أبو حيَّان : " أجاز الكسائي عطف " لا تُضار " نسقاً على : " لا تُكلَّف " .

إن من يرجع إلى كتاب معاني القران للفراء لا يجد صدىً لما ذكره أبو حيَّان ، بل يقول الفرَّاء في نفس الآية : " وقوله :﴿**لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا**﴾ [2] يريد لا تُضارر وهو في موضع جزم ، والكسر فيه جائز " [3]

إن المتأمل في قول الفرَّاء ، وفي ما جاء قبله وبعده في معاني القران لا يجد ما يشير إلى أن الفرَّاء عطف " لا تضارَّ " نسقاً علي " لا تكلف ".

وقال ابن عقيل : " وأجاز الفرَّاء والكسائي كون " لا تضار " بالرفع منسوقاً علي " لا تكلف " والصحيح أنه مستأنف فلا يُعطف بها بعد نفي " [4].

ولقد بحثت في مصادري لعلّي أجد ما يشير إلى صحة نسبة هذا الرأي للفراء ، فلم أجد ضالّتي ، اللهم إلا في ارتشاف الضرب لأبي حيان [5] والمساعد لابن عقيل [6]

---

(1) انظر : الكشف والبيان 182/2 واللباب في علوم الكتاب 176/4 وتفسير الفخر الرازي 458/6 ومفاتيح الغيب 103/6 ونظم الدرر 433/1 والبرهان في علوم القرآن 347/3 والنشر في القراءات العشر 227/2 وغرائب القرآن 642/1 .

(2) انظر : شرح الجمل للزجاجي 197/1 والجني الداني 294 .

(3) الارتشاف 1997 .

(4) المساعد 468/2 .

(5) انظر : الارتشاف 199 .

(6) انظر : المساعد 468/2 .

ولو صحت نسبة هذا الرأي للفراء وكان قد عطف نسقاً " لا تضار " على " لا تكلف " فلا عيب في ذلك ؛ إذ إن كلا المتعاطفين – على قراءة الرفع – كان مرفوعاً .

هذا والله أعلم . . .

المبـــحث الرابـع :

مســـائل فــي النــــداء

(وفيه أربـــــع مسائل)

المسألة الأولى :

نداء النكرة غير المقصودة .

قال أبو حيَّان : " وفي نداء النكرة غير الموصوفة خلاف ؛ مذهب البصريين : جواز النداء مطلقا مقبل عليها وغير مقبل ،ومذهب المازني إنكار وجود النكرة غير مقبل عليها في النداء ، ومذهب الكسائي والفرَّاء وعامة الكوفيين أنه إن كان خلفاً من موصوف جاز ندائها ، وإلا فلا ، وزعموا أن من شرط النكرة غير المقبل عليها أن تكون موصوفة ،أو خلفاً من موصوف ، فلا يجوز عندهم" يا رجلا" وزعموا أنه ليس بمسموع" [1]

ملخص الاعتراض :

يعترض أبو حيَّان على الفرَّاء لعدم تجويزه نداء النكرة غير المقصودة ، واشتراطه لندائها أن تكون موصوفة نحو : يا رجلاً عاقلاً ، أو أن يكون المنادى صفة حذف موصوفها نحو : يا عاقلاً والتقدير : يا رجلاً عاقلاً .

الدراسة والترجيح :

عرّف ابن عصفور النداء بقوله :"هو دعاء المخاطب ليصغي إليك "[2] ، والنداء له حروف مخصوصة وهي : يا ، وأيا ، وهيا ، وأي ، والهمزة ، ووا ، وآي ، والاسم المنادى له واحد من حكمين إما الإعراب وإما البناء ؛ فيبنى المنادى إذا كان مفرداً معرفة ونعني بالمفرد هنا ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف ، ولو كان مثنىً أو مجموعاً ، ونعني بالمعرفة : ما أريد به معين مخصوص سواء أكان علماً أو غيره فهذا النوع يبنى على الضم نحو قوله تعالى :

---

(1) الارتشاف 2184 .

(2) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 177/2 .

﴿قِيلَ يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ﴾ [1] ، ونحو قوله تعالى : ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾[2]

ويبنى على الألف إذا كان مثنى نحو : يا زيدان ، ويبنى على الواو إذا كان جمعاً مذكراً سالماً نحو : يا زيدون ، ويعرب المنادى إذا كان مضافاً ، أو شبيهاً بالمضاف ، أو نكرةً غير معينة ، فالمضاف نحو : يا عبد الله ، والشبيه بالمضاف نحو : يا كثيراً بره ، والنكرة غير المعينة : نحو قول الأعمى : يا رجلاً خذ بيدي [3] ففي هذه الأحوال الثلاثة يكون حكم المنادى الإعراب بالنصب .

والخلاف في مسألتنا هذه حول واحد من المنادى المعرب ألا وهو النكرة غير الموصوفة وغير المقصودة ، والتي أسماها ابن هشام غير المعينة ، كما نجد أنفسنا في هذه المسالة أمام ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : مذهب البصريين [4] ويجيز أصحاب هذا المذهب نداء النكرة غير الموصوفة مطلقا بلا قيد أو شرط سواء أكان المنادى مخاطباً وجهاً لوجه ، أم لم يكن كذلك ، واستشهد البصريون على صحة مذهبهم بشواهد عديدة ، ومن هذه الشواهد قول الشاعر :

فَيَا رَاكِبَاً إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ ... نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَنْ لا تَلَاقِيَا [5]

والشاهد أن "راكباً" نكرة غير مقصودة وحكمها النصب ، قال الأزهري : " والنكرة غير المقصودة جامدة كانت ، أو مشتقة في نثر أو شعر كقول الواعظ : يا غافلاً والموت يطلبه ، وقول الأعمى : يا رجلاً خذ بيدي ، فالواعظ والأعمى والشاعر في البيت السابق لم يقصدوا واحداً بعينه "[6]

وهذا ما ذهب إليه ابن يعيش معقباً على البيت السابق بقوله: " فالشاهد فيه نصب راكب لأنه منادى منكور إذ لم يقصد قصد راكب بعينه ، إنما أراد راكباً من الركبان يبلغ خبره ، ولو

---

(1) سورة هود48/11 .

(2) سورة سبأ 10/34.

(3) انظر: شذور الذهب 110 و111 .

(4) انظر: رأي البصريين في المساعد490/2 .

(5) البيت من الطويل لعبد يغوث الحارثي في الكتاب200/2 وشرح المفصل381/1 وشرح التصريح213/2 وخزانة الأدب194/2 وبلا نسبة في المقتضب204/4 شرح جمل الزجاجي لابن عصفور180/2 والمساعد490/2 وشرح شذور الذهب 111.

(6) شرح التصريح213/2 .

أراد راكبا بعينه لبناه على الضم ، وإنما قال هذا لأنه كان أسيراً [1] ، وذكر الأعلم أن المنادى في هذا البيت نكرة غير مقصودة[2] ، وهو ما ذهب إليه ابن عصفور بقوله : " ومن النحويين من أنكر نداء النكرة غير المقبل عليها ، وزعم أنه لا يتصور نداء إلا مع إقبال ، وتأول جميع ما استُشهد على صحة ذلك " [3] وهذا أيضاً مذهب البغدادي الذي صحح : جواز نداء النكرة غير المقصودة [4] .

المذهب الثاني : وصاحب هذا المذهب المازني[5] ؛ أذ أنكر تماماً وجود النكرة غير المعينة في النداء ، وذكر ابن عقيل : أن المازني أجاز المنادى النكرة بشرط أن يكون مقبلاً عليها ؛ أي منادى نكرة معين ، وأشار إلى هذا الرأي الشيخ خالد الأزهري ثم رفضه بقوله : " نقل عن المازني : أنه أحال وجود هذا القسم – يعني المنادى النكرة – مدعياً أن نداء غير المعين لا يمكن " [6] ، وقد خرج المازني الشواهد الشعرية التي ساقها البصريون على جواز النداء النكرة غير المقصودة بأن التنوين في ذلك شاذ أو ضرورة .[7]

المذهب الثالث : وهو مذهب الكوفيين لاسيما الكسائي والفرَّاء فقد أجازا نداء النكرة ولكن بواحد من شرطين : إما أن تكون موصوفة نحو : يا رجلاً عاقلاً ، وإما أن يكون المنادى صفة حذف موصوفها نحو : يا عاقلاً والتقدير : يا رجلاً عاقلاً [8] ، ولقد رد الكسائي والفرَّاء الشواهد الشعرية التي ساقها البصريون تأكيداً على جواز نداء النكرة غير المقصودة ، فأولوها جميعاً على أنها نداء لنكرة مخصوصة مقصودة ، أو ما أسموه نداء مع إقبال ، وأن النصب جاء للضرورة .

ومن ذلك قول الشاعر :

---

[1] شرح المفصل318/1 .

[2] انظر : خزانة الأدب194/2 .

[3] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور178/2 .

[4] انظر : خزانة الأدب194/2.

[5] انظر : رأي المازني في المساعد 490/2 والهمع29/2 .

[6] شرح التصريح 213/2 .

[7] انظر : شرح التصريح 213/2 .

[8] انظر : رأي الكوفيين في شرح الجمل لابن عصفور178/2 والمساعد490/2 والارتشاف 2184 والهمع29/2 وخزانة الأدب194/2 .

لَعَــــلَّكَ يَـــا تَـــيْسَاً نَـــزَا فـِـي مَرِيرَةٍ مُعَـــذِبُ لَيْلَـــى أَنْ تَرَانِـــي أَزُورُهَـــا[1]

فقالوا إن " تيساً " من نداء النكرة المقبل عليها ، لأنه يريد شخصاً بعينه ، وأن النصب كان لضرورة الشعر [2] وردوا قول الشاعر :

ُداراً بحـــزوى هجـــتِ للعـــين عبـــرةً فمـــاء الهـــوى يـــرفض أو يترقـــرقُ [3]

فقالوا أنه لا يهيج عبرته دار لا يعرفها والتنوين جاء للضرورة [4] كذلك رد الكسائي والفرَّاء الاستشهاد بقول الشاعر :

أَلَا يَـــا نَخْلَـــةً مِـــنْ ذَاتِ عِـــرْقٍ عَلَيْـــكِ وَرَحْمَـــةُ اللهِ الـــسَّلَامُ [5]

فقالوا إنما أراد بالنخلة محبوبته وهي معروفة عنده ، وإنما نصب لضرورة الشعر [6].

كذلك رد الكسائي والفرَّاء احتجاج البصريين بقول الشاعر

فَيَــا رَاكِبــاً إِمَّـــا عَرَضْـــتَ فَـــبَلِّغَنْ نَـــدَامَاي مَـــنْ نَجْـــرَانَ أَنْ لا تَلاقِيَـــا

---

[1] البيت من الطويل لتوبة بن الحمير في ديوانه 39 والكتاب200/2 وبلا نسبة في المقتضب203/4 وشرح الجمل179/2.

[2] انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور178/2 .

[3] البيت من الطويل لذي الرمة في ديوانه239/1 والكتاب199/2 وتوضيح المقاصد137/1 وتاج العروس(رقق) 36/25 والخزانة33/11 وبلا نسبة في المقتضب203/4 وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور279/2 وحاشية الصبان10/1 وشرح الأشموني80/1 .

[4] انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور179/2 .

[5] البيت من الوافر للأحوص في الخزانة399/1 وبلا نسبة في الأصول في النحو326/1 والخصائص386/2 ومجالس ثعلب 198 وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور180/2 والمحكم(شيع)216/2 ولسان العرب(شيع) 2378 وتاج العروس(شيع)304/21 .

[6] انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور180/2.

قائلين : إنه يقصد راكباً معيناً ، والتنوين للضرورة ، ومن المفيد هنا أن نذكر رأي أبي عبيدة في هذا البيت ؛ إذ خرجه بشكل آخر حيث قال : " أراد (يا راكباه) للندبة فحذف الهاء كقوله تعالى : ﴿**وَقَالَ يَا أَسَفَى عَلَى يُوسُفَ**﴾ "[1] [2] ، وقال البغدادي : " مع أن الثقاة رووه بالنصب والتنوين إلا الأصمعي فإنه كان ينشده بلا تنوين ".[3]

ابن عصفور تتبع هذه الردود التي جاء بها الكسائي والفرَّاء وأخذ بإبطالها واحداً تلو الآخر فأثبت تنكيرها ،وقد قال في ردهم على بيت : لعلك يا تيساً...: " إن كان قد كنى بالتيس عن معلوم عنده فهو مجهول عند المخاطب أيضاً [4] ، وقال في ردهم على البيت القائل : أداراً بحزوى ... : " إن الأبلغ من طريق المعنى أنه لا يريد داراً معينة من ديار حزوى بل مأوى من ديار حزوى هاج عبرته ، أي دار كانت" [5]

ختاما فإن مذهب الفرَّاء والكسائي ونحاة الكوفة عموماً لا يخلو من التعسف والتكلف ؛ ذلك أن المنادى قد يكون ويقع نكرة غير مقصودة ، فهذا وارد في كلام العرب بكثرة ، ومن ذلك الشواهد الكثيرة التي ساقها البصريون لتقوم دليلا على صحة مذهبهم ، ومما يضعف رأي الفرَّاء ما قام به من تأويل للنصوص الشعرية لكي يحبسها في سجن قاعدته ، ومما يضعف رأيه أيضاً التوسع في إحالة الشواهد إلى باب الضرائر ؛ بناء على ذلك فالراجح رأي البصريين على مذهب الفرَّاء وأصحابه ، وعلى مذهب المازني المنفرد .

هذا والله أعلم .

---

[1] سورة يوسف 84/12 .
[2] انظر : قول أبي عبيدة في الخزانة195/2 .
[3] الخزانة195/2 .
[4] انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور182/2 .
[5] شرح جمل الزجاجي182/2 .

المسألة الثانية : 32

هل يجوز أن تلحق علامة الندبة بنعت الاسم المندوب ؟

قال أبو حيَّان في باب الندبة متحدثاً عن الألف التي تلحق الاسم المندوب : " ولا تلحق نعت المندوب خلافاً ليونس والفرَّاء وابن كيسان ، وغيرهما من الكوفيين ؛ فتقول على مذهبهم : وازيدُ الظريفوه ، ويجوز الظريفاه " [1] .

ملخص الاعتراض :

يعترض أبو حيَّان على الفرَّاء في تجويزه إلحاق علامة الندبة بنعت الاسم المندوب نحو : وازيدُ الظريفاه .

الدراسة والترجيح :

ذكر ابن مالك في شرح التسهيل أن المندوب هو المذكور بعد يا ، أو وا تفجعا لفقده حقيقة أو حكما ، أو توجعا لكونه محل ألم أو سببه [2] ، ثم بين أهم أحكامه وهي أنه : " لا يكون اسم جنس مفرداً ولا ضميراً ، ولا اسم إشارة ، ولا موصولا بصلة لا تعينه " [3] ، والاسم المندوب فيه لغتان : الأولى : " يا زيدُ " والثانية " يا زيداه " ويرى الأخفش أن الندبة بالصيغة الثانية لا تجري إلا على ألسنة النساء ، والمندوب يساوي المنادى في باقي أحكامه ؛ فيكون علماً مفرداً أو مضافاً ، كما يتساوى مع المنادى في الحكم الإعرابي ، فتقول : وازيدُ بالضم لأنه مفرد ، وتقول : واغلامَ زيدٍ بالنصب على الفتح لأنه مضاف .

ونحن في هذه المسالة بصدد مذهبين تجاه إلحاق علامة الندبة لنعت المندوب ، وذلك على النحو الآتي :

---

(1) الارتشاف 2261 .

(2) انظر : شرح التسهيل3/413 .

(3) شرح التسهيل3/413 .

المذهب الأول : وهو ما ذهب إليه يونس بن حبيب [1] ، والفرَّاء [2] ، وابن كيسان "[3] حين أجازوا أن تلحق علامة الندبة النعت ، وأول من أجاز هذا الحكم – ندبة النعت – يونس بن حبيب ، فقد قال سيبويه : " وأما يونس فيلحق الصفة الألف ، فيقول : وازيدُ الظريفاه " ، وتابع يونس بن حبيب نحاة الكوفة ومنهم الفرَّاء ، ولعل أصحاب هذا المذهب يستندون في صحة مذهبهم إلى دليلين :

أولهما : نقلي ؛ وذلك استناداً إلى قول بعض العرب : "**واجمجمتيَّ الشاميتيناه**" [4] ، وقال ابن عقيل : " ذكروا أنه سُمع من عربي ضاع منه قدحان من خشب ، ولم أقف على شاهد في كتب النحو يستدل به على جواز ذلك غير هذا القول .

ثانيهما : قياسي ؛ حيث اعتبروا أن الصفة والموصوف كالشئ الواحد ولما كانا كذلك جاز ندبة الصفة كما جاز ندبة الموصوف[5] ، واحتج الكوفيون أيضاً بأن قالوا : " أجمعنا على تجويز إلحاق علامة الندبة على المضاف إليه نحو : واغلامُ زيداه ، ولما كانت الصفة مع الموصوف بمنزلة المضاف مع المضاف إليه جاز أن تلقى عليها علامة الندبة فتقول : وازيدُ الظريفاه .

إذا كان يونس والفرَّاء وابن كيسان من متقدمي النحاة تبنوا هذا المذهب ، فإن من المتأخرين ؛ كابن مالك يذهبون إلى جوازه ، بل ويستدلون على صحته بقول العرب الذي أشرنا إليه قبيل قليل ، وقد استدل به يونس والفرَّاء ، فقال ابن مالك في التسهيل : " وقد تلحق ألف الندبة نعت المندوب المجرور بإضافة نعته ، ويُقاس عليه وفاقا ليونس .

المذهب الثاني : ما ذهب إليه جمهور العلماء لاسيما علماء البصرة ، فقد منعوا أن يكون النعت مندوباً ، فلم يجيزوا نحو : يا زيدُ الظريفاه ، وقد علل جمهور البصرة لمنعهم مذهب الفرَّاء ، وسنقف في الأسطر القادمة – إن شاء الله – على آراء جميع النحاة المخالفين .

---

[1] انظر : رأي يونس في الكتاب226/2 والأصول 358/1 وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور231/2 وشرح المفصل359/1 والإنصاف 308 والتسهيل 53 وشرح التسهيل416/3 والمساعد538/2 وشفاء العليل 821 والهمع51/2 .

[2] انظر : رأي الفرَّاء في المساعد537/2 وشفاء العليل 821 .

[3] انظر : رأي ابن كيسان في الإنصاف 308 .

[4] المراد : قدحان صنعا في الشام .

[5] انظر : شرح المفصل359/1 .

قال المبرد : " واعلم أنك لا تندب نكرة ، ولا مبهماً ، ولا نعتاً ؛ فلا تقول : يا هذاه ، ولا : يا رجلاه إذا جعلت رجلاً نكرة ، ولا يا زيد الظريفاه ، لأن الندبة عذر للتفجع ، وبها يخبر المتكلم أنه قد ناله أمر عظيم ووقع في خطب جسيم ، وقال ابن السراج : " وأما يونس فيلحق الألف الصفة ويقول : وازيدُ الظريفاه ، ولا يجوز أن تندب النكرة " [1] .

وإذا كان يونس والفرَّاء احتجّا بأن الصفة مع الموصوف كالمضاف مع المضاف إليه ، وجاز ذلك مع المضاف إليه ، وقياسا عليه جاز ندبة الصفة فإن البصريين يردون ذلك بأن " المضاف لا يتم بدون ذكر المضاف إليه ، بخلاف الموصوف مع الصفة فإن الموصوف يتم بدون ذكر الصفة ، ألا ترى انك لو قلت : عبد زيدٍ ، لو قلت : غلام عمروٍ لم يتم إلا بذكر المضاف إليه ، ولو قلت زيد في قولك : هذا زيد الظريف لتم الموصوف بدون ذكر الصفة وكنت في ذكرها مخيرا ، وإن شئت ذكرتها وان شئت لم تذكرها ، فبان الفرق بينهما "[2]

كما رد نحاة البصرة مذهب يونس والفرَّاء بدليل قياسي آخر قائلين " إنه لا يجوز أن تلقى علامة الندبة على الصفة ؛ لأن علامة الندبة إنما تلقى على ما يلحقه تنبيه النداء لمد الصوت وليس ذلك موجود في الصفة ، لأنها لا يلزم ذكرها مع الموصوف ، فوجب ألا يجوز. "[3]

كذلك ابن يعيش فإنه يرفض مذهب الفرَّاء وأصحابه ، ويبني رفضه على أمرين : أولهما : أن الصفة ليست المقصودة بالندبة وإنما المقصود هو الموصوف ، ثانيهما : أن الندبة هي عبارة عن بكاء ونوح بتعداد مآثر المندوب وفضائله ، وإظهار ذلك ضعف وخور ، ولما كان الأمر كذلك وجب ألّا يندب إلا بأشهر أسماء المندوب وأعرفها لكي يعرفه السامعون .[4]

وابن عصفور يجعل رأي الفرَّاء ويونس خطأً قائلاً بأن علامة الندبة " تلحق آخر الصفة على رأي يونس – رحمه الله – فتقول : – على مذهبه – وازيدُ البطلاه ، مستنداً في ذلك إلى ما سمع من كلامهم " واجمجمتيَّ الشاميتيناه " وهذا الذي قاله خطأ [5] ، ثم يعلل ابن عصفور موقفه هذا بأن يونس والفرَّاء قد بنيا رأيهما على مشابهة الموصوف للمضاف إليه وأن هذه

---

(1) الأصول 358/1 .

(2) الإنصاف 309 .

(3) الإنصاف 308 .

(4) انظر: شرح المفصل لابن يعيش359/1 و360 وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور230/2 .

(5) وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور2310/2 .

المشابهة لا تجوز بأي حال من الأحوال، وكذلك السيوطي يمنع ذلك في قوله : " لا تلحق الألف نعت المندوب " [1] ، وابن الأنباري يرى أن هذا المذهب من قبيل الشذوذ فيقول : " فيحتمل أن يكون إلحاق علامة الندبة من قياس يونس ، وعلى كل حال فهو من الشاذ الذي لا يُعبأ به ولا يقاس عليه [2] ، كما ان ابن عصفور أصاب من الفرَّاء ويونس مصاباً حين ضعف الاستشهاد بالمقولة التي استدلا بها فقال : وأما قولهم " واجمجمتيَّ الشاميتيناه " فهو على غير ما يُزعم ، ألا ترى أنهم يلحقون هذه الصورة ما ليس بمندوب ولا بمنادى ألا ترى أن منهم من يقول قام زيداه ، يريد قام زيد "[3] ، ثم يستشهد على ذلك بقول الشاعر :

أَلا َيـــــــــا عَمْـــــــرُو عَمْـــــــرَاهْ   وَعَمْـــــــرُو بْـــــــنُ الزُّبَيْـــــــرَاهْ [4]

بناء على ما سبق فإن ما ذهب إليه الفرَّاء ويونس غير سائغ لأكثر من سبب ؛ فقد أثبت جمهور النحاة –كما رأينا – عدم صواب هذا المذهب بالنقل والقياس ، فالنقل ضعيف لأنه مصنوع أو شاذ ، كما أنه غير مضطرد ، كما أن ابن عصفور يوجه هذا الشاهد توجيهاً آخر، زد على ذلك أن الموصوف لا يشابه المضاف إليه ، على ما تقدم فان الأساس الذي بني عليه مذهب يونس والفرَّاء أساس ليس بمتين .

هذا والله أعلم . . .

---

[1] الهمع2/51 .

[2] الإنصاف 309 .

[3] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور2/231

[4] البيت من الهزج بلا نسبة في رصف المباني ص27 وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور2/232 وشرح ابن عقيل3/285 وشرح الأشموني1/62 والهمع 2/51 .

المسألة الثالثة:

هل يجوز استبدال علامة الندبة – الألف – بالتنوين في الوصل؟

قال أبو حيَّان : "وزعم بعض أهل الكوفة أن العرب تعوض من علامة الندبة التنوين في الوصل ؛ فيقولون : وازيداً ، وواعمراً ، تشبيهاً له بالمنصوب ، وهو مذهب الفرَّاء ، وابن الأنباري"[(1)]

ملخص الاعتراض :

يعترض أبو حيَّان على الفرَّاء في تجويزه استبدال الألف التي تلحق بالاسم المندوب بالتنوين ، وذلك في وصل الكلام .

الدراسة و الترجيح:

ذكرنا في مسألة سابقة أن المندوب هو " المذكور بعد "يا" أو "وا" ؛ تفجعاً لفقده حقيقةً أو حُكماً " [(2)] ؛ والحقيقة : كقول جرير يرثي عمر بن عبد العزيز ﷺ :

نَعَـى النُّعَـاةُ أَمِيـرَ المُـؤْمِنِينَ لَنَـا ... يَـا خَيْـرَ مَـنْ حَـجَّ بَيْـتَ اللهِ وَاعْتَمَـرَا
حُمِّلْـتَ أَمْـرَاً عَظِيمَـاً فَاصْـطَبَرْتَ لَـهُ ... وَقُمْـتَ فِيـهِ بِـأَمْرِ اللهِ يَـا عُمَـرَا "[(3)]

(1) الارتشاف 2217 .

(2) المساعد2/534 .

(3) البيتان من البسيط لجرير في ديوانه2/736 المساعد2/534 وشرح التصريح2/248 وتوضيح المقاصد3/1120 وبلا نسبة في الهمع2/52 وحاشية الصبان3/190 وشرح الأشموني3/16 .

والحكم: يُعنى به تنزيل الموجود منزلة المفقود ، كقول الخنساء و من أسر معها من آل صخر، وصخرٌ غائب : "**واصخراه**" .[1]والذي يهمنا في هذه المسالة أن الاسم المندوب كما هو معروف ينتهي بألف و قد ينتهى بألف وهاء فالألف نحو يا عمرا ، والألف و الهاء معا نحو وا صخراه ، والكسائي و الفرَّاء و ابن الأنباري [2] يجيزون التعويض بالتنوين عن علامة الندبة في آخر المندوب ألا وهي الألف ، فلك أن تقول – حسب رأيهم – وا زيداً ، وا عمراً بدلا من وا زيدا ، وا عمرا ؛ و يرون أن ذلك لا يكون إلا في وصل القول ، فأما الوقف فلا تنوين فيه ، و استشهد الكسائي و الفرَّاء على صحة مذهبهما بقول الراجز :

وَا فَقْعَسَاً وَأَيْنَ مَنِّي فَقْعَسٌ   أَإِبِلِي يَأْخُذُهَا كَرْوَسُ[3]

والأصل الذي عليه نحاة البصرة بل والجمهور أن الاسم المندوب لا ينتهي بتنوين لا وصلاً ولا وقفاً ، واعتبر النحاة أن الألف التي ينتهي بها الاسم المندوب لها خصوصية هامة ، أما التنوين فإنه يقضي على هذه الخصوصية ، قال ابن يعيش : "ولما كان يسلك في الندبة والنوح مذهب التطريب زادوا الألف آخراً للترنم ، كما يأتون بها في القوافي المطلقة ، وخصوصاً بالألف دون الواو و الياء لان المد فيها أكثر من أختيها ."[4]

وابن عصفور يرفض مذهب الفرَّاء ، فبعد أن روى البيت الذي احتج به الفرَّاء قال" فلولا أنهم حكوه في الكلام لقلنا إن هذا مندوب بغير علامة ولحقه التنوين ضرورة فعاد إلى أصله"[5]

ختاماً فإن المذهب الذي عليه الفرَّاء لا يخلو من الغرابة والندرة ؛ إذ إنه لا يستند إلى شئ من الاطّراد ، إذ فتّش الباحث في بطون كتب اللغة والنحو علّه يجد شاهداً آخر يدلل على صحة مذهب الفرَّاء فلم يجد ضالّته اللهم إلا بيت الرجز الذي ساقه الكسائي "وا فقعساً. . .
بناءً على ذلك فالراجح مذهب أبي حيان والجمهور البصري ، وذلك لسببين :

---

[1] المساعد534/2 .

[2] انظر: رأيهم في المساعد 536/2 وشفاء العليل 820 والهمع49/2 وشرح الأشموني58/3.

[3]البيت من الرجز بلا نسبة في المساعد536/2 والارتشاف2217 وشفاء العليل 820 وشرح الجمل لابن عصفور233/2 والهمع49/2 وشرح التسهيل314/3 وشرح التصريح247/2.

[4] شرح المفصل358/1 .

[5] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور233/2 .

1- إن الإنتهاء بالتنوين في الاسم المندوب يذهب بالفائدة التي من أجلها جاءت الألف.

2- إن مذهب الكسائي والفرَّاء لا يستند إلى شواهد تدعمه وتشد أزره ؛ فقد استند إلى شاهد وحيد ، وقد يكون هذا الشاهد من الغريب الشاذ.

هذا و الله أعلم . . .

المسألة الرابعة:

الاسم الرباعي الذي قبل آخره ساكن يرخم بحذف آخره أم بآخره وما قبله؟

قال أبو حيَّان : " وإن كان غير كناية فإما أن يكون ما قبل آخره حرف صحيح ، أو حرف علة ، وإن كان حرفاً صحيحاً ؛ فإما أن يكون ساكناً أو متحركاً ، وإن كان ساكناً نحو: هِرَقْل ، وقِمَطْر رُخم بحذف آخره فتقول: يا هرقْ ، ويا هرقُ ، وزعم الفرَّاء أنه يحذف مع الآخر الساكن فتقول : يا هرَ "[1]

ملخص الاعتراض :

يعترض أبو حيَّان على الفرَّاء في قوله بحذف الحرفين الأخيرين للترخيم من الاسم الرباعي الساكن ما قبل آخره فتقول في هِرَقْل : يا هِرَ .

الدراسة و الترجيح :

يعد الترخيم من الموضوعات ذات العلاقة الوطيدة ببابي التصغير والنداء ؛ لذا فإن الباحث أدرج هذه المسألة ضمن مسائل النداء . والترخيم لغةً "هو التسهيل أو التليين ، وأما اصطلاحاً : فهو حذف أواخر الأسماء في النداء" [2] ولا شك أن العلاقة واضحة بين المعنيين اللغوي و الاصطلاحي ؛ ذلك أن حذف الحرف الأخير من الكلمة تسهيل للنطق بها ، وقد اشترط المبرد في الاسم المرخم أن يكون علماً ، لكن الجمهور و سيبويه على خلاف ذلك فقد رُخم غير العلم [3] نحو قول الشاعر:

---

[1] الارتشاف 2232 .

[2] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 215/2 .

[3] انظر: رأي المبرد في المساعد547/2 .

يَـــا نَـــاقُ سِـــيرِي عَنَقَـــاً فَـــسِيحَاً   إِلَـــــى سُلَـــــيمَانَ فَنَـــــسْتَرِيحَا[1]

والأصل في الترخيم أن يكون للمنادى وإذا جاء في غير النداء فإنه للضرورة ، أما عن ترخيم المضاف فممنوع عند البصريين جائز عند الكوفيين ؛ إذ أجاز الكوفيون يا آل عامِ ، أي يا أل عامر [2] ، و الصواب مذهب البصريين.

و الترخيم يجرى في الكلام على لغتين: فإما أن تحذف الحرف الأخير، وتدع ما قبل آخره على حركته التي كان عليها فتقول في يا حارثُ : يا حارِ بكسر الراء ، و يسمون هذه اللغة لغة من نوى و في جعفر يا جعفَ ، أما اللغة الثانية : أن تتعامل مع الاسم المرخم على حالة كأن لم يحذف منه شئ فتبنيه على الضم قائلاً في يا حارث : يا حارُ ، و في جعفر يا جعفُ ، ويسمون هذه اللغة لغة من لم ينوِ[3] و اللغة الأولى هي الأجود عند معظم النحاة .

أما بخصوص مسألتنا هذه فمفادها أن الفرَّاء [4] ذهب إلى أن ترخيم الاسم الذي قبل آخره حرف ساكن يكون بحذفه وحذف الحرف الذي بعده ، وذلك في نحو : هِرَقْل وسِبَطْر ، وقِمَطْر ، فعلى مذهب الفرَّاء تصبح بعد الترخيم : هِرَ و سبَ و قمَ .

بينما جمهور النحاة لا سيما نحاة البصرة [5] يرفضون ذلك ، ويرون أن الترخيم يكون بحذف الحرف الأخير فقط ، أما الحجة التي يرتكز عليها الفرَّاء و الكوفيون في مذهبهم هي قولهم : "إنما قلنا أنه يرخم بحذف حرفين وذلك لأن الحرف الأخير إذا سقط من هذه الأسماء بقى آخرها ساكن فلو قلنا : إنه لا يحذف لأدى ذلك أن يشابه الأدوات و ما أشبهها من الأسماء وذلك لا يجوز ."[6]

---

(1) البيت من الرجز لأبي النجم في تاج العروس(عنق) 215/26 وبلا نسبة في الأصول183/2 والمحكم(نفح)218/5 الهمع60/2 وشرح الأشموني208/3 وحاشية الصبان442/3 .

(2) انظر: الإنصاف 299 .

(3) انظر:الأصول359/1 واللمع 82 .

(4) انظر: رأي الفرَّاء في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور217/2 والإنصاف 304 وشرح الرضي482/1 والهمع64/2 .

(5) انظر: رأي البصريين في الإنصاف 307 وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور217/2

(6) الإنصاف 304 .

، ويقصد الفرَّاء بالأدوات الحروف فإن الأصل فيها البناء على السكون نحو "من ، وإلى" ويقصد بقوله ما أشبهها من الأسماء أسماء الشرط و الاستفهام نحو: من و متى ، وهذا الرأي ينسبه أبو حيَّان [1] وابن عصفور [2] للفراء فقط في حين ينسبه الأنبا ري [3] لعموم نحاة الكوفة .

وفي المقابل فإن البصريين يرون أن الترخيم في مثل هذه الاسماء لا يكون إلا بحذف الحرف الأخير ، ولقد ساق ابن الأنباري الحجة ، وأقام الدليل بقوله : " الدليل على أن الترخيم يكون في هذه الأسماء بحذف حرف واحد أنّا نقول : أجمعنا على أن حركة الاسم المرخم باقية بعد دخول الترخيم كما كانت قبل دخول الترخيم من ضم و فتح و كسر ، ألا ترى أنك تقول : في " برثُنُ" : يا برثَ ، في جعفر : يا جعفَ ، و في مالك يا مالِ [4] ثم استشهد ابن الأنباري بأن بعض السلف قد قرأ : ﴿**وَنَادَوْا يَا مَالِ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ**﴾ [5]، و قد نسبت هذه القراءة للإمام علي بن أبي طالب ﷺ ، ثم ذكر أن هذه الحركات بقيت بعد وجود الترخيم لينوى بها تمام الاسم "فهذا المعنى موجود في الساكن حسب وجوده في المتحرك ، فينبغي أن يبقى على ما كان عليه إذا كان ساكناً كما يبقى على ما كان عليه إذا كان متحركاً ."[6]

والنحاة في الغالب الأعم إنما يذهبون هذا المذهب ، ويرفضون مذهب الفرَّاء فهذا ابن عصفور بعد أن بين مذهب الفرَّاء قال: " وهذا فاسد من غير وجه لأن فيه رد الاسم إلى حرفين و ذلك لم يسمع من كلام العرب ، وأيضا فإنه قد وقع فيما فر منه ؛ ألا ترى أنه حين رخم ثموداً قال :"يا ثمو " ، و هذا بلا شك اسم قد بقي على ثلاث أحرف و الآخر ساكن فينبغي له أن يحذف و يقول : " يا ثَمُ " وإلّا فإن عمله ليس له وجه. "[7]

---

[1] انظر : الارتشاف 2232 .
[2] انظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 217/2 وشرح الأشموني71/3 .
[3] انظر : الإنصاف 304 .
[4] الإنصاف 305 .
[5] سورة الزخرف 77/43 .
[6] الإنصاف 305 .
[7] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 217/2 .

وكذلك الأشموني لم يُجز مذهب الفرَّاء إذ يقول : " فإن كان صحيحاً لم يحذف سواء أكان متحركاً نحو : سفرجل أم ساكناً نحو : قِمَطْر فتقول يا : سفرجَ ، ويا قمطْ خلافاً للفراء في قِمَطْر ؛ فإنه يجيز يا قِمْ بحذف حرفين" [1].

ومثله الأنباري فقد رفض مذهب الفرَّاء بالدليل القياسي ، حيث يقول: " والجواب عن كلمات الكوفيين قولهم (إنّا لو أسقطنا الحرف الأخير لبقي ما قبله ساكناً فيشبه الأدوات) وهي الحروف ، قلنا : هذا فاسد لأنّه لو كان هذا معتبراً لوجب أن يُحذف الحرف المكسور ؛ لئلا يشبه المضاف إلى المتكلم فلا خلاف أن هذا لا قائل به ، فدل على فساد ما ذهبوا إليه."[2]

ختاماً فإن الناظر إلى هذه المسألة بتجرد و موضوعية فإنه لا يملك إلا أن ينحاز إلى مذهب البصريين وذلك لما يلي :

1- إن الترخيم حين يكون بحذف حرف واحد يتمكن السامع من معرفة المحذوف فلا يلتبس عليه الأمر ، بينما حين يحذف حرفان فإن ذلك الحذف يخل ببنية الكلمة ما يجعل الأمر يلتبس على السامع ، فحين تقول يا "هرقل" وترخمها يا "هرق" تعلم أن المقصود يا "هرقل" و لكن إذا قلت يا "هر" يلتبس الأمر على السامع ؛ هل هو ترخيم أم هو ليس كذلك .
2- يرى الباحث أن في استدلال الفرَّاء حجة عليه ؛ فهو يرى أن حذف حرف واحد من الاسم المرخم يجعله مشبها للأدوات أي الحروف ذلك أنه ينتهي بساكن والحقيقة أنه يمكن رد ذلك من وجهين : أولهما : ليس من الضروري عند حذف حرف من هرقل معاملة القاف بالسكون كما في أصلها بل يمكن بناؤها على الضم أي على لغة من لم ينوِ ، فتقول يا هرقُ ، ثانيهما : أن حذف حرفين بدل من حذف حرف واحد يجعل الاسم أشد قرباً للأصل .

هذا و الله أعلم ...

---

[1] شرح الأشموني3/71 .
[2] الإنصاف 305 .

المبـــحث الخـــامس

مســـائل فـــي المشــــتقات

(وفـــيه أربــــع مسائل)

المسألة الأولى :

المصدر العامل المنوَّن . . . هل يُذكر فاعله .

قال أبو حيَّان : " وينتصب المفعول بالمصدر ، كما ينتصب التمييز في عشرين درهماً ، وذهب الفرَّاء إلى أنه لا يجوز ذكر الفاعل مع المصدر المنون البتة ، وزعم أنه لم يسمع من العرب ." [1]

ملخص الاعتراض :

يعترض أبو حيَّان على الفرَّاء لمنعه إظهار الفاعل بعد المصدر المنون العامل استناداً إلى عدم سماعه من العرب .

الدراسة والترجيح :

يعرف النحاة المصدر بأنه : " كل اسم دل على حدث وزمان مجهول" [2] و إذا كان النحاة قد اتفقوا على هذا التعريف ، فإنهم اختلفوا في أصل المصدر فرأي جمهور نحاة البصرة أن المصدر : هو الأصل الذي اشتق منه الفعل ، والعكس فإن نحاة الكوفة يرون أن الفعل هو الأصل الذي اشتق منه المصدر [3] ، ولكل منهم حجته ، ولكننا هنا لسنا بصدد عرض الخلاف في هذه المسألة ومناقشته .

والمصدر يعمل عمل فعله في التعدي واللزوم ولكن بشروط نذكرها بإيجاز :

1- أن يكون مُظهَراً ؛ فلو أضمر لم يعمل ، مع أن الكوفيين أجازوا ذلك .

2- أن يكون مفرداً ؛ فإذا ثُني لم يجز إعماله ، إذ لا يجوز نحو :عجبت من ضربيك زيداً.

3- أن يكون مكبراً ؛ فلا يجوز قوله : عجبت من ضُريبك زيداً .

---

(1) الارتشاف 2260 .

(2) اللمع 44.

(3) انظر : الإنصاف 92 والهمع72/2 .

4- أن يكون غير محدود بالتاء ؛ فلا يجوز : عجبت من ضربتك زيداً
5- أن لا يتبع بتابع قبل أخذه متعلقاته فلا يجوز : عجبت من ضربك الشديد زيداً .[1]

والمصدر يعمل في أحوال ثلاثة : فإما أن يكون مضافاً ، وإما منوناً ، وإما معرفاً بأل ، ولا خلاف بين النحاة في إعماله مضافاً ، وأما إذا كان منوناً فالبصريون يجيزون إعماله ، والكوفيون – إلا الفرَّاء – يمنعون ، كما أنه لا خلاف على إعماله معرفا بأل ، ومثال المصدر المضاف نحو قوله تعالى : ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ﴾[2] ، ومثال المصدر المنون قوله تعالى : ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴾ [3] ، ومثال المصدر المعرف بأل نحو: جاء الضارب زيداً .

ومسألتنا هذه تتعلق بالنوع الثاني من المصدر العامل ألا وهو المصدر المنون ، فإن نحاة البصرة يجيزون إعماله بلا خلاف بينهم ، بينما نحاة الكوفة – عدا الفرَّاء – [4] يمنعون إعماله ، والفرَّاء لا يمنع إعمال المصدر مثل البصريين لكنه يمنع إظهار الفاعل بعد هذا المصدر العامل المنون [5] والحجة التي يستند اليها الفرَّاء في ذلك أنه لم يسمع عن العرب ذكر الفاعل مع المصدر المنون البتة .

إن ما ذهب إليه الفرَّاء غير مقبول عند نحاة البصرة ، فنجد هذا الرفض عند ابن يعيش[6] ، وابن عقيل[7] ، وأبي حيان .[8]

---

[1] انظر: التسهيل 43 والمساعد226/2 والارتشاف 26 .
[2] سورة الروم 4/30 و5 .
[3] سورة البلد 90 /14 .
[4] انظر: رأيه في المساعد 234/2 والارتشاف 2260 وشفاء العليل 650 وشرح التصريح5/2 .
[5] انظر: شرح الجمل115/2 والمساعد32/2 والارتشاف2260 .
[6] انظر: شرح جمل الزجاجي115/2 .
[7] انظر: المساعد232/2 .
[8] انظر: الارتشاف 2260 .

قال ابن يعيش : " وزعم الفرَّاء إنه لا يجوز أن يُلفظ الفاعل مع المصدر المنون ، والذي حمله على ذلك أنه لم يحفظ من كلامهم ، وذلك باطل " [1] ويستشهد ابن يعيش على بطلان مذهب الفرَّاء بقول الشاعر :

حَــــرْبٌ تَـــــرَدَّدُ بَيْـــنَهُمْ بِتَـــــشَاجُرٍ   قَـــدْ كَفَـــرَتْ[2] آبَاؤُهـــا أَبْنَاؤُهَـــا [3]

والشاهد هنا قوله : " بتشاجر قد كفرت آباؤها أبناؤها، حيث صرح بفاعل المصدر المنون خلافاً لرأي الفرَّاء الذي لا يجيز ، وابن عقيل يرفض مذهب الفرَّاء مستدلاً بما استدل به ابن يعيش .

ولا شك أن مذهب نحاة البصرة إلى الصواب أقرب ؛ ذلك أن الفرَّاء لا يستند إلى دليل سوى أنه لم يسمع ذلك من كلام العرب أما البصريون فقد أوردوا ما يكفي من الأشعار المعتبرة التي تشهد بصدق مذهبهم .

هذا والله أعلم . . .

---

[1] انظر: شرح جمل الزجاجي115/2 .

[2] كفرت : هنا بمعنى دخلت في السلاح يقال: رجل كافر أي داخل في السلاح انظر: لسان العرب(كفر) 3900 .

[3] البيت من الكامل ، للفرزدق في لسان العرب(كفر) 3900 وبلا نسبة في شرح جمل الزجاجي 116/2.

المسألة الثانية :

مفعول اسم الفاعل بين المفعولية والإضافة .

قال أبو حيَّان : " فإن كان المفعول نكرة ، أومعرفاً بغير أل ؛ كتعريف العلمية أو الإشارة أو المضاف لضمير اسم الفاعل ، فالفرَّاء يجري ذلك مجرى المضاف لواحد من تلك الثلاثة ، فيقول : هذا الضارب رجلٍ ، والضارب زيدٍ ، والضارب ذينك ، والضارب عبدِه ، فيجيز في هذه كلها الجر ، والصحيح وجوب النصب " (1)

ملخص الاعتراض :

أبو حيَّان يعترض على الفرَّاء لتجويزه جر مفعول اسم الفاعل على الإضافة بدلاً من نصبه على المفعولية في حال كون اسم الفعل نكرة ، أو معرفاً بالعلمية ، أو باسم الإشارة ، أو بالإضافة .

الدراسة والترجيح :

اسم الفاعل واحد من الأسماء المشتقة التي تعمل عمل فعلها رفعاً للفاعل ونصباً للمفعول به ، وقد عرفه ابن مالك بكلمات موجزة فقال : " هو ما دل على الحدث ، والحدوث وفاعله "(2) ، ويعمل اسم الفاعل عمل فعله بشرطين :

أولهما : أن يكون دالاً على الحال أو الاستقبال ، فلا يعمل إن دل على المضي ، ويعلل النحاة اشتراطهم ذلك بأنه عمل حملاً على المضارع لما بينهما من الشبه اللفظي والمعنوي ، فلا يجوز : زيدٌ ضاربٌ أخاه أمس ، لكن الكسائي وتبعه هشام ، وجماعة من النحاة استدلوا على جواز إعماله بقوله تعالى : ﴿ **وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ** ﴾ (3) ووجه الدلالة أن " باسط "

---

(1) الارتشاف2276 .

(2) شرح التصريح11/2 .

(3) سورة الكهف 18/18 .

بمعنى المضي ، وعمل في ذراعيه النصب ، ورد المانعون هذا الاستدلال بأن لا حجة لهم في ذلك ؛ لأن المعنى محمول على إرادة الحال ، بمعنى يبسط ذراعيه ، فيصح وقوع المضارع موقعه بدليل أن " الواو " في " وكلبهم " واو الحال إذ يصح أن يقال جاء زيد وأبوه يضحك ، ولا يحسن : وأبوه ضحك ، كما أن الله تعالى قال بعدها : "تقلبهم" بالمضارع الدال على الحال ولم يقل قلبناهم .[1]

ثانيهما : أن يعتمد على استفهام أو نفي ، أو مخبَر عنه أو موصوف ؛ فالاستفهام نحو : أضارب زيد عمراً ، والنفي نحو ما ضارب زيدٌ عمراً ، والمخبر عنه نحو زيد ضارب أبوه عمراً ، والموصوف نحو مررت برجل ضارب أبوه عمراً ، وقد يكون حالاً نحو : جاء زيد راكباً أبوه فرساً.[2]

أما بخصوص مسألتنا فإن جمهور النحاة [3] يوجبون إعمال اسم الفاعل بالنصب حال كونه معرفاً بأل ، وحال كون مفعوله نكرة ، أو معرفاً بغير أل لتعريف ؛ كالعلمية أو الإشارة ، أو المضاف لضمير اسم الفاعل ، وقد مثلنا قبيل قليل لهذ هذه الأنواع ، فهذه الأحوال التي يوجب النحاة فيها النصب على المفعولية ويمنعون فيها الجر على الإضافة.

إن الفرَّاء – منفرداً – أجاز الجر على الإضافة في الحالات السابقة الذكر، إذ أجاز : هذا الضارب زيدٍ ، وهذا الضارب رجلٍ ، وجاء الضارب ذينك ، وهذا الضارب عبدِه ، والمهم في ذلك أن الفرَّاء قد أجازه دون أن يسوق عليه شاهدا من القرآن الكريم أو الحديث الشريف أو كلام العرب .

إن النماذج السابقة التي أوردها الفرَّاء استوفت شرطي إعمال اسم الفاعل ؛ فلم تدل على المضي بل دلت على الحال ، كما أنها اعتمدت على مخبَر عنه ، وبهذا فإنها تستوجب حكم النصب على المفعولية .

---

(1) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 4/2 وشرح التصريح14/2 .

(2) انظر: شرح التصريح14/2 .

(3) انظر: رأي الجمهور في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 3/2 والمساعد204/2 وشرح ابن عقيل47/3 وشفاءالعليل 630 وشرح الأشموني 134/2 .

ابن عصفور رفض مذهب الفرَّاء فقال في شرح جمل الزجاجي : " فإن لم يكن في معموله الألف واللام ، ولا كان مضافا لما فيه الألف واللام لم يجز إلا النصب ، مثاله : جاءني الضارب زيدا [1] ، وقال ابن عقيل : " ولا يجوز الإضافة في قولك : الضارب زيداً ، والضارب ذينك ، والضاربك ، بل يتعين النصب ؛ إذ لا مقتضى للجر ، خلافاً للفراء في إجازته الجر في الثلاثة ، ولا مستند له في ذلك من نثر ولا نظم .[2] .

وابن مالك خالف الفرَّاء في مذهبه فقال : " ولا يغني كون المفعول به معرفاً بغير ذلك خلافاً للفراء"[3] ؛ ويقصد أنه لا يمكن تجويز النصب والجر إذا كان المفعول به معرفاً بأل، لكن إذا كان معرفا بغير ذلك نحو العلمية أو الإشارة فإنه لا يجوز فيه إلا النصب .

ختاماً فإن رأي جمهور النحاة هو الراجح ؛ وذلك لما يلي :

1- أن الفرَّاء جاء برأيه هذا غير مستند إلى قياس فلم يذكر مسوغات لصحة مذهبه .

2- أن هذا الرأي لم يؤيده كلام العرب من شعر أو نثر.

3- أن نحاة البصرة قد أثبتوا بالقياس بطلان مذهب الفرَّاء .

هذا والله أعلم . . .

---

[1] انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 4/2 وشرح التصريح14/2 .

[2] المساعد204/2 .

[3] شفاء العليل 630 .

المسألة الثالثة :

صيغة " ما أَفْعَل "
ما التعجبية بين الخبر والاستفهام .

قال أبو حيَّان : " صيغة (ما أفعله) ، و(أفعل به) فأما(ما أفعله) فنحو ما أحسن زيداً فـ (ما) مبتدأ إجماعاً إلا خلافاً شاذاً عن الكسائي ؛ أنه لا موضع له من الإعراب ومذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين أن ما نكرة تامة بمعني شئ ، وما بعدها خبر وذهب الفرَّاء وابن درستويه إلى أن (ما) استفهامية دخلها معني التعجب ، وتأوله ابن درستويه علي الخليل ، ونسب كونها استفهامية ابن مالك إلى الكوفيين . "[1]

ملخص الاعتراض :

يعترض أبو حيَّان على الفرَّاء في اعتباره أن (ما) التعجبية ، استفهامية دخلها معنى التعجب ، فقد تفيد التعجب ، وقد تفيد الاستفهام .

الدراسة والترجيح :

التعجب هو" استعظام " زيادة في وصف الفاعل خفي سببها ، وخرج بها المتعجب منه عن نظائره ، أو قل نظيره "[2] والتعجب قد يكون قياسياً أو غير قياسي والتعجب القياسي له صيغتان بوبت لهما معظم كتب النحو وهما : ما أَفْعَل ، وأَفْعِل بِـ ، والتعجب غير القياسي له عبارات كثيره جاءت في الكتاب والسنة وكلام العرب ؛ ففي القرآن الكريم نحو: ﴿كَيْفَ

---

(1) الارتشاف ص2065 .

(2) شرح التصريح2/57 .

تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ﴾ [1] ومن السنة قول النبيﷺ : ﴿ **سُبْحَانَ اللهِ إِنَّ المُؤمنَ لا يَنْجَسُ** ﴾ [2] ومن كلام العرب نحو : " **لله دره فارساً** " .

وهذه المسألة تبحث في الصيغة الأولي من الصيغتين القياسيتين وهي صيغة (ما أفعل) حول معنى (ما)وسنعرض في هذه الدراسة لرأيين مختلفين :

الرأي الأول : ما ذكره جمهور النحاة لا سيما جمهور البصرة [3] من أن (ما) نكرة تامة بمعنى شئ وما بعدها خبر ، ومعنى نكرة تامة أنها لا تحتاج إلى وصف ، فقال أبو حيَّان : " مذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين أن (ما) نكرة بمعنى شئ " [4] لكن من يرجع إلى كتاب سيبويه يصيبه الشك حول نسبة هذا الرأي لسيبويه ؛ إذ يقول سيبويه : " هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجرِ مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه ، وذلك قولك : ما أحسن عبد الله ، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شئ أحسن عبد الله ، ودخله معني التعجب وهذا تمثيل لم يتكلم به "[5]

هذا بيان صريح من سيبويه أنه لا يعتقد بصواب اعتبار (ما) نكرة تامة بمعنى شئ ، ويبين أن هذا مثال لم يرد في كلام العرب ، ثم نسب هذا الرأي للخليل واصفاً إياه بالزعم .

وابن جني يتبنى هذا الرأي فيقول في اللُّمع : " ما أحسن زيداً ، وما أجمل بكراً وتقديره شئ أحسن زيداً فـ (ما) مرفوعة بالابتداء وأحسن خبرها . " [6] ، وقال ابن يعيش : " ومذهب سيبويه والخليل فيها أنها اسم تام غير موصول ولا موصوف وتقديره شئ والمعنى فيها شئ حسن جميل وهي في موضع مرفوع بالابتداء " [7]

---

[1] سورة البقرة 28/2 .

[2] الحديث الشريف في فتح الباري599/10 وجامع الأصول310/7 والبدر المنير566/2 وإرواء الغليل193/1 .

[3] انظر: رأي البصريين في شفاء العليل 599 والمغني86/4 والجني الداني337 والمساعد148/2 وشرح التصريح58/2 .

[4] الارتشاف 2065 .

[5] الكتاب72/1 .

[6] اللمع 96 .

[7] شرح المفصل421/4 .

وقال ابن مالك عن (ما) : وبعد ثبوت اسميتها فهي إما بمعنى شئ ، وإما بمعنى الذي وإما استفهامية ، والقول الأول قول البصريين وهو الصحيح " [1] ثم علل سبب تصحيحه لرأي الجمهور بقوله : "لأن قصد المتعجب الإعلام بأن المتعجب منه ذو مزية إدراكها جلي ، وسبب الاختصاص بها خفي ، فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك أن تفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك إبهام متلو بإفهام " [2] .

وقد بين المرادي [3] والسيوطي [4] الأقوال في معنى (ما) التعجبية دون ترجيح وبيَنَا أن رأي الجمهور على أنها نكرة غير موصوفة بمعنى شئ ، وتبني ابن عقيل رأي الجمهور ، وحاول أن يبرهن له بأن تنكير ما مناسب للتفخيم فقال : " ووجه هذا المذهب أن الموضع للإبهام لمناسبة التفخيم والتعجب ، فناسب النكرة المبهمة التي لا شئ أشد إبهاما منها ، ولذلك لم يضعوا موضعها شيئا ... فإن قيل : فلا يُفسر بشئ ، وقد قلتم بمعنى شئ ، قيل هو تقريب للتعليم وشئ لا ينافي إرادة ذلك الإبهام ، وإن كان ليس نصا فيه " [5] .

وذهب الشيخ خالد الأزهري مذهب الجمهور بل واستدل علي هذا المذهب بما يثبت رأيه فقال : " هي نكرة تامة ، بمعني شئ وابتدئ بها لتضمنها معني التعجب "[6] واستدل علي تنكيرها بقول الشاعر :

عَجَـــبٌ لِتِلْـــكَ قَـــضِيَّةً وَإِقَـــامَتِي   فِـيْكُم عَلَـى تِلْـكَ القَـضِيَّةُ أَعْجَـبُ[7]

---

[1] شرح التسهيل31/3 .

[2] شرح التسهيل31/3 .

[3] انظر: الجني الداني 337 .

[4] انظر: الهمع37/3 .

[5] المساعد148/2 .

[6] شرح التصرريح58/2 .

[7] البيت من الكامل لهُنَي بن أحمر في الكتاب319/1 وبلا نسبة في شرح التصريح58/2 وحاشية الصبان301/1 وشرح الأشموني194/1 وخزانة الأدب34/2 .

الرأي الثاني : ومفاد هذا الرأي أن ما استفهامية دخله معني التعجب [1] وقال به الفرَّاء وابن درستويه ، ونسبه ابن مالك إلى الكوفيين .[2]

قال الفرَّاء في معاني القرآن : " وقوله تعالي : ﴿**فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ**﴾ فيه وجهان : أحدهما معناه : فما الذي صبرهم علي النار والوجه الآخر : فما أجرأهم علي النار ، قال الكسائي : سألني قاضي اليمن وهو بمكة فقال : اختصم إلي رجلان من العرب ، فحلف احدهما علي حق صاحبه ، فقال له : ما أصبرك على الله ، وفي هذه أن يراد به : ما أصبرك على عذاب الله ، ثم تلقى العذاب فيكون كلاماً كما تقول : ما أشبه سخاءك بحاتم " [3] .

ويفهم من كلام الفرَّاء أمران :

أولهما : أنه لا يوحد القول في أن (ما) استفهامية ، وإنما يجوز فيها أن تكون تعجبية .

ثانيهما : أن هذا الرأي لا ينسب للفراء وحده من نحاه الكوفة بل ينسب أيضا للكسائي ، وهذا ما أشار إليه ابن مالك في شرح التسهيل ، فالفرَّاء يجيز أن يكون المقصود بالتعجب أحيانا الاستفهام علي نحو ما ذكر في الآيه الكريمة السابقة ، ومن هذا يلج إلى أن (ما) استفهامية دخلها معنى التعجب كما أن الباحث لا يرى من خلال القول السابق للفراء أن تكون (ما) نكرة بمعنى شئ .

والحقيقة أن أحداً من نحاة البصرة – إلا درستويه – لم يقل بما قال به الكسائي والفرَّاء وهو جواز الاستفهام بـ (ما) التعجبية ، لذلك تصدى عدد من نحاة البصرة وأتباعهم المتأخرون إلى موقف الفرَّاء هذا :

قال ابن مالك : " وأما كونها استفهامية ، وهو قول الكوفيين فليس بصحيح ؛ لأن قائل ذلك إما أن يدعي تجردها للاستفهام ، وإما أن يدعي كونها للاستفهام والتعجب معاً ، فالأول باطل

---

(1) انظر : شرح التسهيل3/32 وشرح المفصل4/421 والمساعد2/148 والجني الداني ص337 والهمع3/37 وشرح التصريح 2/58 .

(2) شرح التسهيل3/32 .

(3) معاني القرآن1/103 .

بإجماع ... والثاني أيضاً باطل لأن الاستفهام المشوب بتعجب لا يليه غالباً إلا الأسماء نحو قوله تعالي : ﴿وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ ﴾[1] و ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ﴾[2] و ﴿الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ﴾ [3] ثم استدل بقول الشاعر :

يَـــا سَـــيِّدَاً مَـــا أَنْـــتَ مِـــنْ سَـــيِّدٍ مُوَطَّـــأ الأَكْنَـــافِ رَحْـــبِ الـــذِّرَاعِ [4]

ومثله قول الشاعر :

يَـــا جَارَتَـــا مَـــا أَنْـــتِ جَـــارَةْ بَانَـــــــتْ لِتُحْزِنَنَـــــا عَفَـــــــارَةْ[5]

ويبين أن (ما) المشار إليها مخصوصة بالأفعال ، فعُلم أنها غير المتضمنة استفهاماً ، وأيضاً لو كان فيها معنى الاستفهام لجاز أن تخلفها أي في نحو : ما أنت من سيد ؛ لأن استعمال أي في الاستفهام المتضمن تعجباً كثيراً .[6]

وابن يعيش رفض مذهب الفرَّاء بقوله : " وما ذكره من أن (ما) استفهام فبعيد جداً لأن التعجب خبر محض يحسن في جوابه صدق أو كذب ، والمتكلم لا يسأل المخاطب عن الشئ الذي جعله حسناً ، وإنما يخبره بأنه حسن ولو كانت (ما) استفهاماً لم يسغ فيها صدق أو كذب لان الاستفهام ليس بخبر. " [7]

وختاماً فإن الراجح بعد هذه الدراسة المستفيضة مذهب جمهور نحاة البصرة وذلك لما يلي :

---

(1) سورة الواقعة 27/56 .

(2) سورة الحاقة 1/69.

(3) سورة القارعة 1/101 .

(4) البيت من السريع بلا نسبة في الأصول 376/1 وشرح التسهيل 32/3 والمخصص 236/1 والخزانة 95/6

(5) البيت من مجزوء الكامل بلا نسبة في توضيح المقاصد 710/2 وتاج العروس(عفر) 479/10 والمحكم(عفر) 118/2 وشرح التسهيل 32/3 وحاشية الصبان 269/2 وشرح الأشموني 262/2 .

(6) شرح التسهيل 33/3 .

(7) شرح المفصل لابن يعيش 421/4 .

1- إن الاستفهام شئ والتعجب شئ آخر ، فكيف القول بأن ما استفهامية دخلها معني التعجب ، كما أنها لا تفيد في التعجب إلا التعجب .

2- إن رأي الفرَّاء يؤدي إلى خلط بين بابين متباعدين ألا وهما الخبر والإنشاء فالاستفهام من باب الإنشاء والتعجب من باب الخبر .

3- إن ما ساقه ابن مالك وابن يعيش من أدله قياسية وسماعية دامغة لا يبقى بعدها شك .

هذا والله أعلم . . .

المسألة الرابعة

أفعل التفضيل . . . تأنيثه وتثنيته

قال أبو حيَّان : " وزعم الفرَّاء أنه يجوز أن يؤنث (أَفْعَل) ويثنى إذا أضيف إلى نكرة مدناة من المعرفة بصلة وإيضاح فتقول : هند فضلى امرأةٍ تقصدنا ' ودعد حورى إنسانةٍ تُلم بنا ، والهندان فُضليا امرأتين تزوراننا "[1]

ملخص الاعتراض :

يعترض أبو حيَّان على الفرَّاء لتجويزه تأنيث ، وتثنية أفعل التفضيل إذا كان مضافاً إلى نكرة قريبة من المعرفة ؛ إذ يرى أبو حيَّان وجوب تذكيره وإفراده مطلقاً .

الدراسة والترجيح :

اسم التفضيل وأفعل التفضيل كلاهما اسم لنفس المسمى وهما من باب الأسماء المشتقة من الأفعال ، واسم التفضيل هو " الوصف المبني على أفعل لزيادة صاحبه على غيره في أصل الفعل "[2] وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ **لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا**﴾ [3] والمعنى أكثر حباً .

---

[1] الارتشاف 2323 .

[2] شرح التصريح2/92 .

[3] سورة يوسف 8/12 .

أما عن صوغ اسم التفضيل فالضابط أنه يُصاغ مما يُصاغ منه فعلا التعجب ؛ إذ إنه يُصاغ من كل فعل ثلاثي ، متصرف ، تام ، مثبت ، قابل للتفاضل ، مبني للمعلوم ، ليس الوصف منه علي أفعل فعلاء ؛ فلما جاز قولنا : ما أجملَ السماءُ ، جاز قولنا :هند أجمل من دعد [1] ونقصد بقولنا تام أي غير ناقص ، ومثبت أي غير منفي ، وقابل للتفاضل أي لايجوز فيه نحو : مات ؛ لأن الموت لا يُفاضل فيه ، فهو على درجة واحدة وليس الوصف منه على أفعل فعلاء أي لا يُفاضل في نحو أحمر وأخضر ، كما شذ صوغه مما زاد على ثلاثة أحرف نحو : هذا الكلام أخصر من غيره ، فهو مصاغ من "اختصر" فيكون فيه شذوذان : كونه مبنياً للمجهول ، وكونه زائداً علي ثلاثة ، واختلفوا في صوغه من الفعل الماضي على وزن أفعل نحو: أعطى وأكرم ، والأرجح أنه شاذ لأن وزن أعطى غير ثلاثي ؛ فلا يجوز نحو : هذا المكان أقفر من غيره .[2]

لاسم التفضيل ثلاث حالات :

الحالة الأولى : أن يكون مجرداً من (أل) والإضافة وحينها يجب له حكمان :

1- أن يكون مفرداً مذكراً دائماً نحو : زيد أفضل من عمرو وهند أفضل من عمرو والزيدون أفضل من عمرو .

2- أن يُؤتى بعده بـ (من) جاره للمفضول فتقول : زيد أفضل من عمرو .

الحالة الثانية : أن يكون اسم التفضيل مقرونا بأل وحينها يجب له حكمان :

1- أن يطابق موصوفها في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع نحو : زيد الأفضل ، وهند الفُضلى ، والزيدان الأفضلان .

2- أن لا يُؤتى معه بـ (من) لأن (من) و(أل) يتعاقبان ولا يجتمعان .

الحالة الثالثة : أن يكون اسم التفضيل مضافاً ولإضافته هيئتان :

1- أن يُضاف إلى معرفة نحو : زيد خير الرجال .

2- أن يُضاف إلى نكرة نحو : زيد خير رجل .

---

[1] انظر: شرح التصريح2/93 .

[2] انظر: شرح التصريح2/94 .

فإن كان مضافاً إلى معرفة ، فاسم التفضيل يطابق مفضوله أي المضاف إليه فتقول : زيد أفضل الرجال ، وهند فضلى النساء ، أما إن كان مضافاً إلى نكرة فهذا محور الخلاف في مسألتنا ، وإليك بيانه إن شاء الله :

جمهور النحاة على أن اسم التفضيل إن كان مضافاً إلى نكرة وجب إفراده وتذكيره ، سواء أكان تابعاً لمذكر أم لمؤنث ، لمفرد أم لمثنى أم لجمع نحو : زيد أفضل من عمرو، وهند أفضل من دعد ، والزيدان أفضل من عمرو ، والزيدون أفضل من عمرو ، والهندان أفضل من دعد ، والهندات أفضل من دعد ، ونحو : زيد أفضل رجل ، وهما أفضل رجلين وهم أفضل رجال ، وهي أفضل امرأة ، وهن أفضل نساء .[1] هذا ما عليه جمهور النحاة كابن مالك ، وابن عقيل [2] والسلسيلي [3] وابن هشام إذ يقول : فإن كانت إضافته إلى نكرة لزمه أمران : التذكير والتوحيد[4] ويقصد بالتوحيد لزوم الإفراد ، وهو مذهب المرادي [5] والأشموني [6]وأبي حيان [7] والأزهري [8] .

في المقابل فإن الفرَّاء يجيز عكس ذلك وهذا ما أشار إليه كلٌ من أبي حيان في الارتشاف ، والسيوطي في الهمع إذ يقول : " حيث أجاز فيما أضيف لنكرة مدناة من المعرفة فصله [9] ، واقتضي حين إذن أن يؤنث ويثني نحو : هند فضلى امرأه تقصدنا ، والهندان فضلتا امرأتين تزوراننا ." [10]

والفرَّاء يجيز ذلك حملاً على أن النكرة إن كانت متبوعة بجملة وصف كانت قريبة من المعرفة فتكون في حكم المعرفة .

---

[1] انظر : الهمع76/3 .

[2] انظر : رأيهما في المساعد180/2 .

[3] انظر : رأيه في شفاء العليل 616 .

[4] أوضح المسالك297/3 .

[5] انظر : رأيه في توضيح المقاصد938/2 .

[6] انظر : رأيه في شرح الأشموني305/2 .

[7] انظر : رأيه في الارتشاف 2323 .

[8] انظر : رأيه في شرح التصريح100/2 .

[9] أي فصل هذه المسألة من قاعدة عدم المطابقة .

[10] الهمع76/3 .

ختاماً فإن الباحث يرى أن مذهب الجمهور هو المذهب ؛ ذلك أن إتبا ع النكرة بجملة تكون وصفاً لا يجعل من النكرة معرفة ؛ فقولك : رأيت طالباً يدرس لا يتساوى في التعريف مع قولك : رأيت الطالب ، ومن ناحية أخري ، إن قولنا : هند أفضل امرأة يكون اللسان أكثر قبولاً به من قولنا: هند فضلى امرأة .

هذا والله أعلم . . .

المبحث السادس :

متفـــــرقات فـــي الأعـــــاريب

(وفيه خمس مسائل)

المسألة الأولى :

هل يؤثر العاملان في معمول واحد ؟

قال أبو حيَّان في باب الإعراب : "ولا يؤثر العامل أثرين في محلٍ واحد ، و لا يجتمع عاملان على معمول واحد ، إلا في التقدير، نحو : ليس زيدٌ بجبان ، خلافاً للفراء في نحو : قام وقعد زيد ، ولا يمتنع أن يكون للعامل معمولات"[1]

ملخص الاعتراض :

يعترض أبو حيَّان على الفرَّاء لتجويزه أن يؤثر عاملان في معمول واحد ؛ حيث يرى الفرَّاء أن فاعل قام وقعد هو زيد في قولنا : قام وقعد زيد .

الدراسة و الترجيح :

تعد نظرية العامل من القضايا المهمة في النحو العربي ؛ ذلك أن أول ما عني به النحاة الإعراب الذي هو أثر يجلبه العامل فكانت فكرة العامل التي قام عليها الدرس النحوي ، ولقد دار جدل طويل بين النحاة حول جدوى هذه النظرية ، فإذا كان أوائل النحاة قد اهتموا بهذه القضية وأولوها اهتماما بالغاً فإننا نجد عدداً من القدامى والمتأخرين قد اتخذوا منها موقفاً إما بنقضها مطلقاً أو نقض بعضاً منها ، ومن أوائل الذين تعرضوا لهذه القضية بالنقض محمد بن المستنير المعروف بقطرب الذى يرى أن لا قيمة للعامل في الأثر الإعرابي ، ثم يأتي ابن جني لينسب الأثر الإعرابي للمتكلم نفسه ، وليس للعامل مع عدم إنكاره وجود العامل في اللغة [2] ثم جاء ابن مضاء القرطبي ليفجر هذه القضية بكتابه الشهير "الرد على النحاة" فينسف هذه النظرية عن

---

(1) الارتشاف 834 .

(2) انظر : الخصائص109/1 .

بكرة أبيها ، ولا شك أنه شطٌّ و بالغ فيما ذهب إليه ، ويتبع هؤلاء في آرائهم عدد من المحدثين كإبراهيم مصطفى ، وإبراهيم أنيس ، وتمام حسان وغيرهم ، ولا مجال هنا لعرض ونقاش آرائهم.

هذه بداية هامة ارتأيت أن أأصل بها ؛ لعلاقتها الوطيدة بالمسألة التي بين أيدينا و التي يعترض فيها أبو حيَّان على الفرَّاء ، وقد عُرفت هذه القضية في النحو العربي باسم التنازع ، ولقد عرف ابن مالك في التسهيل التنازع بقوله : " هو تنازع عاملين فصاعدا معمولاً واحداً " .

وعرفه ابن هشام فقال : " هو أن يتقدم فعلان متصرفان أو اسمان يشبهانهما أو فعل متصرف واسم يشبهه ، و يتأخر عنهما معمول غير سببي مرفوع وهو مطلوب لكلٍ منهما" [(1)] ؛ وذلك مثل قوله تعالى : ﴿**آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا**﴾ [(2)] وذلك لأن أتوني فعل و فاعل ومفعول به ويحتاج إلى معفول ثاني ، وأفرغ فعل وفاعل يحتاج إلى مفعول به ، ويتأخر عنهما قطراً ، وكل منهما طالب له ، ومثال تنازع أكثر من عاملين معمولاً واحداً: كما صليت وباركت وترحمت على إبراهيم فـ على إبراهيم مطلوب لكل واحد من هذه الثلاثة.

إذاً التنازع قضية واردة في اللغة خاصة بالأسماء والأفعال ، ويمتنع عن التواجد بين الحروف وقد ذهب جمهور النحاة إلى ذلك لأن الإعمال قد يؤدي الى الإضمار ، ولا يجوز الإضمار في الحروف ، " ولأن الحروف لا دلالة لها على الحدث تطلب المعمولات."[(3)]

ويكون العاملان المتنازعان إما اسمان أو فعلان أو مختلفان و أمثلتها اثنى عشر مثالاً : فمثال الفعلين في طلب المرفوع : قام وقعد زيد ، ومثالهما في طلب المنصوب : ضربت وأكرمت زيداً ، ومثالهما في طلب أحدهما المرفوع والأخر المنصوب : قام وضربت زيداً ، ومثالهما في طلب العكس ضربت وقام زيد ، ومثال الاسمين في طلب المرفرع : أقائم وقاعد زيدان ، ومثالهما في طلب المنصوب : زيد ضارب وقائم أبواه ، ومثال الاسم والفعل في طلب المرفوع أقائم وقعد زيد ، ومثالهما في طلب المنصوب : زيد ضارب ويكرم عمراً ، ومثال اختلافهما مع تقدم طالب المرفوع : أقائم ويضرب عمراً ، وعكسه : ضربت أقائم زيد [(4)] .

---

(1) أوضح المسالك 21/2 .
(2) سورة الكهف 96/18 .
(3) شرح التصريح477/1 .
(4) شرح التصريح 475/1 .

تكلم أبو حيَّان عن قضية العامل فذكر له ثلاثة ضوابط :

الضابط الأول: أنه ليس للعامل أكثر من أثر أعرابي – وهذه لاخلاف عليها– على المعمول ؛ فحين نقول : جاء زيد فإن العامل "جاء" رفع المعمول "زيد" ، ولا يكون للعامل أن يحدث أثراً آخر في ذات المعمول كالنصب مثلاً .

الضابط الثاني: لا يجتمع عاملان على معمول واحد إلا في التقدير نحو : ليس زيد بجبان ؛ فقوله : بجبان اجتمع عليه عاملان فعملت فيه ليس والباء ، وقد كان أحد العملين ظاهراً والآخر مقدراً ؛ إذ إن جبان خبر ليس منصوب محلاً ، ويعتبر أبو حيَّان وجود أحد العملين مقدراً مسوغا لاجتماع عاملين على معمول واحد ثم ذكر أن الفرَّاء أجاز اجتماع عاملين على معمول واحد من دون الاحتراز بالتقدير .

الضابط الثالث: لا يمتنع أن يكون للعامل معمولات وهذا منتشر في اللغة في نحو قولنا ليس زيد جباناً ؛ فالفعل الناقص عمل في معمولين وهما زيد وجبان ، ولا خلاف بين النحاة على الضابطين الأول والثالث.

ويعترض أبو حيَّان على الفرَّاء في هذه المسألة لقول الثاني : إن استوى العاملان في طلب المرفوع ، وكان العطف بالواو فالعمل لهما ؛ لأنهما لمّا كان مطلوبهما واحداً كانا كالعامل الواحد نحو : قام وقعد أخواك [1] ؛ فأخواك مرفوع عنده بـ قام وقعد ، وينفرد الفرَّاء بين النحاة بهذا الرأى ، إذ النحويون يجعلون العوامل كالمؤثرات الحقيقة ، واجتماع مؤثرين على أثر واحد ممنوع.

مما سبق يتضح أن ما ذهب إليه الفرَّاء فيه من الغرابة ما فيه ، بل وفيه مخالفة للمنطق الذي قامت عليه منظومة النحو العربي فكيف يكون فاعل واحد لفعلين مختلفين ؟ بناءً على ذلك فإن الباحث يميل إلى ما ذهب إليه جمهور النحاة من أنه لا يجتمع عاملان على معمول واحد.

هذا والله أعلم . . .

---

[1] شرح التصريح 485/1 .

المسألة الثانية :

هل يعمل عاملان في معمولٍ واحد ؟

قال أبو حيَّان : " يمتنع : ضربني ضربته زيد لأنه لا رابط ، ويجوز الإعمال في قوله تعالى :﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[1] إذ العامل الثاني جواب الأول فهو مرتبط به ، وإذا كان الاقتضاء على ما شرطناه عمل في المقتضى واحد من العاملين لا كلاهما ، خلافاً للفراء في زعمه أنه في مثل : قام وقعد زيد ، العامل هو كلا اللفظين " [2]

ملخص الاعتراض :

يعترض أبو حيَّان على الفرَّاء لتجويزه تأثير عاملين في معمول واحد في نحو: قام وقعد زيد .

الدراسة الترجيح :

ثمة خلاف بين المتقدمين من النحاة في مسألة العامل ، فأي العاملين يؤثر في المعمول أهو العامل الأول أم الثاني أم كليهما ، وإليك بيان هذا الخلاف :

الرأي الأول : ذهب الفرَّاء " إلى أنك إذا قلت قام وقعد زيد فكلا الفعلين عامل في زيد ، وهذا ما أشار إليه الشيخ خالد الأزهري بقوله: " والفرَّاء يقول : إن استوى العاملان في طلب المرفوع وكان العطف بالواو فالعمل لهما " [3] ، وحجة الفرَّاء في ذلك أنه " لما كان مطلوبهما واحداً كانا كالعامل الواحد ." [4]

الرأي الثاني: يذهب جمهور البصريين إلى ترجيح إعمال الثاني على الأول ؛ فإذا قلت : قام وقعد زيد فالعامل في زيد هو العامل الأول أي الفعل قعد ، وهذا ما تبناه ابن مالك فقال :

(1) سورة الكهف 96/18 .

(2) الارتشاف 2141 .

(3) شرح التصريح485/1 .

(4) شرح التصريح485/1 .

" عمل فيه أحدهما لا كلاهما خلافاً للفراء في نحو قام وقعد زيد ، والأحق بالعمل الأقرب. [5] وهو ما ذهب إليه ابن يعيش إذ يقول : " فذهب البصريون إلى أن إعمال الثانى أولى واستدل نحاة البصرة بعدد من المنقول ، وذلك كقوله تعالى : ﴿**آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا**﴾[1] ، فأعمل الفعل الثاني وهو " أفرغ " ، ولو أعمل الفعل الأول لقال أفرغه عليه ، ونحو قوله تعالى : ﴿**هَاؤُمُ اقْرَءُوا**﴾[2] فأعمل الثاني وهو اقرؤوا ، ولو أعمل الأول لقال اقرؤوه ، وجاء في الحديث الشريف : **نَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ** [3] ، فأعمل الثاني ولو أعمل الأول لأظهر الضمير ، ومن ذلك قول الفرزدق :

وَلَكِنَّ نِصْفاً لَوْ سَبَبْتَ وَسَبَّنِي بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافَ وَهَاشِمِ [4]

وهذا شاهد على إعمال الثاني ولو أعمل الأول لقال سببت وسبوني بنو عبد هاشم. كما استشهدوا بقول طفيل الغنوي :

وَكُمْتاً مُدَمَاةٌ كَأَنَّ مُتُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذَهَّبِ [5]

كما استدلوا بقول رجل من بني باهلة :

وَلَقَدْ أَرَى تَغْنَى بِهِ سَيْفَانَةٌ تُصْبِي الحَلِيمَ وَمِثْلُهَا أَصْبَاهُ [6]

---

[5] تسهيل الفوائد 28 وشفاء العليل 447.

[1] سورة الكهف 96/18 .

[2] سورة الحاقة 69 /25 .

[3] الحديث الشريف قي البدر المنير471/4 وتحفة المحتاج 410/1 وإرواء الغليل165/2 وشرح معاني الآثار249/1.

[4] البيت من الطويل للفرزدق في ديوانه560/2 والكتاب77/1 والمقتضب74/4 والإنصاف 81 والصحاح(نصف) 442/4 ولسان العرب(نصف) 4444 ومعاهد التنصيص47/1 وتاج العروس(نصف) ص409/24

[5] البيت من الطويل لطفيل الغنوي في ديوانه 32 والكتاب77/1 والمقتضب74/4 والإنصاف 81 والمحكم(كمت)782/6 وتاج العروس(كمت)69/5 وحاشية الصبان252/2 وشرح الأشموني458/1 ولسان العرب(كمت) 3927.

[6] البيت من الكامل بلا نسبة في الكتاب77/1 والمقتضب75/5 والإنصاف 82 .

وبقول آخر :

قَــضَى كُــلُّ ذِي دَيْــنٍ فَــوَفَّى غَرِيمَــهُ   وَعَــــزَّةُ مَمْـــطُولٌ مُعَنَّـــى غَرِيمُهَا[1]

فأعمل الثاني في هذا البيت في مكانيين في "وفَّى" و في "معنَّى" ولو أعمل الأول لقال وفاه ، ولو أعمل في "معنى" لأظهر الضمير وقال : معنى هو غريمها ، واستدل جمهور البصرة بالقياس أيضا قائلين : " إن الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول ، وليس في إعماله دون الأول نقض معنى فكان إعماله أولى " [2] ، كما استدلوا على أن للقرب مكانة ، المقولة المشهورة " **جحرُ ضبٍّ خربٍ** " فجروا خرب للمجاورة مع أنها صفة للجحر ؛ إذ إن الضب لا يوصف بالخراب .[3]

الرأي الثالث: وهو منسوب للكوفيين ؛ إذ رأوا أن إعمال الأول أولى ؛ فالعامل في قام وقعد زيد هو الفعل قام ، واحتج الكوفيون بأن قالو: " الدليل على أن إعمال الفعل الأول أولى النقل والقياس ، أما النقل فقد جاء ذلك عنهم كثيراً " [4] فاستشهدوا بقول امرئ القيس:

فَلَــوْ أَنْ مَــا أَسْــعَى لِأَسْــمَى مَعِيــشَةٍ   كَفَانِــي وَلَـمْ أَطْلُبْ قليلٌ من المـــالِ[5]

فأعمل الفعل الأول و لو أعمل الثاني لنصب " قليلاً " وذلك لما يرويه أحد بالنصب كما استشهدوا بقول رجل من بني أسد:

فَـــرَدَّ عَلَـــى الفُـــؤَادِ هَـــوَىً عَمِيـــداً   وَسُـــوئِلَ لَـوْ يُبِـيْنَ لَنَـــا الســـؤالا

وقدْ نــَــغْنَى بِـــها ونَـــرَى عُصُـــوراً   بِـــهَا يَــقْتَدْنَـــنَا الخُـــرُدَ الخِدَالا [6]

---

[1] البيت من الطويل لكثير عزة في لباب الآداب168/1 زهر الآداب232/1 ومعاهد التنصيص139/2 ونهاية الأرب73/2 والإنصاف 82 وتوضيح المقاصد634/2 وحاشية الصبان147/2 وشرح الأشموني454/1 وتاج العروس(غذرم) 170/33 الخزانة244/5 .

[2] الإنصاف 83 .

[3] الإنصاف 83 .

[4] الإنصاف 79 .

[5] البيت من الطويل بلا نسبة في المقتضب 67/4 والإنصاف 79 والهمع98/2 .

[6]) االبيتان من الوافر للمرار الأسدي في الكتاب78/1 ولرجل من بني أسد في المقتضب76/4 .

فأعمل الفعل الأول ؛ ولذلك نصب الخردَ الخدالا ، ولو أعمل الفعل الثاني لقال : تقتادنا الخردُ الخدالُ بالرفع واستدلوا أيضاً بقول الشاعر :

وَلَمَّـــــا أَنْ تَحَـــمَّل آلُ لَيْـــلَـــى سَمِـــعَتْ بِبَـــيْنِهِمْ نَـــعَبَ الغُرَابا[1]

فأعمل الأول ؛ ولذلك نصب الغراب ، ولو أعمل الثاني لوجب أن يرفع.

ولم يكتفِ نحاة الكوفة بالاحتجاج بالنقل ، بل احتجوا بالقياس قائلين : " الفعل الأول سابق الفعل الثاني وهو صالح للعمل كالفعل الثاني لا انه كان مبدوءاً به ، فكان إعماله أولى لقوة الابتداء والعناية به. [2]

فهذه أراء ثلاثة يؤيد أبو حيَّان الرأي الثاني منها، وهو رأي البصريين ؛ فقال مخالفاً الفرَّاء: " ويجوز الأعمال في قوله تعالى : " آتوني أفرغ " ، ولا شك أن كلاً من البصريين والكوفيين ساق ما يكفي من أدلة النقل والقياس ليثبت رأيه بينما الفرَّاء اكتفى بدليل قياسي ضعيف إذ يقول: " ولما كان مطلوبهما واحداً كانا كالعامل الواحد حد ."[3]

ولو تركنا رأي الفرَّاء جانباً قليلاً ،لوجدنا أن رأي جمهور البصرة راجح على جمهور الكوفة ؛ ذلك أن " إعمال الثاني أكثر في الكلام من إعمال الأول و موافقة الأكثر أولى من موافقة الأول" [4] ، وهذا ما ذكره سيبويه بقوله : " ولو لم تجعل الكلام على الآخر لقلت : ضربت وضربوني قومك و إنما كلامهم ضربت و ضربني قومك ." [5]

---

(1) البيت من الوافر بلا نسبة في الإنصاف 84.

(2) الإنصاف 82 .

(3) شرح التصريح485/1 .

(4) شرح التسهيل167/3

(5) الكتاب378/1

إذا استطلعنا عدداً من مواقف النحاة فسوف لا نجدهم يوافقون الفرَّاء في مذهبة ؛ فهذا ابن مالك يقول : " يعمل فيه أحدهما لا كلاهما خلافاً للفراء في نحو قام وقعد زيد والأحق بالعمل الأقرب [1] ، ومثله أبو علي الفارسي يعارض الفرَّاء بقوله: " ومذهب الفرَّاء هو أقبح المذهبيين " لعله يعني بذلك مذهب الكوفة ومذهب الفرَّاء .

كما رفض السيوطي مذهب الفرَّاء قائلاً: " والجمهور منعوا ذلك حذراً من اجتماع مؤثرين على أثر واحد "[2] ، وابن يعيش أيضاً يضعف رأي الفرَّاء بقوله: " على أن الفرَّاء قد ذهب إلى أنك إذا قلت : قام وقعد زيد فكلا الفعلين عامل في زيد وهو ضعيف" ، كما لا يقتنع الأزهري برأي الفرَّاء واصفاً إياه بأنه " مشكل لأن النحويين يجعلون العوامل كالمؤثرات الحقيقة واجتماع مؤثرين على أثر واحد ممنوع عند أهل الأصول ."[3]

بناءً على ما سبق فإن الباحث يرى أن أكثر الآراء الثلاثة السابقة صواباً رأي البصريين وذلك لكثرة شواهده : قرآناً ، وحديثاً ، وشعراً ، كما لا يخلو رأي الكوفة من الصواب ؛ ذلك أنه وارد في شعر العرب ، مفقود في القران الكريم و الحديث الشريف ، أما عن رأي الفرَّاء فلا شك أنه الحلقة الأضعف في هذه المسألة ؛ لمخالفة النقل والقياس كما نص على ذلك جمهور النحاة.

هذا والله أعلم . . .

---

(1) تسهيل الفوائد 28 .

(2) الهمع3/94 .

(3) شرح التصريح1/485 .

المسألة الثالثة :

جواب القسم بعد الـلام الموطئــــــة

قال أبو حيَّان: " وإذا صرح بالقسم السابق على أداة الشرط أو أضمر جاز أن تدخل على الأداة لام مفتوحة تسمى الموطئة ، المؤذنة ، وسواء أكانت الأداة إن أو غيرها هذا مذهب البصريين ، وزعم الفرَّاء أن هذه اللام لمّا دخلت على الشرط أجيب الشرط بجواب القسم ، فمن المصرح فيه بالقسم قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ﴾ (1) ، ومن إضمار القسم قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ (2) " (3)

ملخص الاعتراض:

يعترض أبو حيَّان على الفرَّاء في اعتباره أن اللام الموطئة حين تدخل على أداة الشرط ، يكون جواب الشرط هو جواب القسم .

الدراسة والترجيح:

بدايةً القسم هو جملة " تؤكد بها جملة أخرى كلتاهما خبرية المعنى ، ما لم يصحب القسم سؤال ، ويرتبطان ارتباط الشرط ، إلا أن الأولى فيها جاءت اسمية" (4) ، فوجه المشابهة بين القسم والشرط – كما ذكر الشلوبين – أن لكليهما جواب ينتظر بعده ، وذكر ابن عصفور أنه من الواجب للولوج في هذا الباب معرفة " خمسة أشياء: القسم ، والمقسم به ، والمقسم عليه ، وحروف القسم والحروف التي تعلق المقسم به بالمقسم عليه ."(5)

---

(1) سروة النور 24 /53 .

(2) سورة الحشر 59 /12 .

(3) الارتشاف 1785 .

(4) التوطئة 255 .

(5) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 544/1 .

وبالنظر إلى هذا التعريف سنجد ابن عصفور خير من فصل في القسم وشرح أجزاءه وذلك على النحو الآتى :

1- القسم : هو جملة يؤكد بها جملة أخرى كلتاهما خبرية.

2- المقسم به : وهو كل اسم لله تعالى أو ما يعظم من مخلوقاته.

3- المقسم عليه: وهو كل جملة حلف عليها بإيجاب أو نفي نحو : والله ما قام زيد .

4- حروف القسم: وحروف القسم جارة بأنفسها ، وهي : الباء ، والتاء ، والواو ، واللام ، ومن ، والميم المكسورة ، والمضمومة .

جاءت هذه المسألة في معرض حديث أبي حيان عن أسلوب القسم ، حيث بيّن أن أسلوب الشرط قد يسبق بالقسم ، وبيّن أنه قد يصرح بالقسم وقد يكون مضمراً ، وفي كلتا الحالتين يجوز أن تدخل على أداة الشرط أداة يسميها النحاة " لام الموطئة " ، أو " المؤذنة " [1] ؛ فهي موطئة لأنها موطئة لجواب القسم ، ومؤذنة لأنها مؤذنة بالقسم ، وتدخل هذه اللام على إن وغيرها من أدوات الشرط ، فمن دخولها على إن : ﴿**لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ**﴾ [2] ، وقد تدخل على غير "إنّ" نحو قول الشاعر :

وَلَمَـــا رُزِقْـــتَ لَيَأْتِيَنَّـــكَ سَـــيْبُهُ ... جَلَبَـاً وَلَـيْسَ إِلَيْـكَ مَـا لَـمْ تُـرْزَقِ [3]

ومنه أيضاً قول الشاعر :

لَمَتَـى صَـلَحْتَ لَيُقْـضَيَنَّ لَـكَ صَـالِحٌ ... وَلَتُــجْزَيَــنَّ إذا جَــزَيْتَ جَمِــيْلا [4]

---

[1] انظر: تفسير البحر المحيط442/3 وحاشية الصبان22/1 وكتاب الكليات 783/1 .

[2] سورة الحشر12/59 .

[3] البيت من الكامل للقطامي في ديوانه 112 وشرح التسهيل317/3 والخزانة338/11 وبلا نسبة في الارتشاف 1785 .

[4] البيت من الكامل ، بلا نسبة في الجني الداني 137 والمغني274/3 والمساعد325/2 وشرح التسهيل218/3 والارتشاف 1785 والخزانة338/11 .

قال الفرَّاء في معاني القرآن :" ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ (1) ، وقوله : ﴿وَلَئِنْ نَصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ الْأَدْبَارَ﴾ (2)، وإنما صيَّروا جواب الجزاء كجواب اليمين " (3)

يفهم من النص السابق أن الفرَّاء يجيز أن يكون جواب القسم جواباً للشرط وهذا ما لا يقبله النحاة ، وأكثر من يهمنا من هؤلاء النحاة هو أبو حيَّان ؛ إذ اعترض بقوله "زعم" ، بل دأب على تسمية هذه اللام ، باللام الموطئة ، فهي موطئة لجواب القسم لا لجواب الشرط ، ولعل أبا حيان بذلك يتفق مع كثير من البصريين وكثير من النحاة المتأخرين .

وقال ابن مالك : " قد يغني حينئذٍ جواب الأداة مسبوقة بالقسم "(4) ، ثم مثَّل ابن عقيل لقول ابن مالك بقول ذي الرمة:

لَئِنْ كَانَتِ الدُّنْيَا عَلَيَّ كَمَا أَرَى ... تَبَارِيحُ مِنْ مَيٍّ فَلَلْمَوْتُ أَرْوَحُ (5)

والشاهد هنا أنه يستغنى بجواب الشرط كجواب للقسم ، وهذا مذهب الفرَّاء ، وقال ابن هشام في معرض حديثه عن اللام الموطئة " : هي اللام الداخلة على أداة الشرط للإيذان بأن الجواب بعدها مبنى على قسم قبلها ، لا على الشرط ومن ثم تسمى اللام المؤذنة وتسمى الموطئة أيضاً لأنها وطأت الجواب للقسم أي مهدت له"(6)

وهذا ما ذهب إليه المرادي قائلاً : "إنما سميت هذه اللام موطئة لأنها وطأت للجواب – يعني جواب القسم لا الشرط – وتسمى : المؤذنة ، وقولهم إنها موطئة للقسم فيه تجوز ، وإنما هي موطئة لجواب القسم"(7) وهذا يتفق ومذهب أبي حيان ، ويختلف ومذهب الفرَّاء.

---

(1) سورة الحشر 12/59 ..
(2) الحشر 12/59 .
(3) معاني القرآن 69/1
(4) تسهيل الفوائد 46 والمساعد 325/2 .
(5) البيت من الطويل لذي الرمة في ديوانه 71/2 .
(6) المغني 273/30 .
(7) الجنى الداني 173 .

وقال البغدادي في خزانة الأدب : " وهذه اللام تدخل على أداة الشرط حرفاً كانت أم اسماً تؤذن بأن الجواب بعدها مبنى على قسم قبلها لا على الشرط ، ومن ثم تسمى اللام المؤذنة وتسمى الموطئة أيضاً لأنها وطأت الجواب للقسم أي مهدت له. [1]

يتضح مما سبق أن جمهور النحاة ؛ قدامى ومحدثين يذهبون مذهب أبي حيان من أن لام التوطئة إذا دخلت على جملة الشرط لا يكون الجواب للشرط ، وإنما يكون للقسم ، ويرى الباحث أن الفرَّاء محقاً في مذهبه ؛ ذلك أن الجمهور لم يبينوا جواب الشرط ، وانشغلوا ببيان جواب القسم ولا مانع من أن يكون الجواب ذاته للقسم وللشرط .

هذا والله أعلم . . .

---

[1] خزانة الأدب 337/11 .

المسألة الرابعة :

إعمال ما بعد اللام الموطئة فيما قبلها

قال أبو حيَّان : " ونصوص أصحابنا على أنه لا يجوز أن يتقدم ما بعد اللام عليها مطلقا ، وفي البسيط : وهذه اللام لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وقدَّ أجازه الفرَّاء ، وأبو عبيدة ، ومنه قوله تعالى : ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ [(1)] وجوزوا في الأول أن يكون منصوباً بـ "لأملأنّ" كأنه يقول : لأملأن حقاً ، والصواب أنه منصوب بفعل القسم " [(2)]

ملخص الاعتراض :

يعترض أبو حيَّان على الفرَّاء لتجويزه أن يكون ما قبل لام الموطئة منصوباً بما بعدها .

الدراسة والترجيح :

يبين أبو حيَّان في النص السابق أنه لا يجوز أن يعمل ما بعد اللام فيما قبلها مستشهداً بما قاله ابن أبي الربيع في كتاب البسيط ؛ ذلك "أن ما بعد اللام مقطوع عما قبلها" [(3)] ، ثم يذكر أن كلاً من معمر بن المثنى والفرَّاء أجازا ذلك ؛ إذ جوّزا في قوله تعالى (الحق) من الآية السابقة ، أن يكون منصوباً بما بعد لام التوطئة ، وهو قوله تعالى (لأملأنَّ) ، و كأنه يقول تعالى :(لأملأن حقاً) ، ويبين أبو حيَّان أن الصواب أنه منصوب بفعل القسم . إن من يقرأ نص أبي حيان يفهم أن كلاً من الفرَّاء وأبي عبيدة يقران عمل ما بعد لام الموطئة فيما قبلها ، وإن صح ذلك فإن فيه مخالفة لجمهور النحاة ، ويبدو أن هذا الزعم الذي زعمه أبو حيَّان ، وأبو جعفر النحاس ، وابن عقيل زعم متواتر ؛ بمعنى أنه جاء بنفس اللفظ ، فقال أبو حيَّان : " وقد أجازه الفرَّاء وأبو عبيدة " [(4)] .

---

(1) سورة ص 84/38 و 85 .

(2) الارتشاف 1787 .

(3) إعراب القرآن الكريم للنحاس474/3 .

(4) الارتشاف 1787 .

وقال أبو جعفر النحاس :" أجازه الفرَّاء وأبو عبيدة " [1] ، وقال ابن عقيل : " وأجازه الفرَّاء وأبو عبيدة " [2] فالملاحظ أن النص نفسه متوارث بين العلماء الأجلّاء الثلاثة ، ونحن الآن لا نملك أن نشكك في صحة ما نسبه هؤلاء العلماء للفراء ، وأبي عبيدة ، لكننا حين نرجع إلى كتاب معاني القرآن للفراء ، وكتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة يتبين خلاف ذلك .

جاء في معاني القرآن للفراء : " وقوله : "قال فالحق والحق أقول" قرأ الحسن وأهل الحجاز بالنصب فيهما وقرأ الأعمش ، وابن عباس وعاصم ومجاهد بالرفع في الأولى والنصب في الثانية . . . وعن أبان بن تغلب بن مجاهد أنه قرأ (فالحقُّ مني والحقَّ أقول) ، أو أقول الحق ، وهو وجه ، ويكون رفعه على إضمار فهو الحق ، وذكر عن ابن عباس أنه قال : فأنا الحقُّ و أقول الحقَّ " [3] ، وقال أيضا : " والحق أقول لأملأن جهنم ، وينصب الثاني بوقوع القول عليه "[4] فكلمة الحق الثانية عنده منصوبة بالفعل أقول : وهذا جائز أي أقول الحق ، فلم يقل الفرَّاء أن (الحق) منصوبة بقوله تعالى (لأملأن) كما جاء في ارتشاف الضرب .

كما أن أبا عبيدة برئ من هذا الزعم ؛ فكلامه لا يحتمل أدنى تأويل ، إذ يقول : (قال فالحق والحق أقول) ، أقول : نصبها على قال حقاً ويقول الحق " [5] هذا ما قاله الفرَّاء في معانيه ، وأبو عبيدة في مجازه ، فليت شعري كيف ادَّعى أبو حيَّان عليهما قولاً آخر .

هذا والله أعلم . . .

---

[1] إعراب القرآن للنحاس 474/3 .

[2] المساعد 327/2 .

[3] معاني القرآن للفراء412/2 .

[4] معاني القرآن155/1 .

[5] مجاز القرآن 187/2 .

المسألة الخامسة :

هل الإضافة سبب في حذف التاء من بعض الأسماء ؟

قال أبو حيَّان : " وذهب الفرَّاء ، وتبعه ابن مالك إلى أن ما فيه تاء التأنيث قد تزال للإضافة ، إن أُمن اللبس ، وجعل الفرَّاء من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ ﴾ [1] ، و ﴿ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ ﴾ [2] بناءً على أنه لا يقال إلا إقامة وغلبة ، وإن حذف التاء لأجل الإضافة ، وأنشد على ذلك أبياتاً ، ولا يذهب أصحابنا إلى ذلك ، بل هو عندهم في الأبيات من الترخيم الواقع في غير النداء. "[3]

ملخص الاعتراض :

يعترض أبو حيَّان على الفرَّاء لتجويزه حذف التاء من الأسماء المنتهية بها عند الإضافة .

الدراسة والترجيح :

بداية الإضافة هي ثاني عوامل الجر ، وهي كما عرفها السيوطي في الاصطلاح : " نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر ، فخرج بالتقييديه : الإسنادية نحو : زيد قائم ، ولا ترد الإضافة في الجمل ؛ لأنها في تأويل الاسم " [4]

أما عن أقسامها فإنها تنقسم قسمين : " محضة وتسمى معنوية أو حقيقية ، وغير محضة وتسمى لفظية أو مجازية "[5] ، ولا مجال هنا للتفصيل في شرح هذه الأنواع لأنها ليست من صميم مسألتنا .

---

[1] سورة الحشر 12/59 .

[2] سورة الروم 3/30 .

[3] الارتشاف 1801 .

[4] همع الهوامع2/411 .

[5] النحو الوافي3/1 .

ذكـر أبـو حيَّـان فـي معـرض حديثـه عـن الاسـم المـضاف أن كـلاً مـن الفـرَّاء[1] وابن مالك[2] إلى أن بعض الأسماء المشتملة على تاء تأنيث قد تزال منها هذه التاء عند الإضافة إذا أُمن اللبس نحو : إقام الصلاة فالأصل فيها إقامة ، فجاز حذف التاء لمّا أُمن اللبس إذ لا يختلط المراد من إقام بلفظ مشابه له .

أبو حيَّان ونحاة البصرة الذين كنَّى عنهم بـ " أصحابنا لا يوافقون الفرَّاء ، وابن مالك من بعده في هذا الرأي ، فهم يسلمون بجواز حذف التاء ، ولا يسلمون بأن علة الحذف الإضافة ، ويُرجعون ذلك إلي الترخيم الواقع في غير النداء للضرورة . قال الفرَّاء : " وإنما استجيز سقوط الهاء من قوله تعالى : ﴿ **وَإِقَامِ الصَّلَاةِ** ﴾[3] لإضافتهم إياه ، وقالوا : الخافض وما خفض بمنزله الحرف الواحد ؛ فلذلك أسقطوها في الإضافة" [4] ، فالتاء – عند الفرَّاء – في "إقامة" حذفت بسبب الإضافة ، ثم استشهد بقول الشاعر :

إنَّ الخَلِـيْطَ أَجَـدُوا البَـيْنَ فَـانْجَرَدُوا وَأَخلَفُـوكَ عِـدَ الأَمْـرِ الـذِي وَعَـدُوا[5]

ثم قال : " يريد عدة الأمر فاستجاز إسقاط الهاء حين أضافها " [6] ، فمسوغ الحذف للتاء عند الفرَّاء هو أمن اللبس ، ولعل الفرَّاء يقارب بين حذف التاء من الاسم المضاف وبين حذف التنوين من الاسم النكرة عند إضافته ، وكذلك حذف نون المثنى ، ونون جمع المذكر السالم والذي يصحح هذه المقاربة ما قاله ابن مالك في التسهيل : " ويُزال ما في المضاف من تنوين أو نون تشبهه ، وقد تزال منه تاء التأنيث إن امن اللبس "[7] ، فابن مالك يوافق الفرَّاء فيما ذهب إليه من جواز حذف تاء التأنيث لعلة الإضافة .

---

[1] انظر : رأي الفرَّاء في معاني القرآن254/2 و شفاء العليل 702 .

[2] انظر : رأي ابن مالك في التسهيل 46 وشرح التسهيل244/3 وشفاء العليل 702 .

[3] سورة الحشر 12/59 .

[4] معاني القرآن254/2 .

[5] البيت من البسيط بلا نسبة في معاني القرآن 254/2 والمخصص315/4 وتاج العروس(وعد) 304/9 وتوضيح المقاصد1609/3 وشرح التسهيل 224/3 وشفاء العليل 702 وشرح الأشموني122/2 وحاشية الصبان357/2 ولسان العرب(وعد) 4871 .

[6] معاني القرآن للفراء254/2 .

[7] تسهيل الفوائد 46 .

كما استشهد الفرَّاء: بـ ﴿ **مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ** ﴾ [1] ، واستشهد أيضاً بقول الشاعر :

وَنَــارٍ قُبَيْــلَ الــصُّبْحِ بَـادَرْتُ قَــدْحِهَا   حَيَــا النَّــارِ قَــدْ أَوْقَـدْتُهَا لِلْمُــسَافِرِ [2]

والشاهد جواز حذف التاء من حياة لعلة الإضافة لما أمن اللبس ، ومنه قول الشاعر :

وَأَحْلَــى مِــنَ التَّمْــرِ الجَنِــيِّ وَفِــيهُمُ   بَسَـــــالَةُ نَــفْسٍ إِنْ أُرَيْـــدَ بَسَــالُهَا[3]

وقال السلسيلي صاحب شفاء العليل معلقاً علي هذه الشواهد : " فهذا كله إنما حسن حذف التاء لكونه لم يوقع في لبس ، فسهل حذف التاء من هذه الأسماء لأن حذفها لا يوقع في التباس "[4]

واستدل ابن مالك علي صحة مذهب الفرَّاء بعدد من الشواهد كقول الشاعر :

إِنَّـــكَ أَنْـــتَ الحَـــزِينُ فِـــي أَثَـــرِ الـــ   قَــــــوْمِ فَــــإِنْ تَنْـــــوِ نِيَّـــهَمْ تَـقُمِ [5]

الشاهد قوله " نيهم " أصلها "نيتهم" فجاز حذف التاء في الإضافة لما أمن اللبس ، واستشهد بقول آخر :

أَلَا لَيْــتَ شِــعْرِي هَــلْ تَنَظَّــرَ خَالِــدٌ   عِيَــادِي عَلَى الهُــجْرَانِ أَمْ هُوَ آيِـسُ [6]

---

[1] سورة الروم 3/30 .
[2] البيت من الطويل بلا نسبة في المحكم(حيا) 369/3 وشفاء العليل 702 ولسان العرب(حيا) 1076
[3] البيت من الطوبل للحطيئة في ديوانه 112 وشفاء العليل 702 .
[4] شفاء العليل 702 .
[5] البيت من المنسرح للنابغة الجعدي في ديوانه 156 وشرح التسهيل224/3 ولسان العرب(نوى) 4589 .
[6] البيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل224/3 والمحكم(عود)376/1 والمخصص483/1 وتاج العروس(عود) 443/8 ولسان العرب(صبب) 2386.

والشاهد "عيادي" ، فالأصل "عيادتي" ؛ إذ جاز حذف التاء في الإضافة لمَّا أُمن اللبس واستشهد بقول آخر :

هَاتَكْتُـــهُ حَتَّـــى انْجَلَـــتْ أَكْـــدَارُهُ   وَانْـــحَسَرَتْ عَـنْ مَعْـرِفِي نَكْـرَاؤهُ [1]

إن ما سبق هو بضاعة الفرَّاء وابن مالك ، ولا شك في أنها بضاعة غنية وفيرة ، تُرى ما هي الحجة التي يطعن بها أبو حيَّان وأصحابه ؟

قال أبو حيَّان : " وهو عندهم – أي أصحابه – في الأبيات من الترخيم الواقع في غير نداء للضرورة ؛ إذن يرى هؤلاء أن هذا الحذف يندرج في باب الترخيم الواقع في غير النداء من باب الضرورة ، لكن كيف يكون ذلك وابن السراج يقول في تعريفه للترخيم : " الترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة الأعلام تحقيقاً ، ولا يكون ذلك إلا في النداء ، إلا أن يضطر الشاعر ، ولا يكون في مضاف إليه ولا مضاف " [2] ، ويقول ابن جني : " اعلم أنك لا ترخم مضافا ولا شبيهاً بالمضاف " فهذا رد آخر من ابن جني علي هذا الفريق .

إذا كان أبو حيَّان وأصحابه يخرجون الشواهد السابقه علي أنها من الترخيم الواقع في غير النداء للضرورة ، فلعلهم نسوا أن هذه الظاهرة موجودة ليس في الشعر فحسب ، بل في القرآن الكريم ، فكيف سيخرجون قوله تعالي : ﴿ **مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ** ﴾ [3]، وكيف سيخرجون قوله تعالى : ﴿**وَإِقَامِ الصَّلَاةِ** ﴾ [4] ؟

بناءً على ما تقدم فإن الباحث لا يملك إلا أن يميل بقوة إلى مذهب الفرَّاء وابن مالك ؛ وذلك لما يلي :

1- كثرة الشواهد التي تؤيد رأي الفرَّاء وابن مالك سواء أكانت من القرآن الكريم أم من الشعر.

---

[1] البيت من الرجز ، بلا نسبة في المحكم(هكر) 134/4 وتاج العروس(هتك)396/27 ولسان العرب(هتك) 4612 وشرح التسهيل225/3 .

[2] الأصول في النحو 359/1 .

[3] سورة الروم3/30 .

[4] سورة الحشر 13/59

2- منطقية تفسير الفرَّاء لهذه الظاهرة .

3- عدم دقة تخريج فريق أبي حيان ؛ إذ فيه مخالفة لمفهوم الترخيم عند أوائل النحاة كما سبق وبيناه عند ابن السراج وابن جني .

4- حاول فريق أبي حيان تخريج هذه الشواهد ، فخرجوا الشواهد الشعرية على أنها من ضرائر الشعر، ما جعلهم يقفون عاجزين أمام الشواهد القرآنية .

هذا والله أعلم . . .

المسألة السادسة :

قصر الممدود في الشعر . . . بين الجواز والمنع

قال أبو حيَّان في باب ضرائر الشعر: " وقصر الممدود وهو في الرفع والجر كثير نحو قوله :

بَنَى لِي عَادِيَاً حِصْنَاً حَصِينَا إِذَا مَا سَامَنِي ضَيْمٌ أَبَيْتُ [1]

خلافاً للكسائي والفرَّاء إذ زعما أن العرب لا تكاد تقصر ممدوداً في رفع ولا جر ، رد عليهما بقول السموأل :

فَهُمْ مِثْلُ النَّاسِ الذِي يَعْرِفُونَهُ وَأَهْلُ الوَفَا مِنْ حَادِثٍ وَقَدِيمِ [2]

وخلافاً للفراء ؛ إذ زعم أنه لا يقصر من الممدود إلا ما يجوز أن يجئ في بابه مقصوراً ، ردَّ عليه بقوله :

فَقُلْتُ : لَو بَاكَرْتِ مَشْمُولَةً صَفْرَا كَلَوْنِ الفَرَسِ الأَشْقَرِ[3]

ملخص الاعتراض :

---

[1] البيت من الوافر للسموأل في ديوانه 79 وتاج العروس(عدو)95/25 ومعاهد التنصيص130/1 ولعمرو بن قنعاس المرادي في لسان العرب(عدا) 2853 وبلا نسبة في الارتشاف 2415 .

[2] البيت من الطويل للسموأل في ارتشاف الضرب 2415 وبلا نسبة في أوضح المسالك296/4 وحاسية الصبان154/4 وشرح الأشموني363/3 ولم أقف عليه في ديوانه .

[3] البيت من المنسرح للأقيشر الأسدي في معاني الأخفش99/1 وشرح التصريح505/2 وبلا نسبة في الارتشاف 2415 وتوضيح المقاصد1365/3 وحاشية الصبان154/4 وشرح الأشموني363/3 والخزانة485/4 .

يعترض أبو حيَّان على الفرَّاء لمنعه قصر الاسم الممدود في ضرائر الشعر إلا إن كان الممدود قياسياً ؛ نحو أفعل فعلاء فيجوز .

الدراسة والترجيح

لقد اختلف النحويون في الضرائر الجائزة في الشعر ، فمنهم من جعل الضرورة : أن يجوز للشاعر مالا يجوز في الكلام ، بشرط أن يضطر إلى ذلك ، ومنهم من لم يشترط في الضرورة أن يضطر إلى ذلك في شعره ، بل جوزوا له في الشعر ما لم يجز له في الكلام ، لكون الشعر موضعاً قد ألفت فيه الضرائر ، وهذا مذهب ابن جني والأول مذهب سيبويه . [1]

والاسم الممدود هو : الاسم المنتهي بهمزه قبلها ألف زائدة نحو : سماء وصحراء ، أما قصر الممدود فقد قال عنه سيبويه : " فأما قصرها فهو حبسها عن الهمزة بعدها " [2] .

ونحن في هذه المسألة إزاء رأيين أولهما حظي بالكثرة الكاثرة من جمهور النحاة ، ومفاده جواز قصر الممدود في الشعر مطلقاً رفعاً ونصباً وجراً ، والرأي الثاني ينسب إلى الفرَّاء وحده – في جل كتب النحو – وللكسائي والفرَّاء في الارتشاف ومفاده أن الاسم الممدود لا يقصر لا في الشعر ولا في غيره ، وإن قصر في الشعر فيكون في الوزن السماعي نحو : هواء وسماء ولا يكون في القياسي ألا وهو فعلاء مؤنث أفعل .

حين طالعنا نص أبي حيان في بداية المسألة رأينا أنه أورد ثلاثة أبيات من الشعر ليبطل بها مذهب الفرَّاء ، ونحن بدورنا سنعرض لآراء النحاة الذين رفضوا مذهب الفرَّاء ، وسنبين ما ساقوه من أدله وشواهد علَّهم يبطلون بها مذهب الفرَّاء ، كما نجد أن بعض المتأخرين أثبت أن قصر الممدود لا يكون في الشعر فحسب " بل تسقط الهمزة أحيانا من الاسم الممدود في الشعر والخطب وغير ذلك معتبرين أن قصر الممدود لهجة عربية فصيحة . [3]

---

[1] انظر: شرح الجمل لابن عصفو 147/3 .

[2] شرح السيرافي على كتاب سيبويه 269/4 .

[3] انظر: البلغة إلى أصول اللغة 56/1 .

قال ابن السراج : " الحذف نوعان : الأول قصر الممدود ؛ لأن المد زيادة ، فإن اضطر الشاعر فقصر ، فقد رد الكلام إلى أصله ، وليس له أن يمد المقصور ." [1] ، أما المبرد في كتابه الكامل فقد استشهد علي جواز قصر الممدود بقول الشاعر :

يَسُرُّ الفَتَى طُولُ السَّلامَةِ وَالَبقَا فَكَيْفَ يَرَى طُولُ السَّلامَةِ يَفْعَلُ [2]

ثم قال المبرد : " قصر البقاء ضرورة ، وللشاعر إذا اضطر أن يقصر الممدود ، وليس له أن يمد المقصور ؛ ذلك أن الممدود قبل آخره ألف زائدة ، فإذا احتاج حذفها لأنها رد الشئ إلى أصله "[3] ثم استشهد المبرد بقول آخر :

فَرَغْتُمْ لِتَمْرِينِ السِّيَاطِ وَأَنْتُمُ يُشَنُّ عَلَيْكُمْ بِالقَنَا كُلَّ مَرْبَعِ [4]

واستشهد أيضاً بقول الطِرِمَّاح :

وَأَخْرَجَ أُمَّهُ لِسَوَاسِ سَلْمَى لِمَعْفورِ الضَرَى ضَرْمُ الحَنِينِ [5]

وابن سيده لا يختلف مع الجمهور في رد مذهب الفرَّاء ؛ إذ يقول : " وهذا الذي حجر عليه الفرَّاء من قصر القياسي قد جاء مقصوراً في الشعر "[6] واستشهد بقول الشاعر :

وَالقَارِحُ العِدَا وَكُلَّ طَمْرَةٍ مَا إنْ تَنَالُ يَدُ الطَّوِيلِ قَذَلَهَا [7]

---

(1) الأصول في النحو 447/3 .

(2) البيت من الطويل للنمر بن تولب في ديوانه 101 والكامل 281/1 والحيوان 503/6 وزهر الآداب 211/1 والخزانة 217/2 .

(3) الكامل 281/1 .

(4) البيت من الطويل ، ليزيد بن عمرو بن الصعق في الكامل 281/1 وتاج العروس(قدد) 14/9 ولسان العرب(قدد) 3543 .

(5) البيت من الكامل للطرماح في ديوانه 285 والكامل 281/1 وشرح الجمل لابن عصفور 198/3 .

(6) المخصص 426/4 .

(7) البيت بلا نسبة في الإنصاف 610 وشرح جمل الزجاجي 200/3 والمخصص 426/4 .

وقد عرض ابن الأنباري لهذه المسألة في مسائله الشهيرة في كتابه الإنصاف وانحاز فيها لصالح الجمهور فقال : وأما ما ذهب إليه الفرَّاء من اشتراطه في قصر الممدود أن يجئ في بابه مقصوراً فباطل ؛ لأنه قد جاء القصر فيما يجئ في بابه مقصورا "[1] ويقصد أن قصر الممدود لا يكون في الممدود السماعي فحسب بل قد يتعدى إلى القياسي ، واستشهد ابن الأنباري بقول الشاعر :

وَلَكِنَّمَـــــا أُهْـــدِي لِقَــــيْسَ هَدِيَّــــةً   بِفِيَّ مِنْ إِهْــدَاهَا لَكَ الدَّهْرُ إِثْلِبُ [2]

وبعد أن ذكر ابن الأنباري عدداً من الشواهد التي قُصر فيها الممدود قياساً وسماعاً قال : " فقصر ما يوجب القياس مدَّه دل على فساد ما ذهب إليه .

كذلك ابن عصفور لا يفارق الجمهور في مذهبهم فقال: " والصحيح أنه يجوز قصره على كل حال لأنه رد فرع علي أصل ، لأن الأصل أن لا يلحق الاسم زيادة علي حروفه الأصول "[3] واستدل بقول الشاعر :

فَلَـــو أَنَّ الأَطِبَـــا كَـــانَ حَـــوْلِي   وَكَـانَ مَـــعَ الأَطِبَـــاءُ الأُسَـــاةُ [4]

---

(1) الإنصاف 609 .

(2) البيت من الطويل بلا نسبة في الإنصاف 609 وشرح الجمل لابن عصفور 199/3 والمحكم(ثلب)153/10 والمخصص57/3 .

(3) شرح الجمل لابن عصفور 198/3 .

(4) البيت من الوافر بلا نسبة في أسرار العربية 133/1 وعلل النحو 149 وتوضيح المقاصد1482/3 وحاشية الصبان166/1 والخزانة221/5 .

وهذا ما ذهب إليه ابن هشام أيضاً ؛ إذ يقول : " أجمعوا على جواز قصر الممدود للضرورة ."[1] ثم استشهد بما استشهد به سابقوه ، أما المرادي فإنه يبطل مذهب الفرَّاء بطريقة قياسية لا تخلو من الطرافة بقوله : " قصر الممدود للضرورة يشبه صرف مالا ينصرف فلذلك أجمع على جوازه ، ومد المقصور شبيه بمنع ما يستحق الصرف ؛ فلذلك اختلف فيه ، فمنعه جمهور البصريين مطلقاً ، وأجازه جمهور الكوفيين مطلقاً ." [2]

والبغدادي في خزانة الأدب يرفض مذهب الفرَّاء ويستشهد على بطلان دعواه بقول الشاعر :

فَقُلْتُ : لَو بَاكَرْتِ مَشْمُولَةً   صَهْبَا كَلَوْنِ الفَرَسِ الأَشْقَرِ

ثم قال : " وسميت الخمر الصهباء للونها ن وقد قصرها للضرورة وفيه رد علي الفرَّاء ؛ إذ زعم أنه لا يقصر للضرورة إلا ما مأخذه السماع ، ولا يجوز قصر الممدود القياسي ." [3]

خلاصه القول : إن جمهور النحاة قد أبطلوا مذهب الفرَّاء الذي لا يجيز قصر الممدود إن كان قياسيا فقد أبطلوه من جهتين :

1- بالقياس والمنطق والحجة ؛ إذ إن قصر الممدود هو رد للفرع علي الأصل ، وفيه تخلص من زيادة .
2- الشواهد الشعرية الكثيرة التي لم تترك للفراء حجة في رأيه ، لذلك فإن الباحث يذهب مذهب الجمهور ويخالف الفرَّاء في رأيه لضعف حجته نقلاً وقياساً .

هذا والله أعلم . . .

---

(1) أوضح المسالك4/295 .

(2) توضيح المقاصد3/1263 .

(3) الخزانة4/486 .

المسألة السابعة :

(هَنٌ) تُعرب بالحركات أم بالحروف ؟

قال أبو حيَّان في باب الأسماء الستة : " واختلف في إعراب الأسماء الستة علي مذاهب وهي : أب ، وأخ ، وحم ، وفوك ، وذومال ، وهنوك ، وأنكر الفرَّاء أن يكون (هَنٌ) مما رفع بالواو ونصب بالألف وجر بالياء ، وهو محجوج بنقل سيبويه والأخفش ذلك عن العرب " [(1)]

ملخص الاعتراض :

يعترض أبو حيَّان على الفرَّاء لاعتباره أن (هَنٌ) لا تعرب كأخواتها بعلامات فرعية ، بل تعرب بالعلامات الأصلية .

الدراسة والترجيح :

الحديث في هذه المسألة مرتبط بالأسماء الستة التي وردت في جل كتب النحو ضمن باب " الإعراب " ، والإعراب في اللغة الإبانة والتوضيح [(2)] ، وفي الاصطلاح عند النحاة هو : " تغير آخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً "[(3)]

أما الأسماء الستة فهي : أبوك ، وأخوك ، وحموك ، وفوك ،وذو مال ، وهنوك ، فإنها تعرب بالواو رفعاً وبالألف نصباً والياء جراً بشرط أن تضاف إلى غير ياء المتكلم ، وأن تكون مفردة غير مثناه ولا مجموعة ، مصغرة غير مكبرة .[(4)]

إن ثمة خلاف كبير بين النحاة في أصل هذه الحروف التي تظهر على هذه الأسماء ما حقيقتها ؟ هل هي علامات إعراب ؟ أم إنها متضمنة لعلامات الإعراب ؟ أم إن هذه الأسماء

---

(1) الارتشاف 836 .

(2) انظر: لسان العرب(عرب) 2864.

(3) شرح الجمل لابن عصفور 31/1 .

(4) انظر: التوطئة ص121 و122.

تعرب بهذه الحروف والحركات قبلها ؟ ولسنا هنا بصدد عرض هذه الآراء المختلفة لأنها ليست ذات علاقة وطيدة بمسألتنا كما إنها أقرب إلى باب العلل في أصول النحو .

أما عن وزن هذه الأسماء فكلها " في الأصل علي وزن فَعْل ، إلا " فاك " فوزنه فَعَل "[1] ، وفي هذه الأسماء لغات فيقال في " أبوك" : هذا أبُكَ ، وهذا أبوك ، وهذا أباك [2] ، وبعضهم يقول: هذا أبُك ، ورأيت أبَك ، ومررت بأبِك على لغة واحدة في الرفع والنصب والجر ، وبعضهم يوحد النطق بها على "أباك" على لغة من قال :

إنَّ أَبَاهَـــــــا وَأَبَــــــــا أَبَاهَــــــــا   قَــدْ بَلَــــغَا فـــي المَــجْدِ غَـايَتَــاها[3]

أما عن (هَنٌ) فإنها بمعنى الفرج وقيل اسم لما يستقبح ذكره [4] ، وهذا الاسم هو صلب مسألتنا هذه فالخلاف فيها يتمحور حول إعرابها ، لا حول علة إعرابها كما في باقي الأسماء ، ونجد أنفسنا في هذه المسألة إزاء رأيين :

الرأي الأول : وهو مذهب الفرَّاء [5] ومفاده أن (هن) تعرب بالحركات لا بالحروف ؛ فتقول فيها : هذا هنُك ، ورأيت هنَك ، ومررت بهنِك ، والحجة التي يستند إليها الفرَّاء أنه لم يسمع في كلام العرب : هنوك ، وهناك ، وهنيك ، كما دلت بعض الشواهد علي إعرابها بالحركات ومنها قول النبي ﷺ : **« مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الجَاهِلِيَةِ فَأَعِضُّوهُ بِهَن أَبِيهِ ، وَلَا تُكَنُّوا »**[6] والمعنى أن من يدعو بدعوى الجاهلية ، فيدعو الناس للقتال في باطل قولوا له : انتسب لذكر أبيك دون كناية بـ (هَنْ) بل اذكروا الذكر صراحة ، وذلك استهزاءاً منه وعدم استجابة له .

---

[1] التوطئة 123 .

[2] انظر : مجالس ثعلب 401 .

[3] البيت من الرجز بلا نسبة في أسرار العربية 25/1 والإنصاف 14 وأوضح المسالك 71/1 وتوضيح المقاصد 318/1 وحاشية الصبان 106/1 وشرح الأشموني 51/1 .

[4] انظر : المساعد 27/1 وشرح التصريح 61/1 ولسان العرب (هنا) 4712.

[5] انظر : رأيه في شرح الأشموني 50/1 والهمع 125/1 وشرح ابن عقيل 49/1 .

[6] انظر : الحديث الشريف في مسند أحمد بن حنبل 136/5 والفائق في غريب الحديث 424/2 وشرح مشكل الآثار 233/8 .

فجاءت (هن) مجرورة بكسرة ظاهرة ، ولو صح مذهب سيبويه لكانت هنيك ، ولا خلاف – مع سيبويه – في أن (هن) إذا استعمل غير مضاف كان معرباً بحركات أصلية ، ودل على ذلك قول الشاعر :

أَلَا لَيْـتَ شِـعْرِي هَـلْ أَبِيْـتَنَّ لَيْلَـةً   وَهَنِّـي جَـاذٍ بَيْـنَ لِهْـزِمَتَي هِنْـدِ[1]

وفي حديث أبي ذر ﴿ ... هَنٌ مِثْلُ الخَشَبَةِ ... ﴾ [2]

وهذا مذهب ابن مالك فقال : " والتزام (هن) أعرف من إلحاقه بهنَّ " [3] ويقصد تجريدها من حروف العلة أشهر وأصح ، ويقصد من إلحاقه بهن أي إلحاقه بباقي الأسماء الستة ، وهذا ما ذهب إليه أيضاً ابن عقيل بقوله : " وأما هن فالفصيح فيه أن يعرب بالحركات الظاهرة على النون ولا يكون في آخره حرف علة " [4]

الرأي الثاني : وهو مذهب سيبويه والأخفش وأبي حيان ؛ إذ يرون أن هذه الأسماء قد تعرب بالعلامات الفرعية كأخواتها من الأسماء ، فقال في الكتاب : " واعلم أن من العرب من يقول : هذا هنوك ، ورأيت هناك ، ومررت بهنيك ، ويقول هنوان فيجريه مجرى الأب " [5] وسيبويه يستند في دعواه إلى السماع عن العرب ، وأيده في ذلك أبو حيَّان[6] والسيوطي[7] والأشموني [8] معللاً رأيه بأن من حفظ حجة مقدم على من لم يحفظ .

ختاماً فإن الباحث يذهب مذهب الفرَّاء وابن مالك وابن عقيل ؛ ذلك أن الشواهد كثيرة على أن العرب تنطق بهذا الاسم بالنون ، مجرداً من حروف العلة ، وقد ذكرنا عدداً من هذه الشواهد ، أما سيبويه فقد اكتفى بقوله : " سمع عن العرب " فضعفت بذلك حجته .

---

[1] البيت من الطويل ، بلا نسبة في المساعد1/27 ، ولم أقف عليه في مصادر أخرى .
[2] الحديث في جامع الأصول في أحاديث الرسول9/51 وكشف المشكل من حديث الصحيحين1/236 .
[3] المساعد1/26 .
[4] المساعد1/26 .
[5] الكتاب3/360 .
[6] انظر: رأيه في الارتشاف 836 .
[7] انظر: رأيه في الهمع1/125 .
[8] انظر: رأيه في شرح الأشموني1/11 .

الفصـــــــل الثـــــالث :

في المبنيات والصرف والاعتراضات

وفيه أربعـــة مبــــاحث :

المبحث الأول : في المبنيات من الأسماء والحروف .

المبحث الثاني: فــــــي أســـــماء الأفـــــــعال .

المبـــحث الثـــالث : في القــضايا الصرفـــــيـــة .

المبحث الرابع : في الاعتراض. . .منـهجه ، ألفاظه ، وأدلته

المبـحـث الأول

في المبنيات من الأسماء والحـــــروف .

(وفيه سبع مسائل)

المسألة الأولى :

(كم) بين الاسمية والحرفية .

قال أبو حيَّان : " أما (كم) فاسم خلافاً لمن ادعى حرفيته ، للتكثير في مقابل (ربَّ) للتقليل ، بسيط خلافاً للكسائي والفرَّاء زعما أنها مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية ، حذفت ألفها كما تحذف مع سائر حروف الجر وكثر الاستعمال لها فأسكنت الميم "[1]

ملخص الاعتراض :

يعترض أبو حيَّان على الفرَّاء لاعتباره أنَّ (كم) مركبة من كاف التشبيه ، وما الاستفهامية ، وأبو حيَّان يرى أنها بسيطة لا مركبة .

الدراسة والترجيح :

اعترض أبو حيَّان في النص السابق على الفرَّاء في هذه المسألة بشكل مباشر وقوي ؛ فاستعمل ثلاث ألفاظ من ألفاظ الاعتراض حيث قال : " خلافا " ثم قال : " ادعي " ، ثم قال : " زعما " وإليك بيان تفصيل الخلاف في هذه المسألة إن شاء الله .

قال الفرَّاء في معاني القرآن : " ونرى أن قول العرب : كم مالك " إنها (ما) وصلت من أولها بكاف ، ثم إن الكلام كثر بـ (كم) حذفت الألف من آخرها فسكنت ميمها ، ثم استدل الفرَّاء بقول الشاعر :

يَـــا أَبَـــا الأَسْـــودِ لِـــمْ أَسْـــلَمْتَنِي   لِهُـــمُومٍ طَـــــــارِقَاتٍ وَذِكْــــــرِ[2]

---

[1] الارتشاف 767 .

[2] البيت من المنسرح بلا نسبة في معاني القرآن466/1 والصاحبي 129 والإنصاف 257 وتاج العروس(نحو) 42/40 وخزانة الأدب108/7 .

ثم استدل من كلام العرب حذف الكاف في غير موضع فقال : " وقال بعض العرب في كلامه ، وقيل له : منذ كم قعد فلان ؟ فقال : كمذ أخذت في حديثك ، فرده الكاف في مذ يدل علي أن الكاف في (كم) زائدة [1] والفرَّاء يقيس (كم)على : عمَّ ؟ ولمَّ ؟ وفيمَّ ؟ وبِم ؟ فقد حذفت الألف من كل هذه الحروف [2] ، ولعلَّ الفرَّاء في رأيه هذا يتبنى رأي شيخه الكسائي .[3]

لقد عاب ابن عصفور علي الفرَّاء هذا الرأي بقوله : " وذهب الفرَّاء إلى أنّ كم مركبة من كاف التشبيه و ما الاستفهامية ، فالأصل عنده فيها (كم) لأن حرف الجر إذا دخل على (ما) الاستفهامية حذف منها الألف وسكن ميم(كم) لكثرة الاستعمال ، كما قالو فيم ولم في : فيما ولما ... وهو باطل لأنها يدخل عليها حرف الجر ، وحرف الجر لا يدخل علي مثله. " [4]

وعلل ابن عصفور لما جعل الفرَّاء يقول بهذا الراي فقال : " إن كاف كم هي كاف تشبيه فيقول : " فإذا قلت كم رجلا عندك فالمعنى عنده : كأي شئ من الرجال عندك . " [5]

ويؤكد ابن عصفور علي بطلان مذهب الفرَّاء بطريقة قياسية ، فقال : " لو كانت الأصل "كما" وأسقطت ألف الاستفهام لتركت عل فتحها كما تقول : بمَ ، وعمَّ ، وفيمَ "[6]

وابن مالك يخالف الفرَّاء في هذه المسألة بقوله : " كم اسم لعدد مبهم فيفتقر إلي مميز" [7] كما يسوق ابن مالك الأدلة علي بطلان ما ذهب إليه الفرَّاء ، فهي اسم لا حرف ، ودليل اسميتها :

1- الإسناد إليها وعود الضمير عليها نحو: كم رجلاً جاءك .
2- دخول حرف الجر عليه .

---

[1] معاني القرآن 466/1 .
[2] انظر: الهمع 501/2 .
[3] انظر: رأي الكسائي في الصاحبي 129 والمساعد 106/2 والارتشاف ص776 والهمع 501/2 .
[4] شرح الجمل لابن عصفور 141/2 .
[5] شرح الجمل لابن عصفور 141/2 .
[6] شرح الجمل لابن عصفور 141/2 .
[7] المساعد 106/2

3- الإضافة إليها .

4- تسليط عوامل النصب عليها نحو : كم كانت دراهمك ؟ ، وكم يوماً صمت ؟

وابن عقيل رفض مذهب الفرَّاء فبين أنها بسيطة ، غير مركبه واستدل علي ذلك بأمرين :

1- لا يكون الحذف إلا بدليل .

2- الجمهور علي بساطة كم .

كما اختلف السيوطي مع الفرَّاء في هذه المسألة فقال : " ولا هي حرف ، ولا مركبة خلافاً لزاعمي ذلك ."[1] وأبو جعفر النحاس يؤيد الجمهور في رأيهم في هذه المسألة فقال : " وزعم الكسائي أن أصل(كم) كما ، فإذا قلت كم مالك ، فالمعنى كأي شئ من العدد مالك" .[2] كما أن ابن كيسان وافق الجمهور ، ووصف قول الفرَّاء والكسائي بالقول الفاسد [3] ومن خلال ما سبق فإن الباحث يرجح ما قال به جل النحاة من أن (كم) هي اسم أولاً ، وبسيطة لا مركبة ثانياً وذلك لقوة الأدلة التي ساقها النحاة لا سيما ابن عصفور ، وابن مالك ، ولغرابة التأويل الذي ساقه الفرَّاء .

هذا والله أعلم . . .

---

[1] الهمع2/501 .

[2] إعراب القرآن للنحاس4/129 .

[3] إعراب القرآن للنحاس4/129 .

المسألة الثانية :

تأويل الاسم الموصول وصلته بالمصدر

قال أبو حيَّان في باب الموصول : " وأما (الذي) فزعم يونس والفرَّاء وتبعهما ابن مالك أنه يسبك منها ومن صلتها مصدر ، وخرج عليه قوله تعالى : ﴿ذَٰلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ﴾[(1)] و ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾[(2)] قال : التقدير ذلك تبشير الله ، وخضتم كخوضهم والصحيح منع ذلك ، وهو مذهب البصريين " [(3)]

ملخص الاعتراض :

يعترض أبو حيَّان على الفرَّاء لتجويزه تأويل الاسم الموصول وصلته بالمصدر .

الدراسة والترجيح :

الذي اسم مسماه ومدلوله غير واضح في أي جملة ولا يعرف كنهه أهو إنسان أم نبات أم حيوان لذلك يقال عنه : " اسم غامض المعنى مبهم الدلالة [(4)] لكن حين نأتي بعد هذا الاسم الغامض بجمله اسميه أو فعليه تشتمل علي ضمير يعود عليه ، أو بشبه جملة نجد أن المعنى يتضح والغموض يزول عنه وعن الجملة كلها ، وهذه الجملة التي تتبع الاسم الموصول فتوضحه تسمى صلة الموصول .[(5)]

وبخصوص هذه الصلة " فإن (الذي) لا تتم صلتها إلا بكلام تام ، وهي توصل بأربعة أشياء : بالفعل والمبتدأ والظرف والجزاء بشرطه وجوابه ، ولا بد أن يكون في صلته ما يرجع إليه

---

(1) سورة الشورى 42/ 23 .

(2) سورة التوبة 69/9 .

(3) الارتشاف 996 .

(4) النحو الوافي340/1 .

(5) انظر: النحو الوافي341/1 .

فإن لم يكن كذلك فليس بصلة له ، والفعل الذي يوصل به (الذي) ينقسم أربعه أقسام : فعل غير متعدي ، وفعل متعدي إلى مفعول واحد ، وفعل متعدي إلى مفعولين ، وفعل متعدي إلى ثلاثة مفاعيل . [1]

أما بالنسبة لهذه المسألة فإنها تدور حول إمكانية تأويل الاسم الموصول الذي مع صلته بمصدر صريح أم لا ؟ فنحن إزاء فريقين : الفريق الأول يمثله يونس بن حبيب ، والفرَّاء ، وابن مالك. [2]

قال ابن مالك في شرح التسهيل : " حاصل كلام أبي علي أن الذي علي ثلاثة أقسام : موصولة ، وموصوفة مستغنية بالصفة عن الصلة ، ومصدرية محكوم بحرفيتها ، وهذا المذهب هو الذي ذهب إليه الفرَّاء – رحمه الله – وهو الصحيح وبه أقول ." [3]

ومن هذا القول يستفاد أمران :

1- أن ابن مالك يقر مذهب يونس ابن حبيب وأبي علي الفارسي ، والفرَّاء .

2- أن (الذي) إذا أولت بمصدر فهي ليست اسماً وإنما هي حرف علي مذهب هذا الفريق. [4]

واستدل الفرَّاء على صواب مذهبه بأن المعنى واحد في كلتا الحالتين فإذا قلنا : أبوك بالجارية التي تكفل ، وبالجارية ما تكفل ، أي بالجارية كفالته[5] ، ولا يكتفِ ابن مالك بمجرد التأييد لمذهب الفرَّاء وإنما ساق عدداً من الشواهد ليدلل بها علي جواز هذا المذهب ، فقال : " وأجاز الفرَّاء في قوله تعالى : ﴿**تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ**﴾[6] أن تكون (الذي) مصدرية والتقدير: تمامه على إحسانه أي على إحسان موسى عليه السلام . "[7] ومن هذه الشواهد قول عبد الله بن رواحة :

---

(1) الأصول في النحو 266/2 .

(2) انظر: الهمع 268/1 و 269 .

(3) شرح التسهيل 219/1 .

(4) انظر: شرح التسهيل 219/1 والهمع 268/1 .

(5) المساعد 167/1 وشرح التسهيل 219/1 .

(6) سورة الأنعام 154/6 .

(7) شرح التسهيل 219/1 .

فَثَبَّــتَ اللهُ مَـــا آتـــاكَ مِـــنْ حُـــسْنٍ فِي المُرْسَلِينَ وَنَـــــصْرَاً كَالذِي نُصِرُوا [1]

والتأويل : ونصراً كنصرهم ، ومن ذلك أيضاً قول جرير :

يَـــا أُمَ عَمْـــرٍو جَـــزَاكِ اللهُ مَغْفِـــرَةً رُدِّي عَلَـــيَّ فُـــؤادِي كَالـــذي كـَانَا[2]

والتأويل ككونه سابقاً ، ومن ذلك قول الشاعر :

لَـــو أَنَّهُـــمْ صَـــبَرُوا عَنَّـــا فَنَعْرِفُـــهُ مِنْـهُمْ إِذَنْ لَصَـــبَرْنا كـــالَذِي صَبَرُوا [3]

والتأويل كصبرهم .

من خلال البحث في هذه المسألة نتبين أن أبا حيان لم يخالف الفرَّاء فحسب بل عدداً من النحاة الأعلام دون أن يبين سبب المخالفة ، وكان الأجدر به أن يعلل لمخالفته ؛ لذلك فإن الباحث يرجح مذهب الفرَّاء وفريقه مستأنساً بأمرين :

1- أن المعنى يصح عند تأويل (الذي) مع صلتها بالمصدر ، ومن المعروف أن النحو العربي يعتمد على جانب المعنى اعتماداً كبيراً.

2- أن أبا حيان لم يذكر سبب منعه لهذا المذهب .

هذا والله أعلم . . .

---

(1) البيت من البسيط لعبد الله بن رواحة في المثل السائر 152/1 وشرح التسهيل219/1 .

(2) البيت من البسيط لجرير في ديوانه 160 وشرح التسهيل 219/1 وطيب المذاق389/1 .

(3) البيت من البسيط لعمر بن أبي ربيعة في شرح التسهيل219/1 .

المسألة الثالثة:

(لعلّ) هل تعمل بالجر ؟

قال أبو حيَّانفي معرض حديثة عن ما أسماه باب إنَّ ، وأنَّ ،ولكنَّ ، وليت ، ولعلَّ وكأنَّ : "ومن غريب المنقول : أن الفرَّاء ذهب إلى جواز الجر بها " [1]

ملخص الاعتراض :

يعترض أبو حيَّان على الفرَّاء لتوسعه في عمل (لعل) إذ اعتبرها تعمل كحرف جر، واكتفى أبو حيَّان باعتبارها واحدة من أخوات (إنَّ) .

الدراسة والترجيح:

يطلق النحاة على هذه الحروف اسم "إن وأخواتها" وهي إنَّ ، وأنَّ ، وكأنَّ ، ولكنَّ ، وليتَ ، ولعلَّ و"هذه الحروف تدخل على المبتدأ والخبر فما كان مبتدأ كان اسماً لها ، إلا اسم الشرط واسم الاستفهام والكم الخبرية وما التعجبية وايمن الله في القسم وسبب ذلك أن هذه الأسماء لها صدر الكلام وجعلها أسماء لهذه الحروف يخرجها عما استقر لها من الصدرية".[2] وخبر المبتدأ يصبح خبراً لهذه الحروف ، ويبقى على رفعه فخبر المبتدأ دائماً خبر لهذه الحروف إلا اسم الاستفهام ، وكم الخبرية ، وكل جملة غير محتملة للصدق أو الكذب فلا يجوز أن تقول : إن زيداً اضربه ، أو : إن عمراً لا تضربه. [3]

ومعلوم أن لهذه الحروف معانٍ تميزها فـ إنَّ وأنَّ للتوكيد ، ولكن للاستدراك ، وكأن للتشبيه ، ولعلَّ للترجي أي للأمر الممكن ، وليت تستعمل غالبا في تمنى الأمر غير الممكن ،

---

[1] الارتشاف 1282 .

[2] شرح الجمل لابن عصفور 423/1 .

[3] انظر: شرح الجمل للزجاجي 423/1 والنحو الوافي 631/1 .

واذا كنا سنتوقف هنا عند (لعل) فقد روي أن فيها اثنا عشرة لغة وهي : " لعلَّ ، وعلَّ ، ولعنَّ ، وعنَّ ، ولأنَّ ، وأنّ ، ورعلَّ ، ورعنَّ ،ولغنَّ ، ورغنَّ ،وغنَّ . [1] والأمر الأكثر أهمية في هذا الموضع هو البحث في (لعلَّ) هل جاءت في كلام العرب للجر ؟ وإذا جاءت كذلك هل كان كثيرا ؟ أم أنه بيت شاذ من الشعر؟ هذا ما سيتضح في الأسطر القليلة القادمة إن شاء الله .

جاء في شرح التسهيل لابن مالك قوله : " وروى أبو زيد أن بني عقيل يجرون بـ (لعل) مفتوحة الآخر ومكسورته . "[2] واستدل ابن مالك على ذلك بقول الشاعر :

لَعَـــــــلَّ اللهِ يُمَكِنُنِـــــــي عَلَيْهـــــــا جَـــــــهَارَاً مِـــــنْ زُهَيْـــرٍ أَو أُسَيْـــدِ[3]

وقال ابن مالك : " وروى الفرَّاء أيضاً الجر بـ لعلَّ " [4] واستدل الفرَّاء على ذلك بقول الشاعر :

عَـــلَّ صُـــرُوفِ الـــدَّهرِ أَوْ دُولاتِهـــا يـُدِلـــنَنَا اللّـــــمَةَ مـِــنْ لَـــمَّاتِـها [5]

وينسب المرادي رواية هذه اللغة بشواهدها الكثيرة إلى " أبي زيد ، والفرَّاء ، والأخفش وغيرهم من الأئمة " [6] .

ومن هذه الشواهد أيضاً :

---

[1] انظر: الجني الداني 582 .
[2] شرح التسهيل47/2 .
[3] البيت من الوافر لخالد بن جعفر في خزانة الأدب وبلا نسبة في الجني الداني 583 وشرح التسهيل47/2 والمحكم(علل)98/1 .
[4] شرح التسهيل47/2 .
[5] البيت من الرجز بلا نسبة في شرح التسهيل47/2 والجني الداني 584 وتاج العروس(لمم)473/33 وحاشية الصبان458/3 وشرح الأشموني224/3 .
[6] الجني الداني 583 .

لَعَـــــــلَّ اللهِ فَـــــــضَّلَكُم عَلَيْنَـــــــا   بِشَـــــــــيءٍ أَنَّ أُمَّـــــــكَمُ شُـــــرَيمُ [1]

ومن ذلك قول الشاعر :

فَقُلْتُ : ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً   لَـــــعَلَّ أَبِـــي المِغْـــوَارِ مِنْكَ قَـــرِيبُ[2]

ومما يثبت صحة هذه اللغة وتداولها أن لعلَّ الجارة فيها أربع لغات : لعلَّ ، وعلَّ بفتح اللام فيهما ، ولعلِّ وعلِّ بكسر اللام فيهما ، وقد قال ابن مالك : " والجر بـ لعلَّ ثابت الأول أو محذوفته ، ومفتوحة الآخر أو مكسورته ، لغة عُقيلية ."[3]

وختاماً فإننا وسط هذه الشواهد المتعددة ، وتصحيح العلماء المعتبرين كأبي زيد ، والفرَّاء ، والأخفش لا نملك إلا أن نقر هذه اللغة ، ولا نعتبرها شاذة أو غريبة .

هذا والله وأعلم . . .

---

[1] البيت من الوافر، بلا نسبة في الجنى الداني 584 والمحكم(علل)98/1 وشرح الرضي1293/2 وحاشية الصبان304/2 وشرح الأشموني61/2 والخزانة422/10 .

[2] البيت من الطويل بلا نسبة في الجنى الداني 584 والمحكم(علل)98/1 وأوضح المسالك321/1 وتوضيح المقاصد381/1 وحاشية الصبان182/1 وشرح الأشموني104/1 والخزانة 428/10 .

[3] الجنى الداني 586 .

المسألة الرابعة :

لام التعليل بين العمل بذاتها والاستعانة بـ (أنْ)

قال أبو حيَّان في حديثة عن لام كي : " وذهب ثعلب إلى أن هذه اللام تنصب بنفسها لقيامها مقام(أنْ) ، وزعم الفرَّاء أن العرب تجعل لام كي في موضع (أنْ)، قال تعالى : ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا﴾[1] و﴿أَنْ يُطْفِئُو﴾[2] و ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ﴾[3] و ﴿أَنْ أُسْلِمَ ﴾[4] ، وذهب سيبويه وأصحابه إلى أن الفعل مقدر بالمصدر أي إرادتهم ليطفئوا ، وأمرنا لنسلم ، فينعقد من ذلك مبتدأ وخبر "[5]

ملخص الاعتراض :

يعترض أبو حيَّان على الفرَّاء لاعتباره أن لام التعليل تنصب الفعل بنفسها ، دون إضمار (أن) .

الدراسة والترجيح:

معلوم أن الفعل المضارع ينصب بعد أن ، ولن ، وكي ، كما أن ثمة حروف ينصب المضارع بعدها بأن مضمرة وهي : ، ولام التعليل ، ولام الجحود ، وواو المعية ، وفاء السببية لكن هذه الرأي – فيما يتعلق بلام التعليل ولام الجحود– من وجهة نظرة البصريين[6]

---

[1] سورة الصف8/61 .
[2] سورة التوبة 32/9 .
[3] سورة الأنعام 71/6 .
[4] سورة غافر 66/40 .
[5] الارتشاف 1660 .
[6] انظر: الكتاب161/3 والإنصاف 461 وشرح الجمل للزجاجي243/2 .

ذهب الكوفيون إلى إن " لام كي هي الناصبة للفعل بنفسها من غير تقدير إن نحو : "جئتك لتكرمني ، وذهب البصريون [1] إلى أن الناصب للفعل أن مقدرة بعدها والتقدير جئتك لأن تكرمني .

وخير من يمثل الكوفيين في هذه المسألة الكسائي والفرَّاء [2] وثعلب [3] ، ولكن الذي تصدى للبصريين بقوه في رد رأيهم المخالف هو الفرَّاء فقال في معاني القرآن : " والعرب تجعل اللام التي على معنى كي في موضع أن في : أردت وأمرت فتقول : أردت أن تذهب ، وأردت لتذهب ، أمرتك أن تقوم ، وأمرتك لتقوم ، قال الله تبارك وتعالي : ﴿**وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ**﴾ [4] ،وقال في موضع اخر : ﴿**قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ** ﴾[5] وقال : ﴿**يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا**﴾[6] وقال : ﴿**أَنْ يُطْفِئُوا**﴾ [7] وإنما صلحت اللام في موضع أن أمرتك ، وأردت ؛ لأنهما يطلبان المستقبل ولا يصلحان مع الماضي ."[8]

ثم انتقل الفرَّاء إلى كلام العرب علَّه يثبت صدق مذهبه فقال : " وربما جعلت العرب اللام مكان أن فيما أشبه أردت وأمرت مما يطلب المستقبل ، أنشدني الأنفي من بني أنف الناقة من بني سعد :

أَلَمْ تَسْأَلِ الأَنْفِيَ يَوْمَ يَسُوقُنِي وَيَزْعُمُ أَنِّي مُبْطُلُ القَوْلِ كَاذِبُهْ
أَحَاوَلَ إِعْنَاتِي بِمَا قَالَ أَمْ رَجَا لَيَضْحَكَ مَنِّي أَوْ لِيُضْحِكَ صَاحِبَهْ[9]

التقدير : أم رجا أن يضحك مني .

---

[1] انظر : رأي البصريين في شرح جمل الزجاجي2/243 و244 .
[2] انظر : رأي الفرَّاء في معاني القرآن1/220 و221 و1/261 .
[3] انظر : رأي ثعلب في الجني الداني ص115 والهمع2/298 وشرح الأشموني1/21 .
[4] سورة الأنعام 6/71 .
[5] سورة الأنعام 6/14 .
[6] سورة الصف61/8 .
[7] سورة التوبة 9/32 .
[8] معاني القرآن2/261 .
[9] البيتان من الطويل بلا نسبة في معاني القرآن1/263 وتاج العروس(عنت)5/13 ولسان العرب(عنت) 3121 والخزانة 8/487 .

وثعلب مذهبه من مذهب الفرَّاء ، إذ رأى أن اللام تنصب بنفسها ؛ وذلك لقيامها مقام أن ، وهذا المذهب يرجع إلى الكسائي فقد قال محي الدين الدرويش : " ومنهم من جعل لام التعليل بمعنى أن الناصبة وأنها ناصبة للفعل بنفسها ، وقال الفرَّاء : " العرب تجعل لام كي في موضع أن في أراد ، وأمر ، وإليه ذهب الكسائي أيضاً . "[1]

هذا هو الموقف الكوفي الذي وصفه أبو حيَّان بالزعم ، لكن في المقابل ماذا قال البصريون ؟

قال سيبويه : " وسألته – يعني الخليل – عن معنى قوله أريد لأن أفعل ، فقال : إنما يريد أن يقول : "إرادتي لهذا" كما قال عز وجل : ﴿**وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ**﴾ [2] ، إنما هو أمرت لهذا " [3] ، ومغزى كلام سيبويه واضح وهو أن المضارع يجب أن يسبق بأن في حالة التعليل سواء أكانت ظاهرة أم مقدرة بدليل أنها تؤول بمصدر مؤول من أن والفعل المضارع .

ولو رجعنا إلى البحر المحيط لأبي حيان سنجده يقول : " هذه لام كي ، والنصب بأن مضمرة بعدها وهي جائزة الإضمار ، إلا إن جاء بعدها لا فيجب إظهارها ." [4] ، ومثله ابن عصفور يرفض مذهب الفرَّاء فيقول : " وما بقي إما حرف عطف وإما حرف جر ، وكلاهما لا ينصب ؛ فلذلك ادعينا أن النصب بعدها بإضمار ، وهذا أيضا مذهب ابن أبي الربيع جاء في كتابه البسيط فقال : " اعلم أن النواصب بنفسها أربعه وما عداها إنما انتصب بالفعل بعدها بإضمار أن وهذه الأربعة : أن ، ولن ، وإذن ، وكي . " [5]

لقد حاول البصريون رد مذهب الفرَّاء بقولهم : " فكيف تدخل اللام تارة على الفعل وتارة على الاسم . والحقيقة أن هذا الكلام مردود علي البصريين ؛ إذ إن اللام ليست لاماً واحدة ، وإنما هي كما أوردها صاحب كتاب اللامات إحدى وثلاثون لاماً ، فبناءً على أن النص القرآني

---

[1] إعراب القرآن وبيانه 4959/1 .
[2] سورة الزمر 12/39 .
[3] الكتاب161/3 .
[4] البحر المحيط268/1 .
[5] البسيط في شرح جمل الزجاجي230/1 .

جاء فيه المضارع مسبوقاً باللام تارةً ، وبـ أن تارةً أخرى وكانت الدلالة واحدة وهي إرادة المصدر ، في أكثر من موضع كما عرضنا في المسألة ، فإن الباحث لا يملك إلا أن يميل إلى مذهب الفرَّاء وأصحابه من أهل الكوفة .

هذا والله أعلم . . .

المسألة الخامسة :

(حتى) هل تنصب المضارع مطلقاً أم بشروط ؟

قال أبو حيَّان في باب نواصب الفعل المضارع متحدثا عن حتى : " وإن كان الفعل متطاولاً جاز النصب على الغاية إن أردتها ، وعلى التعليل إن أردته نحو : أصحبك حتى أتعلم ، وإن كان قصيراً فعلى التعليل نحو : وثبت حتى آخذ بحلقه ، خلافاً للفراء ؛ فإنه لا يجيز إذا كان الفعل قبل حتى لا يمتد إلا الرفع ، وزعم أنه لم يسمع فيه إلا الرفع ، وأول البصريون ما سمعوه على أنه ماضٍ أي : فأخذت بحلقه ، وأما إن كان مستقبلا فلا يمتنع النصب على معنى (كي) وهو التعليل " [1]

ملخص الاعتراض :

يعترض أبو حيَّان على الفرَّاء لمنعه نصب الفعل المضارع الواقع بعد (حتى) إذا كان غير متطاول – أي إذا كان زمن حدوثه لا يستغرق طويلاً – نحو : وثبت حتى آخذ بحلقه ، فيوجب أبو حيَّان فيه النصب .

الدراسة والترجيح :

قبل الخوض في هذه المسألة يجب أن نعلم أن نحاة البصرة والكوفة قد اختلفوا في ماهية حتى ؛ فمذهب الكوفيين أنها حرف نصب للفعل المضارع من غير تقدير (أن) كقولنا : أطع الله حتى يدخلك الجنة ، وتكون حرف جر إذا دخلت على الأسماء فتقول : مطلته حتى الشتاء ، ومذهب الكسائي أن الاسم يجر بعدها بـ (إلى) مضمرة أو مظهرة ، أما البصريون فيرون أنها في كلا الموضعين حرف جر ، والفعل بعدها ينصب بأن مقدرة ، والاسم يجر بها مباشرة . [2]

---

[1] الارتشاف 1665 .

[2] انظر : الإنصاف 477 .

وإذا كانت مسألتنا تختص بـ (حتى) الداخلة علي الفعل المضارع فيجب أن نعلم أن (حتى) التي تدخل علي المضارع لها ثلاث معانٍ :

1- مرادفة (إلى) نحو قوله تعالى : ﴿**حتى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى** ﴾[1]

2- مرادفة كي التعليلية نحو قوله تعالى : ﴿**وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حتى يَرُدُّوكُمْ**﴾[2]

3- مرادفة إلا في الاستثناء نحو قولنا : والله لا أفعل حتى أن تفعل، بمعني والله لا أفعل إلا أن تفعل .[3]

أما عن محور الخلاف في هذه المسألة فإن الفرَّاء لا يجيز النصب في الفعل الواقع بعد حتى إذا كان الفعل الواقع قبلها غير متطاول أي ليس ممتدا ، أي إن زمن حدوثه لا يستغرق زمناً ، ويرى أن حكم الفعل الواقع بعدها الرفع ، والرفع فقط فإن قلت : وثبت حتى آخذ بحلقه ، فعليك رفع أخذ ؛ لأن الفعل وثبت غير متطاول ، أما إن كان متطاولاً فحكمه النصب نحو : أصحبك حتى أتعلم .

ولا خلاف في نصب الفعل المتطاول ، وإنما الخلاف كما ذكرنا في الفعل غير المتطاول ؛ فقد قال الفرَّاء في معاني القرآن : " وقوله : ﴿**وَزُلْزِلُواحَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ**﴾ [4] قرأها القراء بالنصب إلا مجاهداً ، وبعض أهل المدينة فإنهم رفعوها ، وحتى لها وجهان في العربية : نصب ورفع فأما النصب فلأن الفعل الذي قبلها مما يتطاول كالترداد ، فإذا كان الفعل على ذلك المعنى نصب بعده بـ حتى ، وهو في المعني ماض ، فإذا كان الذي قبل حتى لا يتطاول وهو ماض رفع الفعل بعد حتى إذا كان ماضياً "[5] ثم يمثل لذلك من غير القرآن فيقول : " فأما الفعل الذي لا يتطاول وهو ماض فقولك : جعل فلان يديم النظر حتى يعرفك ، ألا ترى أن إدامة النظر تطول ، فإذا طال ما قبل حتى ذهب بما بعدها إلى النصب . "[6]

---

(1) سورة طه 91/20 .
(2) سورة البقرة 217/2 .
(3) انظر: 269/2 و270 371 .
(4) سورة البقرة 214/2 .
(5) معاني القرآن132/1 و133.
(6) معاني القرآن132/1.

ثم استشهد الفرَّاء بالشعر علي حكم النصب للمضارع الواقع بعد حتى ، إن كان ما قبلها متطاولاً ، وحكم الرفع إن كان ما قبلها غير متطاول بقول الشاعر :

مَطَـوْتُ بِهِـمْ حَتَّـى تَكِـلَّ غُـزَاتُهم وَالجِيَـادِ ما يُقَـدنَ بِأَرْسَـانِ[1]

فقال الفرَّاء : " فنصب "تكل" والفعل الذي أداه قبل حتى ماضٍ لأن المطو بالإبل يتطاول. "[2]

لقد عارض ابن عصفور مذهب الفرَّاء هذا بقوله : " وخالف الفرَّاء فيما لا يتطاول من الأفعال فمنع فيه النصب ، والذي لا يتطاول هو الذي لا يمتد نحو قمت حتى آخذ بحلقه ، لا يجوز هنا عنده النصب لأن هذا الفعل لا يمتد ، فليس له غاية ينتهي إليها ، وإنما أردتَ : قمت فأخذت ... وهذا فاسد لأنه ينتصب على معنى كي ، كأنه قال قمت كي آخذ بحلقه [3] ، ولم يكتفِ ابن عصفور برد مذهب الفرَّاء بل ذهب إلى التشكيك في قول الفرَّاء فقال : " وزعم أنه لم يسمع فيه إلا الرفع ، فإن كان ما قاله حقاً فيكون عليه أن جعله لقربه من الحال كأنه حال ، فلم يكن فيه إلا الرفع ، ولا يمتنع النصب بل يجوز بالقياس " [4] ويتضح هنا ما أشار إليه أبو حيَّان من أن أهل البصرة يؤولون ما سُمع على أنه ماضٍ أو حال .

كما أن ابن هشام حين مثل للفعلين الذي يتطاول والذي لا يتطاول ، وتسبقه حتى فبين أن الفعل بعدهما منصوب دائما والفرق بينهما أنه يكون للعلة أو للغاية [5] وهذا ما أشار إليه أبو حيَّان في نص حديثه عن المسألة .

وختاماً لهذه المسألة فإن الباحث يرجح مذهب الفرَّاء للأسباب الآتية :

1- لم يسمع في كلام العرب نصب الفعل المضارع بعد حتى المسبوقة بفعل غير متطاول .

---

(1) البيت من الطويل ، لامرئ القيس في ديوانه 216 وبلا نسبة في معاني القرآن132/1.

(2) معاني القرآن132/1 .

(3) شرح الجمل لابن عصفور 276/2 .

(4) شرح الجمل لابن عصفور 276/2 .

(5) مغني البيب274/2 .

2- إن مذهب البصريين لا يخلو من التكلف والتعسف ، فلماذا التأوّل على الفعل الماضي تارةً ، وعلى الحالية تارةً أخرى ، مع أنه لم يسمع من العرب إلا الرفع .

3- في تبني البصريين المعارضة ، مخالفة لمبدأهم – الذي عُرفوا به – وهو مبدأ السماع ، إذ يرى ابن عصفور أنه لا مانع من القياس لإثبات النصب للمضارع الواقع بعد حتى ، رغم أنها مسبوقة بفعل لا يتطاول .

ولا شك أن الفرَّاء قد وقف طويلاً أمام حتى ، كيف لا ؟ وهو صاحب المقولة الشهيرة : " أموت وفي نفسي شئ من حتى " .

هذا والله أعلم . . .

المسألة السادسة

(مِنْ) بين الثنائية والثلاثية .

قال أبو حيَّان في باب المجرور : " القسم الثاني : وهو الثنائي (من) و (في) و (عن) و (مع) و (ها) و (كي) ، و(مِنْ) ثنائية الوضع لا ثلاثية فأصلها (مِنَا) حذفت منها الألف لكثرة الاستعمال ، خلافاً للكسائي والفرَّاء في دعواهما لذلك ."[(1)]

ملخص الاعتراض :

يعترض أبو حيَّان على الفرَّاء في اعتباره أن (مِنْ) الجارّة ليست ثنائية ، وإنما ثلاثية ‘ حذفت من آخرها ألف ، فأبو حيَّان يرى أنها ثنائية .

الدراسة والترجيح

(من) حرف جر يسبق الاسم فيكون الاسم مجروراً به شأنه شأن باقي حروف الجر ، هذا بالنسبة لعمله الإعرابي ، أما من حيث المعنى فإنه يحتمل أكثر من عشرة معاني :

1- ابتداء الغاية : وهو الغالب عليها نحو قوله تعالى : ﴿**مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ**﴾[(2)]

2- التبعيض نحو قوله تعالى : ﴿**مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ**﴾[(3)]

3-بيان الجنس نحو قوله تعالى: ﴿**مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا**﴾ [(4)]

4- التعليل نحو قوله تعالى : ﴿**مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ** ﴾[(5)]

5- البدل نحو قوله تعالى : ﴿**أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ**﴾ [(6)]

[(1)] الارتشاف 1718 .

[(2)] سورة التوبة 108/9 .

[(3)] سورة البقرة 253/2 .

[(4)] سورة فاطر 2/35 .

[(5)] سورة نوح 25/71 .

[(6)] سورة التوبة 38/9 .

6- مرادفه (عن) **نحو قوله تعالى** : ﴿**فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ**﴾[1]

7- مرادفه (الباء) نحو قوله تعالى : ﴿**يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ**﴾[2]

8-مرادفه (في) نحو قوله تعالى : ﴿**أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ**﴾[3]

9- مرادفه(عند) نحو قوله تعالى: ﴿**لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ**﴾[4]

وثمة خلاف بين نحاة الكوفة والبصرة في مكان استعمالها فقد " ذهب الكوفيون إلى أن (من) يجوز استعمالها في الزمان والمكان ، وذهب البصريون إلى انه لا يجوز استعمالها في الزمان"[5] ولسنا هنا بصدد التعرض لحجج كل فريق لأن هذا يتعلق بمسألة أخرى لا تخص الفرَّاء .

أما بخصوص الخلاف في هذه المسألة فإنه يدور حول تركيب (مِن) ، فقد جاء الكسائي والفرَّاء برأي اختلف معه معظم النحاة وأهل اللغة [6] ، إذ ذهبا إلى أن (من) ليست ثنائية وإنما ثلاثية ؛ فأصلها (مِنا) ، وفي هذا مخالفة لما هو شائع ومعتاد عن حرف الجر (مِن) فكما عرف في كتب النحو أن (من) الجارة مكونة من حرفين أولهما مكسور وثانيهما ساكن ، وعلل الكسائي والفرَّاء حذف الألف بأنها " خففت لكثره الاستعمال بحذف الألف وتسكين النون ، وأنشد الكسائي لبعض بني قضاعة :

---

(1) سورة الزمر 22/39 .

(2) سورة الشورى 45/42 .

(3) سورة فاطر 40/35 .

(4) سورة آل عمران 10/3 .

(5) الإنصاف 315 .

(6) انظر: رأيهما في المساعد45/2 وشرح التسهيل130/3 وتفسير البحر المحيط32/1 والهمع 376/2 والمحكم472/10 .

بَـــــذَلنا مـــــارِنَ الخَطِـــــيِّ فـــــيهمُ   وكـــــلَّ مُهنــــــدٍ ذَكَـــــرٍ حُــــــسامِ
مِنـــــــا أنْ ذَرَّ قَـــــــرنُ الـــــــشمسِ   أغـــــابَ شـــــريدَهم قتـــــرُ الظَّـــــلامِ [1]

الشاهد (مِنا) حيث يستشهد الكسائي والفرَّاء بهذا البيت على أن (مِن) أصلها (مِنا) وقد جاءت على الأصل ، وقال ابن جني : " قال الكسائي : أراد (من) وأصلها عندهم (منا) واحتاج إليها فأظهرها على الصحة هنا ، ويحتمل عندي أن يكون (منا) فعلاً من مَنا يمني .

وأبو حيَّان لا يوافق الكسائي والفرَّاء في مذهبهما ، وعبر عن ذلك بقوله : " من ثنائية الوضع لا ثلاثية . . . خلافاً للكسائي والفرَّاء في دعواهما ذلك [2] بل خرج البيت على أنه للضرورة [3] ، والبصريون عموماً يخالفون الكسائي والفرَّاء ، وخرجوا البيت على أن (منا) مصدر منا يمني [4] ، وابن مالك اعتبرها لغة لبعض العرب.[5]

وأياً كان رأي البصريين سواء بتخريج الشاهد على أنه مصدر لفعل محذوف ، أو اعتباره لغة ، أو اعتباره شذوذا ، فإن النتيجة واحدة وهي أن عموم النحاة – بين قدامى ومحدثين – يرفضون توجيه الفرَّاء والكسائي لهذا الشاهد ، ويحسن بنا هنا أن نذكر مذهب ابن درستويه بخصوص حركة الميم في (من) إذ يرى " أنها مبنية علي السكون مكسورة الأول ، وكان حقه الفتح لكن قصد الفرق بينها وبين (من) الاسمية [6]

بناء علي ما تقدم فإن الباحث بعد أن نقب في بطون الكتب عن شاهد آخر علّه يشهد لمذهب الكسائي والفرَّاء ، فإنه لم يهتدِ لضالته ، وعليه فإنه يرجح مذهب جمهور النحاة وذلك لما يلي :

---

(1) البيتان من الوافر ، بلا نسبة في تاج العروس(منن)517/35 والمحكم472/10 والهمع237/2 والبحر المحيط32/1 .
(2) الارتشاف 1718 .
(3) انظر: الهمع 376/2 .
(4) انظر: المساعد246/2 .
(5) الهمع376/2 .
(6) الهمع376/2 .

1- لا يصح ان تبني حقيقة علمية علي مجرد شاهد واحد مجهول صاحبه ، ينسب فقط لبني قضاعة .

2- القول بأن (مِن) ثلاثية تَكلُّف لا يستند إلى علة صرفية مقنعه فالقول " للتخفيف فقط " لا يقنع دارساً ولا يشفي ظمأ باحث .

هذا والله أعلم . . .

المسألة السابعة :

(رُبَّ) بين التقليل والتكثير .

قال أبو حيَّان : " وذهب بعضهم إلى أنها لم توضع لتقليل ولا لتكثير ، بل ذلك مستفاد من سياق الكلام ، وهذا الذي نختاره من المذاهب ، وفي البسيط : ذهب البصريون إلى أنها للتقليل كالخليل ، وسيبويه ، وعيسي بن عمرو ، ويونس ، وأبي زيد ، وأبي عمرو بن العلاء ، والأخفش ، والمازني ، والجرمي ، والمبرد ، والزجاج ، وابن السراج ، والزجاجي ، والفارسي ، والسيرافي ، والرماني ، وابن جني ، وجمله الكوفيين ؛ كالكسائي ، والفرَّاء ، وهشام ، وابن سعدان ، ولا مخالف لهؤلاء إلا صاحب العين فإنه صرح بكونها للتكثير دون التقليل ، وفي الإفصاح : وقيل : أنها للتكثير ، وقال به جماعة منهم صاحب العين ، وابن درستويه ، وقال ابن الباذش وابن طاهر: هي لمبهم العدد فيكون تقليلاً وتكثيراً ، وقال أبو نصر الفارابي في كتاب الحروف : أكثر ما تكون للتقليل "[(1)]

ملخص الاعتراض :

يعترض أبو حيَّان على الفرَّاء – وعدد كبير من النحاة – لاعتباره أن (ربَّ) تفيد التقليل ، وأبو حيَّان يذهب فيها مذهب من قالوا أنها لم توضع لتقليل ولا لتكثير ، ويتحدد معناها من سياق الكلام .

الدراسة والترجيح :

(رُبَّ) حرف من حروف الجر ، وليس اسما كما قال الكوفيون [(2)] " وكان حقه أن يكون بعد الفعل موصولاً له إلى المجرور كأخواته ؛ إذا قلت : مررت برجل ، وذهبت إلى غلام ، ولكنهم

---

(1) الارتشاف 1738 .

(2) انظر: المغني2/319 .

لمّا كان معناه التقليل ، وكان لا يعمل إلا في نكرة ، فصار مقابلاً لكم فجعل له صدر الكلام ، كما جعل لـ كم ".[1]

كما أن (ربَّ) " مختصة بالنكرات دون المعارف تقول : ربَّ رجلٍ لقيته أي ذلك قليل ، وضدها تقول : كم عبد ملكت أي : ذلك كثير [2] ، و (ربَّ) من حيث مبناها فإن فيها ثماني عشرة لغة ، " أشهرها (رُبَّ) بضم الراء وتشديد الباء وفتحها ، ورَبْ بفتح الراء ، ورُبَ بضمها ، ورُبَتَ بالضم وفتح الباء والتاء ، ورُبتْ بسكون التاء ، ورَبَتَ بفتح الثلاثة ، ورَبَتْ بفتح الأولين وسكون التاء ، ورُبَّتا بالضم وفتح الباء المشددة ، ورُبْ بالضم وبالسكون ، ورَبْ بالفتح والسكون"[3]

هذا من حيث جنسها وعملها ومبناها ، أما من حيث معناها وإفادتها ففيها خلاف واسع بين النحاة ، وآراء متعددة ، منها ما هو منطقي مقبول ، ومنها ما هو دون ذلك ، وسوف نعرض في الأسطر المقبلة – إن شاء الله – لهذا الخلاف بشكل أوسع مما عرضه له أبو حيَّان في الارتشاف .

الرأي الأول : أن ربَّ لا تفيد إلا التقليل ، وعليه أكثر النحاة مثل : الخليل ، وسيبويه ، وعيسي بن عمرو ، ويونس ، وأبي زيد ، وأبي عمرو بن العلاء ، والأخفش ، والمازني ، والجرمي ، والمبرد ، والزجاج ، وابن السراج ، والزجاجي ، والفارسي ، والسيرافي ، والرماني ، وابن جني ، وجمله الكوفيين ؛ كالكسائي ، والفرَّاء ، وهشام ، وابن سعدان [4] . قال المبرد : " وربَّ معناها الشئ يقع قليلاً " [5]، وقال ابن السراج : " وربَّ معناها الشئ يقع قليلاً " ، وقال ابن جني : " ومعنى ربَّ التقليل ." [6]

---

[1] الأصول في النحو 415/1 .

[2] انظر : اللمع في العربية ص60 والأشباه والنظائر 110/1 .

[3] الهمع345/2 .

[4] انظر : رأي الجمهور في الكتاب115/3 والمقتضب139/4 والأصول417/1 واللمع 59 والمغني320/2 والمساعد285/2 وشرح الجمل لابن عصفور417/1 والهمع347/2 والجني الداني 439 والارتشاف 1738 وشرح المفصل483/4 .

[5] المقتضب139/4 .

[6] اللمع في العربية 60 .

الرأي الثاني : للتكثير دائماً وروي هذا الرأي عن الخليل وسيبويه وابن درستويه ، فقد قال ابن مالك : " هي حرف تكثير وفاقاً لسيبويه [1] ، وفي الحقيقة إن الشك ليحيط بصحة نسبة هذا القول لكل من الخليل وسيبويه ؛ إذ نص معظم العلماء المعتبرين علي أن الخليل وسيبويه قالوا بأنها للتقليل .

الرأ ي الثالث : أنها للتقليل غالباً ، وللتكثير نادراً وهذا رأي أبو نصر الفارابي والسيوطي .[2]

الرأي الرابع : أنها للتقليل قليلاً وللتكثير كثيراً وهذا رأي ابن هشام . [3]

الرأي الخامس : أنها موضوعة للتكثير والتقليل من غير غلبة لأحدها على الآخر ، وأن ذلك يستفاد من سياق الكلام ، وهذا رأي أبي حيان إذ يقول : " وذهب بعضهم إلي أنها لم توضع لتقليل ولا لتكثير ، بل ذلك مستفاد من سياق الكلام ، وهذا الذي نختاره ." [4]

الرأي السادس : أنها لم توضع لتقليل ولا تكثير ، بل هي حرف إثبات لا يدل على واحد منهما ، ونسب هذا الرأي لأبي حيان كقولٍ آخر له . [5]

الرأي السابع : أنها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار وللتقليل فيما عدا ذلك ، وهذا رأي الأعلم وابن السيد [6]

الرأي الثامن : أنها لمبهم العدد تقليلاً وتكثيراً ، وهو رأي ابن الباذش في أحد قوليه وابن طاهر [7]

إذن هذه ثمانية أقوال ، ولا شك أن أقربها للصواب ما كان عليه أكثر النحاة لاسيما الفرَّاء ، ألا وهو الرأي الأول فقد قال الزجاجي : " من قال إن ربَّ يُعنى بها التكثير فهو ضد ما تعرفه العرب "[8] ، وأما الفريق الذي قال إنها للتكثير فمذهبهم ضعيف ، وذلك لاحتجاجهم بقوله تعالى : ﴿ **رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ** ﴾ [9] على أن ربَّ هنا تحتمل الكثرة فقط ،

---

[1] المساعد284/2 .

[2] انظر : الهمع347/2 .

[3] انظر : المغني320/2 .

[4] الارتشاف 1738 .

[5] انظر : الهمع348/2 .

[6] انظر : الجني الداني 440 والهمع348/2 .

[7] انظر : الارتشاف 1738 .

[8] لسان العرب(ربب) 1551 .

[9] سورة الحجر 262/2 .

والجواب علي ذلك ما قاله الزجاجي : " إن العرب خوطبت بما تعلمه في التهديد ، والرجل يتهدد الرجل فيقول له : لعلك ستندم علي فعلك ، وهو لا يشك في أنه سيندم ."[1]

أما الشواهد التي تدلل على أنها للتقليل فهي كثيرة ومنها قول الشاعر :

أَلا رُبَّ مَوْلُـــــودٍ وَلَـــــيْسَ لَـــــهُ أَبٌ   وَذِي وَلـــــدٍ لَـــمْ يَـــلِـــــدْهُ أَبَوانْ [2]

بناء علي ما تقدم فإن الباحث لا يسعه إلا أن يذهب مذهب جمهور البصرة والكوفة بما فيهم الفرَّاء إذ ذهبوا إلى أن رب للتقليل ؛ ذلك أنها جاءت في مواضع لا تحتمل إلا التقليل ، وفي مواضع ظاهرها التكثير ، وهي محتمله لإرادة التقليل ، فيدخل التأويل في الأمر فيتعين أن تكون حرف تقليل لأن ذلك هو المطرد فيها .

أما عن موقف أبي حيان فإن المتأمل فيه يجد أن الرجل متردد بين موقفين بعيدين عما ذهبنا إليه ، فتارةً يرى أنها لم توضع لتقليل أو تكثير، وإنما معناها يفهم من السياق ، وتارة أنها لم توضع لتقليل ولا لتكثير ، وإنما هي حرف إثبات لا يدل على واحد منها .

هذا والله أعلم ...

---

(1) لسان العرب(ربب) 1551 مادة : ربب .

(2) البيت من الطويل لرجل من بني أزد السراة في الكتاب2/662 وشرح شواهد الإيضاح 257 وبلا نسبة في الخصائص2/333 والجني الداني 441 وشرح جمل الزجاجي1/97 والمساعد2/284 والمغني2/324 والهمع2/348 .

المبحث الثانـي :

فـي أســـــماء الأفعــــــــال

(وفيـه ثلاث مسائل)

المسألة الأولى :

(أجمعون) ماذا تفيد ؟

قال أبو حيَّان في موضوع التوكيد المعنوي : " ومذهب البصريين التسوية بين "كلهم" وأجمعين في إفادة العموم ، دون تعرض لاجتماع في وقت وعدمه ، خلافاً للفراء والمبرد في زعمهما أن "أجمعين" يفيد الاجتماع في وقت الفعل " [1]

ملخص الاعتراض :

يعترض أبو حيَّان على الفرَّاء لاعتباره أن لفظ "أجمعين" ، تقتصر دلالته على الاجتماع في وقت الفعل ، وليس إفادة العموم .

الدراسة والترجيح :

معلوم أن التوكيد واحدٌ من التوابع السابقة الذكر ، ومعلوم أيضاً أن التوكيد إما لفظي وإما معنوي ، ويتركز اللفظي في التكرار غالباً نحو: قوله تعالي : ﴿**كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا**﴾[2]، أما التوكيد المعنوي فله ألفاظ مخصوصة ، وحدّهُ أنه " تابع يزيل عن متبوعه مالا يراد من احتمالات معنوية تتجه إلى ذاته مباشرة ، أو إلى إفادته العموم والشمول المناسبين لمدلوله "[3]، وهذه الألفاظ هي سبعة ألفاظ ، وتنقسم إلى ثلاثة أنواع :
النوع الأول : يراد منه إزالة الإحتمال عن الذات في صميمها ، وإبعاد الشك المعنوي عنها ، وأشهر ألفاظه "نفس وعين" .

---

(1) الارتشاف 1956 .

(2) سورة الفجر 21/89 .

(3) النحو الوافي305/3 .

النوع الثاني : يراد منه إزالة الاحتمال والمجاز عن التثنية وإثبات أنها هي وحدها المقصودة بالحقيقة ، وهي لفظان " كلا " للمثني المذكر ، و " كلتا " للمثني المؤنث .
النوع الثالث : يراد منه إفادة التعميم الحقيقي المناسب لمدلوله المقصود ، وإزالة الاحتمال عن الشمول الكامل ، وأشهر ألفاظه ثلاثة وهي " كل ، وجميع ، وعامة " [1]

إن الناظر لنص أبي حيان السابق يجد أن ثمة خلاف في المعني المستفاد من لفظ " أجمعين "[2] وهذا الخلاف في المعني يترتب عليه اختلاف في الإعراب ، فالفرَّاء[3] يري أن " أجمعين " تفيد الاجتماع في وقت الفعل ؛ فهي لا تفيد التوكيد وإنما تفيد الاتحاد في وقوع الفعل ، ويترتب علي ذلك المخالفة في الأعراب ، فحين تقول : استقبلت الطلاب أجمعين فإنك تقصد استقبالك لهم حين كانوا مجتمعين .

والحقيقة أنني حين بحثت في كتب النحو عن مؤيد للفراء في رأيه لم أجد ضالتي ، بل فوجئت حين وقفت علي رأي المبرد في هذه المسألة ، إذ زعم أبو حيَّان في الارتشاف[4] أن هذا المذهب منسوب للفراء والمبرد ، ووجدت أن المبرد حين تعرض لهذه المسألة قد خالف الفرَّاء ، إذ يقول في المقتضب : " تقول : إن قومك في الدار كلهم ، كما تقول : أجمعون "[5] فهذه تسوية بين "كلهم وأجمعين" عند المبرد ، ومعلوم أن "كلهم" باتفاق لا تفيد إلا التوكيد .

في مقابل رأي الفرَّاء المنفرد نجد جمهور النحاة لا يفرقون بين " كلهم " و " أجمعين " في إفادة العموم ، فلا يتعرضون لاجتماع في وقت واحد ، وإذا اعتبرنا أن النص السابق الوارد في المقتضب يعبر عن عدم موافقة المبرد للفراء فإن ابن مالك يقول في التسهيل : " ولا تعرض في أجمعين إلى اتحاد الوقت بل كـ " كل " في إفادته العموم مطلقا خلافا للفراء " [6] ، ويقول ابن مالك أيضاً : "والصحيح إمكان أن يراد وإمكان أن لا يراد ، فإمكان أن يراد مجتمع عليه وإمكان

---

[1] انظر : شرح الجمل للزجاجي 231/1 و 232 و 233 والنحو الوافي 501/3 و 502 .
[2] انظر : المسألة في المقتضب 380/3 وتسهيل الفوائد ص49 وشفاء العليل ص741 و 742 وشرح الأشموني 340/2 وتفسير البحر المحيط 452/5 والأشباه والنظائر للسبكي 247/2 والنحو الوافي 511/3 .
[3] انظر : رأي الفرَّاء في شرح الأشموني 340/2 .
[4] الارتشاف ص1956 .
[5] المقتضب 380/3 .
[6] تسهيل الفوائد ص49 .

أن لا يراد مستفاد من قوله تعالي : ﴿**لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ**﴾ [1] فالإغواء لا يكون في وقت واحد" [2] ، ويقصد بقوله إمكان أن يراد أي اتحاد الوقت فقد يدل " أجمعين " علي اتحاد في الوقت ، ولكن ليس دائما ، وإمكان ألا يراد أي لا يراد اتحاد الوقت نحو الآية السالفة الذكر . فابن مالك يرفض تخصيص " أجمعين " لاتحاد الوقت وفي ذلك مخالفه للفراء ، وهذا ما ذهب إليه السلسيلي صاحب شفاء العليل إذ يقول : " مذهب البصريين أن "أجمعين وكل" في العموم سواء ولا تعرض للوقت "[3]

ولقد رأينا رأي أبي حيان في الارتشاف إذ يقول : " خلافا للفراء " [4] مشيرا بذلك إلى عدم ضرورة اتحاد الوقت ، وأبو حيَّان يدعم رأيه في تفسيره المحيط قائلا : " وقال ابن عطية : وأجمعين توكيد ، وفيه معني الحال ، وهذا جنوح لمذهب من يزعم أن أجمعين تدل على اتحاد الوقت ، والصحيح أن مدلوله مدلول كلهم [5] ، فلا شك أن هذا اعتراض صريح من أبي حيان علي رأي الفرَّاء بخصوص مدلول "أجمعين" .

والأشموني يعارض الفرَّاء في موقفه هذا فيقول : " زعم الفرَّاء أن أجمعين تفيد اتحاد الوقت ، والصحيح أنها كـ " كل " في إفاده العموم مطلقا " [6] ، و قد ينطبق مذهب الفرَّاء هذا علي " معاً " و " جميعاً " ، فقد قال تعالي : ﴿**لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا**﴾ [7] أي مجتمعين أو متفرقين ، ومثل جميعاً معاً في قول امرئ القيس واصفاً فرسه :

مِكَــــرٍ مفِــــرٍ مُقْبِــلٍ مُــــدْبِرٍ مَعَــا ً   كَجَلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّه السَّيلُ مِن عَلِ[8]

---

[1] سورة الحجر 39/15 .

[2] شفاء العليل 741 و 742 .

[3] شفاء العليل 741 .

[4] الارتشاف ص1956 .

[5] تفسير البحر المحيط452/5 .

[6] شرح الأشموني340/2 .

[7] سورة النور 61/24 .

[8] البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه 83 المعلقات العشر 70 وشرح المعلقات السبع 32 والصناعتين312/1 والحيوان10/3 ولباب الآداب107/1 ونهاية الأرب29/10 ولسان العرب 3088 مادة : علا وتاج العروس(علو)318/13 ومعجم شواهد النحو الشعرية 574 رقم : 2298 .

فيجب ألا تحصر جميعهم في اتحاد الوقت ولكن يمكن حصر معاً وجميعاً في اتحاد الوقت[1] ، وحديثا نجد العلماء كعباس حسن لا يوافق الفرَّاء فيقول : " وكل واحد من هذه الألفاظ الثلاثة لا يفيد اتحاد الوقت عند وقوع المعني علي أفراده ففي مثل : حضرت الوفود كلها ، يصح أن يكون حضورها في وقت واحد ، أو في أوقات متباينة ... فهي في معناها تفيد العموم المطلق من غير زيادة محتومة عليه ، أما ما زاد عليه فلا يفهم إلا بقرينة أخري "[2]

بعد استقراء الآراء المتعددة للنحاة نجد أن ثمة إجماع ممن تطرق لهذه المسألة علي أن "أجمعين " تفيد العموم المطلق وأنها قد تفيد اتحاد الوقت اذا لحقت بها قرينة ما ، كما نجد أن الفرَّاء يبقى منفرداً أمام المبرد وابن مالك وأبي حيان والسبكي والأشموني وغيرهم من المحدثين كـ عباس حسن .

بناءاً عليه فإن الباحث لا يملك إلا أن يؤيد موقف جمهور النحاة مستأنساً بأمرين :

1- إن الفرَّاء لم يسق شواهد تدلل علي صحة ما ذهب إليه

2- إن جمهور النحاة قد استشهد بآيات من الذكر الحكيم شكلت حجه دامغة علي صواب مذهبهم .

هذا والله أعلم . .

---

(1) انظر : الأشباه والنظائر للسبكي2/247 .

(2) النحو الوافي3/511 .

المسألة الثانية :

" رُوَيْد " ما أصلها ؟

قال أبو حيَّان : " ورُويد اسم فعل بمعنى أمهل ، وهو مبنى على الفتح بمعنى : دع ، و منه "لو أردت الدراهم لأعطيتك رويد ما الشعر أي : فدع الشعر ، زاد (ما) قبل المفعول ، و يجوز أن لا تزاد كما قال : رويد بني شيبان بعض وعيدكم.

وهو تصغير (إرواد) تصغير ترخيم ، لا تصغير (رود) بمعنى المهل ، خلافا للفراء في دعواه لذالك"[1]

ملخص الاعتراض :

يعترض أبو حيَّان على الفرَّاء في اعتباره أن (رُويَد) مصغرة من (رُود) ؛ حيث يرى أبو حيَّان أنها تصغير (إرواد) .

والدراسة و الترجيح :

أسماء الأفعال هي التى تنوب عن الفعل في معناه و في عمله و زمنه ولا تدخل عليها عوامل تؤثر فيها ؛ مثل هيهات القمر: بمعنى بعُد جداً ، وأفٍ من المهل بمعنى أتضجر جداً ، و آمين يا رب بمعنى استجب ؛ فقد دلت كل كلمة من الثلاثة على معنى الفعل ، و لا يمكن أن يدخل عليها عامل قبلها يؤثر فيها بالرفع أو النصب أو الجر ، وقد يدل اسم الفعل على الزمن الماضي نحو هيهات ؛ إذ إنها بمعنى بَعُدَ كما قد يدل على المضارع نحو : آها إذ إنها بمعنى أتوجع ، كما قد يدل على الأمر و ذلك نحو : حذارِ بمعنى احذر [2] و نحو : رويد التى هي موضوع مسألتنا.

واسم الفعل له مزيتان يفتقدهما الفعل نفسه الذي هو بمعناه:

---

[1] الارتشاف 2300 .

[2] المساعد239/2 والنحو الوافي140/4 .

الأولى : أن اسم الفعل أقوى من الفعل الذي بمعناه في أداء المعنى وأقدر على إبرازه كاملاً مع المبالغة فيها و يتضح ذلك عند عقد مقارنة بين استعمال بَعُدَ و هيهات.
الثانية : أنه يؤدي المعنى على الوجه المطلوب مع إيجاز اللفظ و اختصاره ؛ لالتزامه – في الأغلب– صورة واحدة لا تتغير بتغير المفرد أو المثني أو الجمع أو التذكير أو التأنيث فتقول : صه يا غلام ، وصه يا غلامان ، وصه يا فتاة ، وصه يا فتيات. [1]

وأبو حيَّان في النص السابق تحدث عن القسم الزائد على ثلاثة أحرف من أسماء الأفعال ، فذكر رويد ، وذكر معها كلمات أخرى ، ثم بين أن رويد اسم فعل أمر بمعنى أمهل ، ويلزم حركة بنائية واحدة ، وهي الفتحة ، ثم ذكر أن لها معنى آخر وهو " دع " ، واستدل على ذلك بمثل عربي ، وهو: "**لو أردت الدراهم لأعطيتك رويد ما الشعر**" [2]

أما بخصوص مسألتنا فمناط الخلاف فيها حول مكبر رويد ، ولا خلاف على أنها مصغرة ، فرأي أبو حيَّان [3] أن رويد مصغره من إرواد ، و رأي الفرَّاء[4] أنها مصغرة من رود ، قال تعالى في محكم التنزيل : ﴿**فَمَهِّلِ الْكَافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا**﴾ [5] تفسير رويداً مهلاً و تفسير رويدك أمهل لأن الكاف تدخله إذا كان بمعنى أفعل دون غيره ، و إنما حركت الدال لالتقاء الساكنين .[6]

وجمهور النحاة على أن رويد مصغرة من المصدر إرواد والماضي منها أرود و المضارع منها يرود ، هذا ما ذهب اليه القرطبي [7] ومثله ابن مالك : إذ يقول " والدليل على أنه مصغر ضم أوله و فتح ثانيه واجتلاب ياء ثالثة ، والدليل على أن تصغير إرواد تصغير ترخيم كما قال

---

[1] النحو الوافي140/4 .
[2] مثل عربي والمراد منه : لو أردت الدراهم لأعطيتك بشرط أن تدع الشعر . انظر: الكتاب243/1 ولسان العرب 1773 .
[3] انظر: الارتشاف 2300 وتفسير البحر المحيط452/8 .
[4] انظر: رأي الفرَّاء في المساعد646/2 .
[5] سورة الطارق 17/86 .
[6] انظر: الجامع لأحكام القرآن 12/20 .
[7] انظر: رأيه في الجامع لأحكام القرآن 12/20 .

البصريون مجيئه متعدياً و لو كان تصغير رود بمعنى المهل والرفق مثل قولهم يمشى على رود أي على مهل كما قال الفرَّاء كان قاصراً .[1]

وهذا الاسم المصغر رُويد له أربعة أوجه : اسم للفعل ، وصفة ، وحال ، ومصدر فالاسم نحو قولك : رويد عمراً أي أرود عمراً بمعنى أمهله ، والصفة نحو : ساروا سيراً رويداً والحال نحو قولك : سار القوم رويداً ، فلما اتصل بالمعرفة صار حالاً لها والمصدر نحو قوله : رويد عمرٍ بالإضافة [2]، والتصغير في رُويد للدلالة على التقليل ، بالنظر إلى الآية السابقة فان رويداً للدلالة على التقليل أي أمهله مهلة غير طويلة [3] .

وأبو عبيدة معمر بن المثنى يتفق مع الفرَّاء في أن رويد مصغرة من رود ، وهذا ما أشار إليه ابن فارس بقوله : "رويد" "قالوا هو تصغير رُود– مشيرا إلى الفرَّاء وأبي عبيدة– وهو المهل"[4]

و احتج الفرَّاء وأبو عبيدة بقول الشاعر:

تكَــادُ لا تَـــثْلِمُ البَطْحَــاءَ وَطْأَتُهــا كَأَنَّـــــها تَــــمْشِي عَــلى رُوْدِ[5]

وابن فارس يذهب مذهب الفرَّاء وأبي عبيدة إذ يقول : " و تكبير رويد رود "[6] ثم أنشد البيت السالف الذي استشهد به أبو عبيدة والفرَّاء.

وإذا كان ما قاله أبو عبيدة وابن فارس يتفق مع مذهب الفرَّاء فإن في كلام سيبويه ما يفهم على أنه موافقة لمذهب أبي حيان إذ يقول سيبويه : "تقول رويد زيداً وإنما تريد أرود زيداً"[7] و معلوم أن أرود فعل أمر ومصدره إرواد فعلى ذلك يكون مكبر رُويد إرواد عند سيبويه.

---

(1) شرح التصريح2/288 .

(2)انظر: تفسير الرازي 4721/1 الجامع لأحكام القرآن12/20 .

(3) انظر: التحرير والتنوير 30 /269 .

(4) الصاحبي في فقه اللغة 124 .

(5) البيت من البسيط ، بلا نسبة في الصحاح(رود)478/2 والمخصص255/4 وتاج العروس(رود)123/8 ومقاييس اللغة380/2 .

(6) مقاييس اللغة280/2 .

(7) الكتاب243/1 .

ختاماً فإن ما ذهب إليه الفرَّاء وأبو عبيدة وابن فارس هو المذهب عند الباحث ذلك أننا نقول: "عود" تصغيرها عُويد ، و"كوخ" تصغيرها كُويخ ، و حوت تصغيرها حُويت فقياساً على ذلك نقول "رود" تغيرها رُويد .

هذا والله أعلم . . .

المسألة الثالثة :

(هَلُمَّ) بسيطة أم مركبة ؟

قال أبو حيَّان : " أما (هَلَمَّ) قال البصريون :هي مركبة من (ها) التي هي للتنبيه و(لَمَّ) التي هي فعل أمر من قولهم : لَمَّ الله شعثه حذفت ألفها تخفيفاً و لزم الحذف ولم يضر التركيب ، إذ المعنى : اجمع نفسك إلينا ، و هو أحد معانيها .

وقال الخليل: "لم يبقها التركيب على أصلها ، وقال الفرَّاء : هي مركبة من : (هل) التي للزجر ، و(أم) بمعنى أقصد ، فالهمزة ألقيت حركتها على الساكن قبلها ، وحذفت هي فقيل هلم ، وذكر بعض من عاصرنا : أن تركيبها إجماع وذُكر في البسيط أن منهم من قال إنها ليست مركبة وهو قول لابأس به ؛ إذ الأصل البساطة يقوم دليل واضح على التركيب ."[1]

ملخص الاعتراض :

يعترض أبو حيَّان على الفرَّاء في اعتباره أن كلمة " هلم " مركبة من "هل" التي للزجر ، و"أم" التي بمعنى "اقصد"، إذ يرى أبو حيَّان أنها بسيطة أي ليست مركبة .

الدراسة و الترجيح :

هلم : اسم فعل أمر مبني على الفتح ، وفيه لغتان لغة الحجاز ولغة تميم ، فأما لغة الحجاز فهي الصغية التي أوردناها وهي "هلم" منفردة على هذا الشكل مع جميع الضمائر فتقول : هلمَّ أنتَ ،وهلمَّ أنتِ ، وهلمَّ أنتما ، وهلمَّ أنتم وهكذا ، أما لغة تميم فيعاملونها على أنها فعل ؛ يقولون : هلمَّ يا رجل ، و هلمِّي يا امرأة ، وهلمَّا يا رجلان ، وهلمُّوا يا رجال ، وهلمُمْن يا نساء[2] وذلك نحو قول الشاعر:

هَلُمَّنَّ اعْجَبُوا مِنَ ابْنَةِ النَّاسِ كُلِّهِمُ ذَرِيعَتُهُ فِيمَا يُحَاوِلُ خَامِلُ[3]

---

[1] الارتشاف 2304 و2305 .

[2] انظر: الخصائص300/3 والمساعد644/2 وشرح التصريح765/2 .

[3] البيت من الطويل بلا نسبة في الارتشاف 2306 ولم أقف عليه في مصادر أخرى.

أما من حيث المعنى فتأخذ معنيين فإما أن تكون بمعنى أحضر نحو قوله تعالى : ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ ﴾ "[1] وتكون حينها متعدية ، وإما أن تكون بمعنى أقبل نحو قوله تعالى : ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ [2] وتكون حينها لازمة[3] .

وأما عن مسألتنا فإنها تبحث عن الأصل التركيبي لاسم الفعل هلم هل هو في أصله بسيط أو مركب وإذا كان مركب فما أصله ؟

سوف نجد أنفسنا في هذه المسألة أمام ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : مذهب البصريين :[4] يرى البصريون أنها مركبة من جزأين هما : "ها" التي تفيد التنبيه و"لم" التي تفيد معنى الأمر ، و"لم" بمعنى اجمع فحذفت الألف من ها للتخفيف ، ويسوغون ذلك بأن الحذف كان ضرورياً ولم يحدث ضرراً بالتركيب ، قال سيبويه : "لم" أدخلت عليها الهاء ، كما أدخلت "ها" على "ذا" [5] فسيبويه يقيس "هلم" في تركيبها على اسم الإشارة هذا ؛ إذ إن أصله الهاء وذا ، ثم يستدل سيبويه على صحة مذهبه بقوله : " وقول بني تميم هَلْمُمْن يقوي ذا كأنك قلت : ألممن فأذهبت ألف الوصل" [6] .

وابن الأنباري ينحو منحى سيبويه ونحاة البصرة ؛ فيرفض مذهب الفرَّاء بقوله:" وأما قولهم إن هلم أصلها هل أم ، قلنا لا نسلم وإنما أصلها :ها ألمم فاجتمع ساكنان الألف من ها و اللام من ألمم فحذف الألف لالتقاء الساكنين و نقلت ضمة الميم الأولى إلى اللام ،وأدغمت إحدى الميمين في الأخرى فصار هلمَّ

والخليل وهو صاحب الإشارة الأولى في هذا المذهب إذ قال "ركبا قبل الإدغام – يعني ها ولم – فحذفت الهمزة للدرج إذ كانت همزة وصل وحذفت الألف لالتقاء الساكنين" [7] ، والمرادي

---

(1) سورة الأنعام 150/6 .

(2) سورة الأحزاب 18/33 .

(3) انظر: التسهيل 59 وشفاء العليل 870 .

(4) انظر: رأي البصريين في الكتاب332/3 والخصائص335/3 والإنصاف 293 والمساعد645/2 وتوضيح المقاصد1651/1 وشرح الأشموني164/4 وحاشية الصبان304/3 وشرح التصريح764/2 .

(5) الكتاب332/3 .

(6) الكتاب333/3 .

(7) توضيح المقاصد1625/3 .

يؤيد البصريين في رأيهم بقوله " ورأي البصريين أقرب إلى الصواب و الله سبحانه أعلم "[1] ومثله الصبان إذ يقول : "وقول البصريين أقرب للصواب" [2] و كذلك الأشموني يقول:" وقول البصريين أقرب إلى الصواب "[3]

المذهب الثاني: وهو مذهب الفرَّاء [4] ، ومفاد رأيه أن هلم مركبة من هل التى هي ليست للاستفهام وإنما للزجر ومن الفعل "لم" بمعنى أقصد فخففت الهمزه بإلقاء حركتها الساكن قبلها فصار هلم ، و قال الفرَّاء :"و نرى أن قول العرب هلم إلينا مثلها –يقصد مثل اللهم – إنما كانت هل فضم إليها أم فتركت على نصبها "[5] ، وفيما فتشت لم أقف على ما يثبت أن هذا الرأي تبناه غير الفرَّاء ؛ إلا أن المرادي قال : " ونسب بعضهم هذا القول إلى الكوفيين " [6]

ونفهم من قول لابن جني أنه يؤيد الفرَّاء في رأيه ، فبعد أن ذكر ابن جني مذهب الفرَّاء في هلم قال : " وأنكر أبو علي عليه ذلك ، وقال : وقال لا مدخل هنا للاستفهام وهذا عندي لا يلزم الفرَّاء لأنه لم يدع أن هل هنا حرف استفهام وإنما هي عنده زجر وحث " [7] وواضح مما سبق أن أبا علي يطعن في رأي الفرَّاء من حيث أن هلم ليس فيها معنى استفهام فكيف يدعي الفرَّاء أنها مركبة من هل الاستفهامية ،لكن ابن جني يدافع عن مذهب الفرَّاء بأن الفرَّاء إنما قصد أن هل هنا للزجر لا للاستفهام .

المذهب الثالث : وهو مذهب أبي حيان فيعتقد أن هلم بسيطة وليست مركبة ، ودليله في ذلك أن الأصل في الألفاظ البساطة ، ما لم يقم دليل على تركيبها [8] ، وينسب أبو حيَّان هذا الرأي لبعض معاصريه من النحاة دون أن يذكرهم ، ولقد نسبنا هنا هذا الرأي لأبي حيان ؛ لأننا لم نعرف أحداً قال به غيره.

---

[1] توضيح المقاصد1625/3 .

[2] حاشية الصبان304/3

[3] شرح الأشموني164/3 .

[4] انظر : رأي الفرَّاء في معاني القرآن203/1 والإنصاف ص293 والخصائص35/3 والمساعد645/2 وتوضيح المقاصد1651/1 وشرح الأشموني164/4 وحاشية الصبان304/3 .

[5] معاني القرآن203/1 .

[6] توضيح المقاصد1651/3 .

[7] الخصائص53/3 .

[8] انظر : الارتشاف 3305 .

ختاماً فإن الباحث لا يذهب مذهب نحاة البصرة ولا مذهب الفرَّاء ، وإنما يظن أن الصواب هو مذهب أبي حيان وذلك لما يلي :

1- أن كلا التحليلين غير مقنع ، إذ يبقيان ضرب من الظنون ، ظنها النحاة وأخذوا بلي عنق اللفظ ليتفق مع مذهبهم .

2- لم يقم دليل مطلقاً على أن هلم مركبة .

3- الأصل في الألفاظ البساطة فلماذا التكلف والتعسف ؟

هذا والله أعلم . . .

المبحث الثالث :

في القضـــايـــا الصـــرفيـــة

(وفيه تسع مسائل)

المسألة الأولى :

(تصغير الترخيم) بين العموم والخصوص .

قال أبو حيَّان في باب التصغير : " وتصغير الترخيم بحذف الزوائد كانت لإلحاقٍ أو لغيره ، فالثلاثي الأصول يرد إلى فُعَيْل ، فتقول في المزيد للإلحاق نحو : ضَفَنْدَد ،وخَفَيْدَد : ضُفَيْد وخُفَيْد ، وفي المزيد لغير إلحاق نحو : منطلق طُلَيْق ، ومستخرج خُرَيْج ، والرباعي الأصول يرد إلى فُعَيعِل ، فتقول في نحو : زعفران : زُعيفِر ، وهو جائز عندنا في العلم وغيره ، خلافاً للفراء وثعلب ، وقيل خلافاً للكوفيين فإنه مختص عندهم بالعلم ، ويشهد لمجيز ذلك في غير العلم قولهم : " جاء بأم الرُبيق على أُريِّق ... وقولهم : يجري بُليق ويُذم " ... وقولهم : " عرف حُميْقٌ جَمَلَه "[1]

ملخص الاعتراض :

يعترض أبو حيَّان على الفرَّاء لقصره تصغير الترخيم على الاسم العلم ، إذ يرى أبو حيَّان أن العلم وغير العلم قد يصغر تصغير ترخيم .

الدراسة والترجيح :

عرضت كتب التراث لهذا الموضوع تحت اسم باب التصغير أو باب التحقير ، والذي أميل إليه أنه باب التصغير لأن التحقير أحد معاني التصغير ، وعرفه ابن السراج بقوله : " هو شئ اجتزئ به عن وصف الاسم بالصغر ، وبُني أوله على الضم ، وجعل ثالثه ياء ساكنة قبلها فتحة"[2]

---

(1) الارتشاف 399 و 400 .

(2) الأصول في النحو 36/3 .

والتصغير خاص بالأسماء المعربة ، وإن سُمع بعض الأسماء المبنية والمركبة والأفعال مصغرة .

وأما عن صيغ التصغير فهي :

- فُعَيْل : للاسم الثلاثي المجرد نحو : نَهْر نُهَيْر ، وجَبَل جُبَيْل .
- فُعَيْعِل : للاسم الرباعي وما فوق علي ألا يكون قبل آخره حرف مد ، وما فوق الخماسي على أن تكون حروفه الأربعة الأولى أصولاً نحو : جُنْدب جُنَيدب ، وفرزدق فُرَيزد ، وعندليب عُنَيدِل .
- فُعَيعِيل : للاسم على خمسة أحرف رابعها حرف مد أو أكثر وقبل الآخر حرف مد ، وليست أحرفه الأولى الأربعة أصولاً نحو : مِفتاح مُفَيتيح ، ومنديل مُنَيْديل

وأما عن سبب ضم الحرف الأول في التصغير فقد قيل سببان :
أحدهما : أن أصغر الحركات الضم وهذا يلائم التصغير .
ثانيهما : أن المصغر قد صار متضمنا للمكبر فشابه المبني للمجهول فوجب ضم الأول للمصغر .

وذكر ابن عصفور أن للتصغير فوائد ومعان تحصل منه : " منها أن يراد به تصغير شأن الشئ نحو قولك : رُجيل ، ومنها أن يراد به تقليل الكمية نحو قولك : دُريهمات ، ومنها أن يراد به تقريب الشئ وذلك نحو : أُخيِّي وصُدَيِّقي[1]

أما عن تصغير الترخيم الذي هو مناط مسألتنا فقد عرفه المبرد بقوله : " هو أن تصغر الاسم علي حذف الزوائد التي فيه وذلك نحو قولك في حارث : حُريث وفي محمد : حُميد [2] ، ونحن في هذه المسألة من باب تصغير الترخيم أمام مذهبين :
المذهب الأول : مذهب نحاة الكوفة وعلى رأسهم الفرَّاء وثعلب ، إذ ذهبا إلى أنه لا يجوز تصغير غير العلم تصغير ترخيم ، فهذا النوع من الترخيم خاص بالأعلام نحو " حارث و أسود علمان فيقال فيهما : حُرَيث وسُويد ، بخلافهما وصفين فلا يُقال إلا حُويرث وأسيود [3] ، وقال

---

(1) شرح الجمل لابن عصفور 433/2 .
(2) المقتضب 292/2 .
(3) انظر: همع الهوامع 354/3 وشفاء العليل 1062 .

الفرَّاء : " العرب إنما تفعل ذلك – يعني تصغير الترخيم – في الأعلام فلو صغرت فاطمة من فطمت المرأة صبيها ، أو حارث من حرث يحرث لقالوا فُويطمة وحُويرث . [1]

المذهب الثاني : مذهب نحاة البصرة وعلى رأسهم الخليل وسيبويه ، قال سيبويه : " اعلم أن كل شئ زيد في بنات الثلاثة فهو يجوز لك أن تحذفه في الترخيم تصير الكلمة علي ثلاثة أحرف ، لأنها زائدة فيها ، وتكون على مثال فُعيل [2] ، وذكر سيبويه أن ذلك ينطبق على الرباعي الأصل فيكون بعد تجريده من الزيادة علي وزن فُعيعِل. " [3]

كما أن الخليل يجوّز تصغير الترخيم سواء للعلم وغير العلم ؛ فقال في ضَفَنْدد ضُفَيد ، وخَفَيدد خُفَيد [4] وفي ذلك قال صاحب شفاء العليل : " ومذهب البصريين أنه لا فرق بين الأعلام وغيرها في جواز تصغير الترخيم [5] وهذا ما أشار إليه السيوطي في الهمع . [6]

أبو حيَّان في ارتشاف الضرب ساق ثلاثةً من أمثال العرب ليُبطل رأي الفرَّاء وذلك علي النحو الآتي :

- استشهد بالمثل القائل : " **جَاءَ بِأُمِّ الرُبَيْقِ عَلَى أُرَيْقٍ** "[7] ، وأريق تصغير أورق وهي ليست علماً وإنما وصف لجمل .
- استشهد بالمثل القائل : " **يَجْرِي بُلَيْقٌ وَيُذَمُّ** " [8] ، وبليق تصغير أبلق وهو وصف لا علم .
- واستشهد بالمثل القائل : " **عَرَفَ حُمَيْقٌ جَمَلَهْ** "[9] ، وحُميق تصغير أحمق وهي وصف لا علم ، ومع ذلك صُغر التصغير ترخيم .

---

[1] انظر : حاشية كتاب سيبويه3/476 .

[2] الكتاب3/476 .

[3] الكتاب3/476 .

[4] الكتاب3/476 .

[5] شفاء العليل 1062 .

[6] الهمع3/354 .

[7] أم الربيق اسم للداهية انظر : مجمع الأمثال1/169 والصحاح4/1445 مادة : ربق

[8] بليق اسم فرس كان يسبق ومع ذلك يعاب ويضرب في ذم المحسن انظر : مجمع الأمثال2/414 والصحاح4/1451 مادة : بلق .

[9] يضرب في الإفراط في مؤانسة الناس انظر : مجمع الأمثال2/12 وشفاء العليل 1063 .

ختاماً لو رجعنا إلى مجمع الأمثال للميداني لوجدنا الأمثال الثلاثة السابقة التي استدل بها أبو حيَّان تخلو من وجه الاستدلال ، فذكر الميداني أن " أم الربيق " اسم للداهية ، وأن "بُليق" اسم جمل ، وحُميق اسم لا وصف ، فيكون استشهاد أبي حيان في غير محله ، فيرجح رأي الفرَّاء لانقطاع دليل المعارض .

هذا والله أعلم . . .

المسألة الثانية :

(نخل وعنب) اسم جنس ، أم جمع تكسير ؟

قال أبو حيَّان : " وإن امتاز بتاء التأنيث ، وجاء تذكيره وتأنيثه نحو : نخلة ونخل ، أو غلب عليه التذكير نحو : تخمة وتخم ، فهو اسم جنس خلافاً للفراء ؛ إذ زعم أن بُسْراً وغماماً جمع تكسير ، وكذا عنده كل ما له واحد موافق في أصل اللفظ ، أو التزم فيه التأنيث نحو : تُخمة وتُخَم وبُهمة وبُهَم فهو جمع " [1]

ملخص الاعتراض :

يعترض أبو حيَّان على الفرَّاء لاعتباره أن كل اسم لا يفرق بينه وبين مفرده إلا التاء جمع تكسير نحو : تمرة وتمر ، ويرى أبو حيَّان أنه اسم جنس ، لا جمع تكسير .

الدراسة والترجيح :

تنقسم الجموع إلى أربعة أقسام : جمع سالم وجمع تكسير ، واسم جنس واسم جمع ؛ والجمع السالم هو الذي يُزاد علي مفرده واو ونون في الرفع ، وياء ونون في النصب والجر للمذكر، وألف وتاء للمؤنث أما جمع التكسير فهو الذي لا يسلم مفرده عند الجمع وله صيغ قياسية وأخرى سماعية ولسنا هنا بصدد عرضها وأما اسم الجمع فهو ما دل على معنى الجمع ولم يكن له واحد من لفظه مثل قوم ورهط ، أو له واحد من لفظه ولكنه ليس من أوزان الجموع كصحب وركب[2] أما اسم الجنس فينقسم إلى قسمين :

1- اسم الجنس الجمعي : وهو الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا نحو : تمر وتمرة وكلم وكلمة ، وقد يفرق بينه وبين مفرده بياء النسب ، نحو روم ورمي وزنج وزنجي . 2- الجنس الإفرادي : وذلك نحو : لبن وماء فإنه ليس دالاً على أكثر من اثنين إذ يصلح للقليل والكثير[3]

---

[1] الارتشاف 403 .

[2] انظر: شرح الجمل لابن عصفور 106/3 .

[3] انظر: شرح الأشموني412/3

أما بخصوص هذه المسألة فإن النحاة أجمعوا على أن الاسم المنتهي بتاء تأنيث فإنه في حال جمعه تسقط منه هذه التاء ، وذلك نحو : تمرة وتمر ، وكلمة وكلم ، ونخلة ونخل ، وهذا الذي ذكرنا – قبل قليل – وأشرنا أن النحاة اصطلحوا علي تسميته بـ اسم الجنس الجمعي .

لكن الفرَّاء [(1)] يخالف هذا الإجماع فلا يقبل أن يكون هذا النوع اسم جنس بل يعتبره جمع تكسير ، وجمهور النحاة يرفضون مذهب الفرَّاء بل ويردون عليه بالحجة .

قال ابن عصفور : " تمر اسم جنس وتقول في الواحدة : تمرة ، وليس تمر وأشباهه جمعاً لتمرة بل هو اسم جنس كما ذكرناه ، والدليل على أنه مفرد تصغيرهم له علي لفظه فتقول : تُمير ، ولو كان جمعاً لردَّ إلى مفرده في التصغير " [(2)]

ولا يبتعد الرضي في شرح الشافية عن ابن عصفور في رده على الفرَّاء ؛ إذ إنه يبطل رأي الفرَّاء من جهتين فيقول : " وهو عند الكوفيين جمع مكسّر واحده ذو التاء وقولهم فاسد من حيث اللفظ والمعني ؛ أما اللفظ فلتصغير مثل هذا الاسم على لفظه ، فلو كان جمعاً وليس على صيغة جمع القلة لكان يجب رده إلى واحده ، وأيضاً لغلبه التذكير علي المجرد من التاء فيها نحو : تمر طيب ، ونخل منقعر ولا يجوز رجال فاضل ، وأما المعنى فلوقوع المجرد من التاء منه علي الواحد والمثني أيضاً ؛ إذ يجوز : أكلت عنباً أو تفاحاً مع أنك لم تأكل إلا واحدة أو اثنتين " [(3)]

* **<u>تعقيب</u>** : وقبل أن نصل إلى ترجيح أحد الرأيين لعل أبا حيان لم يكن دقيقاً حين تكلم في الارتشاف[(4)] عن اسم الجنس وبيَّن أن ما كان مفرده منتهيا بتاء تأنيث ، وما كان اسم الجنس منه بدون تاء ، إلى هنا كلامه في غاية الدقة ، لكن الوهم يتجلي عندما مثل على اسم الجنس بقوله تخمة وتخم وقد عطفها على نخلة ونخل ، فالصواب – والله اعلم – عدم اعتبار تخم اسم جنس ، ذلك أنها مثل غرفة وغرف فالأصل في اسم الجنس التذكير نحو : رطبة ورطب وتمرة وتمر فتقول : هذا تمر وهذا رطب ، ولكن في تخم وغرف تقول : هذه تخم وهذه غرف ، كما أننا عند

---

(1) انظر : رأي الفرَّاء في كتابه المذكر والمؤنث 91 وشفاء العليل 1028 .

(2) شرح الجمل لابن عصفور 145/3 .

(3) شرح شافية ابن الحاجب 195/2 .

(4) الارتشاف 403 .

التصغير لاسم الجنس نقول : رطب رُطيب وتمر تُمير ، أما في تخم وغرف فنقول : تخيمات وغريفات ، بناء عليه لا يجب اعتبار نحو : تخم اسم جنس [1] .

أما بخصوص الخلاف في مسألتنا الرئيسة فإن الباحث يفضل الدقة في المصطلحات ، وعدم الخلط بينها ؛ إذ لا يصلح أن يقال عن نحو : تمر وعنب جمع ؛ لأنهما لا يدلان على الجمع دائماً ، الذي من وظيفته الدلالة على الجمع ، واستناداً إلى ما ذكره ابن عصفور في شرح الجمل ، والرضي في شرح الشافية فإن الباحث يرى أن هذه الأسماء هي من قبيل اسم الجنس ، لا من قبيل جمع التكسير كما زعم الفرَّاء .

هذا والله أعلم . . .

---

[1] انظر : رأي الرضي في شرح الشافية109/2 .

المسألة الثالثة:

(فُعَل ، وفِعَل ، وفِعَلَة) جموع قلة أم كثرة

قال أبو حيَّان "وليس من جموع القلة "فُعَل" نحو : ظُلَم ولا ، "فِعَل" نحو : سِدَر ، ولا "فِعَلة" نحو : قِردة خلافاً للفراء ، بل هن جموع كثرة ."[1]

ملخص الاعتراض :

يعترض أبو حيَّان على الفرَّاء لاعتباره أن وزن "فُعَل" و"فِعَل" و"فِعَلَة" جموع قلة لا كثرة ، وأبو حيَّان يرى عكس ذلك ؛ فهن جموع كثرة .

الدراسة والترجيح:

لا يكون الجمع إلا على ضربين ؛ جمع قلة وجمع كثرة ، وقد حد النحاة جمع القلة بالثلاثة إلى العشرة والحدان داخلان فيها – أي الثلاثة والعشرة– وجمع الكثرة ما كان فوق العشرة . [2]

وأوزان جموع القلة هي : [3]

1- أفْعُل : نحو: نفس أنفس ، ووجه أوجه
2- أفْعَال : نحو: عنق أعناق ، وثوب أثواب
3- أفْعِلة : نحو: عمود أعمدة ، ونصاب أنصبة
4- فِعْلَة : نحو: فتى فتية ، وشيخ شيخه وهو سماعي

ويضاف إلى هذه الصيغ جمع المؤنث السالم نحو سماوات وحسنات ، ويصح ذلك إن ثبت ما نُقل عن النابغة من قوله لحسان لما أنشده قوله :

لَنَـا الجَفَنَـاتُ الغُـرُّ يَلْمَعْـنَ بِالـضُّحَى وَأَسْـيَافُنَا يَقْطُـرْنَ مِـنْ نَجْـدَةٍ دَمَـا[1]

---

[1] الارتشاف 406 .

[2] شرح الرضي على الكافية3/397 .

[3] انظر: الموجز في قواعد اللغة1/147 .

فقال النابغة قللت جفانك وسيوفك ، أما عن صيغ جموع الكثرة فهي كثيرة وهذه أشهرها :

2-فُعًل : نحو: غرفة وغرف.
3-فَعَلة: نحو: ساحر سحرة.
4-فِعَلة: نحو: قدر قردة.
5-فُعَّال: نحو: كاتب كتاب.
6-فُعُول: نحو: قلب قلوب.
7-فُعْلان: نحو: قضيب قضبان.
8-أَفْعِلاء: نحو: شديد أشداء.
9-فَعَالِيل: نحو : دينار دنانير.
10-فُعُل: نحو: صبور صبر .
11-فِعَل : قطعة وقطع.
12-فَعْلَى: نحو: مريض مرضى.
13-فُعَّل: نحو: ساجد وسجد.
14-فِعَال: نحو: جبال وجبال.
15-فِعْلَان: نحو: غراب وغربان.
16-فُعَلاء: نحو: شريك وشركاء.
17-فَعَالِل: نحو: درهم ودراهم.

ونلاحظ من خلال جموع الكثرة المذكورة أن الصيغ التي أدرجها الفرَّاء ضمن جموع القلة قد أدرجها النحاة ضمن جموع الكثرة ، وهذا هو محل الخلاف في هذه المسألة.

---

[1] البيت من الطويل لحسان بن ثابت في ديوانه 301 وشرح الرضي على الكافية3/197 وتوضيح المقاصد3/1397 وتاج العروس34/360 .

قال ابن مالك متحدثا عن جموع القلة: " وليس منها : "فُعَل" و"فِعَل" و"فِعَلَة" خلافاً للفراء بل هن وسائر الأمثلة التي ذكرناها لجمع الكثرة "[1] وأضاف الرضى في شرح الكافية أن الفرَّاء ذكر من جموع القلة فَعَلَة مثل أكلة[2] ، وهذا ما لم تنسبه كتب النحو للفراء .

ورأينا في نص أبي حيان الذي عرضناه في بداية المسألة اعتراضه على الفرَّاء بقوله بعد – بعد أن ذكر الصيغ التي زادها الفرَّاء– : " بل هن جموع كثرة ."[3]

والحقيقة أن الباحث لا يرى أن الفرَّاء مصيب في ادعائه ؛ ذلك أن المراد من جموع القلة إفادة القلة ، وقد قال تعالى : ﴿**فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ**﴾[4] ومعلوم أن الخطاب موجه لبني اسرائيل ، ومعلوم أيضاً أن جمع القلة يكون من ثلاثة إلى عشرة وبنو اسرائيل ليسوا كذلك بل يزيد عددهم على ذلك بكثير ، فيكون على ذلك وزن فِعَلَة نحو قردة جمع كثرة لا قلة .

أما عن صيغة فُعَل التي اعتبرها الفرَّاء وزن قلة فلا شك أنها صيغة كثرة ذلك ؛ فجمع خطبة خُطَب ، ولا نعلم جمعاً لخطبة سوى خطب ، وجمع المؤنث السالم وهو غير مستعمل ، وقد علمنا أن جمع المؤنث السالم كما في بيت حسان المذكور يفيد القلة ، فلا يعقل أن يكون هناك اسم ليس له إلا جمع قلة.

وما ينطبق على فُعَل ينطبق على فِعَل ، وذلك نحو هِمَم ومفردها هِمَّة ؛ إذ لا نعلم لها جمعاً سوى هِمَم ، اللهم إلا جمع المؤنث السالم الذي يفيد القلة ، بهذا الاستدلال يضعف رأي الفرَّاء فتكون الصيغ المذكورة صيغ كثرة لا قلة.

هذا والله أعلم . . .

---

[1] انظر: رأي ابن مالك في شفاء العليل 1030 .

[2] انظر: شرح الرضي على الكافية3/197 .

[3] الارتشاف 406 .

[4] سورة البقرة 2/65 .

المسألة الرابعة :

ما جمع وزن (فَعَل ، وفِعْل ، وفُعْل ، وفَعُل ، وفُعُل) ؟

قال أبو حيَّان : " فإن كان الاسم مؤنثاً على فَعَل ، فزعم يونس والفرَّاء أنه يطرد فيه أَفْعُل نحو أَقْدُم ، أو على فِعْل نحو قِدْر ، أو فُعْل نحو غول ، أو فَعُل نحو: عَجُز ، أو فُعُل نحو عنق ، فزعم الفرَّاء أنه يطرد فيها أَفْعُل ، ولا يطرد عند الجمهور." [1]

ملخص الاعتراض:

يعترض أبو حيَّان على الفرَّاء في اعتباره أن وزن (أفْعُل) جمع لكل من فَعَل ، وفِعْل ، وفُعْل ، وفَعُل ، وفُعُل ، ويتبنى موقف الجمهور على أنها غير مطردة .

الدراسة والترجيح:

الخلاف في هذه المسألة حول أحد صيغ القلة الأربعة وهي أَفعُل وأَفْعال وأَفْعِلة وفِعْلة ، والصيغة الأولى من هذه الصيغ هي التي يدور الخلاف حولها إذ يتفق العلماء على أن صيغة أَفْعُل يُجمع عليها وزنان:

أولهما : الثلاثي السالم على وزن فَعْل مثل : نفس أنفس وكلب أكلب وعبد أعبد .

ثانيهما: كل رباعي مؤنث ثالثه حرف علة مثل : ذراع أذرع ، ويمين أيمن وشذ مثل: شهاب أشهب لأنه مذكر. [2]

في مقابل هذه القاعدة يضيف يونس[1] والفرَّاء [2] أوزان أخرى لأسماء تجمع قياساً على هذه الصيغة وهي صيغة أفعل ، وهذه الأوزان التي أضافاها هي:

---

[1] الارتشاف 411 .

[2] انظر: أوضح المسالك308/4 والموجز في قواعد اللغة147/1 .

[1] انظر: رأي يونس في الكتاب591/3 وشفاء العليل 1032 والهمع309/3 .

[2] انظر: رأي الفرَّاء في شفاء العليل 1032 والهمع309/3 .

1- الاسم المؤنث على وزن فَعَل نحو: قدم فإنهما جمعاه على أَقْدُم .
2- وزن فِعْل نحو قدر فإنهما جمعاه على أقدر وعلج أعلج .
3- وزن فُعْل نحو غول فقد جمعاه على أغوُل و عود أعود
4- وزن فَعُل نحو عجز فقد جمعاه على أعجر
5- ووزن فُعُل نحو عنق فقد جمعاه على أعنق.

ونناقش هنا كل وزن من هذه الأوزان ونرى خلال ذلك مدى صحة ما ذهب إليه الفرَّاء:
أولاً: وزن فَعَل ، قال سيبويه : " وما كان مؤنث من فَعَل من هذا الباب يُكسّر على أفعل إذا أردت بناء أدنى العدد – يقصد جمع القلة – وذلك : دار وأدوُر ، وساق وأسوُق ، ونار وأنوُر، وهذا قول يونس ونظنه إنما جاء على نظيره- يقصد نظيره المذكر- في الكلام نحو : جمل أَجْمُل ، وزمن أزمُن ، فلو كان هذا إنما هو للتأنيث لما قالوا : رحى أرحاء وفي قفى أقفاء في قول من أنث القفا ، وفي قَدم أقدام ، ولما قالوا غنم أغنام" [(3)]

ومن خلال هذا النص يتضح أن سيبويه يختلف مع يونس من ناحية قياسه للمؤنث على المذكر فقاس قدم أقدم على زمن أزمن ، واختلف معه من ناحية أن وزن فعل جاء في جمعه على أفعال فالعرب تقول: قدم أقدام وغنم أغنام.

كذلك اختلف ابن مالك مع يونس والفرَّاء بحجة أن ما ذكراه ليس مطردا فقال ابن مالك: " وليس التأنيث مصححا لاطراده في فَعَل خلافاً ليونس ، ولا في فِعْل وفُعُل وما بينهما ، خلافا للفراء." [(4)]

ثانياً: وزن فِعْل نحو: قِدْر فعلى مذهب الفرَّاء ستُجمع على أقدر أي على أَفعُل ، مع أن العلماء ذكروا من ضمن الأوزان التي تجمع على صيغة فُعول وزن فِعْل [(5)] ، وذلك مثل: حِمْل حُمُول ، وفيل فيول ، وظل ظلول ، فكان أولى بالفرَّاء أن يجمع قِدر اطّرادا على هذه القاعدة ؛ فيقول : قدر قدور، ولا يقول : أَقْدُر على أَفْعُل.

---

(3) الكتاب3/591 .
(4) شفاء العليل 1032 .
(5) انظر: الموجز في في قواعد اللغة1/150 .

ثالثاً: وزن فُعْل : نحو : غول فقد جمعه الفرَّاء على أغوُل أي أفعل ، وهذا مجانبة للصواب ؛ إذ الأحرى أن تكون على أفعال ؛ فلا نقول : في عود أعود بل أعواد ولا نقول : في غول أغول بل أغوال ، وقال امرؤ القيس:

أَيَقْتُلُنِــــي وَالمَــــشْرِفِيّ مُــــضَاجِعِي وَمَسْنُــونَةٌ زُرْقٌ كَأَنْيــابِ أَغْـوَالِ [1]

وقال آخر :

تُبــــادرُ أغْــوالَ العَـــشِيِّ وتَتَّقــــي عُـــلالَةَ مَلْــــوِيًّ من القَدِّ مُحْصَدِ [2]

بناءً على ما تقدم فالأولى أن تجمع فُعَل على أفْعَال ، لا على أَفْعُل

رابعاً: وزن فَعُل: فقد جمع الفرَّاء هذا الوزن على أفْعُل فقال : عَجُز أَعْجُز ، وهذا مخالف للإجماع ؛ إذ إن صيغة أفعال واحدة من صيغ القلة الأربعة ، وقالوا أن مما يجمع على أفعال الأسماء الثلاثية مثل أعناق وأعضاد[3]، فمفرد أعضاد عَضُد على وزن فَعُل ، والقرآن الكريم جمع عجز على أعجاز ولم يجمعها على أعجز كما ذهب الفرَّاء فقال تعالى : ﴿**كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ**﴾[4] ، وقال تبارك وتعالى في موضع آخر : ﴿**كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ**﴾[5]

خامساً: وزن فُعُل: لقد جمع الفرَّاء هذا الوزن على أَفْعُل فقال : عُنُق أعْنُق ، وهذه أيضا مما ذهب فيها العلماء على"أفعال" إذ إنها اسم ثلاثي فتجمع على أعناق ، فقال الرضي : " وجاء في مؤنث الثلاثة أعنق ، وأذرع ، وأعقب ، وأمكن شاذ "[1] ، وجاء جمع "عنق" في الذكر الحكيم في خمسة مواضع على "أعناق" ولم تأتِ مرة واحدة على "أعنق" كما زعم الفرَّاء فقال تعالى :

---

[1] ا البيت من الطويل لامرئ القيس في نفح الطيب519/5 ونهاية الأرب55/7 ولم أقف عليه في ديوانه .

[2] البيت من الطويل ، ولم أقف عليه .

[3] انظر : أوضح المسالك308/4 وما بعدها والموجز في قواعد اللغة147/1 .

[4] سورة القمر 20/54 .

[5] سورة الحاقة 7/69 .

[1] شرح شافية ابن الحاجب125/2 .

﴿**وَجَعَلْنَا الْأَغْلَالَ فِي أَعْنَاقِ الَّذِينَ كَفَرُوا** ﴾[2] ، وقال تعالى : ﴿**وأُولَئِكَ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ** ﴾ [3] ، وقال تعالى : ﴿**إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ** ﴾[4] ، وقال تعالى : ﴿**إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالًا** ﴾[5] ، وقال تعالى : ﴿**فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ**﴾[6]

وبعد مناقشة الأوزان الخمسة ظهر ضعف مذهب الفرَّاء لافتقاره للدليل ، وفي المقابل قوي مذهب الجمهور لما استند إليه من نقل وقياس .

هذا والله أعلم . . .

(2) سورة سبأ 33/34 .

(3) سورة الرعد 5/13 .

(4) سورة غافر 71/40 .

(5) سورة يس 8/36 .

(6) سورة الشعراء 4/26 .

المسألة الخامسة:

هل تُجمع " فُعْلى " على " فُعَل "

قال أبو حيَّان : " قاسه المبرد في (فُعَل) مؤنثاً بغير تاء نحو : جُمْل وجُمَل ، والفرَّاء في نحو : الرؤيا ، فيقول في رجعى المصدر : رُجَع كما قالوا الرؤى ، وفي نحو: نَوْبَة مما ثانيه واو ساكنة على فَعْلة فتقول: جوزة وجُوَز ، كما قالوا : نوبة ونُوَب ، والصحيح أنه لا ينقاس إلا في فُعْل "[(1)]

ملخص الاعتراض :

يعترض أبو حيَّان على الفرَّاء لتوسعه في الصيغ التي تجمع على (فُعَل) ؛ إذ أضاف الفرَّاء وزن (فُعْلى) الذي مذكره ليس أفعل ، وهذا ما لا يجيزه أبو حيَّان .

الدراسة والترجيح :

الحديث في هذه الفقرة يدور حول صيغة من صيغ جموع الكثرة المتعددة ألا وهي صيغة فُعَل بضم الفاء وفتح العين ، وحين قال أبو حيَّان : " قاسه " فالهاء عائدة على وزن فُعَل وقد بين قبل هذه الفقرة بقليل أن صيغة فُعَل يطرد فيها بالقياس الأسماء على وزن فُعْلة فتقول : غُرفة وغُرَف ، عُدة وعُدَد ، وعُروة وعُرى ، ونُهية ونُهى ، كما يطرد فيها على وزن فُعُله بضم الفاء والعين ، فتقول : جُمُعة وجُمَع ، كما يطرد فيها فُعْلى مؤنث أفْعَل نحو: كبرى وكُبَر ، وعُلْيا وعُلَى ، وقُصْوى وقُصا .

ويقيس المبرد [(2)] في فُعْل بضم الفاء وسكون العين مؤنثاً بغير تاء نحو: جُمْل وُجَمل ، ويزيد الفرَّاء [(3)] الرُجعى على هذه الأربعة المصدر على وزن فُعلى نحو : الرؤيا . صحيحٌ أنها

---

(1) الارتشاف 427 .

(2) انظر: رأي المبرد في المقتضب 376/3 وشفاء العليل1037 .

(3) انظر: رأي الفرَّاء في شفاء العليل 1037 والهمع314/3 وشرح التصريح531/2 .

على وزن فُعلى وهي من الأوزان القياسية المذكورة ، لكن مذكرها ليس أفْعَل كم اشتُرط ، فقال الفرَّاء في رؤيا : رؤى ، وفي رُجعى رُجَع على فُعَل مبيناً أن هذا الوزن يطرد على فُعَل ، وأضاف غيره نحو: جَوْزة ، ونَوبة أي وزن فَعْلة مما ثانية واو ساكنة فتقول : جُوَز ونُوَب على فُعَل ، ثم قرر أبو حيَّان أنه لا يطرد من هذه الأوزان المذكورة إلا ما ذكره المبرد ويعنى صيغة فُعْل أما ما ذكره الفرَّاء وغيره فهو سماعي لا قياسي.

ذكرنا في مسألة سابقة أن جموع الكثرة هي ما زاد عدد أفرادها عن عشرة وذكرنا أيضا أن لها حوالي عشرون صيغة ، ونحن في هذه المسألة بصدد إحدى هذه الصيغ ، ألا وهي صيغة فُعَل بضم الأول وفتح الثاني واتفق النحاة على – بما فيهم أبو حيَّان – أن صيغة فُعَل يطرد فيها أربعة أوزان على النحو الآتي:

1- وزن فُعْلة بضم فسكون ، سواء أكان صحيح اللام أم معتلها أم مضعفها نحو : غرفة غرف ، ومدية ومدى ، وحجة حجج .
2- الوصف على فُعلى التي هي مؤنث الوصف المذكر : أفعل نحو : الكبرى والوسطى والصغرى فجمعها القياسي الكُبَر والوُسَط والصُغَر ، والمفرد المذكر هو أكبر وأوسط وأصغر، ولا يصح جمع حُبْلى على حُبلَ ؛ لأنها وصف لمؤنث.
3- وزن فُعُلة بضم أوله وثانيه نحو: جُمُعة وجُمَع .
4- وزن فُعْل بضم الأول تسكين الثاني مؤنث بغير تاء نحو : جُمل وجُمَل . [1]

مرجع الخلاف في هذه المسألة أن الفرَّاء زاد على هذه الأوزان القياسية الأربعة وزن آخر ألا وهو فُعْلى التي تكون مصدراً نحو: الرؤيا ، والرُجعى على الرؤى والرجع على فُعَل ، وهذا توسع في القياس قام به الفرَّاء في الوزن الثاني من المذكورة أعلاه ، أما جمهور العلماء فهم على أن رُؤى ورُجع سماع لا قياس .[2]فالنحاة لا يوافقون الفرَّاء في القياس على هذا الوزن وخرجوا ما وجد منها على السماع ، فقال ابن مالك : " ويحفظ في نحو : الرؤيا ، ونوبة ، ولا يقاس عليها خلافاً للفراء" [3] ، ومعنى كلامه انه لا يصح أن يقاس على ذلك.

---

[1] انظر: الارتشاف 427 .

[2] انظر: شفاء العليل 1037 والهمع314/3 وشرح التصريح531/2 .

[3] انظر: قول ابن مالك في شفاء العليل 1037 .

وهذا ما ذكره أبو حيَّان أيضا بقوله: "والصحيح أنه لا ينقاس" (1) أي لا يقاس على غير الأوزان المذكورة .

فالفرَّاء إذن يتبنى هذا الرأي منفرداً ، والحقيقة أن تفرده لا يعني شذوذه إذ لا بأس به – عند الباحث – ذلك أن الأسماء التي على وزن فُعْلى ومذكرها ليس أفعل قليلة في اللغة نحو رُجْعى ورجع ، ورؤيا ورؤى وأخرى وأُخَر ، وجمعها على وزن فُعَل في حال استعمالها ، وإذا كانت الأسماء التي على هذا الوزن – على قلتها – تجمع على فُعَل فلماذا التشدد في القياس وقد أثبتت اللغة أنه ينقاس .

هذا والله أعلم . . .

(1) الارتشاف 427 .

المسألة السادسة :

" فُعْلان " جمع " أفْعَل " أم جمع " فُعْل "

قال أبو حيَّان في باب جموع الكثرة : " فُعْلان : لاسم على فعيل : رغيف ورغفان ، وفَعَل الصحيح العين : ذَكَر وذُكْران ، وفَعْل : بَطْن وبُطْنان ، وفِعْل : ذِئْب وذِئْبان ، وقيل هو قليل في فِعْل ، ويُحفظ في فاعل حاجز وحُجْزان ، وراعٍ ورُعْيان ، وأَفْعل فعلاء : أسود وسودان ، وزعم الفرَّاء : أن فُعْلاناً في هذا ونحوه جمع لفُعْل جمع أفعل " (1)

ملخص الاعتراض :

يعترض أبو حيان على الفراء لاعتباره أن وزن فُعْلان ليس جمعاً لـ أَفْعَل ، إذ يرى أن فُعْلان جمع كثرة لـ فُعْل ، وفُعْل جمع لـ أَفْعل .

الدراسة والترجيح :

في هذه الفقرة تناول أبو حيَّان صيغة أخرى من صيغ الكثرة في جمع التكسير ألا وهي صيغة فُعْلان ، وبعد أن ذكر أبو حيَّان هذه الصيغة عدد الأوزان التي يطرد فيها الجمع علي هذه الصيغة ، وهذه الأوزان على النحو الآتي :

1- فَعِيل : نحو : رغيف ورغفان ، وقضيب وقضبان.

2- فَعَل : الصحيح العين نحو : نحو ذَكَر وذكران وجَذَع وجُذعان .(2)

3- فَعْل : نحو : بَطْن وبُطْنان ، ورَكْب وركبان .

4- فاعل : نحو: حاجز وحُجْزان ، وراعٍ ورُعيان .

5- فِعْل : نحو: ذِئْب وذُؤبان ، وهو قليل في فِعْل.

6- أفعل : مذكر فعلاء نحو : أسود سودان ، وأشقر شقران .

---

(1) الارتشاف 448 .

(2) الجذع هو الثني من المعز انظر: لسان العرب 576 مادة : جذع .

7- فُعَال : نحو : حُوار وحوران ، وزُقاق وزُقَّان .
ولا يكون في واحدٍ من هذه صفه إلا من باب الشذوذ .

والخلاف في هذه المسألة يتعلق بالوزن السادس من الأوزان المذكورة ألا وهو " أفعل " مذكر فعلاء ؛ إذ إن النحاة يجمعون على أن نحو : سودان وشقران جمع لـ أسود وأشقر [1] ، لكن الفرَّاء[2] يذهب في ذلك مذهباً آخر ؛ إذ يرى أن فعلان في الوزن السادس جمع لفُعُل جمع أفعل أي جمع كثرة بمعنى أن سودان ليست جمع أسود بل جمع سود ، وأن شقران ليست جمع أشقر بل جمع شُقْر فتكون سودان وشقران جمع كثره لجمع القلة .

ولعلَّ رأي الفرَّاء هذا راجع إلى سيبويه إذ يقول : " أحمر حُمْر ، وأخضر خُضْر ، وأسود سود ، وهو مما يُكسَّر على فُعلان وذلك : حُمران ، وسودان ، وبيضان ، وشُمطان " أما الشيخ خالد الأزهري فيتفق مع أبي حيان ، ويختلف مع سيبويه والفرَّاء فيري أن فُعلان جمع أفعل مباشرة ، وأنها ليست جمع الجمع ؛ أي أن سودان جمع أسود ، وحمران جمع أحمر ، ورد على القائلين بغير ذلك بأن : " فَعلاء صفة لا تجمع على فُعلان . " [3]

ختاماً فإن رأي الجمهور هو الراجح ؛ ذلك أنه لم يُروَ في اللغة أن نحو أسود جمع قلة ، وسودان جمع كثره ، ولعدم استناد الفرَّاء إلى دليل مقنع .

هذا والله أعلم . . .

---

[1] انظر : شفاء العليل 1042 والارتشاف 448 وشرح التصريح 544/2 .
[2] انظر : رأي الفرَّاء في شرح التصريح544/2 .
[3] شرح التصريح544/2 .

المسألة السابعة :

إدغام المتجاورين المتحركين

قال أبو حيَّان في باب الإدغام : " وتقدم لنا أنه إذا كان ما قبل المثل ساكناً ، وكان مما لا يجوز الإدغام فيه : أن الفرَّاء يجيز الإدغام فيه بأحد طريقين ، وكذا في المتقاربين ، وأجاز في مثل عبد شمس إدغام الدال في الشين ، والبصريون لا يجيزون ذلك ، وأولو ما أوهم ذلك." [(1)]

ملخص الاعتراض :

يعترض أبو حيَّان على الفرَّاء لتجويزه إدغام المتماثلين المتحركين ، فيرى أبو حيَّان أن هذا مما لا يجوز .

الدراسة والترجيح :

بداية الإدغام في اللغة هو إدخال الشئ في الشئ ، وليس المراد بإدغام الحرف في الحرف إدخاله فيه على وجه الحقيقة ، بل هو إيصاله به من غير فك بينهما [(2)] ، والإدغام يكون في حروف الفم أقوى منه في حروف الحلق والشفتين ، ويكون في كلمة واحدة أقوى منه في الكلمتين ، وفي المثلين آكد منه في المتقاربين ، وكلما تقارب المخرجان المتحركان قوي وبالعكس [(3)] ، وإدغام المتقاربين مثل : إدغام الدال بالجيم نحو قوله تعالى : ﴿**قَدْ جَاءَكُمْ** ﴾[(4)] .

وإدغام المتقاربين له صور عدة :

---

(1) الارتشاف 711 .

(2) انظر: شرح الشافية235/3 .

(3) انظر: التوطئة ص382 والمقدمة الجزولية 312 .

(4) سورة آل عمران 183/3 .

1- أن يكون ما قبل الأول متحركاً ، وما بعد المثل الثاني متحركاً نحو : ﴿**جَعَلَ لَكَ**﴾[1]
2- أن يكون ما قبل المثل الأول متحركاً ، وما بعد الثاني ساكناً نحو : يرد داوود .
3- أن يكون ما قبل المثل الأول ساكناً ، وما بعد الثاني ساكناً نحو : قام مالك .
4- أن يكون ما قبل المثل الأول ساكناً ، وما بعد الثاني متحركاً .

وفي النص السابق تكلم أبو حيَّان عن حكم من أحكام الإدغام بل هو بمثابة شرط للإدغام ، وهو : يتحقق الإدغام لابد من سكون المثل الأول ليدغم في المثل الثاني بناءً عليه يجب أن يكون الحرف السابق للمثل الأول متحركاً ، فلو كان ساكناً لالتقى ساكنان .

وأساس الخلاف في هذه المسألة يرتكز على النظر للحرف الذي يسبق المثل الأول ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿**شَهْرُ رَمَضَانَ**﴾ [2] ، فالبصريون[3] لا يجيزون الإدغام في مثل ذلك ؛ ذلك أن ما قبل المثل الأول ساكن ، فاشترطوا فيه التحريك ، وأجاز الفرَّاء [4] وأبو عمرو بن العلاء ذلك ، وحجة البصريين في منعهم أنه لو كان ما قبل الأول ساكناً فسيكون ما بعده متحركاً ، وكيف سيدغم المتحرك في متحرك آخر؟

لكن الفرَّاء يرد على ذلك بأن مثل هذا الإدغام يتحقق بأحد طريقتين : **أولهما** : أنه قد يجمع بين الساكنين في مثل هذا الوضع ، **ثانيهما** : يكون بإلقاء الحركة من الأول على الساكن قبله ، فتنتقل حركه الراء إلى الهاء في نحو الآية السابقة .

علي ما سبق فإن الفرَّاء قد أجاز في مثل : عبد شمس إدغام الدال في الشين فقال فيها: عب شمس ، فنقل حركة الدال إلى الباء وأدغم الدال في الشين ، لكن البصريين رفضوا ذلك وقالوا : إن عبشمس ليس أصلها عبد شمس وإنما أصلها : عب شمس أي ضوء شمس[5] .

---

[1] سورة الفرقان 10/25 .
[2] سورة البقرة 185/2 .
[3] انظر: رأي البصريين في المساعد276/4 والارتشاف 711 .
[4] انظر: رأي الفرَّاء في المساعد276/4 و277 والارتشاف 711 .
[5] انظر: المساعد276/4 .

وابن عقيل يضعّف مذهب البصريين ؛ من باب أنهم اعتمدوا على التأويل فوصفه بأنه مردرود .[1]

وختاماً فإن مذهب الفرَّاء وأبي عمرو بن العلاء يشتمل علي قدر من الندرة والغرابة ، ويقوّي ذلك أمران : **أولهما** : أن إلقاء الحركة من الأول على الساكن قبله غير مستعمل من ناحية عملية ، **ثانيهما** : أن الفرَّاء اعتمدا على التأويل في نحو (عبشمس) الذي يقع تحت طائلة الظن .

هذا والله أعلم . . .

---

[1] المساعد4/277 .

المسألة الثامنة

﴿لَا تُضَارَّ﴾ هل يجوز في آخرها الكسر ؟

قال أبو حيَّان في باب التقاء الساكنيين : " فأما ﴿لَا تُضَارَّ ﴾ [(1)] ، ولم تُضار ونحوه ، فلم يُحكَ فيه إلا الفتح ، وأجاز الفرَّاء الكسر قياساً، ولم يحكه لغةً . "[(2)]

ملخص الاعتراض :

يعترض أبو حيَّان على الفرَّاء لتجويزه الكسر في الفعل المجزوم المشدد آخره نحو﴿**لَا تُضَارَّ**﴾

الدراسة والترجيح :

من خواص اللغة العربية أنها لا تقبل التقاء الساكنين في الوصل ، وذلك لما يخلفه هذا الاتقاء من عسر نطق ، إلا أن استقراء اللغة أثبت أنها أجازت التقاء الساكنين في الوصل في مقطع واحد فقط ، وذلك إذا كان الحرف الأول حرف لين وكان الثاني مشدداً ، ومعلوم أن المشدد يتكون من حرفين أولهما ساكن وثانيهما متحرك ، فيلتقي حينها الساكنان[(3)] وذلك نحو : الضالِّين ، ويظلمانِّي ، وقد استقبح البعض هذا الالتقاء ، ففروا من ذلك بجعل همزة مفتوحة بدل الألف وذلك نحو : ﴿**وَلَا الضَّأَلِّيْن**﴾[(4)] ، ونحو: ﴿**وَلَا جَأنٌّ**﴾[(5)] بتحقيق الهمزة ، ونحو :

وَلِلأَرْضِ أَمَّا سُودُها فَتَجَلَّتْ بَيَاضَاً وأَمَّا بِيضُها فَادْهَأَمَّتْ[(6)]

وقيل لامرأة : ما أذهب أسنانك ، فقالت : (**أَكْلُ الحَأرِ وَشُرْبُ القَأْرِ**) .[(7)]

[(1)] سورة البقرة 233/2 .

[(2)] الارتشاف 726 .

[(3)] انظر: شفاء العليل 1011 والارتشاف 717 .

[(4)] سورة الفاتحة 7/1 انظر: القراءة في مختصر شواذ القرآن 9 .

[(5)] سورة الرحمن 39/55 انظر: القراءة في مختصر شواذ القرآن 149 .

[(6)] البيت من الطويل لكثيِّر في المخصص 105/3 والممتع الكبير في التصريف 215 وبلا نسبة في الخصائص127/3 ورصف المباني 57 .

[(7)] انظر: لسان العرب 3578 مادة : قرر وتاج العروس(قذعر)407/13 .

وبعضهم يستقبح هذا التشديد فيعمل على فكه ، وهذا لا يعجب سيبويه فيقول : " وإذا التقى الحرفان المثلان اللذان هم سواء متحركان ، وقبل الأول حرف مد ، فإن الإدغام حسن ، لأن حرف المد بمنزلة متحرك في الإدغام ، ألا تراهم في غير الانفصال قالو : رادٌّ ... ويظلمونِّي ، ويظلمانِّي ، وتظلمينِّي ، والبيان هنا يزداد حسناً لسكون ما قبله " [1]

وإذا كان النحاة قد اتفقوا على جواز التقاء الساكنين في مثل هذا الموضع فإنهم اتفقوا أيضاً على أن نحو قوله تعالى : ﴿**لَا تُضَارّ**﴾ [2] يكون مشدداً بفتح آخره المتحرك ، إلا أننا وجدنا من يقرأها ﴿**لَا تُضَارُّ**﴾ بالضم ، كما نجد من أجاز فيها ﴿**لَا تُضَارِّ**﴾ بالكسر " ، أما بالنسبة للضم فقد قرأها كذلك أبو عمرو ابن العلاء وابن كثير[3] على أن لا نافية وليست ناهية ، أما بالنسبة للكسر فهذا ما أجازه الفرَّاء فقال في معاني القران : " وقوله ﴿**لَا تُضَارَّ**﴾ يريد لا تُضارَرْ وهو في موضع جزم ، والكسر فيه جائز ﴿**لَا تُضَارِّ**﴾ . "[4]

والأصل في التخلص من الساكنين يكون بالكسر نحو قوله تعالي : ﴿**لَمْ يَكُنِ اللَّهُ**﴾[5] ، أما إذا كان الفعل مجزوماً مدغماً في حرف مماثل له نحو : لم يمدَّ العزيز يده ، ولم يفرَّ الشجاع ، فيكون التحريك بالفتحة ويكون حينها فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون المقدر منع من ظهوره الفتح العارض للتخلص من الساكنين وهذا ينطبق علي قوله تعالى : ﴿**لَا تُضَارَّ**﴾ .

والمهم هنا أن الفرَّاء منفردا ذهب إلي جواز كسر الراء المشددة ، وربما ما دعاه إلى ذلك القياس علي القاعدة الأم في التخلص من الساكنين بالكسر مع أنه لم يسمع في مثل ما أوردنا من أمثله سوي الفتح ، فلم يسمع : لم يفرِّ ، كما لم يسمع لم يمدِّ .

---

[1] الكتاب4/437 و 438 .

[2] سورة البقرة 233/2 .

[3] انظر: النشر في القراءات العشر2/227 الكشف والبيان2/182 واللباب في علوم الكتاب4/176 وتفسير الفخر الرازي6/458 ومفاتيح الغيب6/103 ونظم الدرر 1/433 والبرهان في علوم القرآن3/347 وغرائب القرآن1/642 .

[4] معاني القرآن1/149 .

[5] سورة النساء 4/137 .

ختاماً فإن ما ذهب إليه الفرَّاء في هذه المسألة يتحقق فيه ما عابه الكثير من النحاة على نحاة الكوفة لاسيما الكسائي والفرَّاء من تعسف وتشدد بالقياس ؛ ذلك أن هذا المذهب في هذه المسألة يفارق – كثيراً – الذوق اللغوي .

هذا والله أعلم . . .

المسألة التاسعة :

(أَحَسْتُ وظَلْتُ) حذف أحد المثلين شذوذ أم قياس ؟

قال أبو حيَّان في باب الإدغام : " وأما حذف أحد المثلين عند اتصال التاء والنون بالفعل ، فجاء في ألفاظ وهي : أحَسْتُ ، ومَسْتُ ، وظَلْتُ ، الأصل أحْسَسْتُ ، ومَسَسْتُ ، وظَلَلْتُ ، ونقل الفرَّاء وابن الأنباري : هَمْتُ والأصل : هممت ، وحمل ذلك سيبويه وغيره على الشذوذ وأنه لا ينقاس فيما أشبه هذه الأفعال ، وزعم الفرَّاء أن ذلك قياس مستمر في : رَدْتُ ومَرْتُ يريد : رَدَدْتُ ومَرَرْتُ ، وزعم ابن مالك أن ذلك لغة مطردة لبني سُليم ، وكرره في كتابه التسهيل ، ولا نعلم ذلك إلا من جهته . "[1]

ملخص الاعتراض :

يعترض أبو حيَّان على الفرَّاء لجعله حذف أحد المثلين عند الاتصال بالتاء أو النون قياس مستمر ، نحو : هَمْتُ وهَمْنا ، إذ يرى أبو حيان أن ذلك مسموع في ألفاظ معدودة .

الدراسة والترجيح :

جاء في كلام العرب بعض الأفعال المتصلة بتاء الفاعل أو إحدى النونين ،؛ نون النسوة أو ناء الفاعلين ، وقد اشتملت على حرفين متماثلين فحذف أولهما المتحرك وبقي الثاني الساكن ، وذلك من باب التخفيف ، وهذه الألفاظ معدودة – حسب رأي أبي حيَّان – نحو : أحَسْت وأصلها أحْسَسْتُ ، ومَسْتُ وأصلها مَسَسْتُ ، وظَلْتُ وأصلها ظَلَلْتُ ، وقد جاءت في القرآن الكريم بالتخفيف في قوله تعالى : ﴿وَانْظُرْ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [2] ، ولا خلاف بين النحاة في وجود هذه الألفاظ الثلاثة وتداولها في اللغة ، لكن الخلاف بينهم يختصره السؤال الآتي : هل هذه الألفاظ وجدت منفردة في اللغة فلا يقاس علي شبهها ؟ أم أنها قاعدة مطردة ويمكن تخفيف أي فعل مشابه ؟

---

[1] الارتشاف 727 .

[2] سورة طه 97/20 .

نحن في هذه المسألة إزاء فريقين ؛ فريق يذهب إلى شذوذ هذه الألفاظ ويمثله سيبويه وأبو حيَّان ، وفريق آخر يعتقد باضطرادها في اللغة ويمثله الفرَّاء وابن الأنباري وابن مالك ، فمذهبهم أنها متواترة في كلام العرب .

ذكر سيبويه هذه المفردات في باب أسماه : " ما شذ من المضاعف " فقال : " وذلك قولهم : أَحَسْتُ يريدون أحْسَسْت ... ومثل ذلك قولهم : ظلْت ومسْت حذفوا وألقوا الحركة على الفاء كما قالوا : خَفْتُ ، وليس هذا النحو إلا شاذاً والأصل في هذا عربي كثير ، وذلك قولهم : أحسَسْت ومَسَسْت وظَلَلْتُ " [1] فحكم سيبويه فيها أن الأصل عدم الحذف وإنما هذه الكلمات من باب الشذوذ ليس إلا .

وقال بذلك عدد من النحاة ومنهم ابن عادل صاحب اللباب إذ يقول : " ويقال : هَمْتُ بميم واحدة فحذفوا إحدى الميمين تخفيفاً ، كما قالو : مَسْتُ وظَلْتُ وحَسْتُ ، وهو غير مقيس ."[2]

كما اعتبرها الزبيدي من شواذ التخفيف [3] وابن منظور [4] مثله ؛ إذ وصف هذه الظاهرة بأنها من " شواذ الإدغام " .

وواضح أن دليل هذا الفريق ندرة هذه الألفاظ في اللغة ، وأنها جاءت في الغالب الأعم علي الأصل أي بدون حذف أو تخفيف .

وفي المقابل فإن الفريق الثاني يرى أن هذه الألفاظ مطردة في اللغة ، ولا تحدها حدود العدد ؛ فقال الفرَّاء : " وقد تقول العرب : ما أَحَسْتُ بهم أحداً ، فيحذفون السين الأولى – أي بعد إلقاء حركتها على الحاء – وكذلك في ودَدْتُ ومسَسْتُ وهَمَمْتُ " [5] ، ثم استدل الفرَّاء بقول الشاعر

---

[1] الكتاب422/4 .

[2] اللباب 511/5 .

[3] انظر: تاج العروس220/5 .

[4] انظر: لسان العرب(حرث) 821 .

[5] معاني القرآن217/1 .

هَـلْ يَنْفَعَنْــكَ اليَــومَ إنْ هَمَــتَ بِهِــمْ   كَثْــرَةُ مَــا تُوصِـــي وَتَعْقَـادُ الــرَّتْم[1]

والذي دعانا أن نجعل ابن الأنباري في فريق الفرَّاء ، أن سيبويه وفريقه لم يذكروا سوى ثلاثة أفعال ، وأضاف ابن الأنباري فعلاً رابعاً وهو هَمْتُ والأصل هَمَمْتُ [2] ، ولعله أراد بذلك الاطّراد .

وابن مالك لا يبعد كثيراً عن الفرَّاء وابن الأنباري في مذهبهما إذ يرى أن هذه الظاهرة مطّرده ولكن ليس في عموم اللغة العربية وإنما في حدود لغة بني سُلَيْم وهذا ما أشار إليه بقوله : " وحذف أول المثلين عند ذلك لغة بني سليم. " [3]

وهنا علينا أن نتذكر مذهب الفرَّاء في القياس واعتماده عليه بشكل كبير في معظم الظواهر اللغوية ، كيف لا وهذه سمة من سمات مدرسة الكوفة التي ينتمي إليها الفرَّاء ، فلعلَّ هذا ما دعا الفرَّاء إلى تبني هذا الرأي في هذه المسألة .

وختاماً فإن الباحث في هذه المسألة لينحاز إلى مذهب الجمهور ؛ ذلك أن أساس القواعد في اللغة العربية السماع والقياس ، والأصل أن يُقدم السماع على القياس ، وما دمنا لم نسمع سوى هذه الألفاظ المعدودة ، فلا يصح أن نجعل منها قاعدة مطردة .

هذا والله أعلم . .

---

[1] البيت من الرجز بلا نسبة في معاني القرآن217/1 ونهاية الأرب120/3 والمخصص21/4 وتاج العروس 213/32 ولسان العرب 1579 مادة : رتم .

[2] انظر : المساعد349/3 والارتشاف 728 .

[3] المساعد349/3 وشفاء العليل 1015 .

المبحث الرابع :

فـــــي الاعتـــــراض

(وفيه ثلاثة مطالب)

المطلب الأول : تــــعريــف الاعتـــــراض .

المطلب الثاني : منـهج أبي حيان وأدلته في الاعتراض .

المطلب الثالث :الألفاظ التي استعملها في الاعتـراض .

المطلب الأول :

تعريف الاعتراض :

أولاً / الاعتراض في اللغة : الاعتراض في اللغة أخذ له معانٍ عدة ،من أهمها المنع وعدم الاستقامة ؛ قال الزبيدي :"اعْتَرَضَ الشَّيْءُ : صارَ عَارِضاً ، كالخَشَبَةِ المُعْتَرَضَةِ في النَّهْر"[1] ، وقال أيضاً : "اعْتَرَضَ الشَّيْءُ دُونَ الشَّيْءِ : حَالَ دُونَهُ "[2] فيكون معنى الاعتراض بذلك **المنع** ، ويكون بمعنى **عدم الاستقامة** ، فيقال : "اعْتَرَضَ الفَرَسُ في رَسَنه : لم يَسْتَقِمْ لقَائِده"[3] ، وقال ابن منظور : "هو الظهور والدخول في الباطل والامتناع من الحق "[4] و قال : "اعترض الشئ تكلفه" [5]وقال الطّرماح :

وأراني المليك رشدي وقد كنـ ـت أخا عنجهيّة واعتراضِ[6]

ولعل المنع هو أقرب هذه المعاني إلى المعنى الاصطلاحي في هذا البحث.

ثانياً / الاعتراض في الاصطلاح :

يتعدد مفهوم الاعتراض في الاصطلاح باختلاف مجالات استعماله ، فعند النحاة يكون مصطلحا خاصاً بتلك الجملة الواقعة بين جملتين لغرض ما نحو : قال زيد – رحمه الله – ، ومدح ابن جني هذا اللون من الاعتراض بقوله : " والاعتراض في شعر العرب ومنثورها كثير وحسن ، ودال على فصاحة المتكلم وقوة نَفْسه وامتداد نَفَسه "[7] ، أما مفهوم الاعتراض المتعلق

---

(1) تاج العروس(عرض) 415/18 .

(2) تاج العروس(عرض)415/18 .

(3) تاج العروس(عرض)415/18 .

(4) لسان العرب(عرض) 2886 م .

(5) لسان العرب(عرض) 2886.

(6) البيت من الخفيف للطرماح في ديوانه 170 ولسان العرب(عرض) 2886 .

(7) الخصائص341/1 .

بدراستنا هذه فإنه : مقابلة الخصم في كلامه بما يمنعه من تحصيل مقصوده ، ويمكن أن يقال فيه أنه : رد رأي أو موقف أو مذهب نحوي أو صرفي استناداً إلى حجة أو دليل .

والحقيقة أن الاعتراض لا يكون قصدياً تتبعياً ، وإنما يعرض النحوي لمسائل مختلفة ، ويبين خلالها رأي فلان ، ولرأي فلان ، فيعترض على أحدهم ، ويرجح رأي آخر بناءً على دليل أو حجة ، فلا يكون الاعتراض بقصد تتبع الأخطاء والهنات ، وإنما بقصد بيان المعنى والحقيقة العلمية على وجه الصواب ، وهذا ما فعله أبو حيان في ارتشاف الضرب ، وغالب ما يستخدم لفظ الاعتراض في كلام الشراح للمتون ، وذلك نحو اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في الكافية والشافية .

وفي هذا السياق تظهر بعض المصطلحات ذات العلاقة ، لابد من بيانها:على النحو الآتي[1]:

التعقبات : وهي تتبع قصدي لأخطاء مؤلف أو مصنف ما لغرض معلوم أو مجهول ، وذلك نحو تعقبات أبي حيان لابن مالك ، فقد كان أبو حيان ينتقص من ابن مالك ويتتبع أخطاءه وهناته .

الاستدراكات : وهي زيادة أو إضافة على ما ذكره مؤلف أو مصنف لعدم علمه به أو أنه نتاج للبحث العلمي ، والاستقراء الجيد ، وذلك نحو : استدراكات السيرافي على سيبويه ، واستدراكات الزبيدي على سيبويه .

المؤاخذات : وهي نحو من التعقبات والاستدراكات ، فهي أشمل ، وذلك نحو مسائل الغلط ، التي اعترض فيها المبرد على سيبويه .

---

[1] انظر : اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافية ص24 .

المطلب الثاني :

منـهج أبي حيَّان وأدلته في الاعتراض :

إن من يطـالع مؤلفـات أبـي حيَّـان كـالبحر المحيط ، وارتشاف الضرب يجد أن أبـا حيـان موسوعة عجيبة بحق ؛ ذلك أنـه لا يكاد يذكر حكماً نحوياً أو صرفياً إلا ويذكر آراء جل النحاة فيـه ، وذلك نحـو قولـه فـي الجملـة الفعليـة الواقعـة حـالاً : "ولا تقـدر قبلـه " قد " خلافاً للفراء ، والمبرد ، وأبي علي ، ومتأخري أصحابنا ؛ الجزولي ، وابن عصفور ، وشيخنا أبـو حسن الأُبَّذي "[1] فتجد أن أبا حين يحيط بآراء النحاة بشكل كامل سواء أكانوا قدامى أو محدثون ، وفي نفس الوقت يدلي برأيه إما مصححاً وإما مخالفاً ، وإذا خالف كانت مخالفته مؤدبة رقيقة مستعملاً لفظ زعم ، أو خلافاً ، والصحيح مذهب البصريين ، وكلامـه على خلاف النقل ، أو أن يقول الحكم الذي يتبنـاه ثم يـذكر: "وذهب الفراء إلـى كـذا" ، أو أن يقـول : قـال الفـراء كذا وهـذا خطـأ عنـد البصريين ، فلا يقول هذا خطأ عندي ، مع أنـه يتبنـى مذهب البصريين ، أو أن يقول : وأنكر الفـراء كـذا وهـو محجـوج بنقـل سـيبويه ، أو أن يقـول : ولا يـذهب أصـحابنا إلـى ذلـك ، أو أن يستعمل لفظي اعتراض كأن يقول : "خلافاً للكسائي والفرَّاء إذ زعما. . ."[2]

وأبو حيان في منهجه الاعتراضي لا يلزم نفسه بمنهج التعليل والرد في كل المسائل، فتجده في بعض المسائل يعترض ثم يعلل سبب اعتراضـه وذلك نحـو قولـه : " فذهب سيبويه والفرَّاء وأكثـر البصريين والكـوفيين إلـى منعـه ، وبـه قـال أبـو علـى فـي شـرح الأبيـات ، وأكثـر متـأخري أصحابنا ، وذهب الكسائي والجرمي والمازني والمبرد إلى جواز ذلك ، وهو اختيار ابن مالك ، وهو الصحيح لكثرة ما ورد من الشواهد الشعرية على ذلك ، وقياساً على الفضلات "[3] ، وقد لا يعلل لصحة مذهبه –وهو الأكثر في اعتراضاته – وذلك نحو حديثه عن تمييز (كم) الخبرية : " وجر تمييزها بالإضافة خلافاً للفراء ، وقيل للكوفيين ؛ إذ زعم أنه مجرور بـ "من" محذوفة " ، فيكون أبو حيان بذلك في أغلب اعتراضاته على الفراء يشعر القارئ أنـه لا يقبل برأي الفراء ،

[1] الارتشاف 1610.

[2] الارتشاف 2415 .

[3] الارتشاف 1634 .

دون أن يلزم نفسه بالتعليل لهذا الاعتراض ، ولعل السبب في ذلك أن المجال لا يتسع لذلك ؛ إذ إنه يهتم بأمرين :

أولهما : أنه يأتي في كتابه ارتشاف الضرب على جل الموضوعات والقضايا النحوية .

ثانيهما : أنه يسرد آراء كل من تطرق من النحاة إلى هذه المسألة .

فتجد الكتاب مكثفاً ومزدحماً بالقضايا النحوية وبآراء النحاة التي شغلت أبا حيان عن التعليل لكل اعتراض .

وقد قمت من أجل إنجاز هذا البحث بقراءة كتاب ارتشاف الضرب – على كبر حجمه – والذي يبلغ حجمه – حوالي – ألفان وسبعمائة صفحة ، فلا تجد نحوياً قط يسلم من اعتراضات أبي حيان من لدن سيبويه حتى شيوخه كالأبّذي ، ومعاصريه كابن مالك ، وغيرهم من نحاة الأندلس ، وإن دل هذا على شئ فإنما يدل على أن صاحبنا يتمتع بشخصية نحوية مستقلة ناقدة لا تحكمها الأهواء المدرسية ، مع أنه محسوب على نحاة البصرة ، إذ يظهر ذلك من خلال ترجيحه لآراء سيبويه والأخفش وأبي عمرو بن العلاء والمبرد وغيرهم من نحاة البصرة ، وقد وقفت في هذه الدراسة على اثنين وخمسين اعتراضاً على الفراء في قضايا النحو والصرف ، ولقد علل أبو حيان لاثنين وعشرين اعتراضاً ، ولم يعلل لثلاثين اعتراضاً ، أما عن أدلته في الاعتراضات التي علل لها فقد كانت مناصفةً بين النقل والقياس ؛ فقد علل لأحد عشر منها بالنقل ، ولمثلها عدداً بالقياس ، والحقيقة أن من يرصد اعتراضات أبي حيان على عموم النحاة يلاحظ أنه يغلب النقل على القياس ، فيكثر من مثل قوله :"وهو محجوج بنقل سيبويه والأخفش ذلك عن العرب"[1] ،فأورد عدداً كبيراً من الأشعار التي احتج بها لرأيه ، كما أورد في مسألة واحدة ثلاثة أمثال ، ولا غرابة في ذلك ؛ فأبو حيان يعد من النحاة المتأخرين الذين يميلون بشكل كبير إلى النحو البصري – كما أسلفنا – ومعروف عن البصريين أنهم – في درسهم النحوي والصرفي –يولون السماع والنقل اهتماماً وتقديراً أكثر من القياس ، وذلك على نقيض الكوفيين – لا سيما الفراء – الذين عرفوا بالقياس حتى ولو كان المقيس عليه نادراً شاذاً .

ولا شك أن هذا الخلاف المذهبي النحوي بين هذين الجهبذين كان له دوره في كثرة الاعترلضات التي سجلها أبو حيان على الفراء ، ما جعل هذه الدراسة تزداد ثراءً وأهميةً .

---

[1] الارتشاف 836 .

المطلب الثالث

الألفاظ التي استعملها أبو حيان في الاعتراض

وحتى ندلل على الجانب التأدبي في شخصية أبي حيان تجاه الفراء نقوم هنا بإحصاء الألفاظ التي استعملها أبو حيان في اعتراضاته ، في جدول يبين هذه الألفاظ كما يبين الأدلة التي استدل بها – إن وجدت – على صواب رأيه ، وهل كانت هذه الأدلة سماعية أم قياسية أم كليهما ؟

الفصل	المبحث	المسألة	لـــفظ الاعتـــــراض	دليل الاعتراض
الثاني	الأول	الأولى	خلافاً للفراء	نقلي
		الثانية	قال الفراء كذا والصحيح كذا	نقلي
		الثالثة	خلافاً للفراء وزعم كذا	–
		الرابعة	قال المبرد : هو خطأ في الكلام	نقلي
		الخامسة	والأحسن كذا	–
		السادسة	خلافاً للفراء	–
	الثاني	الأولى	خلافاً للفراء	–
		الثانية	وهو الصحيح خلافاً للفراء	نقلي
		الثالثة	خلافاً للفراء	–
		الرابعة	خلافاً للفراء	–
		الخامسة	خلافاً للفراء	قياسي

الفصل	المبحث	المســـــألة	لـــــفظ الاعتـــــــراض	دليل الاعتراض
الثاني	الثالث	الأولى	والصحيح مذهب البصريين	قياسي
		الثانية	كلامه علي خلاف النقل	نقلي
		الثالثة	زعم الفراء	–
		الرابعة	ذكر أبو حيان رأيه ثم قال : ومذهب الفراء كذا	قياسي
		الخامسة	زعم الفراء	قياسي
		السادسة	أجاز الفراء كذا وهو خطأ عند البصريين	–
		السابعة	لا يجوز كذا وأجازه الفراء	نقلي
	الرابع	الأولي	وزعموا أنه ليس بمسموع	نقلي
		الثانية	خلافاً للفراء	–
		الثالثة	زعم الفراء	–
		الرابعة	زعم الفراء	–
	الخامس	الأولى	زعم الفراء	–
		الثانية	يجيز كذا والصحيح كذا	–
		الثالثة	الإجماع كذا وذهب الفراء إلى كذا	–

الفصل	المبحث	المسألة	لفظ الاعتراض	دليل الاعتراض
الثاني	الخامس	الرابعة	زعم الفراء	–
	السادس	الأولى	خلافاً للفراء	–
		الثانية	خلافاً للفراء	قياسي
		الثالثة	زعم الفراء	–
		الرابعة	أجاز الفراء كذا والصواب كذا	نقلي
		الخامسة	ذهب الفراء إلى كذا ولا يذهب أصحابنا إلى ذلك	–
		السادسة	خلافاً للفراء إذ زعم كذا	نقلي
		السابعة	أنكر الفراء وهو محجوج بنقل سيبويه	نقلي
الثالث	الأول	الأولى	زعم الفراء	–
		الثانية	زعم الفراء كذا والصحيح كذا	–
		الثالثة	ومن غريب المنقول أن الفراء ذهب إلى جواز كذا	–
		الرابعة	زعم الفراء كذا	قياسي
		الخامسة	خلافاً للفراء وزعم كذا	قياسي
		السادسة	خلافاً للفراء	–

الفصل	المبحث	المسألة	لفظ الاعتراض	دليل الاعتراض
الثالث	الأول	السابعة	قال الفراء كذا والذي نختاره كذا	–
	الثاني	الأولى	خلافاً للفراء في زعمه	–
		الثانية	خلافاً للفراء في دعواه	قياسي
		الثالثة	قال الفراء كذا وبعض من عاصرنا كذا وهو قول لابأس به	قياسي
	الثالث	الأولى	خلافاً للفراء	نقلي
		الثانية	خلافاً للفراء إذ زعم كذا	–
		الثالثة	خلافاً للفراء	–
		الرابعة	زعم الفراء	–
		الخامسة	قال الفراء كذا والصحيح كذا	–
		السادسة	وزعم الفراء	–
		السابعة	قال الفراء كذا والبصريون لا يجيزون ذلك	قياسي
		الثامنة	لا تكون إلا كذا وأجازها الفراء كذا	–
		التاسعة	زعم الفراء	نقلي

يتبين لنا من خلال الجدول السابق أمران مهمان :

1- أن الألفاظ التي اعترض بها أبو حيان على الفراء تتراوح بين "زعم" و "خلافاً" أو " ويجيز كذا والصواب كذا" ونحو ذلك من الألفاظ المبينة في الجدول ، والملاحظ أن هذه الألفاظ جميعاً لم تقلل – ولو لمرة واحدة – من قيمة الفراء كعالم ؛ ما يدلل على الطبيعة التأدبية للفراء في معارضة ومخالفة العلماء .

2- أن أبا حيان اعتمد في اعتراضاته على الفراء على الأدلة السماعية والقياسية ؛ إذ كانت نصف أدلته سماعية ، ونصفها الآخر قياسية ، ولكن هذا الأمر لا ينسحب على منهجه الاعتراضي على جل النحاة ، فأبو حيان يغلب الدليل السماعي على القياسي .

أما عن ترجيحات الباحث في آراء الفراء التي اعترض عليها أبو حيان ، فإن الباحث قد صح عنده مذهب أبو حيان وأصحابه من نحاة البصرة – الذين طالما نحا نحوهم – في ثلاثٍ وثلاثين مسألة ، وصح عنده مذهب الفراء في سبع عشرة مسألة ، وقد علل الباحث لكل ترجيح اتخذه ، ولا شك أن هذه النسبة تعد طبيعية ؛ ذلك أن الفراء والكسائي عُرفا بغرابة مواقفهما تجاه كثير من المسائل والقضايا النحوية والصرفية ، ولا سيما الحروف وأصلها التركيبي ، وقد اعتمدا – إلى حد بعيد – على الدليل القياسي لا السماعي ، والذي يبقى ضعيفاً ما لم يدعمه السماع في كثير من المسائل .

وتوصل الباحث خلال الدراسة إلى أمر هام جداً يتعلق بصحة نسبة الآراء التي نسبها أبو حيَّان للفراء ، فلم يكتفِ الباحث بهذه النسبة ، إذ أخذ يرجع في كل رأي نُسب للفراء إلى مصدره الأصلي فكانت العودة إلى كتب الفراء كمعاني القرآن والمذكر والمؤنث ، وغيرها من كتب النحو واللغة المتقدمة كالمقتضب للمبرد ، والخصائص لابن جني ، والأصول في النحو لابن السراج ، وغيرها من كتب التراث ، فصحت نسبة أبي حيان لجل الآراء النحوية للفراء ، إلا في ثلاثة آراء فقد اكتنفها الغموض فلم تثبت نسبتها للفراء ، ما أدخل الريبة إلى نفس الباحث ، وهذه المسائل الثلاثة :

1- العلم الثلاثي المذكر بين الصرف والمنع .
2- (لا) العاطفة.
3- جواب القسم بعد اللام الموطئة .

لكن هذه المسائل الثلاثة لا يمكنها أبداً أن تخدش شخصية أبي حيان العلمية الشفافة المعتدلة ، فلربما سمعها مشافهةً من أحد شيوخه ، أو أقرانه الذين تسلل إليهم الوهم أو الظن ، والحقيقة أن من يطالع كتاب ارتشاف الضرب يعلم كم كان أبو حيان – رحمه الله – موسوعة نحوية بحق ، لا يأتي عليها الزمان بحوادثه ، فجزاه الله عنّا وعن أمثالنا من طلاب العلم خير الجزاء .

تم بحمد الله

الخاتمة

كما بدأت عملي هذا بالحمد والثناء على الله عز وجل ، أختمه بالشكر له عز وجل شكراً يليق بجلالته وعظمته ؛ على عطائه وتوفيقه ، إذ يسّر لي إنجاز ما عزمت عليه ، وحقق لي ما صبوت إليه ، في رحلة علمية مع علمين من أعلام النحو العربي فصلت بينهما قرون من الزمان ، وجمع بينهما عشقهما للنحو ، والخلاف الذي لا يفسد للود قضيّة ، فكانت هذه الدراسة التي حلقنا فيها في سماء هذه الاعتراضات ، فكانت الثمرة أن جمعتُ اثنين وخمسين اعتراضاً قدمها أبو حيان على الفراء ،تنوعت بين قضايا النحو والصرف ، عرضتها وناقشتها ورجحت منها ما كان راجحاً ، مثرياً كل مسألة بإضاءة علمية ، تجعل من المسألة درساً نحوياً مفيداً ، ولابد بعد هذا الجهد من قطف ثمار النتائج التي يمكن أن نوجزها فيما يلي :

1- سجل أبو حيّان أكثر من خمسين اعتراضاً على الفراء بين قضايا النحو والصرف .

2- لم يعترض أبو حيان على الفراء فحسب ، بل اعترض على جل النحاة القدامى والمحدثين .

3- الألفاظ التي استخدمها أبو حيان في اعتراضاته على الفراء وغيره من النحاة تدل على نبل وسمو أخلاق صاحبها ؛ فلم يخدش – في اعتراضاته – مكانة الفراء أو شخصيته .

4- مع علمنا أن أبا حيان يميل إلى النحو البصري ، إلا أننا لا نلمس أبداً تعصباً أو اعتراضاً غير موضوعي ، فكما اعترض على الفراء والكسائي وثعلب من الكوفيين اعترض على سيبويه والأخفش والمبرد وغيرهم من البصريين .

5–لم يلزم أبو حيان نفسه في عدد من الاعتراضات بالتعليل ، إذ يكتفي بقوله : " خلافاً للفراء "، أو " والصواب غير ذلك " .

6– اختلفت أدلة اعتراضاته على الفراء بين والنقل والقياس دون تغليب أحدهما على الآخر .

7– أبو حيّان مولع بحشد آراء جل النحاة في كل جزئية نحوية يعرض لها .

8– أسفر تأصيل المذاهب في المسائل واستقصاء الأقوال فيها من مصادرها عن صحة نسبة الأقوال إلى أصحابها ، والكشف عن الخطأ في نسبة ثلاثة آراء نسبها أبو حيان للفراء .

9– قد لا يصرح أبو حيان برأيه بشكل مباشر ، بل قد يفهم ضمناً ؛ كأن يذكر القاعدة النحوية ويقول : خلافاً للفراء .

10– إذا كان الفراء عُرِف بزعامته لمدرسة الكوفة خلفاً للكسائي فإنه لا يجد حرجاً – في عدد من القضايا – أن يتفق مع سيبويه ويخالف الكوفيين .

أما عن التوصيات التي يقدمها الباحث فيمكن إجمالها فيما يلي :

1– الإقبال على كتاب ارتشاف الضرب لثرائه بآراء النحاة في شتى العصور ، فيمكن أن يكون مادة غنية لعدد من الدراسات الخاصة بالاعتراضات أو الاختيارات أو ما شابه ذلك .
2– عدم التسليم بكل رأي ينسبه أبو حيان للفراء ، فقد ثبت عدم صحة نسبة بعض الآراء التي نسبها أبو حيان للفراء .
3– توجيه عيون الباحثين نحو الدرس الاعتراضي لما له من قيمة علمية عالية تكشف عن وجهات نظر كبار النحاة .
4– إيلاء الفراء حظاً أكبر بالبحث والدراسة في شخصيته العلمية ؛ لا سيما أنه الأقل حظاً في هذا الجانب ، مع أن الرجل يمثل مدرسة نحوية معتبرة .

وصل اللهم على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الفهارس الفنية

وفيها :

1- فهرس الآيات القرآنية .

2- فهرس الأحاديث الشريفة .

3- فهرس الأقوال المأثورة .

4- فهرس القوافي .

5- فهرس المصادر والمراجع .

6- فهرس الموضوعات .

أولاً/ فهرس الآيات القرآنية :

رقم	الآيـــــــــــة	السورة	رقم السورة	رقم الآية	صفحة
1	﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ ﴾	الفاتحة	1	7-6	90
2	﴿وَلَا الضَّالِّين﴾		1	7	238
-3-	﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾	البقرة	2	28	138 -63
4	﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ البقرة﴾		2	36	96
5	﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾		2	58	26
6	﴿فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾		2	65	225
7	﴿وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ البينات ﴾		2	2	87
8	﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾		2	130	48
9	﴿وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ البينات ﴾		2	87	236
10	﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾		2	175	140
11	﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾		2	185	236
12	﴿فلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾		2	197	26
13	﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حتى يَرُدُّوكُمْ ﴾		2	214	191
14	﴿وَزُلْزِلُواحَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾		2	214	191
15	﴿عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾		2	217	94-91-89
16	﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا﴾		2	233	110-109
17	﴿لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾		2	233	110-109
18	﴿مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾		2	253	194

19	﴿لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ﴾		3	183	195
20	﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا﴾	آل عمران	3	96	77
21	﴿ قَدْ جَاءَكُمْ ﴾		3	183	235
22	﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾		4	66	45-44
23	﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ النساء ﴾		4	90	65-63
24	﴿ أَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾		4	79	61
25	﴿ ثُمَّ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ ﴾	النساء	4	153	102
26	﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ ﴾		6	14	187
27	﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ﴾		6	71	186
28	﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ ﴾	الأنعام	6	150	212
29	﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾		6	154	181
30	﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾		7	4	98-95-54
31	﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾	الأعراف	7	11	104-103
32	﴿أَنْ يُطْفِئُوا﴾		9	32	186
33	﴿أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾		9	38	194
34	﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا ﴾	التوبة	9	69	180
34	﴿وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ﴾		9	72	77
35	﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾	التوبة	9	108	194
36	﴿قِيلَ يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ﴾		11	48	115
37	﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ ﴾	هود	11	82	45

38	﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾	يوسف	12	4	56
39	﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا﴾		12	8	143
40	﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾		12	27	63
41	﴿أَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾		12	65	62
42	﴿وأُولَئِكَ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾	الرعد	13	5	229
43	﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهِ﴾	إبراهيم	14	2-1	89
44	﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾	الحجر	15	2	200
45	﴿لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾		15	39	205
46	﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾	النحل	16	98	98
47	﴿ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾	الكهف	18	18	134
48	﴿ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾		18	25	55
49	﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾		18	96	-151-149 152
50	﴿ يَرْجِعَ حَتَّى إِلَيْنَا مُوسَى ﴾	طه	20	91	191
51	﴿وَانْظُرْ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾		20	97	241
52	﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾	الحج	22	63	97
53	﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾	النور	24	6	45
54	﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ﴾		24	53	156
55	﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا﴾		24	61	205

56	﴿جَعَلَ لَكَ﴾	الفرقان	25	10	236
57	﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾	الشعراء	26	4	229
58	﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامً﴾	العنكبوت	29	14	56
59	﴿ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ ﴾		30	3	162
60	وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ﴾	الروم	30	5-4	132
61	وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾	الأحزاب	33	18	212
62	﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ ﴾		34	10	115
63	﴿وَجَعَلْنَا الْأَغْلَالَ فِي أَعْنَاقِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾	سبأ	34	33	229
64	﴿ مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾		35	2	194
65	﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾	فاطر	35	40	195
66	﴿ إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالًا﴾	ياسين	36	8	229
67	﴿ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾	ص	38	23	54
68	﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ ﴾		38	-84 85	160
69	﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾	الزمر	39	6	-102-100 103
70	﴿فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾		39	28	195
71	﴿لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ ﴾		40	16	86
72	﴿أَنْ أُسْلِمَ ﴾		40	66	187-186
73	﴿إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾	غافر	40	71	229
74	﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ ﴾		42	23	180
75	﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ ﴾		42	45	195
76	﴿إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ﴾	الشورى	42	52	89
77	﴿وَنَادَوْا يَا مَالِ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾	الزخرف	43	77	128

78	﴿كَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ﴾	النجم	53	26	54
79	﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾	القمر	54	12	48
80	﴿ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ﴾		54	48	78
81	﴿وَلَا جَانٌّ﴾	الرحمن	55	39	238
82	﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾	الحشر	59	12	-157-156 158
83	﴿وَلَئِنْ نَصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ الْأَدْبَارَ﴾		59	12	158
84	﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا﴾	الصف	61	8	187-186
85	﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾	الحاقة	69	1	141
86	هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾		69	25	152
87	﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ﴾	نوح	71	25	194
88	﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى﴾	القيامة	75	31	110
89	﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا حَدَائِقَ﴾	النبأ	78	-31 32	89
90	﴿فَمَهِّلِ الْكَافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا﴾	الطارق	86	17	208
91	﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾	الفجر	89	21	203
92	﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾	البلد	90	14	132
93	﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾	العلق	96	16	91-89
94	﴿الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ﴾	القارعة	101	1	141

ثانياً / فهرس الأحاديث الشريفة:

مسلسل	الحديث الشريف	الصفحة
1	﴿ إِذَا أَكَلْتَ فَسَمِّ اللهَ ﴾	99
2	﴿ تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْه وَمَسَحَ رَأْسَهُ وَرِجْلَيْه ﴾	96
3	﴿ سُبْحَانَ اللهِ إِنَّ المُؤمنَ لا يَنْجَسُ ﴾	138
4	﴿ نَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ ﴾	152
5	﴿ مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الجَاهِلِيَةِ فَأَعِضُّوهُ بِهَن أَبِيهِ ، وَلَا تُكَنُّوا ﴾	173
6	﴿ ... هَنٌ مِثْلُ الخَشَبَةِ ... ﴾	174

ثالثاً / فهرس الأقوال المأثورة:

مسلسل	القول المأثور	الصفحة
1	(جَاءَ بِأُمِّ الرُبَيْقِ عَلَى أُرَيْقٍ)	218
2	(جحرُ ضبٍّ خربٍ)	153
3	(عَرَفَ حُمَيْقٌ جَمَلَهْ)	218
4	(أكْلُ الحَأرِ وَشُرْبُ القَأر)	238
5	(لو أردت الدراهم لأعطيتك رويد ما الشعر)	308
6	(لله دره فارساً)	138
7	(واجمجمتيَّ الشاميتيناه)	120
8	(واصخراه)	124
9	(يجري بُلَيْقُ ويذم)	218

رابعاً / فهرس القوافي :

البيت	بحره	قائله	الصفحة
الهمزة			
إذَا عَاشَ الفَتَى مِائَتَينِ عَاماً فَقَدْ ذَهَبَ المَسَرَةُ وَالفَتَاءُ	الوافر	يزيد بن ضبة	60
الباء			
وَلَمَّـا أَنْ تَحَمَّل آلُ لَيْـلَـى سَمِعَتْ بِبَـيْنِهِمْ نَـعَبَ الغُرَابا	الوافر	–	154
أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالفِرَاقِ حَبِيبَها ومَا كَـانَ نَفْسَـاً بِالفِـراقِ تَطِيـبُ	الطويل	المخبل السعدي	50
بِهَا جِيَفُ الحَسْرَى فَأَمَا عِظَامُها فَبِيضٌ وأَمَّا جِلْدُها فَصَلِيْبُ	الطويل	علقمة العبدي	58
عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةً وَإِقَامَتِي فِيْكُم عَلَى تِلْكَ القَضِيَّةُ أَعْجَبُ	الكامل	هُني بن أحمر	139
وَلَكِنَّمَا أُهْدِي لِقَيْسَ هَدِيَّةً بِفِيَّ مِنْ إِهْـدَاهَا لَكَ الدَّهْرُ إِثْلِبُ	الطويل	–	170
فَقُلْتُ:ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً لعَلَّ أَبي المِغْـوَارِ مِنْكَ قـرِيبُ	الطويل	–	185
إِذَا مَا غَزَوْا بِالجَيْشِ حَلَّقَ فَوْقَهُمْ عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ	الطويل	النابغة الذبياني	82
صَاحَبْتُهُ ثُمَّتْ فَارَقْتُهُ لَيْتَ شَبَابِي ذَاكَ لَمْ يَذْهَبِ	السريع	–	100
وَكُمْتَاً مُدَمَاةٌ كَأَنَّ مُتُونَها جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذَهَّبِ	الطويل	طفيل الغنوي	152
التاء			
وَلِلأَرْضِ أَمَّا سُودُها فَتَجَلَّلَتْ بَيَاضاً وأَمَّا بِيضُها فَادْهَأَمَّتْ	الطويل	كثير عزة	238
بَانَتْ لِتُحْزِنَنَا عَفَارَةْ يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةْ	مج الكامل	–	141
بَنَى لِي عَادِيَاً حِصْنَاً حَصِينَا إِذَا مَـا سَـامَنِي ضَيْـمٌ أَبَـيْـتُ	الوافر	السموأل	167
فَلَو أَنَّ الأَطِبَا كَانَ حَوْلِي وَكَـانَ مَـعَ الأَطِبَـاءُ الأُسَـاةُ	الوافر	–	170
مَالِيْ لَا أَبْكِيْ عَلَىْ عِلاتِي صَبَائِحِي غَبَائِقِي قِيْلَاتِي	الرجز	أبو ليلى الأعرابي	90
الحاء			

يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقَاً فَسِيحَاً إلــى سُلَـــيمَانَ فَنَــستَرِيحَا	الرجز	أبو النجم	127
لَئِنْ كَانَتِ الدُّنْيَا عَلَيَّ كَمَا أَرَى تَبَارِيحُ مِنْ مَيٍّ فَلَلْمَوْتُ أَرْوَحُ	الطويل	ذو الرمة	158
الدال			
فَإِنَّ الغُلامَ المُسْتَهَامَ بِذِكْرِهِ قُتِلْنَا بِهِ مِنْ بَيْنِ مَثْنَي وَمَوْحِدِ	الطويل	–	73
أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَبِيْتَنَّ لَيْلَةً وَهَنّــي جَـاذٍ بَيْـنَ لِهْـزِمَتَي هِنْــدِ	الطويل	–	174
لَعَلَّ اللهَ يُمَكِنُنِي عَلَيْها جَـــهَارَاً مِـــنْ زُهَيْــرٍ أَو أُسَيْــدِ	الوافر	خالد بن جعفر	184
تَكَادُ لا تَثْلِمُ البَطْحَاءَ وَطْأَتُها كَأَنَّـــها تـَـمْشِي عَــلى رُوْدِ	البسيط	–	209
تُبادرُ أَغْوالَ العَشِيِّ وتَتَّقي عُــلالَةَ مَلْــوِيًّ من القَدِّ مُحْصَدِ	الطويل	–	228
الراء			
مَاتَ أَثِيرُ الدِّينِ شَيْخُ الوَرَى فَاسْتَعَرَ البَارِقُ وَاسْتَعْبَــرَا يَا عَيْنُ جُودِي بِالدُّمُوعِ التي يُرْوَى بها ما ضَمَّهُ مِنَ ثَرَى وَأَجْرِي دَمَاً فَالخَطْبُ في شَأْنِهِ قَدِ اقْضَى أَكـثَرَ مِمّـا جرى إنْ مَاتَ فَالذِكرُ لَهُ خَالد يَحْيَا بِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنْشَرَا	السريع	صلاح الصفدي	15
قَهَرْنَاكُمْ حَتَّى الكُمَاةَ فَإِنَّكُمْ لَتَخْشَوْنَنَا حَتَّى بَنِينَا الأَصاغِرَا	الطويل	–	108
نَعَى النُّعَاةُ أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ لَنَا يَا خَيْرَ مَنْ حَجَّ بَيْتَ اللهِ وَاعْتَمَرَا	البسيط	جرير	123
حُمِّلْتَ أَمْرَاً عَظِيماً فَاصْطَبَرْتَ لَهُ وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يَا عُمَرَا	البسيط	جرير	123
وإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْــرُ	الطويل	أبوصخر الهذلي	63
يَا جَعْفَرٌ يَا جَعْفَرٌ يَا جَعَفَرُ إنْ كُـــنْتُ دَحْـدَاحَـاً فَـأَنْتِ أَقْصَــرُ	الرجز	–	93
فَثَبَّتَ اللهُ مَا آتاكَ مِنْ حُسْنٍ فِي المُرْسَلِينَ وَنَــصْرَاً كَالذِي نُصِرُوا	البسيط	عبد الله بن رواحة	182
لَو أَنَّهُمْ صَبَرُوا عَنَّا فَنَعْرِفُهُ مِنْـهُمْ إِذَنْ لَصَـــبَرْنا كَــالَذِي صَبَرُوا	البسيط	عمر بن أبي ربيعة	182
وَلَسْتُ إِذْ ذَرْعَاً أَضِيقُ بِضَارِعٍ ولا يَـائسٍ عِنْـدَ التَّعْسِرِ مِنْ يُسْرِ	الطويل	–	51
إِنَّا وَجَدَنَاْ بَنِيْ سَلْمَى بِمَنْزِلَةٍ كَسَـاعِدِ الضَّــبِّ لا طُـوْلٍ ولاْ قِصَرِ	البسيط	ابن بري	92
إِلَى مَلِكٍ كَادَ النُّجومُ لِفَقْدِهِ تَزُولُ زَوَالُ الرَّاسِيَاتُ مِنَ الصَّخْرِ	الطويل	الفرزدق	98
وَنَارٍ قُبَيْلَ الصُّبْحِ بَادَرْتُ قَدْحِهَا حَيَا النَّارِ قَدْ أَوْقَدْتُهَا لِلْمُسَافِرِ	الطويل	–	164
فَقُلْتُ : لَو بَاكَرْتِ مَشْمُولَةً صَــفْرَا كَلَــوْنِ الفَــرَسِ الأَشْقَرِ	المنسرح	الأقيشر الأسدي	167
يَا أَبَا الأَسْوَدِ لِمْ أَسْلَمْتَنِي لِهُـــمُومٍ طَـــارِقَاتٍ وَذِكْــرِ	المنسرح	–	177
السين			

وَا فَقْعَسَاً وَأَيْنَ مَنِّي فَقْعَسٌ أَإِبِلِي يَأْخُذُهَا كَرْوَسُ	الرجز	–	124
أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَنَظَّرَ خَالِدٌ عِيَادِي عَلَى الهُـجْرَانِ أَمْ هُوَ آيِـسُ	الطويل	–	164
الصاد			
كُلُوا فِي نِصْفِ بَطْنِكُمُ تَعِيشُوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصُ	الوافر	–	58
الضاد			
وأراني المليك رشدي وقد كنـ ت أخـا عنجـــهيّة واعتـــراضِ	الخفيف	الطرماح	245
العين			
عَفَا ذُو حُسَىً مِنْ فَرَتْنَى فَالفَوَارِعُ فَجَنْبَا أَرِيكٍ فالتِلاعُ الدَّوافِعُ	الطويل	النابغة	97
يَا سَيِّدَاً مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوَطَّأُ الأَكْنَافِ رَحْبِ الذِّرَاعِ	السريع	–	141
فَرَغْتُمْ لِتَمْرِينِ السِّيَاطِ وَأَنْتُمُ يُشَنُّ عَلَيْكُمْ بِالقَنَا كُلَّ مَرْبَعِ	الطويل	يزيد بن الصعق	169
القاف			
أداراً بحزوى هجتِ للعين عبرةً فماء الهوى يرفض أو يترقرقُ	الطويل	ذو الرمة	117
وَلَمَا رُزِقْتَ لَيَأْتِيَنَّكَ سَيْبُهُ جَلَبَاً وَلَيْسَ إِلَيْكَ مَا لَمْ تُرْزَقِ	الكامل	القطامي	157
اللام			
ضَيعْتُ زَمِي في إبعادِيَ الأَملا وما ارْعَوَيْتُ وشَيْبَاً رَأْسِيَ اشْتَعَلا	البسيط	–	50
فَرَدَّ عَلَى الفُؤَادِ هَوَىً عَمِيداً وَسُـوئِلَ لَـوْ يُبِـيْنَ لَنـا السـؤالا	الوافر	مرار الأسدي	153
وقدْ نـغْنَى بِـها ونـَـرَى عُصُـوراً بِـهَا يَـقْتَدْنَـنَا الـرُدَ الـخِدَالا	الوافر	مرار الأسدي	153
لَمَتَى صَلَحْتَ لَيُقْضَيَنَّ لَكَ صَالِحٌ وَلَتُجْزَيَـــنَّ إذا جَـزَيْتَ جَمِيْلا	الكامل	–	157
فَلَا وَأَبِيْكِ خَيْرٍ مِنْكِ إِنِّي لَيَـؤْذِيْنِـي التَـحَمْحُـمُ وَالصَـــهِيْلُ	الوافر	ابن الأعرابي	92
يَسُرُّ الفَتَى طُولُ السَّلَامَةِ وَالبَقَا كَيْفَ يَرَى طُولُ السَّلَامَةِ يَفْعَلُ	الطويل	النمر بن تولب	169
هَلُمَّ اعْجَبُوا مِنَ ابْنَةِ النَّاسِ كُلِّهُمُ ذَرِيعَتُهُ فِيمَا يُحَاوِلُ خَامِلُ	الطويل	–	211
مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ حُبُكُ النِّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ	الكامل	أبو كبير الهذلي	82
قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيْبٍ وَمَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ	الطويل	امرؤ القيس	97
وَالفَاءُ لِلتَّرْتِيْبِ بِاتِّصَالِ وَثُمَّ لَلتَرْتِيْبِ بِانْفِصَالِ	السريع	ابن مالك	101
فَلَوْ أَنْ مَا أَسْعَى لِأَسْمَى مَعِيشَةٍ كَفَانِـي وَلَـمْ أَطْلُبْ قليلٌ من المـالِ	الطويل	–	153
مِكَرٍ مفرٍ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعَا كَجَلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّه السَّيْلُ مِن عَلِ	الطويل	امرؤ القيس	205

أَيَقْتُلُنِي وَالمَشْرِفِيِّ مُضَاجِعِي وَمَسْنُـــونَةٌ زُرْقٌ كَأَنْيَـــابِ أَغْـوَالِ	الطويل	امرؤ القيس	228
الميم			
لَنَا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا	الطويل	حسان بن ثابت	224
ولن يَلْبَثَ العَصْرانِ يَوْمٌ وَ لَيْلَةٌ إذا طَـــلَبَا أَنْ يـدْرِكا مــا تَــيَمَّمَا	الطويل	حميد بن ثور	93
أَلَا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلَامُ	الوافر	الأحوص	117
لَعَلَّ اللهِ فَضَّلَكُم عَلَيْنَا بِشَـــــــيءٍ أَنَّ أُمَّـــــكَمُ شُـــــرَيمُ	الوافر	–	185
فَأَلْقَتْ قِنَاعاً دُونَهُ الشَّمْسُ واتَّقَتْ بِأَحْسَنِ مَوْصُولَيْنِ : كَفٍّ ومِعْصَمِ	الطويل	أبو حية	93
وَلَكِنَّ نِصْفَاً لَوْ سَبَبْتَ وَسَبَّنِي بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافَ وَهَاشِمِ	الطويل	الفرزدق	152
هَلْ يَنْفَعَنْكَ اليَومَ إِنْ هَمْتَ بِهِمْ كَثْرَةُ مَا تُوصِي وَتَعْقَادُ الرَّتْمِ	الرجز	–	243
إِنَّكَ أَنْتَ الحَزِينُ فِي أَثَرِ الـ قَـــوْمِ فإِنْ تَنْـــوِ نِيَّـــهَمْ تَقُمِ	المنسرح	النابغة الجعدي	164
فَهُمْ مِثْلُ النَّاسِ الذِي يَعْرِفُونَهُ وَأَهْـــلُ الوَفَــا مِنْ حَـادِثٍ وَقَدِيمِ	الطويل	السموأل	167
فِيها اثْنَتَانِ وأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً سُوداً كَخَافِيَةِ الغُرَابِ الأَسْحَمِ	الكامل	عنترة	57
بَذَلنا مارِنَ الخَطِيِّ فيهِمُ وكلَّ مُهندٍ ذَكَرٍ حُسامِ	الوافر	–	196
مِنا أنْ ذَرَّ قَرنُ الشمسِ أغابَ شريدَهم قترُ الظَّلامِ	الوافر	–	196
النون			
أَلا رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَـــدٍ لَـمْ يَــلِـــــدْهُ أَبَوانْ	الطويل	رجل من بني أزد السراة	201
إِنْ تُقْتَلُوا اليَومَ فَقَدْ سُبِينا فِي حَلْقِكُمْ عَظْمٌ ، وَقَدْ شُجِينَا	الرجز	–	58
يَا أُمَ عَمْرٍو جَزَاكِ اللهُ مَغْفِرَةً رُدِّي عَلَـــيَّ فُـؤادِي كَالـذي كـانَا	البسيط	جرير	182
وَطَعْنٍ كَفَمِّ الزِّقِّ غَدَا والزِّقُّ مَلآنُ	الهزج	–	64
وَأَخْرَجَ أُمَّهُ لِسَوَاسِ سَلْمَى لِمَـــعْفورِ الضَــــرَى ضَرْمُ الحَنِينِ	الكامل	الطرماح	169
مَطَوْتُ بِهِمْ حَتَّى تكِلَّ غُزَاتُهم وَالجِيَادِ ما يُقَـدنَ بِأَرْسَـــانِ	الطويل	امرؤ القيس	192
الهاء			
تَجَاوَزْتُ هِنْداً رَغْبَةً عَنْ قِتَالِهِ إِلَى مَـلِكٍ أَعْشُـو إِلَى ضَوْءِ نَارِهْ	الطويل	ابن جذل الطعان	92
أَلَمْ تَسْأَلِ الأَنْفِيَ يَوْمَ يَسُوقُنِي وَيَزْعُمُ أَنِّـي مُبْطِلُ القَوْلِ كَاذِبُهْ	الطويل	–	187
أَحَاوَلَ إِعْنَاتِي بِمَا قَالَ أَمْ رَجَا لَيَضْحَكَ مَنِّي أَوْ لِيُضحِكَ صَاحِبَهْ	الطويل	–	187
أَلا يَا عَمْرُو عَمْرَاهْ وَعَمْرُو بْنُ الزُّبَيْرَاهْ	الهزج	–	122

وَلَقَدْ أَرَى تَغْنَى بِهِ سَيْفَانَةٌ تُصْبِي الحَلِيمَ وَمِـثْلُهَا أَصْـبَاهُ	الكامل	–	152
هَاتَكْتُهُ حَتَّى انْجَلَتْ أَكْدَارُهُ وَانْـحَسَرَتْ عَـنْ مَعْـرِفِي نَكْـرَاؤهُ	الرجز	–	165
أَلْقَى الصَّحِيْفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا	الكامل	–	107
لَعَـلَّكَ يَا تَـيْساً نَـزَا فِـي مَرِيرَةٍ مُعَذِبُ لَيْلَى أَنْ تَرَانِي أَزُورُهَا	الطويل	توبة بن الحمير	117
حَرْبٌ تَرَدَّدُ بَيْنَهُمْ بِتَشَاجُرٍ قَدْ كَفَرَتْ آبَاؤُها أَبْنَاؤُهَا	الكامل	الفرزدق	133
قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ وَعَـزَّةُ مَمْـطُولٌ مُعَنَّـى غَرِيمُهَا	الطويل	كثير عزة	153
وَأَحْلَى مِنَ التَّمْرِ الجَنِيِّ وَفِيهِمُ بَسَالَةُ نَـفْسٍ إِنْ أُرِيْـدَ بَسَـالُهَا	الطويل	الحطيئة	164
وَالقَارِحُ العِدَا وَكُلُّ طَمْرَةٍ مَا إِنْ تَنَـالُ يَـدُ الطَّـوِيلِ قَـذَالَهَا	الكامل	–	169
إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَـدْ بَلَـغَا فـي المَجْدِ غَـايَتَاها	الرجز	–	173
عَلَّ صُرُوفِ الدَّهرِ أَوْ دُولاتِها يـُدِلْنَنَا اللَّـمةَ مِـنْ لَـمَّاتِها	الرجز	–	184
يَا طَالبَ النّحْوِ التَمِسْ عِلْمَ ما أَلَّـفَهُ الفَرَّاءُ فـي نَحْـوِهِ	السريع	محمد بن الجهم	29
أَفادَ مَن يَـأْتـيهِ مَا لَـم ـكنْ يـعْلَـمُ مِـن قَـبْـلُ ولمْ يَـحْـوِهِ	السريع	محمد بن الجهم	29
سِتيـنَ حـدَّاً قاسَـها عَـالِـمٌ أَمـلَها بِـالحِفْـظِ مِن شَـدْوِهِ	السريع	محمد بن الجهم	29
الواو			
إِنَّ الخَلِيْطَ أَجَدُوا البَيْنَ فَانْجَرَدُوا وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الذِي وَعَدُوا	البسيط	–	163
الياء			
غُذِّيتُ بِعِلمِ النّحوِ إذْ دَرَّ لي ثَدْيَا فَجِسْمِي بِهِ يُنْمَى ورُوحي بِهِ تَحْيَا		أبو حيان	14
وَقَدْ طَالَ تِضْرَابِي لِزَيْدٍ و عَمْرِهِ وَمَا اقْتَرَفَا ذَنْباً ولا تَبِعَا غَيَّا			
أَلَا إِنَّ عِلْمَ النّحْـوِ قَـدْ بَادَ بِأَهْلِهِ وَمَا اقْتَرَفَا ذَنْباً ولا تَبِعَا غَيَّا			
سَـأَتْـرُكُهُ تَـرْكَ الغَزَالِ لِظِـلِّهِ وأُتبِعُهُ هَـجْراً و أُوْسِعُهُ نَثْـيَا			
وَأَسْمُو إِلى الفِقْهِ المبَارَكِ لِيُرْضِيَكَ في الأُخْرى وَيُحْظِيكَ في الدُّنْيَا			
هَلِ الفِقْهُ إلا أَصـلُ دِينِ مُحَمَّدٍ فَجَـرِّدْ لَهُ عَزْمَاً وجدِّدْ لَـهُ سَعْيَـا			
وَكُـنْ تَابِعاً للشّافِعيِّ وَسَالِكاً طَرِيقَـتُهُ تَبْلُغْ بِهِ الغَايَة القُصْـيَا			
فَيَا رَاكِباً إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَنْ لا تَلَاقِيَا	الطويل	عبد يغوث الحارثي	115

خامساً : فهرس المصادر والمراجع :

1- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي – تحقيق : د. رجب عثمان محمد – مكتبه الخانجي – القاهره – ط1 1998 .

2- الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين السيوطي – تحقيق : محمود سليمان ياقوت – دار المعرفة الجامعية – 2006 .

3- الإحاطة في أخبار غرناطة ، لسان الدين بن الخطيب – تحقيق : د. يوسف الطويل – دار الكتب العلمية – بيروت – ط1 2003 .

4- الإنصاف في مسائل الخلاف ، أبو البركات الأنباري – تحقيق جودة مبروك – مكتبة الخانجي القاهرة – ط1 2002 .

5- الأشباه والنظائر ، جلال الدين السيوطي – دار الكتب العلميه ، بيروت .

6- الأشباه والنظائر ، تاج الدين السبكي – دار الكتب العلمية – ط1 1991 .

7- الأصول في النحو ، أبو بكر السراج – تحقيق : عبد الحسين الفتلي – مؤسسه الرسالة – بيروت – ط3 1997 .

8- الأعلام ، خير الدين الزركلي – دار العلم للملايين – ط15 2002 .

9- الأمالي ، أبو علي القالي – دار الكتب العلمية – بيروت –1978 .

10- البحر المديد ، أحمد بن محمد الفاسي – دار الكتب العلمية – بيروت – ط2 2002 .

11- البداية والنهاية ، ابن كثير الدمشقي – تحقيق : علي شيري – دار إحياء التراث العربي – ط1 1988 .

12- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع ، محمد بن علي الشوكاني – دار المعرفة – بيروت .

13- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير ، ابن الملقن – تحقيق : مصطفي أبو الغيط – دار الهجرة – الرياض – ط1 2004 .

14- البرهان في علوم القران ، بدر الدين الزركشي – تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم – دار إحياء الكتب العربية – ط1 1957 .

15- البسيط في شرح جمل الزجاجي ، ابن أبي الربيع ، تحقيق : د. عياد الثبيتي – دار الغرب الاسلامي – بيروت – ط1 1986 .

16- البلغة إلى أصول اللغة ، أبو الطيب القنوجي – تحقيق : سهاد حمدان السامرائي – جامعة تكريت .

17- البيان في غريب إعراب القرآن ، أبو البركات الأنباري - تحقيق : د. طه عبد الحميد طه - الهيئة المصرية العامة للكتاب - 1980 .

18- التحرير والتنوير ، الشيخ محمد الطاهر بن عاشور - دار سحنون - تونس - 1997 .

19- التوطئة ، أبو علي الشلوبيني – تحقيق : يوسف أحمد المطوع – جامعه الكويت .

20- الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي – تحقيق : هشام سمير النجاري – دار عالم الكتب – الرياض 2003 .

21- الجني الداني في حروف المعاني ، الحسن بن قاسم المرادي – تحقيق : فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل – دار الكتب العلمية – بيروت – ط1 1992 .

22- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، البطليوسي – تحقيق : سعيد عبد الكريم سعودي دار الطليعة – بيروت

23- الخصائص ، ابن جني – تحقيق : محمد علي النجار – دار الكتب المصرية .

24- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثمانية ، أحمد بن علي العسقلاني - تحقيق : محمد عبد المعيد ضان - دائرة المعارف العثمانية - الهند - 1972 .

25- الشرح الممتع على زاد المستقنع ، محمد بن صالح العثيمين - دار ابن الجوزي - ط1 1428هـ

26- الصاحبي في فقه اللغة ، أحمد بن فارس – المكتبة السلفية – القاهرة – 1910 .

27- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، الجوهري - تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار - دار العلم للملايين - بيروت - ط4 1987 .

28- الفائق في غريب الحديث ، الزمخشري - تحقيق : علي البجاوي - دار المعرفة - بيروت .

29- الكامل ، أبو العباس المبرد - تحقيق : محمد أحمد الدالي - مؤسسة الرسالة .

30- الكتاب ، سيبويه – تحقيق : عبد السلام هارون – مكتبه الخانجي – القاهره – ط3 1988 .

31- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، الزمخشري – تحقيق : عبد الرزاق المهدي – دار إحياء التراث العربي – بيروت .

32- الكشف والبيان ، أبو إسحاق النيسابوري – تحقيق أبو محمد بن عاشور – دار إحياء التراث العربي – بيروت – ط1 2002 .

33- اللامات ، أبو القاسم الزجاجي – تحقيق : مازن المبارك – دار الفكر – دمشق – ط2 . 1985

34- اللباب في تهذيب الأنساب – أبو الحسن الجزري – دار صادر – بيروت – 1980 .

35- اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء العكبري – تحقيق : غازي مختار طليمات – دار الفكر المعاصر – بيروت – ط1 1995 .

36- اللباب في علوم الكتاب ، أبو حفص الحنبلي – تحقيق : عادل عبد الموجود – دار الكتب العلمية – بيروت – ط1 1991 .

37- المحكم والمحيط الأعظم ، ابن سيده – تحقيق عبد الحميد الهنداوي – دار الكتب العلمية – بيروت 2000 .

38- المختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ، لابن خالويه – مكتبة المتنبي – القاهرة .

39- المخصص ، ابن سيده – تحقيق : خليل ابراهيم جفال – دار إحياء التراث العربي – بيروت – ط1 1996 .

40- المدارس النحوية ، شوقي ضيف – دار المعارف – ط7 .

41- المذكر والمؤنث ، الفراء – تحقيق : د. رمضان عبد التواب – مكتبة دار التراث – ط2 .

42- المساعد علي تسهيل الفوائد ، ابن عقيل – تحقيق د . محمد كامل بركات – ط1 . 1982

43- المعجم الوسيط ، إبراهيم مصطفى وآخرون – تحقيق : مجمع اللغة العربية دار الدعوة .

44- المعلقات العشر وأخبار شعرائها ، جمع وتصحيح : أحمد الشنقيطي ، دار النصر للطباعة .

45- المفصل في صناعة الإعراب ، الزمخشري – تحقيق : د. علي أبو ملحم – مكتبة الهلال – بيروت – ط1 1993 .

46- المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد المبرد – تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة – وزاره الأوقاف – لجنة إحياء التراث الاسلامي – القاهرة – 1994 .

47- المقدمة الجزولية في النحو ، أبو موسى الجزولي – تحقيق : د. شعبن عبد الوهاب محمد – أم القرى للطبع والنشر – ط1 1988 .

48- الممتع الكبير في التصريف ، ابن عصفور – مكتبة لبنان – ط1 1996 .

49- المنصف ، ابن جني – دار إحياء التراث القديم – ط1 1954 .

50- الموجز في قواعد اللغة العربية ، سعيد الأفغاني - دار الفكر - بيروت - لبنان - 2003.
51- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، جمال الدين بن تغري بردي - تحقيق : محمد شمس الدين - دار الكتب العلمية - بيروت - ط1 1992 .
52- النحو الوافي ، عباس حسن – دار المعارف – ط15 .
53- النشر في القرات العشر ، ابن الجزري – تحقيق : محمد علي الضباع – المطبعة التجارية الكبري .
54- الوافي بالوفيات ، صلاح الدين الصفدي - تحقيق : أحمد الأرناؤوط - دار إحياء التراث العربي .
55- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ، محمد ناصر الدين الاألباني – المكتب الإسلامي – بيروت – ط2 1985 .
56- إعراب القرآن الكريم ، أبو جعفر النحاس – تحقيق : د. زهير زهد ، عالم الكتب – بيروت – 1988 .
57- إعراب القرآن الكريم وبيانه ، محي الدين الدرويش – دار اليمامة – دمشق – ط9 . 2003
58- أسرار العربية ، أبو البركات الأنباري – تحقيق : محمد بهجة البيطار – المجمع العلمي العربي – دمشق .
59- أعيان العصر وأعوان النصر ، صلاح الدين الصفدي - تحقيق : د. علي أبو زيد وآخرون - دار الفكر المعاصر - بيروت - 1998 .
60- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام الأنصاري – تحقيق : يوسف الشيخ محمد البقاعي – دار الفكر للطباعة والنشر .
61- بغية الوعاة ، السيوطي - تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - المكتبة العصرية - لبنان .
62- تاج العروس ، الزبيدي – تحقيق : عبد الستار أحمد خراج وآخرون – دار الهداية .
63- تاريخ ابن الوردي ، ابن الوردي - دار الكتب العلمية - بيروت - 1996 .
64- تاريخ الإسلام ، شمس الدين الذهبي - تحقيق : د. عمر عبد السلام تدمري - دار الكتاب العربي- بيروت - ط1 1987 .
65- تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي - تحقيق : بشار عواد معروف - دار الغرب الإسلامي - ط1 2001 .

66- تحفة المنهاج إلى أدلة المنهاج ، ابن الملقن – تحقيق : عبد الله اللحياني – دار حراء – مكة المكرمة – ط1 1406هـ .
67- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك – المطبعة الأميرية – مكة المكرمة – 1319هـ .
68- تفسير البحر المحيط ، أأبو حيان الأندلسي – دار الفكر .
69- تفسير الفخر الرازي ، للفخر الرازي – دار إحياء التراث العربي .
70- تهذيب التهذيب ، ابن حجر العسقلاني – مطبعة دار المعارف النظامية – الهند – ط1 1326 هـ .
71- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، بدر الدين المرادي – تحقيق : عبد الرحمن سليمان – دار الفكر العربي – ط1 2008 .
72- جامع الأصول في أحاديث الرسول ، ابن الأثير – تحقيق : عبد القادر الأرناؤوط – مكتبة الحلوان – ط1 .
73- جامع الأصول في أحاديث الرسول ، ابن الأثير – تحقيق : عبد القادر الأرناؤوط – مكتبه الحلواني – ط1 .
74- حاشية الصبان ، محمد بن علي الصبان – دار الكتب العلمية – بيروت – ط1 1997 .
75- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ، السيوطي – تحقيق : محمد أيو الفضل إبراهيم – دار إحياء الكتب العربية – ط1 1967
76- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر البغدادي – تحقيق : محمد نبيل الطريفي وإيميل اليعقوب – دار الكتب العلمية – بيروت 1998 .
77- ديوان امرئ القيس – شرح الأعلم الشنتمري – الشركة الوطنية للنشر والتوزيع .
78- ديوان الحطيئة – تحقيق : حمدو طماس – دار المعرفة –بيروت – ط2 2005 .
79- ديوان الفرزدق – شرح إيليا الحاوي- دار الكتاب اللبناني – بيروت لبنان – ط1 1983.
80- ديوان توبة بن الحمير –تحقيق : د. خليل ابراهيم العطية – دار صادر – بيروت – ط1 1988 .
81 – ديوان طفيل الغنوي – تحقيق : حسان فلاح أوغلي – دار صادر – بيروت – ط1 – 1997 .
82- ديوان الطرماح – تحقيق : د: عزة حسن – دار النشر العربي – حلب – سورية ط2 .

83- ديوان ذي الرمة – تحقيق : واضح عبد الصمد – دار الجيل – بيروت – ط1 1997 .
84- ديوان القطامي – تحقيق : إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب ، دار الثقافة – بيروت – ط1 1960 .
85- ديوان النابغة الجعدي – تحقيق : واضح الصمد – دار صادر – بيروت – ط1 1998
86- ديوان النابغة الذبياني – تحقيق : حمدو طموس – دار المعرفة – بيروت – ط2 2005 .
87- ديوان جرير – شرح محمد بن حبيب – دار المعارف .
88- ديوان حسان بن ثابت – مطبعة السعادة .
89 – ديوان حميد بن ثور الهلالي – دار صادر – بيروت – ط1 – 1995 .
90 – ديوانا عروة بن الورد والسموأل – شرح كرم البستاني – دار صادر – بيروت
91- ديوان علقمة العبدي – تحقيق : حنا نصر الحتي – دار الكناب العربي – بيروت – ط1 1993 .
92 – ديوان عمر بن أبي ربيعة – شرح : د. يوسف فرحات – دار الجيل – بيروت – ط1 1992 .
93- ديوان عنترة – تحقيق : محمد سعيد مولوي – المكتب الإسلامي – 1964 .
94 – ديوان النمر بن تولب – تحقيق : د. محمد نبيل الطريفي – دار صادر – بيروت – ط1 2000 .
95- ذيل تذكرة الحفاظ ، أبو المحاسن الدمشقي – دار الكتب العلمية – ط1 1998 .
96- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، المالقي – تحقسق : أحمد محمد الخراط – مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق .
97- زهر الآداب وثمر الألباب ، أبو اسحق القيرواني – تحقيق : يوسف علي الطويل – دار الكتب العلمية – بيروت لبنان – ط1 1997 .
98- سير أعلام النبلاء ، شمس الدين الذهبي –مؤسسة الرسالة – بيروت – ط9 1993
99- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، ابن العماد – تحقيق : عبد القادر الأرناؤوط – دار ابن كثير – دمشق –1406 هـ .
100- شرح ابن عقيل على ألفيه ابن مالك ، ابن عقيل – دار الفكر .
101- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، أبو الحسن الأشموني – دار الكتب العلمية – بيروت – 1998 .

102- شرح التسهيل ، ابن مالك – تحقيق : دكتور عبد الرحمن السيد و الدكتور محمد بدوي المختو– دار هجر للطباعه – ط1 1990 .
103- شرح التصريح علي التوضيح ، الشيخ خالد الأزهري – تحقيق : محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية – بيروت – ط1 2000 .
104- شرح الرضي على الكافية ، الرضي الأستراباذي – يوسف حسن عمر – منشورات جامعة قاريونس – بنغازي – ط2 1996 .
105- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ، الرضي الأستراباذي – تحقيق : يحي بشير المصري – الإدارة العامة للثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود – ط1 1996 .
106- شرح المعلقات السبع ، الزوزني – تحقيق : لجنة التحقيق في الدار العالمية – الدار العالمية – 1993 .
107- شرح المفصل للزمخشري ، ابن يعيش – تحقيق : إيميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية بيروت – ط1 2001 .
108- شرح سنن ابن ماجه ، ابو عبد الله البكجري – تحقيق : كامل عويضة – مكتبة نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية .
109- شرح شذور الذهب ، ابن هشام – دار الفكر – بيروت .
110- شرح شواهد الإيضاح ، عبد الله بن بري – تحقيق : عيد مصطفي دريش – الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميريه – 1985 .
111- شرح كتاب سيبويه ، أبو سعيد السيرافي – تحقيق : أحمد حسن مهدلي – دار الكتب العلمية – بيروت – ط1 .
112- شرح مشكل الآثار ، أبو جعفر الطحاوي – تحقيق : شعيب الأرناؤوط – مؤسسة الرسالة – بيروت – 1987 .
113- شرح معاني الاثار ، الطحاوي – تحقيق : محمد زهري النجار – عالم الكتب – ط1 1994 .
114- شفاء العليل في ايضاح التسهيل ، ابو عبد الله السلسيلي – تحقيق د. الشريف البركاتي – المكتبة الفيصلية – مكة المكرمة ط1 1986 .
115- ضعيف سنن الترمذي ، محمد ناصر الدين الالباني .
116- طبقات الشافعية ، ابن قاضي شهبة – تحقيق : د. الحافظ عبد العليم خان – عالم الكتب – بيروت – ط1 1407 هـ .

117- طيب المذاق من ثمرات الأوراق ، تقي الدين الحموي -تحقيق : أبو عمار السخاوي - دار الفتح - الشارقة - 1997
118- علل النحو ، أبو الحسن الوراق - تحقيق : محمود جاسم الدرويش - مكتبة الرشد الرياض - ط1
119- غاية النهاية في طبقات القراء ، الإمام الجزري - دار الكتب العلمية - بيروت - ط1 . 2006
120- غرائب القرآن ورغائب الفرقان ، الحسن النيسابوري - تحقيق : الشيخ زكريا عميران - دار الكتب العلمية - بيروت - ط1 1996 .
121- فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، ابن حجر العسقلاني - تحقيق عبد العزيز الخطير - دار الفكر .
122- فوات الوفيات ، محمد بن شاكر الكتبي - تحقيق : إحسان عباس - دار صادر - بيروت - ط1 .
123- كتاب الشعر ، أبو علي الفارسي - تحقيق : د. محمود الطناحي - مكتبة الخانجي - القاهرة - 1988 .
124- كتاب الكليات ، أبو البقاء الكفوي - تحقيق : عدنان درويش ومحمد المصري - مؤسسة الرسالة - بيروت - 1998 .
125- كشف المشكل من حديث الصحيحين ، ابن الجوزي - تحقيق : علي حسين البواب - دار الوطن - الرياض - 1997 .
126 - لباب الآداب ، الأمير أسامة بن منقذ - تحقيق : أحمد محمد شاكر - ط1 1987 .
127- لباب التأويل في معاني التنزيل ، علاء الدين البغدادي - دار الفكر - بيروت - . 1979
128- لسان العرب ، ابن منظور ، دار المعارف .
129- اللمع في العربية ، أبو الفتح عثمان بن جني - تحقيق : د. سميح أبو مغلي - دار مجدلاوي للنشر - عمان - 1988 .
128- مجاز القرآن ، أبو عبيدة معمر بن المثني - تحقيق محمد فؤاد سزكين - مكتبه الخانجي .
129 - مجالس ثعلب ، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب - تحقيق : عبد السلام هارون - دار المعارف - مصر .

130- مجمع الأمثال ، أبو الفضل الميداني - تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة السنة المحمدية - 1955 .
131- مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع ، لابن خالويه - مكتبة المتنبي - القاهرة .
132- مسند أحمد بن حنبل ، أحمد بن حنبل - مؤسسة قرطبة - القاهرة .
133- معاني القرآن ، الأخفش الأوسط - تحقيق : هدى محمود قراعة - مكتبة الخانجي - القاهرة - ط1 1990 .
134- معاني القرآن ، الفراء - عالم الكتب - بيروت - ط3 1983 .
135 - معاهد التنصيص على شرح التلخيص ، الشيخ عبد الرحيم العباسي - تحقيق : محيي الدين عبد الحميد - عالم الكتب - بيروت - 1947 .
136- معجم الأدباء ، ياقوت الحموي - تحقيق : إحسان عباس - دار الغرب الإسلامي - بيروت - ط1 1993 .
137- معجم البلدان ، ياقوت الحموي - دار صادر - بيروت - 1977 .
138- معجم المؤلفين ، د. رضا عمر كحالة - دار إحياء التراث العربي .
139- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري - تحقيق : عبد اللطيف الخطيب - دار التراث العربي - الكويت .
140- مفاتيح الغيب ، للفخر الرازي - دار الكتب العلمية - بيروت ط1 2000 .
141- مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس - تحقيق : عبد السلام هارون - اتحاد الكتاب العرب - 2002 .
142- نظم الدرر ، برهان الدين البقاعي - دار الكتب العلمية - بيروت - ط2 2002
143- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، أحمد التلمساني - تحقيق : د. إحسان عباس - دار صادر 1388هـ .
144- نكت الهميان في نكت العميان ، صلاح الدين الصفدي - تحقيق : طارق طنطاوي - دار الطلائع - القاهرة .
145- نهاية الأرب في فنون الأدب ، شهاب الدين النويري - تحقيق : مفيد قميحة - دار الكتب العلمية - بيروت - ط1 2004 .
146- همع الهوامع ، السيوطي - تحقيق : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية بيروت - ط1 1998 .
147- وفيات الأعيان ، ابن خلكان - تحقيق : إحسان عباس - دار صادر بيروت .

سادساً / فهرس الموضوعات :

الموضوع	الصفحة
المقدمة	أ- ج
الفصل الأول : أبو حيّان والفراء والارتشاف	**40-1**
المبحث الأول : ترجمة أبي حيان	15-3
المبحث الثاني : ترجمة الفراء	30-16
المبحث الثالث : حول كتاب ارتشاف الضرب	40-31
الفصل الثاني : في المعرب من الأسماء	**174-41**
المبحث الأول :(مسائل في المنصوبات)	**66-42**
المسألة الأولى : المستثنى منه	46-43
المسألة الثانية : تقديم التمييز	51-47
المشألة الثالثة : سبب جر تمييز كم الخبرية	54-52
المسألة الرابعة : جمع تمييز ألف ومائة	58-55
المسألة الخامسة : تمييز العدد	60-59
المسألة السادسة : تقدير (قد) قبل الفعل الماضي	66-61
المبحث الثاني : (مسائل في الممنوع من الصرف)	**83-67**
المسألة الأولى : بيان وسنان	70-68
المسألة الثانية : صرف فُعال ومفعل	73-71
المسألة الثالثة : منع الأسماء المجهولة من الصرف	76-74
المسألة الرابعة : العلم الثلاثي المذكر	79-77
المسألة الخامسة : أفعَل من	83-80
المبحث الثالث : (مسائل في التوابع)	**112-84**

المسألة الأولى : تعدد المنعوتات لنعت واحد	88-85
المسألة الثانية : البدل والمبدل منه	94-89
المسألة الثالثة : فاء . . العطف ماذا تفيد	99-95
المسألة الرابعة : ثم . . ماذا تفيد	103-100
المسألة الخامسة : المبادلة بين المتعاطفين بالفاء	105-104
المسألة السادسة : الاسم المعطوف بـ حتى	108-106
المسألة السابعة : (لا) العاطفة	112-109
المبحث الرابع :(مسائل في النداء)	**129 -113**
المسألة الأولى : نداء النكرة غير المقصودة	118-114
المسألة الثانية : نعت الاسم المندوب	122-119
المسألة الثالثة : استبدال علامة الندبة	125-123
المسألة الرابعة : ترخيم الاسم الرباعي	129-126
المبحث الخامس : (مسائل في المشتقات)	**146-130**
المسألة الأولى : المصدر العامل المنون	133-131
المسألة الثانية : مفعول اسم الفاعل	136-134
المسألة الثالثة : ما أفعل	142-137
المسألة الرابعة : أفعل التفضيل	146 -143
المبحث السادس : (متفرقات في الأعاريب)	**174-147**
المسألة الأولى : هل يؤثر عاملان في معمول واحد	150-148
المسألة الثانية : هل يعمل عاملان	155-151
المسألة الثالثة : جواب القسم بعد لام الموطئة	159-156
المسألة الرابعة : إعمال ما بعد اللام الموطئة	161-160
المسألة الخامسة : حذف التاء من بعض الأسماء	166-162
المسألة السادسة : قصر الممدود في الشعر	171 - 167

المسألة السابعة : إعراب (هن)	174-172
الفصل الثالث : في المبنيات ، والصرف ، والاعتراض	**265-175**
المبحث الأول : (في المبنيات من الأسماء والحروف)	**201-176**
المسألة الأولى : كم بين الاسمية والحرفية	179-177
المسألة الثانية : تأويل الموصول وصلته بالمصدر	182-180
المسألة الثالثة : (لعل)هل تعمل بالجر	185-183
المسألة الرابعة : لام التعليل هل تعمل بذاتها	189-186
المسألة الخامسة : (حتى) هل تنصب مطلقاً	193-190
المسألة السابعة : (ربَّ) بين التقليل والتكثير	201-198
المبحث الثاني : (في أسماء الأفعال)	**214-202**
المسألة الأولى : (أجمعون) ماذا تفيد	206-203
المسألة الثانية : (رويد) ما أصلها	210-207
المسألة الثالثة : (هلم) بسيطة أم مركبة	214-211
المبحث الثالث : (في القضايا الصرفية)	**243 -215**
المسألة الأولى : تصغير الترخيم	219-216
المسألة الثانية : (نخل وعنب)	222-220
المسألة الثالثة : فُعَل وفِعَل وفِعْلَة	225-223
المسألة الرابعة : جمع فُعَل وفِعْل فُعْل وفُعَل	229-226
المسألة الخامسة : هل تجمع فُعلى على فُعَل	232-230
المسألة السادسة : فُعلان جمع أفعل أم فُعْل	234-233
المسألة السابعة : إدغام المتجاورين المتحركين	237-235
المسألة الثامنة : (لا تضار)	240-238
المسألة التاسعة : (أحَسْتُ وظَلْتُ)	243-241
المبحث الرابع : في الاعتراض	**254-244**

المطلب الأول : تعريف الاعتراض	246-245
المطلب الثاني : منهج أبي حيّان وأدلته في الاعتراض	248-247
المطلب الثالث : ألفاظ الاعتراض التي استعملها أبو حيان	254-249
الخاتمة	**256-255**
الفهارس الفنية	**257**
فهرس الآيات القرآنية	**262-258**
فهرس الأحاديث الشريفة	**263**
فهرس الأقوال المأثورة	**264**
فهرس القوافي	**269-265**
فهرس المراجع	**278-270**
فهرس الموضوعات	**282-279**